مذكرات سليم علي سلام

(١٨٦٨ - ١٩٣٨)

مع دراسة
للعلاقات العثمانية - العربية
والعلاقات الفرنسية - اللبنانية

قدّم لها وحقّقها وعلّق على هوامشها

الدكتور
حسّان علي حلاّق

مذكرات
سليم علي سلام
(١٨٦٨ - ١٩٣٨)

مع دراسة

للعلاقات العثمانية - العربية
والعلاقات الفرنسية - اللبنانية

نائب في مجلس المبعوثان العثماني
عضو المؤتمر العربي في باريس
رئيس بلدية بيروت
رئيس جمعية المقاصد الإسلامية
عضو المؤتمر السوري العام
رئيس المجلس القومي الإسلامي
رئيس مؤتمرات الساحل الوحدوية
عضو مجلس إدارة ولاية بيروت
رئيس البنك الزراعي
عضو محكمة التجارة
عضو غرفة التجارة
مدير الحكومة العربية في بيروت

قدّم لها وحقّقها وعلّق على هوامشها

الدكتور

حسّان علي حلاّق

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمِ

المقدّمة

يعتبر مخطوط مذكرات سليم علي سلام من المخطوطات الهامة من الوجهتين التاريخية والسياسية ، كما يمكن اعتباره من التراث العثماني والعربي واللبناني المعاصر . وذلك نظراً لمعالجته الموضوعات العثمانية الهامة التي شكلت حيزاً هاماً في مصير مدينة بيروت بل ولبنان وفي مصير الدولة العثمانية لا سيما في الفترة الممتدة بين اعلان الدستور العثماني عام ١٩٠٨ وبين بداية الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ الى حين انتهائها عام ١٩١٨ . وقد تضمن المخطوط العديد من الموضوعات التي لا تزال تثار الى الآن لأنها لا تزال غامضة المعلومات ، مثل ظروف نشأة جمعية المقاصد الخيرية الاسلامية في بيروت والعقبات السياسية والمالية التي واجهتها ، ومثل ظروف انعقاد المؤتمر العربي الأول في باريس والأسرار السياسية والمباحثات السرية التي رافقت هذا المؤتمر . كما تحدث سلام عن ملابسات نشأة الجمعية الاصلاحية في بيروت وأثرها على الواقع السياسي والاصلاحي والطائفي في ولاية بيروت . كما تحدث عن الواقع السياسي في الاستانة ومداولات مجلس المبعوثان ، وأشار أيضاً الى علاقته بجمال باشا يوم وصوله الى المنطقة كقائد للجيش العثماني الرابع .

والحقيقة ان أهمية ما كتبه سليم سلام لا يعود لكونه قد عاصر الاحداث فحسب ، وانما لأنه كان أحد القيادات السياسية للجمعية الاصلاحية ، كما انتخب عضواً لمؤتمر باريس ، وانتخب أيضاً نائباً عن بيروت في مجلس المبعوثان . ولهذا فقد جاءت مذكراته من واقع الرجل السياسي الذي عايش الاحداث واطلع

على أسرارها وخفاياها ، فأثر بتلك الاحداث وتأثر بها .

ولا بد من الاشارة أيضاً الى أنني لم اكتفِ عند دراسة حياته بالمخطوط الذي بين أيدينا ، بل عثرت أيضاً على مذكرات اخرى لسليم سلام وهي التي تكمل فترة ما بعد عام ١٩١٨ وهي الفترة الممتدة الى عام ١٩٢٠ والتي تتضمن حقبة انتهاء الحكم العثماني وقيام الحكومة العربية في دمشق وبيروت ، وحقبة بدء السيطرة الفرنسية ، كما عثرت على مذكرات أخرى له وضعها يوم كان سجيناً لدى السلطات الفرنسية .

هذا وقد عمدت الى تحقيق المخطوط والتعليق على هوامشه ، غير انني عمدت الى وضع مقدمة موجزة عن سيرة حياة سليم سلام هي بمثابة تعريف عن نشأته وحياته - وليست هي بالتأكيد كل سيرة حياته ونشاطه - كما حرصت على أن أذيل الدراسة بملاحق وثائقية وبعض البيانات والصور المعاصرة والمتعلقة بموضوع البحث . كما رأيت من المفيد أن أضع فهارس للاعلام والاماكن والموضوعات خدمة للبحث العلمي متمنياً ان أكون قد أديت خدمة للباحث وللمكتبة اللبنانية والعربية والعثمانية .

ولا يسعني أخيراً الا أن أتقدم بالشكر الى كل من أعانني وأمدني بمعلومات لانجاز هذه الدراسة وأخص بالذكر الرئيس صائب سلام الذي أمدني بعدد من الوثائق والمراسلات الهامة التي تنشر للمرة الأولى وبعدد من الصور القيمة . كما لا بد من تقديم امتناني الى موظفي مكتبات جامعة بيروت العربية والجامعة الاميركية الذين قدموا كل خدمة ومساعدة علمية .

د . حسان حلاق

بيروت في غرة شعبان ١٤٠١ هـ

٤ حزيران (يونيه) ١٩٨١ م

القسم الأول

سيرة حياة سليم علي سلام

(١٨٦٨ - ١٩٣٨)

الفصل الأول
نشأة سليم سلام الأولى وريادته للحركة الإصلاحية
"١٨٦٨ - ١٩١٣"

الفصل الأول
نشأة سليم سلام الأول وريادته للحركة الإصلاحية
"١٨٦٨ - ١٩١٣"

ولد سليم سلام في بيروت في ٢٧ تموز (يوليه) ١٨٦٨، وكان والده علي عبدالجليل سلام من الوجوه التجارية في المدينة، غير أن نشأة علي الأولى كانت متوسطة الحال، ولم يكن للعائلة قبل علي سلام وابنه سليم اشتغال في الحياة السياسية بشكل بارز. وكانت رأس بيروت مقراً قديماً للعائلة ثم اتخذ علي سلام منطقة المصيطبة مقراً لاقامته وقد بنى منزلاً بمحاذاة منزل محمد مصطفى بن حسين بيهم في المنطقة التي تعرف باسم برج المصيطبة.

والواقع ان الظروف لم تتح لسليم سلام أن ينال كثيراً في الدراسة نظراً لوفاة والده عام ١٨٨٥ في زحمة الأعمال التجارية والمسؤولية العائلية، وكان سليم لمّا يتجاوز بعد السابعة عشر من عمره، مما اضطره الى ترك مدرسته لتسلم مهام والده. وبعد فترة لوحظ بأنه أظهر تفوقاً في العمل التجاري رغم صغر سنه الأمر الذي دعا بعض كبار التجار من المخضرمين الى التشاور معه واستشارته في بعض القضايا الاقتصادية وأساليب رواج السلع التجارية. وما هي الا سنوات قليلة حتى تصاهر مع عائلة بيروتية بارزة هي عائلة البربير فتزوج كلثوم ابنة عمر البربير التي أنجبت منه احد عشر ولداً[١].

---

١ - أولاد سليم سلام هم: علي، محي الدين، محمد (أصبح رئيساً لجمعية المقاصد فيما بعد)، عمر، مصباح، صائب (أصبح نائباً ورئيساً للوزراء فيما بعد ورئيساً لجمعية المقاصد)، عبدالله، فؤاد، مالك (أصبح وزيراً فيما بعد)، فاطمة، عنبرة، رشا. هذا وقد توفي ابنه محي الدين عن عمر يناهز ٢٢ سنة (من مواليد ١٨٩١) وتوفي في أيار (مايو) ١٩١٣، وذلك بعد مرض ألم به

وبالرغم من أن سليم سلام أخذ عن والده العمل التجاري واستمر هو في هذا العمل، غير أنه بدأ ينمو في ظل ظروف سياسية محلية وعثمانية مميزة، وفي وقت بدأت تواجه فيه الدولة العثمانية العديد من المشكلات كاحتلال بريطانيا لمصر عام ١٨٨٢، وقرارات مؤتمر بال الصهيوني عام ١٨٩٧ باتخاذ فلسطين العثمانية وطناً قومياً لليهود، بالاضافة الى المشكلات اللبنانية التي كانت تحدث بين الفترة والأخرى ابتداء من عام ١٨٦٠ وما نتج عنها من تدخل دولي اوروبي وما رافقه من اتجاهات طائفية وسياسية كانت من جملة عوامل تفكك المجتمع اللبناني.

وكان سليم سلام يرى ضرورة الحفاظ على الدولة العثمانية مع ضرورة اصلاحها وتطوير ولاياتها، ولهذا فانه بدأ يهتم بالعمل السياسي منذ حداثته جنباً الى جنب مع العمل التجاري. ونظراً لهذا الواقع فقد أصبح منذ أواخر القرن التاسع عشر وفي أوائل القرن العشرين وحتى وفاته أحد الزعامات العربية واللبنانية، واحد الشخصيات التي قامت بدور بارز سواء في العهد العثماني أو في فترة الانتداب الفرنسي. واعتبر أنه من أوائل العاملين في السياسة العربية، وقد كان له «كلمة مسموعة في احداث البلد بل وفي كل ما يتعلق بالبلاد العربية في الدولة العثمانية»[1].

ومن الأهمية بمكان القول أنه منذ اشتغال سليم سلام بالعمل السياسي والاقتصادي بدأ نشاطه يلفت نظر الولاة العثمانيين، فحاولوا استمالته فرفض العمل معهم من واقع التبعية، ولكن نتيجة لمركزه الاقتصادي والتجاري

↦ كان يتطلب مادة البنسلين التي لم تكنمتوفرة في تلك الحقبة.

انظر: K. Salibi: les Arabes par leur Archives (Beirut under the young Turks: As Depicted in the Political Memoirs of Salim Ali Salam. pp. 193-197.

١ - عنبرة سلام الخالدى: جولة في الذكريات بين لبنان وفلسطين. ص١٤.

انتخب عام ١٨٩٥ عضواً في غرفة التجارة، وقد مثلها من عام ١٩٠٣ الى عام ١٩٠٦ في المحكمة التجارية كممثل عن التجار وكعضو اليمين مع الرئيس عثمان صائب بك الذي أولاه ثقته واحترامه فأعطى اسمه لأحد أبنائه، وفي عام ١٩٠٠ عين سليم سلام رئيساً للبنك الزراعي وبقي في هذا المنصب الى عام ١٩٠٩. وفي فترة رئاسته للبنك حل بزراعة الحمضيات اللبنانية داء خبيث من جراء انتشار حشرة (Ycerya Purchasi) التي كادت أن تقضي على المحصولات الزراعية. وبالرغم من صعوبة المواصلات والاتصالات مع الخارج فقد استطاع أن يستقدم للمزارعين من أوروبا مبيداً قاتلاً لتلك الحشرة عرف باسم (Norvais Cordinalis).

هذا وقد حرص سليم على الاشتغال في العمل الثقافي والاجتماعي على الصعيد الاسلامي، فأصبح عضواً في جمعية المقاصد الخيرية الاسلامية عام ١٩٠٨[1] بعد أن عينه الوالي خليل باشا مع بقية الهيئة الادارية المقاصدية ثم نتيجة لاندفاعه ونشاطه أصبح عام ١٩٠٩ رئيساً للجمعية. وفي فترة رئاسته سعى لتطوير التعليم في مدارس الجمعية سواء من حيث الاساليب التعليمية أم من حيث نوعية المعلمين والمديرين فاستعان ببعض المعلمين والمعلمات المتخصصات وفي مقدمتهم جوليا طعمة احدى خريجات المدرسة الاميركية، كما طور أساليب واردات الجمعية فبلغت عام ١٩١٢ (١٨٠) ألف غرشاً بعد ان كانت في السابق تئن من وطأة العجز والتدهور، ثم سعى لتوسيع دائرة المدارس المقاصدية. ونظراً لاجماع الرأي البيروتي أصبح عضواً في مجلس ادارة

١ - تأسست جمعية المقاصد الخيرية الاسلامية في شعبان ١٢٩٥ هـ - تموز (يوليه) ١٨٧٨ م برئاسة الشيخ عبدالقادر قباني وعضوية كل من: أحمد دريان، بشير البربير، بديع اليافي، حسن بيهم، حسن الطرابلسي، حسن محرم، خضر الحص، راغب عز الدين، سعيد الجندي، سعيد طربيه، طه النصولي، عبدالله غزاوي، عبدالقادر سنو، عبداللطيف حماده، عبدالرحمن النعماني، محمود خرما، محمد ديه، محمود رمضان، مصطفى شبارو، محمد الفاخوري، محمد اللبابيدي، مصباح محرم، محمد المغربل، وهاشم الجمّال.

ولاية بيروت في عهد الوالي ناظم باشا. وذلك في ظل اصدار الدستور العثماني الجديد عام ١٩٠٨، وما هي الا فترة وجيزة حتى تولى رئاسة بلدية بيروت عام ١٩٠٨ بعد رئيسها السابق محمد اياس. وقد حرص سليم سلام على الاهتمام بمدينة بيروت وتطويرها من الناحية العمرانية والاجتماعية والصحية والمالية، وقد ذكر سليم سلام في هذا الصدد بأنه تسلم البلدية، «وهي بحالة من الاختلال، فالمال ليس موجوداً بصندوقها والديون متراكمة عليها والطرقات بحالة سيئة للغاية وحيثيتها المادية والمعنوية مفقودة...». ثم أضاف قائلا عن أساليبه لتحسين وضع البلدية فذكر انه «أول عمل عملته السعي لتحصيل الأموال المتراكمة، فأخذت بتصليح الطرقات وباشرت بالمعاملات اللازمة لانتخاب المبعوثين وتعيين اللجان اللازمة والاشراف عليها والتي أسفرت عن انتخاب رضا بك الصلح وسليمان افندي البستاني. ولم أنته من انتخاب المبعوثان حتى باشرت بانتخاب اعضاء البلدية...»[1] وعلى هذا يعتبر سلام من بين رؤساء بلدية بيروت الذين قاموا بعمل جاد في سبيل مدينة بيروت واصلاح أحوالها وتحسين أوضاعها.

أصبح سليم سلام من الشخصيات اللبنانية ـ العثمانية البارزة، لا سيما بعد أن تأكد نجاحه في الحقل العام سواء في غرفة التجارة أو في أثناء رئاسته للبنك الزراعي أو رئاسته لجمعية المقاصد أو لبلدية بيروت، ومن هنا بدأ يظهر اسمه في الاوساط السياسية العثمانية والاوروبية، وبدأت شخصيته تلفت نظر الولاة والحكام العثمانيين والقناصل الأوروبيين، ولهذا أرسل «قوجه» (Couget) قنصل فرنسا العام في بيروت تقريراً الى وزير الخارجية الفرنسية في ١٧ أيار (مايو) ١٩١١ أشار فيه الى موضوع الانتخابات في بيروت وترشيح سليمان البستاني نائباً عن بيروت، وذكر التقرير أنه بالمناسبة كان هناك تنافس بين

١ ـ مذكرات سليم سلام، ص ٣ ـ ٤ من المخطوط.

كامل الأسعد وسليم سلام في الانتخابات. وعرف «قوجه» سليم سلام بأنه العضو المسلم في مجلس ادارة ولاية بيروت، وهو محبوب جداً من مسيحيي بيروت، كما أنهم راضون عنه[1].

ويلاحظ من خلال هذا التقرير الموجز بأن سليم سلام بدأ يأخذ حيزاً في تقارير القناصل الاجانب نظراً لأهمية دوره على الساحة اللبنانية، كما يشير التقرير أيضاً الى مدى علاقته الطيبة بالمسيحيين ومن هنا جاءت محبتهم له واحترامهم له. والجدير بالذكر أن سلام شعر بضرورة العمل خارج نطاق ولاية بيروت، ولهذا توجه في عام ١٩١٢ الى مصر واجتمع هناك بالخديوي عباس حلمي. واشارت المصادر الدبلوماسية الفرنسية آنذاك من أن سليم سلام توجه الى مصر للعمل لوحدة البلاد السورية ودمجها بمصر، وقد ارسل «كولوندر» (Coulondre) ـ وكيل القنصلية الفرنسية في بيروت ـ تقريراً الى رئيس الوزراء وزير الخارجية الفرنسية في ١٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٢ أشار فيه الى الأوضاع في البلاد السورية بشكل عام ولبنان بشكل خاص والى نشاط سليم سلام وسواه من الشخصيات اللبنانية والعربية. ومما جاء في التقرير بأن فرنسا لا تزال تحتفظ بمحبة وثقة مسيحيي سورية، أما فيما يختص بالمسلمين العرب فهم بالرغم من استيائهم من الحكم العثماني غير أنهم ما يزالون يعارضون «حكم الأمة المسيحية» المباشر، ولهذا لا بد ان يتجهوا بكل بساطة نحو مصر أرض الاسلام (Terre de l'Islam) التي يحكمها أمير من جنسهم ودينهم، لذلك فان حلا يحقق رغباتهم وعزة نفسهم واعتقادهم الديني كفيل باستمالتهم. لهذا فان فكرة الانضمام الى مصر تلقى في سورية اتباعاً كثراً وانصاراً متحمسين. ومما ذكره «كولوندر» عن سليم سلام حول هذا الموضوع:

١ - Couget (Beyrouth) à Cruppi (Paris) 17 Mai 1911.
نقلاً عن: A. Ismail; le Liban, Documents Diplomatiques et Consulaires Vol. 18, pp.361-362.

«تبعاً لمعلومات أدين بأكثرها الى مدير المجلة العربية «الثبات» (Al-Sabat)[1] - وهو يشكل مصدراً موثوقاً - فان لجنة سرية مجهولة من الظاهر من الانجليز تعمل في القاهرة في هذا الاتجاه [الوحدة بين سورية ومصر] وهذه اللجنة قد تكونت أثناء اقامة أمضاها في هذه المدينة منذ عشرة شهور تقريباً أحد وجهاء الطائفة الاسلامية في بيروت سليم علي سلام الذي استقبله الخديوي وشخصيات هامة. وقد صادفت اقامته في مصر مع زيارة السيد سليم بك تابت أحد كبار الشخصيات البيروتية الثرية والمؤيد للانجليز. وقد أوضح عند رجوعه الى بيروت بأن كل شيء كان معداً لانجاح مشروع الوحدة... »[2].

أما سليم سلام فقد أوضح ملابسات سفره الى مصر بقوله: انه كان في شباط (فبراير) عام ١٩١٣ موجوداً في مصر فذهب وعبدالله أفندي بيهم لسراي الخديوي عباس حلمي باشا وحظيا بمقابلته «والتمسنا منه باسم الوطنية والعربية ان يخفف هذه الشدة ويأمر ولو سراً بالسماح الى الضباط العثمانيين بالمرور بالأراضي المصرية». فأجاب الخديوي قائلا: «أنا لا أتأخر عن كل مساعدة بهذا الخصوص، ولقد أجريت بالمانيا كل التسهيلات الا أن الاتحاديين بالنسبة لعدائهم لي الشخصية أوعزوا للذين يمرون بمصر من الضباط أن [يحرروا]لهم تلغرافات عن اجتيازهم الحدود ويشكرون مساعدتي لهم ليحرجوا موقفي تجاه الدول... »[3] ثم شكى لسلام وبيهم من عدة تصرفات قام بها الاتحاديون معه ثم وعدهما بتحقيق كل ما يمكن من المساعدة. غير أن سليم سلام

١ - الثبات: مجلة لبنانية يومية، تأسست في بيروت في ٢١ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٠٨ برعاية الكسندر خوري وخليل زينية.

٢ - Coulondre (Beyrouth) à Poincaré (Paris) 12 Nov. 1912.
نقلا عن: A. Ismail, op. cit. vol. 19, pp.109-114.

٣ - مذكرات سليم سلام، ص٨ عن المخطوط.

عاد أخيراً وأشار صراحة الى أنه بعد سقوط البلقان وانتزاعها من الدولة العثمانية في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩١٢ بدأت ولاية بيروت تفكر بمصيرها ومما ذكره أنه «فاتحني بعض الاصدقاء وأبدوا رغبتهم في طلب الانضمام الى مصر تحت الحماية الانكليزية، وابدى البعض الآخر رغبتهم في طلب الاحتلال الفرنسي»[1].

ومهما يكن من أمر فان سليم سلام يبقى عثماني النزعة، ولكنه كان اصلاحياً مؤمناً بضرورة تحسين أوضاع ولايته والولايات العربية الأخرى. ولهذا استطاع مع نفر من البيروتيين قيادة «الحركة الاصلاحية» علناً في بيروت ما بين ١٩١٢ - ١٩١٣ لا سيما مع صديقه أحمد مختار بيهم. وذكر سليم سلام أنه بعد اجراء الاتصالات مع والي بيروت. «طلبنا من الهيئات الوطنية الرسمية ايفاد نواب عنها لينتخبوا الجمعية الاصلاحية. ومن جهة ثانية أخذنا بتشويق الاهالي وترغيبهم للالتفاف حول الاصلاحات». وكتب سلام في صحيفة «الاتحاد العثماني» في ٢٢ كانون الاول (ديسمبر) ١٩١٢ مقالا بهذا الصدد أشار فيه الى أنه لا يمكن أن يرى للأمة ولا للدولة حياة بدون الاصلاح. «ولا أظن يوجد أحد ممن منَّ الله عليه بنعمة البصر والبصيرة الا ويرى أن الحالة التي أوصلتنا اليها سوء الادارة الماضية بعدم اعطائها واجرائها الاصلاحات اللازمة لحياة هذه الدولة هي التي كانت سبباً لنشوب الحروب الداخلية والخارجية مما أدى لانسلاخ جملة ولايات عن جسم الدولة العلية». وأضاف محدداً ما يريده من الاصلاح بقوله: «فالاصلاح يكون على أنواع متعددة وكفانا ما جربناه من الاصلاحات المركزية التي لم تكن تتعدى دائرة الحبر على الورق، ولذلك وجب علينا الآن أن نتوسل الاصلاح الحقيقي وهي المسماة باللامركزية... »[2].

١ - مذكرات سليم سلام، ص ٩ من المخطوط.

٢ - «الاتحاد العثماني»، ٢٢ كانون الاول (ديسمبر) ١٩١٢.

وفي أوائل كانون الثاني (يناير) ١٩١٣ أوردت صحيفة « المقطم » تحت عنوان « الحركة الاصلاحية في بيروت » أن أهل بيروت يلحون في طلب الاصلاح ، وان الوالي أدهم بك طلب الى الأهلين ان يرفعوا اليه عريضة يذكرون فيها ما يرتأون من اصلاح . واضاف مراسل الصحيفة في بيروت من أن رأي الاصلاحيين هو أن فساد الحكومة المركزية في استانبول وفساد الحكومات في الولايات المختلفة هو سبب البلاء ومصدر كل شيء ...[1] . وفي الأول من شباط (فبراير) ١٩١٣ استطاعت « جمعية الاصلاح العام في ولاية بيروت » تأسيس لجنة عرفت بلجنة الاصلاح أو « الجمعية الاصلاحية » وأعلنت برنامجها المؤلف من (١٤) بنداً وأهم ما جاء فيه : تحقيق الاستقلال الذاتي على أساس اللامركزية بحيث تبقى الولايات العربية جزءاً من الدولة العثمانية في مقابل تمتعها بالحكم الذاتي ، وعلى أن يتولى ادارتها وشؤونها رجال من أبناء الولايات العربية . كما طالبت « لجنة الاصلاح » بالاعتراف باللغة العربية لغة رسمية كاللغة التركية وأن يعمل بها في مجلس المبعوثان . والجدير بالذكر أن اللائحة الاصلاحية وضعت بعد جلسة عقدت برئاسة سليم سلام في ٣١ كانون الثاني (يناير) ١٩١٣ جرى فيها بعض التعديلات والاضافات ثم فوضت الجمعية لجنة للاحقة تنفيذ المشروع[2].

والحقيقة ان هذا البرنامج الاصلاحي قوبل بتأييد وارتياح من قبل المسلمين والمسيحيين في بيروت ، لا سيا وأن الجمعية الاصلاحية تعتبر أول جمعية لبنانية غير طائفية ضمت بين اعضائها المسلمين والمسيحيين على السواء ، وكان لجهود سليم سلام وأحمد مختار بيهم أثر واضح في انتساب المسيحيين الى الجمعية الاصلاحية ، وان كان البعض من أعضائها المسيحيين قد استغلوا عضويتهم لاجراء اتصالات سرية مع فرنسا . هذا وقد أصدرت الجمعية

١ - « المقطم » ، ٤ كانون الثاني (يناير) ١٩١٣ .
٢ - « المفيد » ، ١ شباط (فبراير) ١٩١٣ .

الاصلاحية نشرة تحت اسم « اليقظة » (Le Reveil) كان مديرها والمسؤول عنها خليل زينية المسؤول عن صحيفة « الثبات » وأحد الموالين لفرنسا ، وقد اقترح اندريه ديبوسك (A. Duboseq) في حزيران (يونيه) ١٩١٣ على وزير الخارجية الفرنسية دعم نشرة (Le Reveil) من الناحية المالية ومما ذكره في تقريره ... « قُدِّم اليكم مؤخراً طلب يتعلق بهذا الموضوع وكان لي شرف التأكيد عليه ، وبامكان القنصل العام في بيروت أن يخبركم عن الخدمات الواقعية التي قدمتها لنا هذه الجريدةالتي يملكها صاحب جريدة « الثبات » البيروتية التي لها أيضاً أهميتها ، وهما تقرآن في كل سورية وفلسطين ... »[1] واللافت للنظر أن تأييد البرنامج الاصلاحي امتد الى سائر الولايات العربية الكبرى ولا سيا عكا ونابلس والقدس ودمشق وحلب وبغداد والبصرة ، وابتدأت برقيات التأييد تنهال الى مقر الجمعية في بيروت والى الباب العالي في الاستانة مطالبة الاسراع في تحقيق هذه المطالبَ الاصلاحية . ومما ينبغي الاشارة اليه مدى تأثر فلسطين بالحركة الاصلاحية البيروتية ، ففي الوقت الذي حاربتها القوى الصهيونية نجد أن الفلسطينيين أيدوها وطالبوا بتحقيق اللائحة الاصلاحية في فلسطين ، ومما ذكره نائب القنصل البريطاني في يافا في نيسان (ابريل) ١٩١٣ بأن حافظ السعيد - مبعوث يافا السابق - أرسل برقية الى الصدارة العظمى والى نظارة الداخلية طلب فيها الاسراع بتطبيق لائحة بيروت الاصلاحية على فلسطين نظراً لأهميتها لأن ذلك « هو العلاج الوحيد المرافق لحفظ حياتها »[2].

وفي ١٧ آذار (مارس) ١٩١٣ ارسل « قوجه » - قنصل فرنسا العام -

١ - وجيه كوثراني : بلاد الشام - قراءة في الوثائق - ص٣١١ .
٢ - خيرية قاسمية : النشاط الصهيوني في الشرق العربي وصداه ١٩٠٨ - ١٩١٨ ، ص١٧٦ .
نقلاً عن: Lowther to Grey, 25 April 1913, in F.O. 424/238.

تقريراً الى وزارة الخارجية الفرنسية أشار فيه الى أعضاء لجنة الاصلاح المنتخبين الذين اجتمعوا بالوالي حازم بك وبرئيس البلدية، واضاف بأن الأعضاء كانوا ممثلين بأبي علي سلام[1]، وان كامل الصلح قدم مشروع اللجنة الاصلاحية، كما ألقى بترو طراد خطابا تحدث فيه عن تاريخ اللجنة وشدد على برنامج الاصلاح، وطلب من حازم بك مساندة البرنامج، وان من اهداف اللجنة توطيد الروابط بين سورية والدولة العثمانية. ثم تكلم احمد مختار بيهم مشدداً على ديناميكية الحركة الاصلاحية التي تلقى التأييد من كل الطوائف. وفي التاريخ نفسه أوضح «قوجه» بأن الوالي حازم بك عرف مطالب لجنة بيروت الاصلاحية. ومما ذكره القنصل عن سليم سلام بأنه العضو الاكثر تأثيراً في الجمعية، وأن سلام لم يكن طائفياً بدليل انه انتقد أمام الوالي واشتكى من عدم اعطاء المسيحيين نصف المناصب في داخل مجلس ولاية بيروت. ونظراً لتمسك الاصلاحيين بتنفيذ برنامجهم ومن أجل تقوية موقفهم فان سليم سلام سيعمل على تقديم استقالته من مجلس الولاية كما أنه وأصدقاؤه لن يستلموا مراكزهم الا بعد تنفيذ مطالبهم[2]. وبلغ من أثر سليم سلام والجمعية الاصلاحية ان شكري العسلي ـ النائب السابق في سورية ـ قد عين متصرفاً للاذقية ولكنه رفض تسلم منصبه بسبب الأمر الذي أشار اليه سليم سلام وهو ضرورة تنفيذ المطالب الاصلاحية.

وفي الوقت الذي كان فيه سليم سلام وأحمد مختار بيهم ومحمد الفاخوري

١ ـ ان الأعضاء الاصلاحيين هم: سليم سلام، كامل الصلح، محمد طبارة، مختار بيهم، عبدالحميد غندور، محمد فاخوري، عبدالباسط فتح الله، أحمد طبارة، حسن الناطور، جميل الحسامي، فؤاد حنتس (الأعضاء المسلمون) أما الأعضاء المسيحيون فهم: اسكندر عازار، حبيب فرعون، جان تويني، جان بسترس، يوسف هاني، رزق الله ارقش، بترو طراد، جورج رزق الله، جان نقاش، خليل زينية. أما العضو الاسرائيلي فهو ابراهيم حكيم.

٢ ـ Couget (Beyrouth) à Jonnart (Paris) 17 Mars 1913.
نقلاً عن: A. Ismail op. cit. vol. 19, pp. 357-359.

وسواهم من القوى الاسلامية يضحون بمناصبهم من أجل تنفيذ المطالب الاصلاحية، وفي الوقت الذي كان فيه سليم سلام ينتقد الحكم العثماني لعدم اعطاء المسيحيين نصف المناصب في داخل مجلس الولاية، في هذا الوقت كان الأعضاء المسيحيون في الجمعية الاصلاحية يقومون باتصالات سرية مع فرنسا مطالبين بسيطرتها على البلاد السورية عامة، وقد اكد ذلك «قوجه» ـ قنصل فرنسا العام في بيروت ـ وذلك في تقرير سري الى «جونار» (Jonnart) وزير الخارجية الفرنسي في ١٨ آذار (مارس) ١٩١٣ مشيراً فيه الى ان خليل زينية مدير صحيفة «الثبات» قدم بياناً باسم الاعضاء المسيحيين في الجمعية الاصلاحية «ولقد حرص هؤلاء السادة في الخطاب الذي أرسلوه الي باسم ابناء طوائفهم على أن يوضحوا بدقة أماني مسيحيي سورية وتأكيد ارتباطهم بفرنسا. وتشكل هذه الوثيقة شهادة أخرى على التعاطف العميق الذي يشد الينا مسيحيي هذه المنطقة، كما انها تدل على مبلغ التأثير الذي أحدثته في نفوسهم الوعود الصادرة عن فرنسا وعلى مدى عظيم الآمال التي ولدتها لديهم». وأُرفق القنصل بتقريره خطاب الاعضاء المسيحيين الذين عرضوا فيه مطالبهم في الاستقلال عن «الأتراك المتعصبين» ولو نفذت الاصلاحات التي يطالبون بها. ومما جاء في خطابهم: «... حتى في حال الافتراض بأن الاصلاحات ممكنة التطبيق مع أو بدون تأييد أوروبا فان هذا الحل لا يمكن أبداً أن يستجيب لاماني مسيحيي سورية الحقيقية. فهؤلاء مرتبطون بفرنسا ارتباطاً نهائياً، وهم لا يمكنهم الى الأبد ان ينسوا ما يدينون به من اكبار لعظمتها وحضارتها ومن اعتراف بالشكر لعطفها عليهم أيام الشدائد. ان الامنية الكبرى لمسيحيي سورية هي بسط الحماية الفرنسية على سورية...»[1]. والحقيقة ان سليم سلام وبقية

١ ـ Couget (Beyrouth) à Jonnart (Paris) 18 Mars 1913.
نقلا عن: A. Ismail, op. cit. vol. 19. pp.360-365.
أنظر أيضاً: وجيه كوثراني: بلاد الشام، ص ٢٦٩ ـ ٢٧٣.

الاعضاء المسلمين لم يعلموا بهذا الخطاب السري الا عندما نشره جمال باشا في أثناء الحرب العالمية الاولى يوم وجده بين ملفات القنصلية الفرنسية.

وفي هذه الفترة من عام ١٩١٣ كان الوالي حازم بك بأمر من حكومته قد قرر حل الجمعية الاصلاحية وتوقيف نشاطها واغلاق ناديها. وكان «دفرانس» (Defrance) وزير فرنسا في القاهرة قد أرسل تقريراً - نقلا عن صحيفة المقطم - في ٤ نيسان (ابريل) ١٩١٣ الى «بيشون» (Pichon) وزير الخارجية الفرنسية أوضح فيه أن والي بيروت اجتمع بسليم‌سلام ليبرهن له لماذا أراد الغاء مواد الاصلاح مستنداً الى خبرته وعلى النتائج السلبية التي يمكن ان تؤدي اليها طريقة الاعتماد على مراقبين أوروبيين تبعاً لما جاء في بنود الاصلاح. كما أوضح الوالي بأن المساواة بين المسلمين والمسيحيين في داخل الجمعية الاصلاحية هو انتهاك لحقوق المسلمين لأن عدد المسلمين هو أكثر من المسيحيين، وأن انقاص مدة الخدمة العسكرية تضعف سياسة الدولة العثمانية، كما ان الارادة السنية تريد تنفيذ النظام الجديد الخاص بالولايات، وأنه ليس من الضروري ان تتابع لجنة الاصلاح نشاطها. واضاف الوزير الفرنسي بأن الوالي طلب من سليم سلام ان يسأل رأي اللجنة بهذا الخصوص، غير أن سليم سلام رد بسخرية على الوالي لأنه اكتشف نياته السيئة، ولهذا فهو لا يريد ان يناقش معه الموضوع. وأضاف الوزير الفرنسي في تقريره ان الوالي حاول تعيين شكري العسلي متصرفاً للاذقية فرفض، كما أن كل الموظفين الذين يؤيدون لجنة الاصلاح قد قدموا استقالاتهم. وفكر الوالي بأسلوب آخر فأراد استخدام الضغط والقوة وطلب من القسطنطينية تغيير اعضاء الولاية[1]. ومما لوحظ في هذه الفترة من نيسان (ابريل) ١٩١٣ ان اللائحة الاصلاحية لقيت انتقاداً من صحيفة «المنار» لا سيا حول بنودها المتعلقة بالاستعانة بالخبراء

---

١ - Defrance (Caire) à Pichon (Paris) 4 Avril 1913.
نقلا عن: A. Ismail. op. cit. vol. 19, p.402.

الاجانب ومما ذكرته «المنار» تحت عنوان «انتقاد لائحة الاصلاح البيروتية» قولها «... تلك اشارة وجيزة الى ما رأيناه من خطأ هذه اللائحة في موضوع المستشارين. ولنا عليها انتقادات اخرى لا حاجة الى بسطها...»[1] وراحت «المنار» تطالب اهل بيروت بالانضام الى حزب اللامركزية. كما كان القنصل البريطاني العام في بيروت «كمبربتش» (Cumberbatch) قد أرسل تقريراً الى وزارة خارجيته اشار فيه الى «أن أطرف مطلب من مطالب الاصلاح استقدام خبراء ومستشارين ومفتشين من الاجانب»[2].

ومهما يكن من أمر فإن الاتحاديين شعروا بخطورة المطالب الاصلاحية فسارعوا في ٨ نيسان (ابريل) ١٩١٣ الى حل «الجمعية الاصلاحية» واعتقال بعض قادتها واغلاق ناديها في منطقة باب ادريس. وفي اليوم نفسه اجتمع الوالي ابو بكر حازم بك بسليم سلام وبترو طراد - مديري الجمعية - وقال لهما: «ان الحكومة أمرت بقفل النادي ومنع اجتماع الجمعية الاصلاحية، لأن الحكومة شرعت بتطبيق قانون الولايات الجديد، وان اعطاء الرخصة السابقة كان لا لزوم لها وانه عمل خطأ محظر، وعليه سحبت الرخصة المعطاة قبلا». فقالا له «ان الجمعية الاصلاحية قد تشكلت بصورة مطابقة للقانون وهي قائمة على قاعدة اخذت من سياسة جمعية الاتحاد والترقي وجمعية الحرية والائتلاف وغيرهما من الجمعيات السياسية التي تشكلت بالآستانة...»[3]. ثم أرسلت الجمعية للوالي احتجاجاً على حل الجمعية الاصلاحية واقفال ناديها نشر في الصحف يومذاك[4] كما أرسل الاهالي برقيات احتجاج للصدارة العظمى

---

١ - «المنار» ٧ نيسان (ابريل)، م١٦، جـ٤، ص ٣١٢ - ٣١٤.
٢ - زين نور الدين زين: نشوء القومية العربية، ص٩٨، نقلاً عن:
Cumberbatch to F.O. 13 March 1913. No. 26. in F.O. 195/2451.
٣ - مذكرات سليم سلام، ص ٢٤ من المخطوط.
٤ - «المفيد»، ١٢ نيسان (ابريل) ١٩١٣، انظر أيضاً تقرير:

باستانبول[1] ، ولكن الحكومة العثمانية لم تستجب لاحتجاجاتهم ، بل رأت ان الاصلاحات يجب ان يناقشها المبعوثون في مجلس المبعوثان .

هذا وكانت مدينة بيروت أول مدينة تضرب احتجاجاً على عمل الاتحاديين ، ثم ما لبثت ان أضربت مختلف الولايات العربية . وذكر في هذا المجال بأنه عندما أمر الوالي باقفال نادي الجمعية ذهب بعض اعضائها الى القنصلية البريطانية ومن ثم الى القنصلية الفرنسية لاظهار احتجاجهم على الوالي . وفي القنصلية البريطانية قيل لهم انهم يستطيعون ان يعقدوا اجتماعاتهم في قاعة الكلية السورية الانجيلية ـ الجامعة الأميركية ـ لأنهم في تلك الحقبة من الزمن كانوا يعتبرون مجتمعين على ارض اجنبية حيث يكون لهم ملء الحرية بعقد اي اجتماع من اجتماعات الجمعية هناك . وقد وافق القنصل الفرنسي على هذا التدبير ونصحهم أن يتصرفوا بموجبه . وعليه عقدت جمعية الاصلاح جلستها في قاعة المدرسة الأميركية بناء على رغبة الشعب الذي ألح عليها في عقد جلستها والاتفاق على خطة يتبعها البيروتيون ازاء فعل واليهم ، فتقرر بعد مناقشات طويلة الاتفاق على اقفال محلاتهم ومخازنهم لتوقيف الحركة المالية والتجارية في ذلك الثغر التجاري[2] . والجدير بالذكر ان اقفال مدينة بيروت استمر لعدة أيام ، ولم تفتح المدينة محلاتها وحوانيتها الا بعد رضوخ الوالي لمطلب الاهالي وهو اطلاق سراح اعضاء الجمعية المعتقلين وفي مقدمتهم : زكريا طباره اسكندر عازار ، رزق الله أرقش ، سليم الطيارة ، ومختار ناصر[3] . وأوقف ملاحقة الفارين من اعضائها لا سيما الذين التجأوا الى منطقة جبل لبنان ونزلوا في دار الأمير مصطفى أرسلان في عين عنوب .

ـ Couget (Beyrouth) à Pichon (Paris) 11 Avril 1913, نقلا عن: A. Ismail. op. cit. vol. 19, p.407.

١ ـ «المفيد»؛ ١٢ نيسان (ابريل) ١٩١٣ .

٢ ـ زين زين ، المرجع السابق ، ص٢١١ ، هامش رقم ٤٩ .

٣ ـ مذكرات سليم سلام ، ص ٢٦ ـ ٢٧ من المخطوط .

الفصل الثاني
دور وموقف سليم سلام في المؤتمر العربي الأول في باريس
"١٩١٣"

الفصل الثاني
دور وموقف سليم سلام في المؤتمر العربي الأول في باريس
"١٩١٣"

كان من نتيجة اعمال ونشاط الحركة الاصلاحية واتصالاتها مع الشبان العرب في باريس ان تداعت الجمعيات والشخصيات العربية للبحث في امكانية عقد مؤتمر في باريس يبحث الحالة التي وصلت اليها الولايات العربية، وبدأ الموضوع يطرح منذ شهر نيسان (ابريل) ١٩١٣ أثر قرار حل الجمعية الاصلاحية وما أحدثه من التفاف حولها ومن ضرورة معالجة الأوضاع العربية. وفي الوقت الذي طرحت فيه الجمعية الاصلاحية أسماء من أعضائها المسلمين والمسيحيين للمشاركة في المؤتمر المقترح عقده في باريس فاذا بهؤلاء الاعضاء يختلفون حول الاهداف الحقيقية للمؤتمر، فمنهم من آمن بالوحدة العربية بينما الاعضاء المسيحيون كانوا يتجهون نحو الابتعاد عن هذه الوحدة[١]. ونظراً لعدد من الملابسات السياسية فقد كان سليم سلام لا يزال متردداً في موضوع سفره الى باريس[٢]. ولكن في أواخر شهر أيار (مايو) ١٩١٣ تم اتفاق الجمعية الاصلاحية على أن يمثلها في المؤتمر كل من: سليم سلام، أحمد مختار بيهم، خليل زينية، الشيخ أحمد حسن طبارة، د. أيوب تابت وألبر سرسق[٣]. وقد ارسل

---

١ - أنظر: A. Ismail. op. cit. vol. 20, pp. 70-72.

٢ - انظر: A. Ismail. op. cit. vol. 20, p.104.

٣ - تخلف البر سرسق عن الاشتراك بسبب مرض شقيقه.

القنصل الفرنسي (Couget) رسالة بهذا المعنى الى وزير الخارجية الفرنسية (Pichon) في ٢٦ أيار (مايو) ١٩١٣[1]. ولكن بعد وصول مبعوثي الجمعية الاصلاحية الى باريس أشارت بعض الصحف العثمانية الرسمية في وقت لاحق الى أن المبعوثين السوريين الذين وصلوا حديثاً الى باريس لا يتمتعون بصفة تمثيل مواطنيهم. وقد أوضح القنصل الفرنسي في بيروت (Couget) هذا الأمر في تقرير أرسل الى وزير الخارجية الفرنسية (Pichon) في ١٠ حزيران (يونيه) ١٩١٣. واضاف القنصل أنه نظراً لما نشرته تلك الصحف العثمانية عمد زعماء الدين للطوائف المسيحية في ولاية بيروت على التأكيد بأن أعضاء الوفد قد نالوا توقيعاتهم وتفويضاً لعرض مطالب سكان ولاية بيروت. وارفق القنصل في تقريره نص التفويض. وقد جاء فيه بأن زعماء مختلف الطوائف المسيحية لولاية بيروت يؤكدون بان كل من: سليم علي سلام، د. أيوب تابت، احمد مختار بيهم، البرت جوزف سرسق، الشيخ أحمد حسن طبارة، وخليل زينية، هم الذين يؤلفون الوفد الذي نال التفويض من اجل التوجه الى أوروبا، ليعبر عن شكاوى كل سكان الولاية دون تمييز في الدين، ومن ثم لمتابعة تحقيق مطالبهم[2]. وبالفعل ففي ١٨ حزيران (يونيه) عقد المؤتمر العربي الاول في القاعة الكبرى للجمعية الجغرافية بسان جرمان في باريس.

وبمناسبة انعقاد المؤتمر سبق للقنصل الفرنسي العام في بيروت أن أرسل تقريراً مفصلا عن شخصيات الجمعية الاصلاحية الى وزير خارجيته ومما جاء فيه ان سليم سلام، الذي يكنّى عادة بـ «أبو علي» هو من أولئك البيروتيين الذين قدّوا من صخر قديم (Vieille Roche) ذو النبرة القاسية ولكنها مليئة بطعم ولون. وهو ذو ذكاء ملفت للنظر تماماً، وحديثه على بساطته، بليغ ومقنع. وشخصيته تنضح قوة، وشجاعة وعزماً. انه يمثل دائماً روح الاجتماعات

١ - Couget à Pichon, 26 Mai 1913, A. Ismail, op cit. vol. 20 p. 132.

٢ - Couget à Pichon, 10 juin 1913, A. Ismail, op. cit. vol. 20. pp. 186-188.

وبالرغم من ثقافته العادية غير أن تأثيره على أبناء طائفته، وحتى على الآخرين، لا يمكن نكرانه.

ولو أن هذا الرجل ولد وترعرع في بلد يتمتع بالحرية، لكان حتماً أصبح من الأشخاص المرموقين. ميزته الخاصة: انه متميز بالرجولة، ومضارب لا يتوب. فهو تارة في وضع مالي عادي الى أبعد حد، وطوراً يمخر بشراع مرفوع نحو المليون. وفي هذه الآونة، يبدو لي انه يتجه في الطريق المريح متخطياً بعض العثرات الطفيفة. وباختصار، فهو عنوان الرجولة وزعيم لا يضاهى[1].

ومن جهة ثانية وبمناسبة انعقاد المؤتمر العربي الأول[2] كان سليم سلام يسعى مع زملائه الى عدم الوقوع في شرك السياسة الفرنسية التي تتطلع منذ القدم الى البلاد السورية، في وقت كان فيه شكري غانم - رئيس اللجنة اللبنانية - يرسل مذكرة سرية الى «بيشون» وزير الخارجية الفرنسية قبل انعقاد المؤتمر بيوم واحد - أي في ١٧ حزيران (يونيه) - أشار فيها الى ان المؤتمر العربي السوري المنعقد في باريس سيكون له وقع كبير في العالم الاسلامي وسوف تترتب عليه نتيجتان فوريتان هما: استعادة فرنسا ود مسلمي الشرق بالذات، وهذا الود الذي يتوسله ويعمل من أجله الألمان وحتى الانجليز أما خفية أو جهاراً، كان من شأنه ان يخلف تأثيراً ايجابياً وملائماً في نفوس مسلمي افريقيا. أما الهدف الذي ينشده المؤتمر فان المشتركين فيه انفسهم يشكون في بلوغه «وهم يتوقعون المقاومة التركية ولا يرجون شيئاً من حسن نية القسطنطينية، ومع ذلك فان الاعضاء المسلمين يبذلون هذا الجهد ارضاء لضميرهم وايفاء بمسؤولياتهم». واضاف غانم أنه في حال فشل هذه المحاولة فان من المحتمل ان ينفصل المسلمون ادارياً عن تركيا ومعهم ابناء دينهم، كما سيؤدي ذلك الى مشاركة مواطنيهم المسيحيين رأيهم في الانضمام الى لبنان، لأنهم يجدون في ذلك السبيل الوحيد لاشباع طموحهم في الحرية والتطور، ويجدون أيضاً رغبتهم في عدم الانفصال كلياً عن تركيا «اذ ان لبنان واقع تحت سيادتها ومن المقرر ان يبقى

١ - Couget (Beyrouth) à Pichon, 16 Mai 1913.
نقلا عن: A. Ismail. op. cit. vol. 20, pp. 106-107.

٢ - للمزيد من التفصيلات انظر: د. جلال يحيى: المؤتمر العربي الأول في باريس (الثورة العربية)، القاهرة، دار المعرفة ١٩٥٩.

كذلك ». ورأى غانم في مذكرته السرية انه اذا لم يحصل سكان بيروت على الاصلاحات المطلوبة فان مجلس اعيانهم سوف يعلن في اجتماع رسمي انضمامهم الى لبنان الذي يعلن استعادة حدوده القديمة »[1].

ومن الاهمية بمكان القول ان اتجاهات سليم سلام واحمد مختار بيهم مثلا لم تكن تهدف الى الانفصال عن الدولة العثمانية انما الانفصال الاداري كان وارداً وهو ما يعرف باسم النظام اللامركزي. وبالرغم من ان سليم سلام كان عثماني السياسة غير أن ذلك لا يعني انه كان موالياً للعثمانيين موالاة التبعية وموالاة عمياء، بدليل ما اقترحه في المؤتمر العربي في باريس وهو رفض كل وظيفة في الدولة العثمانية تعرض على العرب قبل تحقيق المطالب الاصلاحية. وراح مختار بيهم يؤيد ما طالب به سلام بقوله: « فاني الفت انظاركم الى أن رجال الاستانة يظنون ان النهضة العربية يمكن تسكينها بتوظيف بضعة أشخاص من العرب. لذلك ينبغي لنا ـ مع ما نحن فيه من المطالب بحقوقنا ـ ان نسلك الطريق الذي افتتحه قبلنا الفاضلان سليم افندي علي سلام وشكري بك العسلي، وهو طريق رفض كل وظيفة تعرض على رجالنا قبل تنفيذ الاصلاح المطلوب »[2].

بالاضافة الى ذلك فان سليم سلام رغم عثمانيته، غير أنه لم يمانع مطلقاً من الانفتاح على دول الغرب والتعاون معها للاستفادة من خبراتها ولا سيا الدول الصغرى، ولهـذا رد في احـدى جلسات المؤتمر على اعتراض كساب افنـدي المعارض للمساعدات الأوروبية ومما قاله سلام: « البيروتيون اجمعوا على هذا الطلب من لائحتهم على أن يكون استخدام المستشارين الأجانب لمدة معينة بحيث يستغنون عنهم بعد ذلك اذا قدروا على الاستقلال في الأعمال من دونهم. وهذا أمر رأى البيروتيون انهم لا غنى لهم عنه في السير الى اصلاح أحوالهم، أما المعارضة التي توجه للبيروتيين بسبب أمر رأوا فيه مصلحتهم فانها مثل أي

١ ـ Ch. Ganem à Pichon, 17 Juin 1913.
نقلا عن: وجيه كوثراني: بلاد الشام ـ قراءة في الوثائق ـ ص ٢٨١ ـ ٢٨٥.
٢ ـ كتاب المؤتمر العربي الاول المنعقد في باريس ١٩١٣، ص٥٠.

معارضة يوجهها البيروتيون الى أهل ولاية اخرى في خصوصياتها، وهذا ما لا نرى انفسنا محقين به لو فعلناه »[1]. ومن خلال هذا القول يتبين مدى اندفاع سلام للعمل الاصلاحي في الولايات العثمانية عامة وولاية بيروت خاصة. ويذكر توفيق برو من أنه عندما أثيرت قضية الاستعانة بمستشارين اجانب في جلسة أخرى حسم القضية كل من سليم سلام والشيخ احمد طبارة بقولهما « ان النظام اللامركزي يحل المشكلة بترك الحرية لكل ولاية ان تقرر هذا الأمر بملء حريتها »[2].

والملاحظ ان سلام لم يحاول أن يستغل وجوده في باريس لاجراء اتصالات سرية أو علنية مع المسؤولين الفرنسيين على غرار ما فعل سواه من أعضاء المؤتمر لا سيا المسيحيين منهم، والذين طالب بعضهم مساعدة فرنسا لاحتلال سوريا ولبنان. وقد أشار سلام في مذكراته الى هذا الموضوع فبعد انتهاء المؤتمر قام وفد بتسليم مقرراته الى كل من السفير العثماني في باريس رفعت باشا بحضور سكرتيره اللبناني الفرد بك سرسق، والى ناظر الخارجية الفرنسية « بيشون » (Pichon) وبعد ان قام وفد بيروت المؤلف من: سليم سلام، مختار بيهم، د. أيوب ثابت، الشيخ أحمد طبارة، خليل زينية، بمقابلة مدير الامور الشرقية الموسيو « مارغريت » قال بيهم انه: « ... بلغنا انه يوجد البعض ممن لا صفة رسمية لهم يحضرون لعندكم لجر مغنم لهم، ويقولون انهم يتمنون الحاق سورية بالحكومة الفرنسية. فنحن نصرح لكم اننا لم نختر باريس مؤتمراً لنا الا لما نعلمه من الحرية الافرنسية ومحبة الافرنسيين للمطالبين بالحرية وللمحبة الكائنة بينها وبين دولتنا، واننا لا نرضى عن دولتنا بديلا ... »[3] فأجاب المسؤول الفرنسي: بأن فرنسا ليس لها أدنى مطمع بسوريا، وانه يتمنى ان يعيش شعبها

١ ـ المؤتمر العربي الاول المنعقد في باريس ١٩١٣، ص١١٤.
٢ ـ توفيق برو: العرب والترك في العهد الدستوري العثماني ١٩٠٨ ـ ١٩١٤، ص ٥٢٧ ـ ٥٢٨.
٣ ـ مذكرات سليم سلام، ص٣٠ من المخطوط.

بسلام مع الدولة العثمانية، فطلب بيهم ان يسمح له بالتصريح بذلك علناً على لسان المسؤول الفرنسي فوافقه على ذلك.

وبعد خروج الوفد من مقر «الكى دورسيه» (Quai d'Orsay) ـ وزارة الخارجية الفرنسية ـ اعترض على أقوال بيهم كل من الدكتور أيوب ثابت ـ كاتم سر الجمعية الاصلاحية ـ وخليل زينية. وذكر سليم سلام حول هذا الموضوع انه «مما يدل على أنه لم يرق لهما ما جرى... ولم ندر انهم يوم كنا في بيروت واياهم نشتغل سوية بالجمعية الاصلاحية انهم مقدمين تذكرة لقنصل فرنسا في بيروت ليقدمها لحكومته يطلبون بها عكس ما صرح به مختار. وهذه الوثيقة لم ندر بها الا بزمن الحرب عندما الحكومة العثمانية فتحت القنصلية الافرنسية ووجدت هذه الوثيقة من جملة الوثائق التي وجدتها...»[1] وذكر أسعد داغر في هذا الصدد، بان نقطة الضعف في مؤتمر باريس كانت الجمعية الاصلاحية التي اندس فيها «فريق من عملاء الفرنسيين وصنائعهم فتمكنوا من افساد غايتها وتشويه سمعة بعض رجالها في نظر شعبهم وفي نظر الترك أيضاً»[2]، ويذكر المعاصرون للفترة من ان الجمعية الاصلاحية بنيت على أساس غير طائفي وكانت أولى التجارب الحزبية اللبنانية غير الطائفية غير ان الأعضاء المسيحيين فيها طعنوا الأعضاء المسلمين في ظهورهم.

وكان سلام وبيهم وطبارة والزهراوي قد أفهموا «بيشون» بان غايتهم من المؤتمر ليس الانفصال عن الدولة العثمانية انما الحصول على حقوقهم العربية. ويذكر في هذا الصدد من أن سليم سلام أوضح لمدير الأمور الشرقية بأنه «يهمنا يا صاحب السعادة أن تعرفوا حقيقة شعورنا ورأينا في مصير بلادنا، فنحن اذا طالبنا باللامركزية وبالحقوق العربية المهضومة، فاننا شديدو الاخلاص لسلطنة جلالة أمير المؤمنين الخليفة الأعظم، ولا يمكن أن ننسلخ عن سلطنته ولا يخطر

١ - مذكرات سليم سلام، ص ٣٠ من المخطوط.
٢ - اسعد داغر: مذكراتي على هامش القضية العربية، ص٦٠.

ببالنا مطلقاً أن نطلب حمايتكم ومجيئكم الى بلادنا. وهذا كلام أصدقاء يشكرون لفرنسا عطفها على أماني العرب وخدماتها لهم»[1].

ومما يذكر أيضاً بأن مواقف سليم سلام السياسية في باريس دعت وزير الخارجية الفرنسية الى التخوف من اتجاهاته ونشاطاته، ولذا فقد ارسل برقيات الى سفارة فرنسا في استانبول والى المعتمد الفرنسي في القاهرة والى قناصل فرنسا في بيروت ودمشق وبغداد حذرهم فيها من سليم سلام والحركة الاصلاحية والاصلاحيين. كما نشرت الحكومة العثمانية بعض هذه التقارير والوثائق التي جاء فيها ان وزير الخارجية الفرنسية كتب الى قناصله محذراً بالقول: «ان الحركة الاصلاحية العربية قد انقلبت علينا، ولذلك يجب عليكم أن تتظاهروا بمساعدتها لكي تكسبوا قلوب الأهلين على أن تسعوا في الخفاء للقضاء عليها». وكان سبب هذا الموقف الفرنسي من الحركة الاصلاحية هو أن الاصلاحيين أشاروا الى أنهم «لا يرضون ان يكون الافرنسيون رؤساء عليهم، بل جل ما هنالك انهم يطلبون مساعدتهم في اصلاح احوالهم بشرط ان يبقوا عثمانيين وليس صحيحاً ان السوريين يفتحون صدورهم لفرنسا». وقد جاء أيضاً في أحد تقارير وزارة الخارجية الفرنسية ـ ونقلا عما ذكره المؤرخ يوسف يزبك ـ وصفاً لكل عضو من أعضاء الوفد الاصلاحي، ومما جاء فيه عن سليم سلام ما نصه (Mefiez-vous de lui) أي خذوا حذركم منه ولا تثقوا به[2].

والجدير بالذكر ان سليم سلام ومختار بيهم لم يهتما بجلسات مؤتمر باريس

١ - وليد عوض: رؤساء لبنان، ص٣٠٠ ـ ٣٠١، ولكن ما يجب التأكيد عليه بأن سليم سلام لم يذكر في مذكراته بأنه وجه مثل هذا الكلام للمسؤول الفرنسي انما أشار الى ان الذي تحدث باسم الوفد هو مختار بيهم. هذا مع العلم بأن اتجاه سلام السياسي لا يتناقض مع ما نسب اليه.
٢ - انظر: عنبرة سلام الخالدي، المصدر السابق، ص١٠٣، ولبد عوص، المصدر السابق، ص٣٠٠.

فحسب، وانما عمدا الى رصد تحركات بعض الأعضاء الموالين لفرنسا، وفي مقدمتهم الدكتور ايوب ثابت الذي أظهر تأييده لتطلعات فرنسا في البلاد السورية، ولهذا ادركوا تحركاته المريبة المعادية اصلا للمبادىء الاصلاحية.

ولما انتهى مؤتمر باريس باتخاذ مقرراته الاصلاحية رأت الحكومة العثمانية دعوة بعض المسؤولين في المؤتمر لاجراء مباحثات معهم. وبالفعل فقد قرر المندوبون العرب أن يتوجه وفد منهم الى الآستانة لمتابعة المفاوضات فاختار رئيس المؤتمر عبدالحميد الزهراوي كل من سليم سلام ومختار بيهم والشيخ أحمد طبارة وخليل زينية، غير أن زينية رفض الاشتراك في الوفد تخوفاً من اعتقاله نظراً لما حام حوله من شبهات. لذلك توجه الوفد الثلاثي: سلام - بيهم - طبارة ووصلوا الى الاستانة في ١٦ آب (اغسطس) ١٩١٣ واستقبلوا هناك بحفاوة عظيمة، وقد زاروا مقر «المنتدى الادبي» ثم اجتمعوا بمعتمدي الجمعيات العربية وبسطوا المهمة التي جاؤوا من أجلها، وهي ايضاح المبهم من الاتفاق الذي أعلنته الحكومة العثمانية، ومفاوضتها في تعيين زعماء الاحزاب العربية في مناصب الدولة وحملها على الاعتراف رسمياً بالاتفاق السري الذي عقد بين جمعية الاتحاد والترقي وبين المؤتمر العربي»[١].

هذا وقد قابل الوفد طلعت باشا فأوضح له سلام باسم الوفد «اننا خرجنا من البلاد ونحن عالمون باننا غير راجعين يقينا بأن الحكومة ستصدر الأوامر بعدم عودتنا لبلادنا العزيزة، وقد دخلنا اليوم عاصمة الملك ونحن موقنون ان علينا خطراً عظيماً، ولكن الوطنية فوق كل المخاطر، فليرسخ في اذهان رجال الادارة اننا لن نرجع عن تعزيز بلادنا بأية واسطة كانت...» فرد طلعت معجباً بسليم سلام «انني عرفت منزلتكم قبل حضوركم، حضوركم كشف لي عن معالي أخلاقكم بارك الله فيكم. احب الي أن أصافح احدكم من أن أمد يدي

١ - اسعد داغر: مذكراتي على هامش القضية العربية ص٦٣.

لألوف لا تعلم للوطنية معنى ولا للأخلاق كنها»[١].

ثم قابل الوفد السلطان محمد رشاد (الخامس) في ٢٣ آب (اغسطس) بحضور ناظر الزراعة سليمان البستاني وعبد الكريم الخليل، فطلب اعضاء الوفد منه تنفيذ المطالب الاصلاحية فوعدهم خيراً بعد أن أشار الى ضرورة توطيد العلاقة بين الحاكم والمحكومين. فرد سليم سلام باسم الوفد باللغة التركية، بأنه ليس في نية العرب ان يخلوا بهذه الرابطة، بل «أن العرب يفدون أرواحهم وأموالهم وأولادهم للمحافظة على مقام الخلافة العظمى»[٢]. ثم أكد سلام قائلا: «ان العرب يا صاحب الجلالة أشد الناس وطنية واكثرهم غيرة على هذه الدولة فهم يطلبون صلاح أمرهم واستقامة شأنهم ومراعاة كرامتهم ويعملون لحفظ بلادهم تحت راية الهلال الشريفة...»[٣].

وفي ٢٧ آب (اغسطس) زار أعضاء الوفد ولي العهد فقابلهم بعطف وحفاوة، فألقى سليم سلام كلمة أعرب فيها عن تعلق العرب بسموه لما يسمعونه عن محبته لهم[٤] وكان من نتيجة هذه اللقاءات ان أصدر السلطان ارادة سنية سلطانية تضمنت الموافقة على بنود المؤتمر العربي في باريس.

ومن هنا يلاحظ بأن سليم سلام كان عثمانياً عربياً اصلاحياً، وكان يؤمن باستمرار الرابطة العثمانية - العربية، وهو بذلك لا يعبر عن اتجاهاته السياسية فحسب، وانما عن اتجاهات مواطنيه البيروتيين. ولهذا فانه بعد عودته الى بيروت في الثاني من أيلول (سبتمبر) ١٩١٣ لقي ترحيباً واسعاً واستقبالاً حاشداً، وذهبت الوفود بالقوارب الى عرض البحر لاستقباله وأعضاء الوفد

١ - «المفيد»، ٧ أيلول (سبتمبر) ١٩١٣.
٢ - مذكرات سليم سلام، ص ٣٤ من المخطوط.
٣ - «المفيد» ٨ ايلول (سبتمبر) ١٩١٣.
٤ - اسعد داغر، المصدر السابق، ص ٦٣.

الاصلاحي. وكان من جملة المستقبلين مدير البوليس مصطفى بك الخالدي نائباً عن الوالي علي منيف بك، كما استقبلهم الوالي في دار الحكومة فيما بعد[١].

١ ـ مذكرات سليم سلام، ص ٣٤ من المخطوط.

الفصل الثالث

موقف سليم سلام من السياسة العثمانية

"١٩١٤ - ١٩١٨"

الاصلاحي. وكان من جملة المستقبلين مدير البوليس مصطفى بك الخالدي نائباً عن الوالي علي منيف بك، كما استقبلهم الوالي في دار الحكومة فيما بعد[١].

١ - مذكرات سليم سلام، ص ٣٤ من المخطوط.

الفصل الثالث

موقف سليم سلام من السياسة العثمانية

"١٩١٤ - ١٩١٨"

الفصل الثالث

موقف سليم سلام من السياسة العثمانية
"١٩١٤ - ١٩١٨"

بعد النجاح الذي حققه سليم سلام على الصعيد العربي والعثماني رأت الدولة العثمانية ضرورة مكافأته، وذلك بمساعدته لأن يصبح نائباً في مجلس المبعوثان في استانبول لعام ١٩١٤. ولذا فقد أرسل والي بيروت الجديد بكر سامي بك قومندان «الجندرمة» صبيح نشأت بك لاقناع سليم سلام بالترشيح للمبعوثية، غير أن سلام رفض ذلك العرض لأنه ليس اتحادياً وغير موال للاتحاديين، كما أنه ليس بمقدوره أن يترك أشغاله التجارية في مدينة بيروت. فألح الوالي وأرسل مجدداً كل من أحمد مختار بيهم وعبدالغني العريسي لاقناعه بالقبول فرفض مجدداً. وازاء ذلك الرفض عرض على سلام أن يتبوأ مناصب عليا أخرى مثل أمير الحج فرفضها أيضاً وقدم شكره للوالي ولوسطائه. ثم تدخل أخيراً رضا الصلح محاولا اقناعه بالترشيح للمبعوثية، غير ان سلام رفض مجدداً واقترح ترشيح سامي الصلح ابن عم رضا.

والحقيقة انخلافات جانبية استجدت بين رضا الصلح من جهة وبين سليم سلام من جهة أخرى، بسبب امتياز تجفيف أراضي الحولة في فلسطين الذي كان لسلام نصيب فيه. وكان رضا الصلح قد بدأ يضع العراقيل ضد سلام وشركاه في مسألة الامتياز فما كان من سلام الا أن قرر أخيراً معاكسة رضا الصلح والقبول بالترشيح لمنصب المبعوثية ضد سامي الصلح الذي أعلن ترشيحه بعد تأييد سلام له في السابق. وبالفعل فقد أجريت الانتخابات التي انتهت في ٩ نيسان (ابريل) ١٩١٤ بفوز سليم سلام وكامل الأسعد وميشال

سرسق ضد اللائحة المنافسة المكونة من جان نقاش، سامي الصلح، وطه المدور. وقد تبين بأن سليم سلام نال أكثرية الأصوات[1] واتهمت الحكومة العثمانية يومذاك بأنها عمدت الى تزوير الانتخابات لانجاح سليم سلام ورفاقه.

وفي ٢٩ أيار (مايو) ١٩١٤ توجه سليم سلام الى الاستانة بحراً فوصلها في ٤ حزيران (يونيه) وذلك للالتحاق بمجلس المبعوثان الجديد. ومنذ وصوله بدأ يسعى لتحقيق مطالب ناخبيه والعمل على انشاء تكتل نيابي عربي من المبعوثين العرب للمطالبة بحقوق شعوب الولايات العربية والمحافظة على المكاسب التي سبق أن نالوها. غير أن المعضلة التي واجهت المبعوثين العرب لايجاد كتلة عربية سياسية هي في عدم وجود زعيم عربي مسموع الكلمة، ولذا ـ وكما قالت صحيفة الأهرام ـ مال بعضهم الى اختيار سليم سلام رئيساً للكتلة العربية «وقد عرف عنه غيرته الوطنية وحبه للاصلاح ورجاحة عقله وسعة ادراكه... »[2]. غير أن هذه الخطوة لم تتم. ومما ذكرته صحيفة «المقطم» ان سليم سلام ألقى في مجلس المبعوثان عدة خطب سياسية واجتماعية أشار فيها الى واقع العرب، ومن خطبه الهامة الخطاب الذي ضمنه حالة التعليم ووضع المدارس وواقع نظارة المعارف في الولايات العربية، ثم طالب بتطوير التعليم وتنظيمه، ومما ذكره «... أن أربعمائة وخمسين ألف ليرة عثمانية فقط ننفقها بالسنة على المعارف في البلاد العثمانية أمر مجحف بحقوق الأمة، بل هو أقل من القليل، واذا قابلنا ما ينفق على المعارف في البلاد الاجنبية وما ننفقه نحن عليها تجلت لنا علل تقدمهم وتأخرنا وعلل نجاحهم وانحطاطنا». واضاف مقارناً بين المدارس الاجنبية والمدارس العثمانية بالقول: «فبينما نرى مديري

١ ـ انظر تقرير القنصل الفرنسي الجديد في بيروت جورج بيكو الى دومرغ رئيس الوزراء، ووزير الخارجية الفرنسية.
Picot (Beyrouth) à Doumergue (Paris) 25 Avril 1914.
نقلا عن: A. Ismail. op. cit. vol. 20, pp. 360-361.

٢ ـ «الأهرام»؛ ٨ حزيران (يونيه) ١٩١٤.

المدارس الاجنبية يرقوا ادارة مدارسهم من حسن الى أحسن نرى مديري مدارسنا لا يهتمون الا لقبض مرتباتهم في آخر كل شهر»[1].

ونظراً لمواقف سليم سلام وبعض المبعوثين العرب، أشارت صحيفة «الأهرام» الى أنه بالرغم من أن المبعوثين العرب لم يؤلفوا في الاستانة كتلة سياسية واحدة غير أن الفكرة التي كانت تتحكم بهم هي الدفاع عن حقوق أمتهم، وقد ظهر بينهم عدد من النواب النابهين الذين استحقوا ثناء الأمة وأبرزهم: سليم أفندي علي سلام (بيروت) فارس الخوري (دمشق) سعدالله بك المنلا (طرابلس الشام) سعيد بك الحسيني (القدس) سليمان بك فيضي (البصرة) جميل الزهاوي (بغداد)[2].

هذا ولم يقدر لسليم متابعة نشاطه السياسي في استانبول تبعاً لاندلاع الحرب العالمية الاولى اثر مقتل ولي عهد النمسا الارشيدوق فرنسوا وزوجته في ٢٨ حزيران (يونيه) ١٩١٤، فعاد سلام الى بيروت حيث طلب منه الوالي بكر سامي بك مساعدة الحكومة العثمانية في تطويع الشبان دفاعاً عن أراضي الدولة العثمانية، وبالفعل فقد استطاع أن يطوع ما يقرب من مئتي شاب من بيروت والمناطق.

وفي أوائل عام ١٩١٥ عاد سليم سلام مجدداً الى استانبول للاطلاع على مجرى السياسة العثمانية والدولية، ولمعرفة الأسباب الحقيقية التي دعت العثمانيين للاشتراك في الحرب رغم مشاريع السلام المعروضة عليهم من قبل دول الحلفاء. ولما حرر سلام استجواباً للحكومة باسم النواب العرب تبين ان بعض النواب العرب مثل فارس الخوري وسعدالله المنلا رفضا التوقيع على الاستجواب، ولذا فقد قدمه منفرداً. ومما لوحظ بأن سلام كان معارضاً

١ ـ «المقطم»، ١١ تموز (يوليه) ١٩١٤.

٢ ـ «الأهرام»، ٢٥ تموز (يوليه) ١٩١٤.

لدخول الدولة العثمانية الحرب وسبب ذلك «أن الحرب ستكون بأموالنا وأولادنا، ومن مدة طويلة لم ندخل الحرب الا وكانت عاقبته وخيمة علينا... »[1].

وبعد عودة سليم سلام الى بيروت توجه الى دمشق وقابل هناك أحمد جمال باشا الذي بدأ باعتقال اللبنانيين والسوريين المتعاونين مع فرنسا وانجلترا، وحاول سلام التوسط لاخلاء بعضهم لا سيا نخلة باشا المطران، وأسعد بك حيدر، غير أن جمال باشا رفض رفضاً قاطعاً الخوض في مثل هذا الحديث. وكان هدف سلام من اخلاء بعض المعتقلين ايجاد جو من التفاهم الجديد بين جمال باشا والمواطنين، ذلك لأن سليم سلام معروف باتجاهه السياسي المؤيد للدولة العثمانية، ومن أجل ذلك فقد رفض التآمر عليها فقد جاءه عبدالكريم الخليل في صيف ١٩١٥ محاولاً اقناعه بتدبير ثورة عسكرية بالاتفاق مع الانجليز الذين وعدوا الخليل بامداده بالسلاح والمال، ولكن سلام رفض الفكرة وقال لعبدالكريم: «يا عبدالكريم انصحك أن لا تتورط بهكذا مسائل، وأما من جهتي فلا أوافق على هكذا أعمال مطلقاً »[2].

والجدير بالذكر ان سليم سلام أوضح عن أمر خطير وهو أن كامل الأسعد كان السبب الحقيقي في اعدام عبدالكريم الخليل فيا بعد، لأنه هو الذي أخبر جمال باشا بأن عبدالكريم الخليل ورضا الصلح يدبران مؤامرة ضد الدولة العلية بمساعدة الانجليز. وقد حاول سلام يومذاك اخبار الخليل بما يدبره له الأسعد غير أن عبدالكريم الخليل لم يكن آنذاك في منزله في الشياح، مما سمح للسلطات العثمانية باعتقاله ومحاكمته واعدامه.

وبالرغم من أن سلام كان عثماني السياسة غير أن جمال باشا بدأ يشك في مواقفه لمجرد أنه رجل اصلاحي، ولما اعتقل الباشا بعض الاصلاحيين قال لسليم

---

١ - مذكرات سليم سلام، ص٤١ من المخطوط.
٢ - مذكرات سليم سلام، ص٤٣ من المخطوط.

سلام: «أرأيت ما يقوم به أصحابك الاصلاحيون» فأجابه سلام «والله يا باشا ان بين الاصلاحيين الصالح والطالح، كما أن بين الاتحاديين الصالح والطالح، وهذا أمر لا يستدرك في أية مؤسسة وطنية »[1]. ولم تمض فترة وجيزة حتى أمر جمال باشا باعتقال سليم سلام في شهر آب (اغسطس) ١٩١٥، وبدأ معه تحقيقاً دقيقاً وسأله عن مختلف القيادات السياسية فلم يحاول أن يوقع أحداً في شركه، ومما قاله لجمال باشا: «انني من طلاب الأصلاح ولا يمكن أن أبدل العثمانيين بالفرنسيين». وصودف انه أثناء اعتقاله طلب منه الضابط المسؤول ان يشكر جمال باشا لأنه سيؤمن له الراحة في السجن فقال سلام: «انني لم أعتد التزلف لأحد في حياتي، دعنا نتابع طريقنا». وبعد مضي عدة أيام تقرر اخلاء سبيله لعدم ثبوت أية تهمة ضده. ويذكر محمد جميل بيهم في هذا الصدد أن السبب في عدم اعدام سليم سلام ومختار بيهم هو معارضتهما في مؤتمر باريس طلب بعض اعضائه حماية فرنسا لبلاد الشام والى اصرارهما على بقاء سوريا ضمن نطاق السلطنة العثمانية على أساس اللامركزية، ونظراً لموقفهما الجريء أمام المسؤولين الفرنسيين في الكه دورسيه »[2].

وفي حزيران (يونيه) ١٩١٦ قامت الثورة العربية بقيادة الشريف حسين بعد مراسلات ومباحثات مع السير هنري مكماهون مفاوضاً باسم الحكومة البريطانية. وكان سليم سلام منذ صيف عام ١٩١٥ قد اطلع على مشروعات سرية تهدف القيام بثورة ضد العثمانيين وذلك بالتعاون مع الانجليز. وقد ذكر في مذكراته من أنه «في ذات يوم من صيف سنة ١٩١٥ جاءني عبد الكريم الخليل... وقال لي: ان ندبر ثورة عسكرية بالاتفاق مع الانكليز لنقوم ضد الدولة. وبالجهة الفلانية لنا كذا، وبالجهة الثانية عندنا كذا، وأخذ يسرد جملة أشياء من هذا القبيل، فالتفت اليه وقلت له: يا عبد الكريم انصحك ان لا

---

١ - عنبرة سلام الخالدي، المصدر السابق، ص١٠١.
٢ - محمد جميل بيهم: سورية ولبنان ١٩١٨ - ١٩٢٢، ص١٢٣، ١٩٢ - ١٩٣.

تتورط بهكذا مسائل، وأما من جهتي فلا أوافق على هكذا اعمال مطلقاً. وأخذ يجتهد باقناعي كما وأنني اجتهدت باقناعه وافترقنا على غير اتفاق »[1].

وأكد سلام في مذكراته أيضاً من أن عبد الغني العريسي زاره أيضاً في صيف عام ١٩١٥ في قرية، بقين في الزبداني وبقي في ضيافته ما يقارب الاسبوع «وأخبرني عن تأليف جمعية تحت رياسة الأمير فيصل وان الغرض منها دخول الملك حسين في الحرب ضد الدولة وتشكيل حكومة عربية بمعاضدة الحلفاء، وأن المخابرة جارية بين الملك حسين وبين الانكليز بهذا الخصوص، وان فيصل توجه للآستانة وبرجوعه من الاستانة يرغب ان يجمعني به بدمشق وان من جملة اعضاء هذه الجمعية رضا باشا الركابي والشيخ بدر الدين الحسيني »[2]. واضاف سليم سلام في مذكرات أخرى له الى هذين الاسمين كل من: أمير اللواء شكري باشا الايوبي والادريسي ونوري الشعلان والامام يحيى وابن سعود وكلهم يحبذون الثورة ومستعدون للاشتراك بها. وقد أخبره بذلك الأمير فيصل عندما اجتمع به في الزبداني الذي قال لسليم سلام: بأن الوضع لم يعد يطاق وأنه لا بد من التخلص من مظالم جمال باشا، وذلك لتأسيس دولة عربية مستقلة برئاسة الشريف حسين، وبعد تأسيس هذه الدولة تنال كل مقاطعة عربية استقلالاً ذاتياً محلياً يتولاها حاكم يعينه الشريف حسين. وأضاف سلام بأن الأمير فيصل أخبره بأن عدة رسائل تبودلت بهذا الخصوص بين والده الشريف حسين والسير هنري مكماهون المعتمد البريطاني في مصر وقد اطلعه عليها[3].

١ - مذكرات سليم سلام، ص٤٣ من المخطوط.
٢ - مذكرات سليم سلام، ص٤٦ من المخطوط.
٣ - يوسف يزبك (محرر): سيرة حياة سليم سلام (تتضمن مذكرات سليم سلام من عام ١٩٠٨ لغاية ١٩٢٠)، ص١٠٢.

وبعد البحث والتداول بين الأمير فيصل وسليم سلام قام سلام محذراً الامير فيصل «من أهداف الاجانب ومطامعهم في البلاد، وانه لا يجب الاعتاد كثيراً عليهم وعلى وعودهم »[1]. وبالرغم من ان سليم سلام - تبعاً لما جاء في مذكراته المخطوطة - كان عثمانياً اصلاحياً غير انه لم يمانع في القيام بثورة عربية طالما ان جمال باشا والدولة العثمانية لم يتجاوبا مع العرب. وقد اتخذ هذا القرار بعد الاجتماع بالأمير فيصل في حين رفض في السابق آراء عبد الكريم الخليل وتحفظ حيال آراء عبد الغني العريسي.

وبالفعل فبعد قيام الثورة العربية في ١٠ حزيران (يونيه) ١٩١٦ تأثرت الدولة العثمانية من هذه التحولات السياسية والعسكرية. وقد أكدت التطورات اثر التحركات العربية في مجرى الحرب، فقد سحبت الحكومة العثمانية جمال باشا من بلاد الشام، ومنذ ذلك التاريخ بدأ سليم سلام والنواب العرب يسعون لدى الحكومات العثمانية لاطلاق سراح المنفيين والمبعدين من سكان لبنان وسوريا وفلسطين وقد وفقوا الى تحقيق ذلك. كما كان للتحركات العربية الأثر الواضح في انتصار الحلفاء في المنطقة ومن ثم انتهت الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٨ بدخول الامير فيصل الى دمشق على رأس الجيش العربي، ولكن بوادر النكث بوعود الحلفاء بدأت تظهر عندما أمرت قيادتهم الامير فيصل بالتوقف عن الزحف الى بقية البلاد السورية.

وكانت قد تأسست في دمشق في ٢٨ أيلول (سبتمبر) ١٩١٨ وقبل دخول الامير فيصل الشام حكومة عربية برئاسة الامير سعيد الجزائري الذي ارسل بدوره برقية الى رئيس بلدية بيروت يومئذ عمر بك الداعوق يخبره عن تأسيس الحكومة العربية في دمشق وطلب منه اعلان قيام الحكومة العربية في بيروت.

١ - يوسف يزبك (محرر): المصدر السابق، ص١٠٣.

وذكر سليم سلام في مذكراته من انه في مساء ٣٠ أيلول (سبتمبر) ١٩١٨ استلم عمر الداعوق هذه البرقية[١].

وبعد أن تسلم عمر الداعوق هذه البرقية توجه لمنزل سليم سلام « ليطلعني عليها وأخذ رأيي بالواجب عمله ، فصدف ان كان عندي المرحومان احمد مختار بيهم والفرد سرسق وكنا نتذاكر بالحالة الحرجة التي وصلت اليها البلاد ، وعما يلزم أخذه من احتياطات . فبعد اطلاعنا على البرقية والمداولة ذهبنا حوالي الساعة العاشرة ليلا الى منزل والي الولاية اسماعيل حقي لابلاغه مضمون البرقية ومطالبته بمغادرة البلدة حالاً مع كل المأمورين الاتراك ، لأننا نرغب في اعلان الحكومة العربية »[٢].

ويصف سليم سلام تفصيلات هذا الحادث بقوله : انه كان لدى الوالي حرس تركي « مما اضطرنا ان نصطحب معنا قوة للحرس من الوجيه عمر بيهم والسيد أمين بيهم واولادي علي سلام ومحمد سلام ومصباح سلام ومختار ناصر » . وقد اعطوا أمراً لاقتحام منزل الوالي عنوة عند الحاجة واطلاق الرصاص على أي كان بمجال المقاومة « فدخلنا على الوالي وقد دامت المباحثات والمجادلات معه عدة ساعات وحتى الصباح كان خلالها الصراخ يعلو تارة بالتهديد وتارة بالوعيد ، مما دعا الوالي بعد كل ذلك لطلب قائد موقع بيروت العسكري وقومندان الجندرمة ومدير البوليس ووالي ازمير المتقاعد حسين كاظم لأخذ رأيهم ومشورتهم ، فنصحوه بالتسليم لنا » واضاف سلام بأنه على اثر ذلك خرج أحمد مختار بيهم وكانت الساعة حوالي الرابعة صباحاً من اول تشرين الاول (اكتوبر) ١٩١٨ ليطمئن من بالخارج بأن الوالي يكتب وثيقة التسليم وانه

١ - جاء في البرقية : « بناء على تسليات الترك فقد تأسست الحكومة الهاشمية على دعائم الشرف . طمنوا العموم وأعلنوا الحكومة باسم الحكومة العربية » نقلاً عن : سيرة حياة سليم سلام ، ص١٠٥ .

٢ - سيرة حياة سليم سلام ، ص١٠٦ .

سيغادر البلدة موصياً الجميع بالمحافظة على الأمن وعلى ارواح الاتراك .

وبالفعل ففي الساعة السادسة من صباح اليوم نفسه غادر الوالي اسماعيل حقي بيروت متجهاً الى رياق « ورافقه ولدي مصباح على جواده من منزله الى فرن الشباك آخر حدود الولاية للمحافظة عليه »[١] . وبعد ذلك عاد الجميع الى منزل سليم سلام في المصيطبة بعد دعوة سليم بك الطيارة ، ومحمد افندي فاخوري وجان بك فريج ، وبعد التداول تم الاعلان عن تأليف الحكومة العربية في بيروت برئاسة رئيس البلدية عمر بك الداعوق وأصدر المجتمعون بياناً بهذا الخصوص[٢] .

وعلى أثر هذه التغييرات عُيِّن أحمد مختار بيهم مديراً للأمن العام وتعين له معاونان كل من سليم الطيارة وجان فريج كما عيَّن محمد فاخوري ويوسف عودة لادارة المؤسسات الخيرية وعيّن لادارة الاعاشة كل من حسن افندي قرنفل ونسيم أفندي مطر ومخايل طراد ، وعين السيد عارف دياب رئيساً للميناء . وبالمناسبة فقد أصدر احمد مختار بيهم بلاغاً الى الاهلين والمأمورين ورجال الجندرمة والبوليس طلب منهم متابعة اعمالهم ، كما حذر الاهالي من حمل السلاح او التظاهر والتجمع او القاء الخطب وطلب منهم عدم الاعتداء على المأمورين الاتراك وعيالهم[٣] .

١ - سيرة حياة سليم سلام ، ص١٠٦ .

٢ - جاء في هذا البيان « بناء على التلغراف الوارد إليَّ من دمشق الشام من امضاء حضرة صاحب السعادة الأمير سعيد بك الجزائرلي رئيس الحكومة المؤقتة في دمشق الشام... ثم بناء على انسحاب حضرة اسماعيل حقي والي ولاية بيروت السابق وتسليمه اياي يداً بيد تحريراً رسمياً موقعاً منه وهذه ترجمته بالحرف :

« الى عموم المأمورين

بناء على اعلان الحكومة العربية أصبحت المدينة تجاه امر واقع ، فلقد عهد بأمور ادارة الحكومة لرئيس البلدية وتجاه هذه الوضعية أصبحت وظيفتكم منتهية . لذلك اطلعكم على هذه التبديلات وأودعكم اياها ١ تشرين أول سنة ١٩١٨ .

٣ - أنظر نص البلاغ كاملاً في : سيرة حياة سليم سلام ، ص١٠٨ .

وذكر سليم سلام من ان المطابع رفضت طبع هذا البيان الى ان وفقوا أخيراً في طبعه في مطبعة صحيفة «الاقبال»[1]. وأضاف بأنه عندما ذهب وصحبه الى السراي الكبير استلموا ادارة الحكومة «وقد عهد إليَّ ادارة امور الحكومة الفعلية وان اكون المسؤول والمرجع لكل الأمور». كما استلم ولده محمد سلام وصلاح عثمان بيهم البنك الزراعي الكائن بالسراي وكان به من أموال نقدية مئتي الف ليرة ذهبية ومليون وربع ليرة تركية. وبما أنهما لم يستلما هذه المبالغ بايصالات لتعذر التسلم والتسليم، فقد بقيا طوال ثلاثة أيام بلياليها للمحافظة عليها كي لا يسرقها أحد، الى ان حضرت لجنة حكومية واستلمتها مطابقة تماماً لقيود السجلات «كما ان ولدي علي سلام ومختار ناصر استلما مستودع الاسلحة والذخيرة المودعة بأقبية السراي وسهرا كل المدة للمحافظة عليها. وكذلك ولدي مصباح فقد كان شاباً حينما اوقف في مساء الثالث من تشرين الاول ١٩١٨ - بينما كان يراقب التحركات بالضواحي على طريق الشياح - الحدث - قائد فرقة تركية في طريقها من الدامور لدخول البلدة وطلب استسلامه. ولما سأله واستفسر منه عما في بيروت أخبره بأن هناك عشرة آلاف مسلح ينتظرون اشارة للفتك بهم اذا ما ترددوا ولم يستسلموا واذا ظهرت منهم أي بادرة مغايرة».

وبعد التشاور مع بقية القادة قرر القائد التركي الاستسلام وفرقته المؤلفة من (٤٠٠) جندي بكامل تجهيزاتهم وذخيرتهم وخيولهم. ثم قادهم مصباح سلام الى مخفر فرن الشباك واتصل هاتفياً بوالده وبأحمد مختار بيهم اللذين ارسلا له سليم الطيارة مدير الشرطة وذلك لاستلام القائد التركي مع قوته العسكرية الذين نقلوا الى السراي الكبير حيث تجمهر الاهلون للتفرج على أول قوة تركية تستسلم للحكومة العربية في بيروت.

---

١ - كان صاحب صحيفة «الاقبال» الشيخ عبد الباسط الانسي.

وفي ٦ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩١٨ قررت الحكومة العربية رفع العلم العربي على دار الحكومة في بيروت في السراي الكبير، فدعت الرؤساء الروحيين وكبار الشخصيات والموظفين، وكان من خطباء الحفل: الشيخ مصطفى الغلاييني والاب يوسف اسطفان والسيدة فاطمة المحمصاني أخت الشهيدين محمد ومحمود المحمصاني لترفع العلم. وكان من المقرر ان يحضر الحفل رئيس واعضاء الحكومة الا ان عمر الداعوق اعتذر فجأة، فترأس سليم سلام الحفل، في وقت اتجه فيه احمد مختار بيهم ويوسف عودة الى صيدا لمفاوضة القوات البريطانية التي أشيع عن قرب وصولها الى بيروت.

وفي الوقت نفسه من يوم ٦ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩١٨ وصل اللواء شكري باشا الايوبي الى بيروت مبعوثاً من الامير فيصل كحاكم عام على بيروت ولبنان، وكان معه مائة جندي، فاستقبله سليم سلام في صحراء الشويفات مع جمع غفير مؤلف من رتل من الفرسان، ولما وصلوا الى السراي الكبير القى الأب يوسف اسطفان كلمة اشاد فيها بحكم العرب وعدلهم حتى اسماهم «اعدل الفاتحين» وبسبب كلمته صرح شكري الايوبي امام الجماهير المحتشدة بأنه يخلع على هذا الاب الماروني وباسم الامير فيصل لقب «خطيب العرب»[1].

وفي اليوم التالي اجتمع شكري الايوبي بسليم سلام في منزل الاخير بحضور حشد من الأعيان والوجهاء وبعض القوى الوحدوية. وفي هذا الاجتماع طلب سلام من اللواء الايوبي تعيين حبيب باشا السعد حاكماً على جبل لبنان باسم الحكومة العربية، وقد استجيب لتوصيته. وعلى الأثر توجه الايوبي وسلام

---

١ - سيرة حياة سليم سلام، ص١١١.

وبعض الشخصيات البيروتية الى سراي بعبدا حيث تم تلاوة امر التعيين واداء قسم الولاء للحكومة العربية[١]. ومن ثم رفع الايوبي العلم العربي على سراي بعبدا بعد ان كان قد رفعه على سراي بيروت. وبذلك اعلن بأن البلاد دخلت تحت ظل الحكم الفيصلي. وبعد ذلك نظم سليم سلام وأحمد مختار بيهم دار المعتمدية العربية في بيروت واصبحا صلة الوصل بين المعتمد العربي وبين المعارضين للسيطرة الفرنسية. وقد تزعم هذه المعارضة منذ عام ١٩١٨ كل من سلام وبيهم.

١ - ذكر الرئيس صائب سلام أنه حضر هذا الحفل في بعبدا. وأن حبيب باشا كبير الموارنة يومذاك أقسم على الانجيل يمين الولاء والطاعة للشريف حسين.

الفصل الرابع

موقف سليم سلام من السياسة الفرنسية

"١٩١٨ - ١٩٢٢"

الفصل الرابع
موقف سليم سلام من السياسة الفرنسية
"١٩١٨ - ١٩٢٢"

بعد الاعلان عن قيام الحكومة العربية في بيروت برئاسة عمر الداعوق ، تبين بأن فرنسا وانجلترا بدأت تعملان لتقويض اركانها . ففي ٤ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩١٨ حلقت طائرات فرنسية فوق مقر الحكومة بالسراي الكبير وقذفت اماكن الذخيرة والتجهيزات بقنابلها ، فذعر الاهالي وتفرق كل من في السراي ، كما ان الفرقة التركية التي كانت موجودة في بعبدا سلمت مع معداتها في هذا اليوم .

وفي ٦ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩١٨ رست في ميناء بيروت اربع مدرعات للحلفاء (اثنتان انجليزيتان واثنتان فرنسيتان) . فنزل قادتها واجتمعوا بممثلي الحكومة العربية . ثم توجهوا بعد ذلك الى صيدا بعد ان اجروا محادثات جديدة مع جان بسترس نائب رئيس البلدية . وما هي الا ساعات حتى وصلت في اليوم نفسه طلائع الجيش البريطاني مع جنود من الهنود فعسكروا في حرج بيروت وفي منطقة فرن الشباك[1] .

وفي ١١ من تشرين الاول (أكتوبر) ١٩١٨ دخلت جيوش الحلفاء الى البلاد ، وطلب قادتهم استسلام الحكومة العربية وتسليم جميع المراكز الحساسة بناء لأوامر الجنرال اللنبي على أن يسلم ما عرف بلبنان - فيما بعد - الى الفرنسيين وتبقى الحكومة العربية في سوريا فقط برئاسة الامير فيصل . وبالفعل فقد تسلم الفرنسيون السلطة بعد ان بقيت الحكومة العربية في بيروت

---

١ - انظر : سيرة حياة سليم سلام ، ص ١١٠ ، ١١١ .

والجبل مدة أحد عشر يوماً كانت البلاد خلالها تنعم بالهدوء والسكينة « فلم تطلق رصاصة واحدة ولا جرت حادثة سطو واحدة طيلة مدة استلامنا الحكومة » على حد قول سليم سلام.

وعلى أثر السيطرة الفرنسية للبلاد تبين مدى عقم الاعتاد لنيل الاستقلال على القوى الطامعة ببلاد الشام. ولهذا بدأت مرحلة جديدة من مراحل الصراع الوطني مع القوى الاجنبية ، فبدأت الاجتاعات السياسية تتوالى في منزل سليم سلام لمواجهة التطورات المستجدة وذلك بالتنسيق مع الأمير فيصل. وفي شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٨ وصل الأمير فيصل من دمشق لبيروت عن طريق طرابلس فوافاه سليم سلام وأحمد مختار بيهم وعمر الداعوق وسواهم الى نهر الكلب لاستقباله. وقد لقي ترحيباً واسعاً باعتباره يمثل الفكرة الوحدوية ، وبعد ان مر بساحة البرج في بيروت انتقل الى منزل الياس ابراهيم سرسق في الاشرفية حيث حل ضيفاً على الجنرال الانجليزي « بلفن » وكيل القائد العام لجيوش الشرق. وبقي الأمير فيصل في بيروت اسبوعاً تم خلالها التداول بالمستجدات السياسية كما زار سليم سلام في منزله وتباحثا بالوضع العام ، كما كانت فرصة تبرع خلالها الامير فيصل لجمعية المقاصد بألف جنيه ذهب انجليزي (عملة مصرية يومذاك) لمساعدتها على الانطلاق من جديد.

ولما اشتدت المعارضة الوطنية للسيطرة الفرنسية عمد الفرنسيون الى ايقاظ النعرات الطائفية واستمالة طائفة دون سواها ، كما بدأوا بضرب الزعامات اللبنانية المعارضة فاعتقلوا سليم سلام في اوائل عام ١٩١٩ وزجوه في السجن مدة أربعة أشهر في الطابق الارضي من السراي الكبير في بيروت ومنع عنه اي اختلاط أو اية مقابلة ، ولكن بعد مضي شهرين على سجنه سمح لمحمد فوزي باشا العظم - نائب مجلس المبعوثان السابق - بزيارته. ولم تطلق السلطات الفرنسية سراحه الا في ٣٠ نيسان (ابريل) ١٩١٩ بعد مساع عديدة بذلها الأمير فيصل الذي كان يرأس في باريس وفد المفاوضة عن العرب في مؤتمر

الصلح. وعند ذلك أرسل رئيس الوزراء الفرنسي كليمنصو أمراً للافراج عن سليم سلام. وبلغ من حقد السلطات الفرنسية على سليم سلام انها حرصت على اخراجه من الباب الخلفي للسجن كي لا يراه مستقبلوه من أبناء بيروت. كما تمثل الحقد الفرنسي بأن أوعزت قيادة القوات الفرنسية لبعض عمالها في اللاذقية على احراق مزرعته هناك واحراق ما فيها من الدخان بغية القضاء على نفوذه المالي توصلاً لتهديم قواه المعنوية. وقدرت الخسائر المادية التي لحقت بسليم سلام من جراء عملية الاحراق بنحو خمسين ألف ليرة ذهبية[1].

والحقيقة ان فرنسا وانجلترا رفضتا التحركات العربية الاستقلالية ذلك لأن انتصارهما على الدولة العثمانية لم يكن سوى لتحقيق مخططاتهما المشتركة في المنطقة وفقاً لاتفاقية سايكس بيكو في أيار (مايو) ١٩١٦. ورغم السلبيات التي شهدها اللبنانيون من جراء الحكم العثماني غير أن مشهد اقدام الجنود الفرنسيين وهي تطأ أرض لبنان وبالذات بيروت ظلت جرحاً قاسياً في قلب كل وطني استقلالي لشعوره بأن هذا الاحتلال الفرنسي لن يكون سوى مرحلة جديدة من مراحل الصراع الطائفي والسياسي بين اللبنانيين أنفسهم ، ذلك لأن فئات لبنانية شعرت بأن انتصار الفرنسيين على الدولة العثمانية ليس هو الانتصار لها على فئات لبنانية أخرى ، وكانت مشاهد استقبال الفرنسيين في بعض المناطق اللبنانية تدل على ذلك.

ومن الأهمية بمكان القول أنه بالرغم من واقع الاحتلال الفرنسي غير أن الوحدويين اللبنانيين استمروا في المساعي لتحقيق آمالهم ، ولهذا عقد المؤتمر السوري العام بين عامي ١٩١٩ - ١٩٢٠ للبحث في مسألة الاستقلال التام ، وقد انتخب سليم سلام عضواً عن مدينة بيروت ، واتجه الى دمشق وشارك في أعمال المؤتمر الذي كان برعاية الامير فيصل بن الشريف حسين[2]. وكان من

١ - للمزيد من التفصيلات انظر : سيرة حياة سليم سلام ص ١١٥ و١١٥ مكرر.

٢ - للمزيد من التفصيلات انظر : حسان حلاق : المؤرخ العلامة محمد جميل بيهم ، ص٢٥ - ٣١.

المرجح أن ينتخب سليم سلام رئيساً للمؤتمر السوري العام بعد وفاة رئيسه السابق محمد فوزي باشا العظم ، غير أنه ما أن وصل وفد بيروت الى دمشق « حتى رأينا المؤتمر قد اجرى الانتخابات لرئاسته ووقع اختياره على السيد هاشم الأتاسي »[١].

ومن جهة ثانية فعند عودة الأمير فيصل من أوروبا مر في بيروت في ٣٠ نيسان (ابريل) ١٩١٩ فاجتمع به وجهاء البلاد[٢]، وقد أظهر البعض منهم حماسة وعاطفة ، غير أن سليم سلام قال له : « يا سمو الأمير اننا جميعاً نقول لك نفديك ونضحي في سبيلك ونفعل كذا وكذا ، ولكن لا أحد يعلم كم من الأقوال تتحقق عندما تقع الواقعة ، وعليه فانني أرى أن نترك لك تقرير ما تراه مناسباً لأنك أعلم الجميع بما يجري في الجهر والخفاء ، فاتكل على الله وأقدم على عمل ما تجد فيه الخير »[٣]. ثم أضاف قائلا : « قد يقول لك بعضهم لا تقبل المعاهدة وأعلن الحرب على الفرنسيين ونحن نبذل أرواحنا وأبناءنا وأموالنا في تأييدك . . . وأنا أقول لك يا سمو الأمير على مسمع من الجميع : لا تصدق أحداً فما من انسان هنا يبذل شيئاً عند الخطوب ، وقد يتخلى عنك أقرب المقربين منك اذا أفل نجمك لا سمح الله ، فافعل بما يوحيه اليك ضميرك لمصلحة البلاد والله يوفقك »[٤]. ويعتبر هذا الموقف من قبل سليم سلام

---

١ - محمد جميل بيهم : سورية ولبنان ١٩١٨ - ١٩٢٢ ، ص١١٢ .

٢ - حضر هذا اللقاء بعد توقيع الأمير فيصل على ما عرف باسم اتفاقية فيصل - كليمنصو كل من : المفتي الشيخ مصطفى نجا ، القاضي الشيخ محمد الكستي ، الشيخ أحمد عباس الازهري ، الاب يوسف اسطفان ، الشيخ مصطفى الغلاييني ، الشيخ احمد المحمصاني ، والسادة : سليم علي سلام ، (صودف يوم خروجه من السجن) احمد مختار بيهم ، الفرد سرسق ، عمر الداعوق ، نجيب نعمة طراد ، محمد اللبابيدي ، رضا الصلح ، محمد فاخوري ، داوود عمون ، بترو طراد ، جان فريج ، وعبد الحميد العدور .

٣ - عنبرة سلام الخالدي ، المصدر السابق ، ص١٢٨ .

٤ - «الجمهور » ، ١٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٨ ، العدد ١٠٠ ، ص ٨ (عدد خاص). أنظر أيضاً : سيرة حياة سليم سلام ، ص ١١٧ - ١١٩ .

موقفاً غير عاطفي لعلمه ان الواقع السياسي شيء والعاطفة شيء آخر . ولعلمه بأن العلاقات الدولية لا سيما مع الدول الصغرى تتحكم بها المصالح أكثر مما تتحكم بها العواطف .

ولما استأنف المؤتمر السوري العام جلساته في عام ١٩٢٠ شارك سلام مع بقية مندوبي بيروت[١] في هذا المؤتمر وقد اتخذوا في ٧ آذار (مارس) ١٩٢٠ قراراً يهدف الى وحدة البلاد السورية على أن يعطى جبل لبنان كيان مستقل في اطار هذه الوحدة ، ورفض جعل فلسطين دولة لليهود واعلان الأمير فيصل ملكاً على سوريا ورفض الانتدابين الفرنسي والبريطاني في المنطقة[٢].
وبعد ارفضاض المؤتمر وعودة سلام الى بيروت تلقى من الملك فيصل رسالة عرض فيها ان يتولى رئاسة الحكومة العربية « ولكنه اعتذر عن ذلك لاعتقاده بأن وجوده في بيروت في ذلك الحين كان أفضل لخدمة المصلحة العامة »[٣] غير أن الملك فيصل كان حريصاً على توزير لبناني ، ولذا اسندت وزارة الداخلية الى رضا الصلح نظراً لأهمية اختيار ومشاركة أحد أبناء الساحل في الوزارة[٤].

والواقع ان المطالب العربية صدمت أمام التشبث الفرنسي باحتلال

---

١ - كان مندوبو بيروت هم : رضا بك الصلح ، سليم افندي علي سلام ، محمد جميل بك بيهم ، محمود افندي اللبابيدي ، د. فريد كساب ، حرجي بك حرفوش ، محمد افندي الفاخوري ، عارف افندي الكنفاني ، مختار بك بيهم ، جان بك التويني .

٢ - للمزيد من التفصيلات انظر التقارير البريطانية التالية الموجودة في (P.R.O.) وهي :
Col. Meinertzhagen to Prime Minister, 18 March 1920, No. E 2917, in F.O. 371/5034/44.
Conference de la paix à la secretaire de la delegation de L'Empire Britanique, 24 Mars 1920, No. 2594, in F.O. 371/5034/44.

٣ - عنبرة سلام الخالدي ، المصدر السابق ، ص١٢٨ . أنظر أيضاً : النهار ، ٢٨ حزيران (يونيه) ١٩٣٨ العدد ١٤٢٤ .

٤ - حسان حلاق : المؤرخ العلامة محمد جميل بيهم ، ص ٣٠ .

لبنان وسوريا ولذا ضربت الحكومة الفيصلية في دمشق، ومن ثم أعلن الجنرال غورو في أول أيلول (سبتمبر) ١٩٢٠ ولادة دولة لبنان الكبير، وقد كان سليم سلام أحد أبرز المعارضين لهذه الصيغة لأنها تعني ضرب اماني الوحدويين وتغليب فئة على فئة. ولهذا بدأت معارضته للفرنسيين واضحة، وقد اتجه مرة على رأس وفد الى عاليه لمقابلة الجنرال غورو، وقد قدم له مطالب المسلمين والوحدويين وبينها رفضهم الانضام للبنان الكبير أو القبول بتذكرة الهوية اللبنانية[1]. ولهذا بدأت السلطات الفرنسية تراقب أحداث وثورات سوريا ضد الفرنسيين ظناً منهم أن بامكان سليم سلام تحريك احداث مماثلة في لبنان، أو أن باستطاعته دعم التحركات الوطنية السورية. ومما يؤكد ذلك وثيقة مرسلة من الوفد العربي الفلسطيني في لندن الى الشريف حسين في الأول من آب (اغسطس) ١٩٢١، وقد جاء فيها تعريف بمحمد سليم سلام مندوب الوفد العربي الفلسطيني الى الشريف حسين على النحو التالي: انه «ابن السيد سليم علي سلام البيروتي الذي كان والده المومى اليه مبعوثاً عن بيروت في مجلس المبعوثان العثماني، وهو الآن تحت المراقبة مَن قبل الافرنسيين بسبب حوادث سورية الاخيرة »[2].

والحقيقة ان هذه الوثيقة تؤكد من جهة ثانية اشتغال محمد سلام للقضية الفلسطينية، فقد عرف عن والده سليم سلام تأييده للشعب الفلسطيني منذ ماقبل المؤتمر السوري العام، كما عرف عنه تشجيعه لابنائه للعمل لهذه القضية، ومما يؤكد ذلك ما جاء في مذكرات الوفد الفلسطيني في ١٥ آب (اغسطس) ١٩٢١ من أنه حضر الى لندن لزيارة الوفد كل من نجيب شقير من

---

١ - من مقابلة مع الرئيس صائب سلام.

٢ - من رسالة الوفد العربي الفلسطيني (لندن) الى الملك حسين (فلسطين) في ١ آب (اغسطس) ١٩٢١. نقلا عن: من أوراق اكرم زعيتر: وثائق الحركة الوطنية الفلسطيسية ١٩١٨ - ١٩٣٩، ص١١٧.

جبل لبنان ومحمد افندي سلام من بيروت وكلاهما تطوع لخدمة الوفد والقضية الفلسطبنية[1].

من جهة أخرى فان سليم سلام لم يخب ظنه بالسلطة الفرنسية التي بدأت حكمها في لبنان بالتمييز بين الفئات اللبنانية على أساس طائفي لا سيما في الادارات الرسمية. وقد أكد هذا الواقع القنصل البريطاني العام في بيروت « ساتو » (Satow) في تقرير ارسله الى وزارة الخارجية البريطانية في ٢٣ آب (اغسطس) ١٩٢١ مؤكداً بأن بعض وجهاء المسلمين وفي مقدمتهم: سليم افندي علي سلام وعبدالله افندي بيهم - رئيس جمعية التجار - وعمر بك الداعوق - رئيس غرفة التجارة - ومحمد افندي الفاخوري وبدر دمشقية، قد قابلوا مؤخراً المسؤولين في المفوضية الفرنسية العليا وعرضوا الاجحاف المتعدد الأشكال اللاحق بالمسلمين « وأول هذا الاجحاف هو في كون الموظفين المسيحيين أكثر عدداً من الموظفين المسلمين » واضاف القنصل البريطاني في تقريره بأن المعارضة الاسلامية بدأت تتكون صورتها عند اللبنانيين الذين يسكنون بيروت، ولذا فان السلطة الفرنسية حاولت ارضاء العناصر الاسلامية فأعطت للموفدين المسلمين وعداً باحصاء النفوس بشكل مرض. ورأى القنصل البريطاني « أن هناك يقظة مميزة للمسلمين القلقين الذين أظهروا ضرورة اقامة المساواة... »[2].

وكانت السلطات الفرنسية وضعت نصب أعينها ضرورة محاربة القوى المعادية لها، وكان في مقدمة هؤلاء: مختار بيهم وسليم سلام لأنهما أثبتا

---

١ - من يوميات الوفد العربي الفلسطبني في ٥ آب (اغسطس) ١٩٢١. نقلا عن اكرم زعيتر، المصدر نفسه، ص١٠٩.

٢ - من الملفات السرية غير المنشورة التابعة لوزارة الخارجية البريطانية (F.O.) والموجودة في مركز الوثائق العامة في لندن (Public Record Office) وهي مصنفة على النحو التالي:
Satow to F.O. 23 August 1921, No. E 9989. in F.O. 371/6456/89.

منذ زمن بعيد لا سيا في مؤتمر باريس عام ١٩١٣ من أنهما مواليان للدولة العثمانية ، كما انه لا يمكن شراء معارضتهما لفرنسا . ولما تبين لهذه السلطات استمرار وقوف سلام ورفاقه ضد الأساليب الفرنسية بدأت باضطهاده وكانت تلفق التهم ضده في كل مرة ، ففي ربيع عام ١٩٢٢ داهمت قوة فرنسية منزله في المصيطبة بعد محاصرته ، ثم بدأت بالبحث عن أوراقه الخاصة فبعثرتها وتم ضبطها كلها ، ثم سيق سلام الى سجن القلعة في رأس بيروت ، كما سيق معه صلاح بيهم وسليم الطيارة وحسن القاضي ، ثم ما لبث أن نفي جميعهم الى قرية « دوما » في منطقة البترون في شمال لبنان ، وأبقوا هناك قيد الاعتقال من ٢٩ نيسان (ابريل) الى أيلول (سبتمبر) ١٩٢٢ .

والملاحظة الجديرة بالتسجيل هي أن بعض الشخصيات الاصلاحية وفي مقدمتها سليم سلام لم تبتعد عن المناصب النيابية والوزارية في عهد الانتداب الفرنسي فحسب ، بل أن الفرنسيين تعمدوا أبعاده ومحاربته وابعاد أمثاله من المناوئين للفرنسيين ، في حين أن بعض الاصلاحيين والمشاركين في مؤتمر باريس عام ١٩١٣ والذين ثبت موالاتهم سراً وعلانية لفرنسا ، أصبحوا فيما بعد من أقرب المقربين لفرنسا . فشارل دباس مثلا أصبح أول رئيس للجمهورية اللبنانية عام ١٩٢٦ ، أما ايوب ثابت فقد أصبح نائباً عن بيروت عام ١٩٢٢ وأصبح وزيراً عام ١٩٢٨ . ولم تجد فرنسا غضاضة من أن توليه رئاسة الجمهورية عام ١٩٤٣ . أما بترو طراد فقد عين منذ عام ١٩٢٠ عضواً في اللجنة الادارية وهي بمثابة مجلس نيابي مصغر . وأصبح نائباً عن بيروت عام ١٩٢٢ وعام ١٩٢٩ ، كما أصبح رئيساً للمجلس النيابي عام ١٩٣٧ وأصبح رئيساً للجمهورية لفترة مؤقتة عام ١٩٤٣ . وبذلك تكون فرنسا قد أوفت بعهودها التي قطعتها للموالين لها منذ عهد الدولة العثمانية ، كما حاربت الذين ثبت مناهضتهم لسياستها في المنطقة .

الفصل الخامس

سليم سلام وملابسات قضية أراضي الحولة

« ١٩٢٣ - ١٩٣٤ »

« فاذا أراد مريد أن يطعن أو أن يغمز فلا يقدر أن ينكر هذه الحقائق. [جهاد سلام من أجل العروبة ومن أجل بني قومه...] ولا أن يبخس من علو نفس أبي علي ولا من بعد همته... لقد وقعت مؤاخذة أبي علي عفا الله عنه وكنت أنا أيضاً من المؤاخذين من أجل قضية لو تأملناها حق التأمل لوجدنا فيها من هو أولى بالمؤاخذة منه، فإن الجمع أجدر باللوم من الفرد لأنه أقدر على سد الخلل من الفرد، ومما لا جدال فيه أن رجلاً لا يحمل أمة، وأن الأمة تقدر أن تحمل رجلاً. فنحن نسينا هذه القاعدة وجئنا نؤاخذ رجلاً واحدا على أمر لم تشأ أن تقوم به أمة بأسرها... »

من كلمة الأمير شكيب ارسلان
في تأبين سليم سلام

الفصل الخامس
سليم سلام وملابسات قضية أراضي الحولة
« ١٩٢٣ - ١٩٣٤ »

تعتبر منطقة الحولة[١] في فلسطين من المناطق التي شكلت حيزاً هاماً في تاريخ القضية الفلسطينية، وكانت من الناحية الجغرافية تتبع ولايتي بيروت وسوريا وقضاء صفد. ثم ضمت بعد الحرب العالمية الأولى لقضاء صفد في فلسطين التي دخلت تحت سيطرة الانتداب البريطاني تبعاً لقرارات عصبة الأمم عام ١٩٢٢.

وكانت أراضي الحولة من الاراضي الهامة والخصبة والقابلة للزراعة لا سيما وأن أنهر اللدان من الحولة وبانياس من سوريا ونهر الوزاني من لبنان تصب في أراضيها. وهذه الاراضي بما تضم من مستنقعات مع البحيرة هي التي شملها ما عرف باسم « امتياز الحولة »[٢]. وتبلغ مساحته ما يقارب (٦٠) ألف دونم.

وكان العبريون يسمون بحيرة الحولة « مياه مه روم »، وجاء في الدراسات التي أجراها عدد من المهندسين البريطانيين عام ١٨٨٥ من ان ارتفاع البحيرة يبلغ حوالي المترين ويبلغ عمقها من مترين الى خمسة أمتار. ويوجد في جهتها الشمالية أراضٍ منتظمة بشكل حوض، وبالرغم من وجود مستنقعات في وسط

---

١ - بلغ عدد سكان الحولة ما يقارب ثمانية آلاف نسمة، أما أهم قراها فهي: علمانية، الملاحة، الجاحولة، النويرية، الخالصة، الناعمة، الزوية، الصالحية، البرازة، الخصاص، المنصورة، دفنه، شوكة، المداحل، العبسة، المفتخرة، خيام وليد، غرابة، الداوودية، خاربيرة، الصيادة. أما مساحة الحولة العامة فهي ٢٣٧ ألف دونم منها ١٩ ألف دونم أراضي جبلية.

٢ - للمزيد من التفصيلات انظر الدراسة المخطوطة غير المنشورة للرئيس صائب سلام « قضية الحولة » أو « انصافاً لرجل » ص٣ - ٤.

أراضي الحولة فان عشيرة الغوارنة كانت تسكنها[1]. وذكر رفيق التميمي ومحمد بهجت في عام ١٩١٦ من انه "تأسست قبل الحرب الحاضرة شركة من وجهاء بيروت المعتبرين لتجفيف المستنقعات المذكورة واصلاحها وجعلها قابلة للزراعة".

ويذكر سليم سلام من أن ميشال ابراهيم سرسق قدم طلباً للولاية طلب به اعطاؤه امتياز تجفيف اراضي الحولة التابعة للحكومة، وفي الوقت نفسه طلب من عمر بيهم ان يكون شريكاً معه، ولكن تم الاتفاق أخيراً على تقديم طلب جديد باسمهما معاً على أن يكون سليم سلام وأحمد مختار بيهم في عداد الشركاء في هذا المشروع. ولما نال هؤلاء الامتياز قامت حركة معارضة ضدهم يرعاها، رضا الصلح، غير أن والي بيروت انهى النزاع القائم باعطاء رضا الصلح وجبهته ٢٠٪ ولشركة بيهم - سرسق - سلام ٨٠٪[2].

وفي مخطوط « قضية الحولة » يذكر الرئيس صائب سلام من أنه بعد حدوث هذه الخلافات بين وجهاء بيروت حول امتياز الحولة تم الاتفاق على ان يرأس سليم سلام شركة امتياز الحولة، وقد سميت الشركة آنذاك « الشركة الزراعية السورية العثمانية المحدودة ». وفي بداية عام ١٩١٤ ابتدأت الشركة عملها حسب الاصول وعينت المهندس بشارة الدب - مهندس ولاية بيروت - مسؤولاً عن الاعمال الهندسية والذي بدأ بوضع الدراسات الهندسية الفنية لعملية تجفيف المستنقعات والبحيرة. ولكن ما ان ابتدأت الحرب العالمية الأولى في حزيران (يونيه) ١٩١٤ حتى توقف سير العمل في « الشركة الزراعية السورية العثمانية »، وكان يعني ذلك استرداد الامتياز، غير أن المسؤولين في الشركة

---

١ - انظر: رفيق التميمي ومحمد بهجت: ولاية بيروت - القسم الجنوبي، ص٤١.
٢ - مذكرات سليم سلام، ص٣٥ - ٣٦ من المخطوط.

رفعوا أمرهم الى والي بيروت عزمي بك الذي اصدر قراراً بتمديد مدة الامتياز بما يعادل مدة الحرب القائمة على ان تبدأ المهلة المنصوص عنها في عقد الامتياز من يوم انتهاء تلك الحرب. ولكن عندما انتهت الحرب عام ١٩١٨ كانت الدولة العثمانية قد انهارت وجرى احتلال اراضيها من قبل بريطانيا وفرنسا، وبذلك اصبحت منطقة امتياز الحولة وفلسطين كلها خاضعة للاحتلال البريطاني.

وبعد استقرار العمليات العسكرية عام ١٩١٨ حاول المسؤولون عن الشركة الزراعية مواصلة تجفيفهم لأراضي الحولة، غير أن السلطات البريطانية رفضت السماح للشركة بمتابعة نشاطها، وتسلم سليم سلام كتاباً رسمياً من المندوب السامي البريطاني في فلسطين - وهو صهيوني - السير هربرت صموئيل أبلغه فيه انه لا يمكن لشركته متابعة العمل بأي شكل من الأشكال ولا في أية منطقة من مناطق الحولة[1]. مدعياً أن امتياز الحولة يتعارض مع امتياز « روتمبرغ » الصهيوني للكهرباء.

وفي هذه الفترة كان على سليم سلام ان يحارب على جبهتين: الجبهة الداخلية المتمثلة بالانتداب الفرنسي الذي لقي معارضة مستمرة من سليم سلام. والجبهة الخارجية المتمثلة بمحاولاته المستمرة للحصول على شرعية امتياز اراضي الحولة وتجديده من السلطات البريطانية. ولكن القوى الفرنسية قامت باعتقاله في بيروت مرتين على التوالي كانت آخرها في ربيع عام ١٩٢٢ حيث بقي منفياً في شمالي البلاد ما يقارب خمسة شهور.

وبعد مضي ما يقارب الخمسة شهور في الاعتقال عاد سليم سلام ورفاقه الى بيروت ظاناً أن الأمر انتهى عند هذا الحد، غير أن الفرنسيين استمروا في اضطهاده. والأمر اللافت للنظر أن الفرنسيين لم يقفوا في وجه نشاطه السياسي

---

١ - الرئيس صائب سلام: مخطوط « قضية الحولة » ص ٥، ٦، ٧.

فحسب، وانما بدأوا بتطويق نشاطه التجاري، الأمر الذي أدى الى تردي أوضاعه المالية والتجارية، فبدأ بالاستدانة من أصدقائه، وعندما ازدادت الضغوط الفرنسية عليه سواء من الناحية السياسية أم الاقتصادية قرر السفر الى فلسطين ساعياً لدى الحكومة البريطانية لكي تعترف له ولشركائه بامتياز أراضي الحولة[1] الذي حصلوا عليه في عهد الدولة العثمانية، غير أن بريطانيا رفضت هذا الطلب بحجة أن الامتياز يتعارض مع امتياز «روتمبرغ» الصهيوني وكان هذا الرفض بتأثير من الشخصيات الصهيونية لا سيا من «بنتويش» (Bentwish)[2] فاضطر سلام حينذاك للسفر الى لندن في أوائل عام ١٩٢٣ بصحبة ابنه محمد، حيث قاما هناك بمحاولات عديدة من اجل الامتياز[3].

وقد حاول هناك الاستفادة من امتياز تجفيف أراضي الحولة الفلسطينية، فبدأ في لندن بمفاوضة وزارة المستعمرات ثم مفاوضة بعض الشركات البريطانية لتنفيذ المشروع. وبالرغم من نجاحه في تثبيت حقوقه وشركائه بالامتياز، غير أن النفوذ الصهيوني كان وراء كل مفاوضة أو مباحثات يجريها، فلا يكاد يقنع شركة ما بتمويل مشروع تجفيف أراضي الحولة

---

١ - لم تكن هذه الأراضي ملكاً لآل سلام ولشركائهم انما كانت امتيازاً لاستغلال هذه الأراضي لمدة معينة. وكان الامتياز يتضمن مائة سهم موزعة على عدد من وجهاء بيروت. ويذكر الرئيس صائب سلام في الدراسة المخطوطة غير المنشورة «قضية الحولة» ص ٥، من أن امتياز الحولة كان عقد اتفاق بين الدولة العثمانية وبين عمر بيهم وميشال ابراهيم سرسق ينص على تجفيف مستنقعات وبحيرة الحولة ومن ثم حق تملك الاراضي بعد دفع ليرتين عثمانيين للدولة ثمن كل دونم مجفف من قبلهما. ومن نصوص الاتفاق أيضاً ان يؤلف بيهم وسرسق شركة مساهمة تقوم بتنفيذ الاتفاق.

٢ - لعب بنتويش دوراً مؤثراً في السياسة الصهيونية ومن مؤلفاته:

1 - Palestine of the Jews, Past, present and future, London 1919.

2 - England in Palestine, London 1932.

٣ - عنبرة سلام الخالدي: من مقابلة تلفزيونية في بيروت في نيسان (ابريل) ١٩٨٠، انظر أيضاً كتابها السابق الذكر، ص١٣٦ - ١٣٧.

واستثاره حتى توضع في وجهه العراقيل والاسباب الواهية من قبل الشركات البريطانية التي يهيمن عليها النفوذ الصهيوني. وكان الأمير فيصل قد حاول مساعدته في لندن، لكن وجوده الى جانبه كان يزيد العراقيل في وجهه، ذلك لأن الصهيونية كانت تعلم حقيقة موقف المؤتمر السوري العام ١٩٢٠ الرافض لاقامة دولة يهودية في فلسطين[1]. وهو المؤتمر الذي كان برئاسة الامير فيصل، بينما كان سليم سلام أحد أعضائه. والحقيقة ان سليم سلام بقي على هذا النحو في انكلترا يواجه العقبات لمدة خمس سنوات ١٩٢٣ - ١٩٢٧ دون الوصول خلالها الى أية نتيجة، بل العكس، فقد كان خلال هذه الفترة قد باع جميع ممتلكاته وعقاراته سواء في بيروت أو ضواحيها وبينها عقارات منطقة بدارو، بل أكثر من ذلك فقد رهن منزله في المصيطبة لاحد التجار السوريين[2]، وهدفه من كل ذلك ابقاء حق امتياز اراضي الحولة بيده، ولمواجهة النفقات التي ترتبت على اقامته في انجلترا ولمواجهة نفقات العائلة في بيروت[3]. وتلخص السيدة عنبرة سلام واقع والدها وواقع العائلة على النحو التالي فتقول: «وبقينا نحن في بيروت ننتظر الفرج وتتدهور أحوالنا المادية شهراً بعد شهر. أبي في لندن يحاربه الصهيونيون ويقفون دون نجاح مشروعه، واخوتي في بيروت يقف الافرنسيون في وجه توظيفهم بوظائف قد تساعد العائلة على العيش الكريم... فبدأنا نبيع ما نملك من أراض وعقارات وفيها ما يسمونه اليوم شارع بدارو... ثم نبيع مصاغنا حتى لم يبق لدينا أسورة أو خاتم... ثم اضطررنا ونحن عائلة كبيرة العدد الى رهن البيت الذي نسكنه في

---

١ - انظر: Gen. Gouraud à Quai d'orsay, 25 Mars 1920, No. E 2846 in F.O. 371/5034/44.

٢ - هو السيد توفيق الغراوي.

٣ - قبل سفر سليم سلام الى لندن قرر أعضاء شركة الحولة امداده بمائتي ليرة من الذهب شهرياً تغطية لاقامته ونفقاته، غير انه بعد مضي بضعة أشهر انقطعت عنه هذه المساعدة الشهرية ورفض اعضاء الشركة استمرار تمويله.

المصيبة ... »[1]. ويذكر سليم سلام في دفتر « يومياته الخاصة جداً » : أريد الانتحار ، أريد الانتحار ، أريد الانتحار وذلك بسبب ما عانى منه من ضائقة وألم وفشل « ولكن لأنني مسلم مؤمن فان الانتحار يعتبر جريمة ولا يقدم عليها مؤمن ، ثم لأنها علامة جبن » .

وفي عام ١٩٢٧ عاد سليم سلام إلى بيروت معترفاً بفشله أمام النفوذ الصهيوني ، غير انه استمر في محاولات جديدة وبينها مشروع لانشاء شركة لبنانية - عربية لتمويل تجفيف اراضي الحولة لئلا يؤول الامتياز للحكومة البريطانية في حال عدم استثماره على نحو ما نصت عليه شروط الامتياز . غير أن أحداً من الاثرياء اللبنانيين والعرب لم يتجاوبوا معه خوفاً من المستقبل السياسي في فلسطين فاتصل مجدداً بأحد أهم أركان النهضة المالية المصرية والعربية طلعت باشا حرب . ثم اتصل بكبار أصحاب الأعمال والمتمولين العرب أمثال : نجيب الأصفر وأحمد عبود باشا ونجيب شكور باشا وسليمان باشا ناصيف صاحب مشروع الحمة في فلسطين ، وكان هؤلاء يتجاوبون في البدء مع سليم سلام سرعان ما يتنصلون من وعودهم نظراً للضغوط البريطانية عليهم لا سيما من وزارة المستعمرات البريطانية . كما اتصل بمفتي فلسطين الحاج أمين الحسيني وبالملك فيصل ملك العراق وبزعيمي الهند المسلمين محمد علي وشوكت علي ولكن لم يحصل على أية نتيجة[2]. غير أنه في عام ١٩٢٩ وقعت السلطة البريطانية والوكالة اليهودية بخطأ ظناً منها أن سليم سلام لم يعد له القدرة على ملاحقة الامتياز فأرسل المندوب السامي البريطاني في فلسطين انذاراً في كتاب الى سليم سلام أخطره فيه بأن المادة السادسة من الامتياز العثماني تفرض المباشرة

---

١ - عنبرة سلام الخالدي ، المصدر السابق ، ص١٣٢ - ١٣٣ . أنظر أيضاً : صائب سلام : مخطوط « قضية الحولة » ص٩ .

٢ - صائب سلام ، المخطوط السابق ، ص١٢ .

بتنفيذ احكامه ضمن ستة أشهر ، وفي حال التخلف عن القيام بذلك فان الامتياز يعتبر لاغياً بصورة نهائية وقانونية . فكانت هذه « الهفوة البريطانية » مستنداً لسليم سلام فاعتمد عليها فأوكل المحامين نسيب ابكاريوس وعوني عبدالهادي . وبعد صراع جديد مع البريطانيين أقرت بريطانيا بحقه باستلام منطقة الامتياز . ولذا قرر الذهاب بنفسه الى فلسطين للعمل في تجفيف أراضي الحولة مصطحباً عدداً من أولاده لمساعدته في الأرض . لا سيما بعد معرفته بأن المادتين السادسة والثامنة من صك الانتداب في فلسطين تخول للصهيونيين الاستيلاء على الأراضي الأميرية وأراضي الموات . ومما جاء في المادة السادسة من الصك بأنه « **على ادارة فلسطين مع تأمين عدم الحاق الضرر بحقوق ووضع قطاعات السكن الأخرى ، ان تسهل هجرة اليهود في أحوال ملائمة وأن تشجع بالتعاون مع الوكالة اليهودية المشار اليها في المادة الرابعة توطين اليهود حصراً في الأراض بما فيها الأراضي الأميرية والأراضي الموات غير المطلوبة للمقاصد العمومية** » . كما نصت المادة الثامنة على عدم نفاذ امتيازات الأجانب في فلسطين بقولها : « تعتبر غير نافذة في فلسطين امتيازات الاجانب وحصاناتهم بما فيها مزايا المحاكم القنصلية والحماية التي كان يتمتع بها الرعايا الأجانب في السابق بحكم الامتيازات أو العرف في الامبراطورية العثمانية »[1]. كما ان بنتويش نفسه قال لصائب سليم سلام : « ليذهب والدك ويبذل كل ما في وسعه ، فهو سيفشل حتماً ، وسنعمد في النهاية الى الغاء الامتياز ولو تأخر ذلك ردحاً من الزمن »[2]. ولطالما كرر هذا القول لصائب سلام .

ولما ابتدأ سلام وأولاده[1] بالعمل في الحولة واجهتهم العديد من الصعاب

---

١ - من بنود صك الانتداب البريطاني الصادر في ٢٤ تموز (يوليو) ١٩٢٢ نقلا عن : دورين انغرامز : اوراق فلسطين ١٩١٧ - ١٩٢٢ ، ص١٦٧ - ١٧٣ .

٢ - صائب سلام ، المخطوط السابق ، ص١٧ .

٣ - كان عدد اولاده الذين اشتغلوا معه ستة شباب هم : محمد وصائب ، اللذين عينا مديرين عامين ←

الامنية والمالية والصحية والمعيشية لا سيا بعد اصابتهم بداء الملاريا من جراء ميكروب داء الملاريا في مستنقعات الحولة[1]. وبالرغم من ذلك فقد استمر سلام وأولاده في العمل محاولين تذليل الصعاب، غير أن السلطات البريطانية والقوى الصهيونية بدأت بالتضييق عليهم مرة بسوقهم الى المحاكم زوراً وبهتاناً ومرة بتوجيه الادعاءات الملفقة ضدهم[2]. وكانت هذه الصعاب محتملة الى هذا الحد الى أن تطورت أساليب التضييق بشن هجمات يهودية مسلحة في جنح الظلام ضد سليم سلام وأولاده، الأمر الذي بات يهدد حياتهم. وبالرغم من ذلك فقد واصل سليم سلام وأولاده العمل في تجفيف أراضي الحولة لمدة ست سنوات تحت هذه الظروف القاسية، وقد تمكنوا بالفعل من بناء جسر بنات يعقوب وحولوا بموجبه مجرى البحيرة كبداية لعملية التجفيف. ولما كان الامتياز قد شارف على نهايته، ولما عادت الضغوط البريطانية والصهيونية من جديد بما فيها التهديد بالغاء الامتياز، رأى سليم سلام أن معنى ذلك أن تؤول أراضي الحولة الى الانجليز واليهود دون مقابل. وهنا ذكرت عنبرة سلام بأن والدها قرر كما يقرر القائد المغلوب على أمره بأن يترك الحولة وشأنها، وقد أخذ تعويضاً لا يساوي شيئاً بعد أن اشترط أن تعود الأراضي المجففة جميعها الى سكان المنطقة العرب[3]. وكانت «اللجنة التنفيذية العربية» قد أصدرت بياناً بمناسبة قدوم السير جون هوب سمبسون الى فلسطين للتحقيق في وضع الأراضي الفلسطينية، وقد رفضت بريطانيا أن تشتري هذه الأراضي لكي تعطى للفلاح العربي. ومما جاء في بيان اللجنة عام ١٩٣١ عن الحولة «...

↦ للشركة الزراعية السورية العثمانية المحدودة، وعلي عين حسيراً هندسياً وعمر محاسباً وعبدالله أميناً للصندوق ومسؤولاً عن صيد الأسماك في البحيرة، فؤاد مسؤولاً عن رسوم قصب الحصر، بينما بقي مصباح في بيروت لتلبية مطالب الشركة، وكان مالك على مقاعد الدراسة.

١ - اشتهرت منطقة الحولة عالمياً بأنها من أكثر مناطق الدنيا احتواءً لناموسة الملاريا.

٢ - أنظر: صائب سلام، المخطوط السابق، ص١٩، ٢٠، ٢١.

٣ - عنبرة سلام الخالدي، المصدر السابق، ص١٣٤.

تتصرف بهذا الحقل الخصيب شركة سورية بمقتضى الامتياز الذي كان قد منح لها في زمن الحكم التركي، واللجنة توافق على اقتراح السرجون هوب سمبسون القائل بتملك هذا السهل من قبل الحكومة على أن يقطع بعد ذلك للفلاح العربي»[1]. غير أن بريطانيا لم تقم بأية محاولة لشراء هذه الأراضي بضغط من القوى الصهيونية، لأنه في حال شرائها يتوجب عليها الالتزام بمقررات لجنة سمبسون بإعطاء الأراضي للعرب.

وكان آل سلام قد جففوا (٢٢) ألفاً من الدونمات من أصل (٦٠) ألفاً نالوا على أثرها الموافقة من الحكومة البريطانية على شرطهم بأن لا تؤول هذه الأراضي المجففة لغير العرب. وذكرت مجلة «الجمهور» البيروتية يومذاك من أنه بعد فشل سليم سلام من ابقاء الامتياز بيده أو بيد العرب كان أمام أحد أمرين لا ثالث لهما: اما البيع عام ١٩٣٤ والاستفادة من ثمن الامتياز لا سيا لوفاء ديونه المتراكمة من جراء المشروع، واما ابقاؤه في يديه سنتين وهو عاجز عن استثماره، ثم ضياعه منه في بدء عام ١٩٣٧ - بسبب انتهاء مدته - وهو صفر اليدين[2]. ولا بد من الاشارة الى أن سليم سلام لم يكن وحده يملك الامتياز انما كان له شركاء من آل النصولي والجارودي سبق أن اتفقوا معه على بيع حصصهم على أن لا يدفع قيمتها قبل استثماره مقابل أن يتحمل هو الخسارة أو الربح في حال حدوثهما. أما محمد الفاخوري وأبناء بيهم وطراد فانهم بدورهم لم يبيعوا حصصهم بعكس آل سرسق، بينما تركزت الديون على سليم سلام لوحده، وكان من بين هؤلاء الدائنين: عبدالقادر الجارودي وخير الدين النحاس وتوفيق عيدو وشخص من آل الحلاق[3]. وكان أعضاء شركة الحولة

١ - «الشعب»، ٩ كانون الثاني (يناير) ١٩٣١، العدد ١٠٢٣.

٢ - «الجمهور»، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٨، العدد ١٠٠، ص٩.

٣ - كان للحاج محمد الحبال أيضاً سهم واحد في امتياز الحولة نالها لقاء اتعابه زمن الدولة العثمانية.

قد اشترطوا على سليم سلام منذ البداية ان يتعهد بدفع مبلغ عشرين ألف جنيه استرليني للشركة في حال نجاحه بتثبيت الامتياز[1].

ومهما يكن من أمر فان سليم سلام قرر ترك الامتياز وأراضي الحولة مقابل (١٩٢) الف جنيه فلسطيني مقسطة على سبع سنوات، ولكن لم يبق له سوى مئة ألف لايفائه الديون المترتبة عليه، وقد كان لهذا البيع في البدء آثار سلبية على آل سلام، كما أثار دهشة البعض من قيام سليم سلام بالذات بهذا العمل وهو العامل من أجل قضية فلسطين والعروبة طيلة حياته.

غير أن بعض القيادات المعاصرة كشفت الظروف والملابسات التي أحاطت بقضية الحولة وسبب الاتهامات التي وجهت الى سليم سلام فأشار الامير شكيب ارسلان الى أنه بالرغم من خلافاته السياسية مع سليم سلام غير أنه كان يعرفه منذ سبع وخمسين سنة، كما كان زميله في مجلس المبعوثان العثماني، ومما قاله عن قضية الحولة «فاذا أراد مريد أن يطعن أو أن يغمز فلا يقدر أن ينكر هذه الحقائق. [جهاد سلام من أجل العروبة ومن أجل بني قومه...] ولا أن يبخس من علو نفس أبي علي ولا من بعد همته... لقد وقعت مؤاخذة أبي علي عفا الله عنه وكنت أنا أيضاً من المؤاخذين من أجل قضية لو تأملناها حق التأمل لوجدنا فيها من هو أولى بالمؤاخذة منه، فان الجمع أجدر باللوم من الفرد لأنه أقدر على سد الخلل من الفرد، ومما لا جدال فيه أن رجلاً لا يحمل أمة، وأن الأمة تقدر أن تحمل رجلاً. فنحن نسينا هذه القاعدة وجئنا نؤاخذ رجلاً واحداً على أمر لم تشأ أن تقوم به أمة بأسرها...»[2].

١ - صائب سلام: مخطوط «قضية الحولة» ص١٠.

٢ - «الجمهور»، ١٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٨، العدد ١٠٠، ص١٧.

أما أمين الريحاني فقد كان أكثر تصريحاً من الأمير شكيب ارسلان ومما قاله: «يوم قرأت في الجرائد خبر بيع امتياز الحولة من اليهود، دهشت، حزنت، صعقت، أهذا أبو علي الزعيم العربي صديقنا وشيخنا؟ أو من الممكن ان يكون من أولئك الذين يفضلون المال على الوطن؟ سارعت اليه وبي ما لم أضفه من الاضطراب. فاستقبلني ببشاشة فيها شيء من التكلف على غير عادته وقال: جئت تتحقق الخبر؟ هو صحيح بعنا يا أستاذ. فقلت وما المبرر؟ وما السبب؟ فخرج من القاعة وعاد بيده أوراق ووثائق اطلعني عليها في خلال الحديث. قص علي قصة الامتياز من الألف الى الياء. وفتح لي باب تلك الشخصية الكامنة، فتحه وفي النفس غصات وفي القلب أوجاع... فدعا من شاء من رجالات العرب للمشاركة في المشروع فما لبى أحد الدعوة، سعى لتأليف شركة عربية ليظل الامتياز بيد العرب، فما أفلح سعيه، وكانت الأيام تمر فتدنو المدة المحددة من النهاية... أو ليس أفضل ان يدفع اليهود ثمن الامتياز من أن يجيئهم مجاناً مغنماً بارداً...»[1].

أما الدكتور رئيف أبي اللمع فقد كان أشد صراحة وتحديداً، فأوضح أن مشروع تجفيف الحولة يكلف خمسمائة ألف جنيه استرليني، ثم شرح بتفصيل ما عانى منه سلام وأولاده سواء في لندن أو في فلسطين، وأشار بأن سلام لم ييأس ولم يخضع للارادة الصهيونية منذ عام ١٩٢٣، بل التجأ أولا الى اقرب الذين يهمهم الأمر، الى اللجنة العربية في فلسطين ثم الى الملك فيصل ملك العراق، ثم الى آغا خان وشوكت علي في الهند، ثم الى خديوي مصر والى طلعت حرب في مصر، ثم الى محمد علي العابد في سوريا «فلم يجد في العالم العربي والاسلامي رجلاً واحداً يقدم على هذا العمل الشاق». وأضاف الأمير أبي اللمع بأن الايام مرت ولم يبق من مدة الامتياز سوى سنتان، فرضي سلام بعد الفشل العربي

١ - الجمهور، المصدر السابق، ص٢٢

والاسلامي أن يتنازل عن هاتين السنتين، لكن في الحولة مستنقعات لا تزرع ولا تسكن فهو تنازل عن عملية تجفيفها واصلاحها، وأضاف أبي اللمع أن في الحولة أيضاً سبعة عشر ألف دونم[١] صالحة للزراعة يستثمرها عدة آلاف من العرب، لذا اشترط في تنازله عن ورقة الامتياز أن تترك هذه المساحة للمزارعين العرب «هذه جريمة سليم سلام الكبرى أنه تخلى عن التزامات تجفيف مستنقعات الحولة قبل سنتين من نهاية امتيازها بعد ان ملأ الأرض والسماء دعاية لها دون أن يمد اليه احد يده، وبعد أن تقاعدت أمة بكاملها عن القيام بها. هذه هي جريمته! انه لم يحفظ تلك الورقة سنتين أيضاً ليقدمها حينئذ هدية مجانية للحكومة البريطانية في فلسطين وفريسة شهية للصهيونية والصهيونيين، وانه استخلص للعرب سبعة عشر ألف دونم ربما كان محتوماً عليهم أن يخرجوا منها وأن يسلموها أعدائهم صاغرين خاضعين...»[٢] وكان سلام قد عرض مشكلته أيضاً على الحاج أمين الحسيني الذي لم يستطع في الواقع أن يقوم بأي عمل في صدد الامتياز نظراً لأنه كان ملاحقاً من قبل السلطات البريطانية.

والجدير بالذكر أن مبلغ المئة ألف جنيه لم يبق في حوزة سليم سلام بل حرص على ابقائها في الأراضي الفلسطينية وشرائه مزرعة في قرية الخنيه على الحدود اللبنانية ـ الفلسطينية جعلها مقراً دائماً للثوار الفلسطينيين طيلة ثورة عام ١٩٣٦، كما كانت مقراً لتوريد الأسلحة للثوار، وكان سليم سلام بالتعاون مع أولاده يشترون السلاح من أسواق بيروت ويقدمونها مجاناً للثوار الفلسطينيين وعلى رأسهم المناضل الفلسطيني أبو ابراهيم الصغير. وبسبب ذلك تعرض سليم سلام وأولاده لا سيا فؤاد لملاحقة الفرنسيين الذين كانوا يلاحقون الثوار ومن يساعدهم عند الحدود اللبنانية ـ الفلسطينينة[٣]. كما ان سليم سلام حرص على

١ ـ كان هناك (٢٢) ألف دونم مجففة صالحة للزراعة جففت بواسطة سليم سلام وأولاده.
٢ ـ «الجمهور»، المصدر السابق، ص٢٤ ـ ٢٥.
٣ ـ صائب سلام: مخطوطة قضية الحولة، ص٣٠.

استضافة الحاج أمين الحسيني في منزله في مصيف قرنايل اثناء هرب الحسيني من السلطات البريطانية في فلسطين ثم استضافه ثانية في بيروت[١].

كلمة أخيرة: لا بد من الاشارة اليها بصدد موقف سليم سلام من قضية فلسطين، فمن الثابت أن سليم سلام منذ أن أنتخب مبعوثاً عن ولاية بيروت عام ١٩١٤، حرص على الدفاع عن شعب فلسطين ومناهضة الاطماع الصهيونية في الأراضي المقدسة، كما هاجم الاتحاديين أكثر من مرة لمسايرتهم القوى الصهيونية على حساب الشعب الفلسطيني، ومما يؤكد توجهات سليم سلام المؤيدة للقضية الفلسطينية ما صرح به في مجلس المبعوثان في أيار (مايو) ١٩١٤، فقد أبدى في خطابه اهتماماً خاصاً بضرورة انقاذ فلسطين، ورأى أن انقاذها لا يتم الا بواسطة اعانة الفلاحين فيها عن طريق تخفيف ضريبة الأعشار وبانشاء بنك عقاري وتوسيع صلاحية البنك الزراعي. وقد أكدت هذا التصريح صحيفة «الكرمل» الفلسطينية التي وجدت في هذه الاقتراحات بادرة لانتعاش روح التضامن في الأمة العربية، ورأت أن مبعوثي العرب ليسوا أقل غيرة على فلسطين، وليسوا أقل شعوراً بخطر الصهيونية من مبعوث بيروت سليم افندي سلام[٢].

ومن الأهمية بمكان أن نوضح أخيراً ما جرى في الحولة بعد تسلم اليهود للامتياز، ففي الوقت الذي كان فيه سليم سلام يتلقى كتاب التهديد تلو الكتاب بالغاء الامتياز رغم اشتغاله واولاده في الارض، لزعم بريطانيا بأنه لا ينفذ بنود الامتياز، فقد تبين أن اليهود عندما تسلموا المشروع عام ١٩٣٤ ومروراً الى عام ١٩٤٨، فانه بالرغم من مرور (١٤) عاماً على تسلمهم المشروع فانهم لم يجففوا دونماً واحداً، هذا مع العلم ان بريطانيا لم توجه اليهم اي تهديد في هذه السنوات. كما انه منذ عام ١٩٤٨ الى عام ١٩٥٨ ورغم تأسيس الدولة

١ ـ من مقابلة مع الرئيس صائب سلام.
٢ ـ الكرمل، ٥ أيار (مايو) ١٩١٤.

اليهودية ورغم الامكانيات الصهيونية الضخمة ورغم مرور (٢٥) عاماً على تسلم المشروع فان اليهود لم يقوموا بتجفيف اي دونم من اراضي الحولة، مع العلم أن جهوداً فردية بذلت من سليم سلام وأولاده في خلال ستة أعوام أدت الى تجفيف (٢٢) ألفاً من الدونمات من أصل (٦٠) ألفاً[١].

(١) من مقابلة مع الرئيس صائب سلام.

الفصل السادس

الاتجاهات الوحدوية عند سليم سلام ومناهضة للانتداب الفرنسي

"١٩٣٣ - ١٩٣٨"

الفصل السادس
الاتجاهات الوحدوية عند سليم سلام ومناهضته للانتداب الفرنسي
"١٩٣٣ - ١٩٣٨"

يلاحظ من خلال الظروف التي مرت بسليم سلام منذ عام ١٩٢٢ بأنه اضطر للانقطاع عن العمل السياسي الدؤوب ما يقارب عشر سنوات كان خلالها متنقلاً ما بين لندن وبيروت والحولة الى أن قدر له العودة مجدداً الى بيروت حيث كان لا بد من العودة الى العمل السياسي ضد السلطات الفرنسية والعمل من اجل الوحدة السورية، ولعل السنين المميزة في حياة سليم سلام في عهد الانتداب الفرنسي هي سني العمل للوحدة السورية وترؤسه لمؤتمرات الساحل الوحدوية. ففي ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٣ عقد في منزله في بيروت وبناء لدعوته مؤتمر اشترك فيه وفود عن بيروت وطرابلس وصيدا وصور وجبل عامل ومن بين هذه الوجوه: عبدالحميد كرامة، عبداللطيف البيسار، عمر بيهم، محمد جميل بيهم، شوقي الدندشي، علي ناصر الدين، يوسف يزبك، صلاح بيهم، والشيخ أحمد عارف الزين. وقد ناقش المؤتمرون الوضع السياسي في لبنان وانتهوا الى الاتفاق على وضع مذكرة رفعها سليم سلام باسمهم الى المفوض السامي ومما جاء فيها «... لقد سبق وقدمنا لاسلافكم في مناسبات عديدة عرائض واحتجاجات... ورفعنا مرات عديدة لحكومة فرنسا الفخمية والى جمعية الأمم مطالبنا، وبأننا نحرص جداً على أن نكون ضمن الوحدة السورية العامة التي لا حياة لبلادنا بدونها...»[١].

هذا وقد رفعت برقيات التأييد من الشمال والجنوب والبقاع وبيروت الى سليم سلام أكدت فيها تأييدها لما جاء في المذكرة، كما أرسلت برقيات الى

---

١ - للمزيد من التفصيلات انظر: «القبس»، ٢٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٣. وقسم الملاحق.

المفوض السامي أعلمته تأييدها لخطوة المؤتمرين . كما ارسل هاشم الأتاسي رسالة من دمشق الى سليم سلام في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٣٣ جاء فيها « سيدي الرئيس... الكتلة الوطنية تؤيد مطالب المؤتمر الساحلي السوري بالوحدة الشاملة والاستقلال... فالكتلة الوطنية... ترجو المثابرة على العمل لتحقيقها بكل الوسائل المشروعة »[١]. واعلم الأتاسي سليم سلام من أنه أرسل رسالة مماثلة الى المفوض السامي لاعلامه تأييده لخطوة مؤتمر الساحل[٢].

والحقيقة ان سليم سلام استمر يعمل من أجل الوحدة السورية ، ففي ١٠ آذار (مارس) ١٩٣٦ عقد « مؤتمر الساحل » في بيروت برئاسته ، وفي منزله في المصيطبة ، وذلك للبحث في عدد من الموضوعات ومنها مسألة السيادة والحرية والوحدة السورية ومشروع المعاهدة الفرنسية ـ اللبنانية . وقد اشترك في هذا المؤتمر اضافة الى سليم سلام كل من عبدالحميد كرامة ، محمد جميل بيهم ، كاظم الصلح ، عادل عسيران ، فوزي بردويل ، علي ناصر الدين ، حسن القاضي ، مأمون أياس ، امين خضر ، صلاح عثمان بيهم ، شوقي الدندشي ، احمد عارف الزين ، الشيخ سليمان الضاهر ، عبداللطيف البيسار ، يوسف يزبك ، صلاح لبكي ، عمر بيهم ، الشيخ احمد رضا . فافتتح سليم سلام الجلسة ومما قال : « ... تعلمون أيها السادة : اننا في ظروف خطيرة ففي دمشق... سيتألف وفد لمفاوضة الحكومة الفرنسية في مصير البلاد السورية ، ولما كنتم من مفكري هذه الأمة ومن مجاهديها المخلصين ، فقد دعوناكم لعقد مؤتمر تقرر فيه موقفنا نحن أبناء الأقضية والمدن المنسلخة عن أمنا سورية... » وبعد المناقشة والتداول قال سلام : « ... وضعنا مع بعض الأخوان مشروع مذكرة لرفعها الى المفوض

---

١ ـ « القبس » ، ٧ كانون الاول (ديسمبر) ، ١٩٣٣ .

٢ ـ لا بد من الاشاره الى أن بعض النواب المسلمين اللبنانيين كانوا ضد مقررات هذا المؤتمر لا سيا النواب الموالين لفرنسا . انظر على سبيل المثال اعتراض النائب صبحي حيدر ضد مقررات مؤتمر الساحل في صحيفة « البيرق » ٢٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٣ ، العدد ١٣٢١ .

السامي لمناسبة سفره الى باريس نطلب فيها الوحدة السورية ، فأرجو أن تنيرونا بآرائكم في مضمونها » .

من جهة أخرى فقد لوحظ بأن المؤتمرين انقسموا ما بين مؤيد للوحدة السورية وما بين معارض لها ، وفي هذه المرة ليست على أساس طائفي انما على أساس الاتجاهات السياسية والموقف من كيان لبنان ، فقد كان كاظم الصلح وعادل عسيران من الوجوه الاسلامية المعارضة للوحدة السورية ، بينما كان عبدالحميد كرامة وسليم سلام ـ وهما من القيادات الاسلامية أيضاً ـ من المؤيدين لهذه الوحدة الأمر الذي أدى الى خلافات حادة بين اعضاء المؤتمر[١]. وبالرغم من هذه الخلافات فان الاتجاهات الوحدوية داخل المؤتمر كانت هي الأقوى والأبرز ، بدليل تخوف السلطات الفرنسية من نتائج المؤتمر ومن كل اتجاه وحدوي ، ولذا فقد أصدرت المفوضية الفرنسية بياناً حذرت فيه الصحف من نشر الاخبار عن الوحدة ، كما وجهت انذاراً الى رئيس المؤتمر سليم سلام طالبة منه التوقف عن نشر الدعوة للوحدة السورية وهددته باتخاذ التدابير القانونية بحقه[٢].

بالاضافة الى ذلك فقد قامت السلطات الفرنسية بتعطيل كل صحيفة تحدثت عن « مؤتمر الساحل » وكانت صحيفة « البلاد » السورية في مقدمة هذه الصحف ، وسبب تعطيلها انها نشرت في صدر صفحاتها في ١٥ آذار (مارس) ١٩٣٦ رسالة من سليم سلام الى هاشم الأتاسي رئيس الكتلة الوطنية السورية تضمنت احتجاجاً على الأتاسي لأنه أرسل وفداً الى البطريرك الماروني انطون عريضة شجب أمامه قرارات مؤتمر الساحل . وجاء في رسالة سلام للأتاسي :

---

١ ـ للمزيد من التفصيلات عن هذا المؤتمر أنظر : « النهار » ١١ آذار (مارس) ١٩٣٦ ، بيروت ١١ آذار (مارس) ١٩٣٦ وبقية الصحف اللبنانية . انظر أيضاً : كراس « مؤتمر الساحل والاقضية الاربعة الذي عقد في دار السيد سليم سلام في بيروت في ١٠ آذار ١٩٣٦ » .

٢ ـ « المقطم » ، ٢٠ آذار (مارس) ١٩٣٦ .

«ان مطالب مؤتمر الساحل قد انحصرت بطلب الوحدة الشاملة والاستقلال التام وجمع أراضي البلاد المجزأة». ثم ذكره بميثاق الكتلة الوطنية الذي سبق ان أعلنه الأتاسي نفسه[1]. ومما يذكر أيضاً أنه نشر لسليم سلام ـ بالاضافة الى رسالته ـ حديث أيد فيه الوحدة السورية ووجهة نظر الوحدويين المطالبين بالوحدة الشاملة.

ونظراً لأن رسالة سلام أحرجت موقف الاتاسي لا سيما بعد نشرها، فقد وجه الأتاسي بدوره رسالة الى سلام حاول فيها تطمينه حيال مواقف الكتلة الوطنية، غير أنه لم ينف في رسالته ذهاب الوفد الى بكركي. ولكن يمكن القول بأن ثمن مواقف الاتاسي من الوحدة السورية ومن السياسة الفرنسية أن وافقت فرنسا على توليته رئاسة الجمهورية السورية بعد عودته من فرنسا عام ١٩٣٦.

وبسبب استمرار الخلافات بين اللبنانيين أشار (Furlong) نائب القنصل البريطاني في بيروت في مذكرة الى وزارة الخارجية البريطانية من أن المسيحيين والمسلمين في لبنان ينظرون الى أي موضوع من نقاط مختلفة بما فيها القضية الفلسطينية. وان وجهة نظر المسلمين هي التي تستحق الاهتمام فالعناصر الاسلامية حساسة وغالباً بوطنية ملتهبة ويملكون اليقظة، بالاضافة الى أن المسلمين اللبنانيين هم أصحاب فكرة قوية ومنتشرة للوحدة العربية[2]. وأكد في تقرير آخر من أن الفئات الاسلامية لا سيما في طرابلس قامت بتدبير ضد احتوائها وادخالها في اطار لبنان[3].

والجدير بالذكر ان سليم سلام استمر في عمله السياسي القومي والاسلامي مدافعاً عن الفكرة القومية الوحدوية وعن المطالب الاسلامية، ولهذا أشارت

١ ـ مؤتمر الساحل، ص٤٥ ـ ٤٧.

٢ ـ Furlong to Eden, 14 August 1936. No.E, 5475, in F.O. 371/20023/31

٣ ـ Furlong to Eden, 17 Nov. 1936, No.E 7315, in F.O. 371/20067/89.

التقارير الدبلوماسية لا سيما الفرنسية والبريطانية من «أن سليم سلام زعيم القوى الاسلامية لا يزال يدافع عن الوحدة مع سوريا...». ثم أنه بعد توقيع المعاهدة الفرنسية ـ اللبنانية عام ١٩٣٦ تبين أن الكثير من بنودها وملاحقها مخالفة للأماني الوطنية، ثم ان التمييز الطائفي تزايد بين اللبنانيين، فما كان من سليم سلام باعتباره رئيساً «للمجلس القومي الاسلامي» الا أن دعا الى عقد مؤتمر في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٣٦، انتهى الى رفع مذكرة في ٢٨ تشرين الأول (اكتوبر) للمفوض السامي الفرنسي الكونت دي مارتل، طالب فيها تحقيق المطالب الاسلامية والوطنية، ومحتجاً على المعاهدة، كما أرسل نسخة اخرى مماثلة الى وزير الخارجية الفرنسية «دلبوس ايفون» لاعلامه بتلك المطالب ووجه فيها «نظر الحكومة الفرنسية الى روح القلق الذي يسيطر بصورة خاصة على الأوساط الاسلامية بسبب عدم الاستجابة لمطالبها»[1].

وفي شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٦ طلب الكونت دي مارتل الاجتماع الى سليم سلام ووجوه الطائفة الاسلامية وبالفعل ففي ١٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ترأس سليم سلام وفداً مكوناً من: رياض الصلح، عمر بيهم، أمين ارسلان سليم الطيارة، الشيخ أحمد عارف الزين، وبعد نقاش دار معه سلمهم المفوض رسالة جوابية على مذكرتهم اتهمهم فيها بالعمل من منطلق طائفي مدعياً أن الحكومة اللبنانية وعدته بتطبيق المساواة بين اللبنانيين، غير أن سلام نفى هذه التهمة مؤكداً بأن المؤتمر الذي عقد ليس هو الا مقدمة لجمع مختلف الطوائف اللبنانية، وان على الدولة أن تعامل الجميع على أساس من المساواة كما دافع رياض الصلح عن موقف «المجلس القومي الاسلامي» ومما قاله

١ ـ محمد جميل بيهم: النزعات السياسية بلبنان ـ عهد الانتداب والاحتلال ١٩١٨، ١٩٤٥، ص١٤. انظر أيضاً: «النهار». ٢٥ ـ ٢٦ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٣٦، العدد ٩٤٧، وقسم الملاحق.

للمفوض الفرنسي: «أننا لم نتقدم بمطالبنا باسم الشعار الطائفي الا لأن انفصال لبنان نفسه يستمد وجوده من الشعار الطائفي. لولا الطائفية ما كان لبنان منفصلا عن سوريا، ونحن مع ذلك مددنا يدنا للاتفاق مع اخواننا، وهذه يدنا لا تزال ممدودة، ونرجو بعد الآن أن لا تبقى حاجة لعقد المؤتمرات منا ومنهم». وحول قضية طرابلس اشار الوفد الى أنه لا بد من حلها لأنهم «أصحاب عقيدة معروفة في الوحدة السورية»[1].

هذا وقد ردت اللجنة التنفيذية للمؤتمر القومي الاسلامي على مذكرة المفوض السامي بمذكرة مسهبة رداً على اتهاماته ومزاعمه، ومما جاء في المذكرة «... ان اللجنة لا يسعها الا أن تعرب عن أسفها حينما تجد في قلب هذه البلاد دولة لبنانية بحتة لا يبرر انشاءها سوى الأسباب الطائفية، وقد كانت السياسة التي تمشت عليها الحكومة اللبنانية، كذلك الحكومة المنتدبة في جميع مرافق الدولة طائفية منذ بدء الاحتلال حتى اليوم». واكدت المذكرة أن المسلمين لم يطالبوا سوى بحقوقهم السياسية منذ ١٨ عاماً. ولما لم تعمد السلطات الفرنسية واللبنانية الى انصاف المسلمين فقد أصدر سليم سلام باسم «المجلس القومي الاسلامي» في حزيران (يونيه) ١٩٣٧ مذكرة تضمنت احتجاجاً على النكث بالعهود لا سيما قاعدة ٦ و٦ مكرر. وقد سبقت هذه المذكرة مذكرة احتجاج ضد سياسة التمييز الطائفية وصبغ لبنان بصفة طائفية ومشكلة تجنيس المغتربين[2].

ومما يذكر في هذا المجال بأن شخصيات «المجلس القومي الاسلامي» لم تكن بالفعل طائفية، غير أن سياسة التخويف والغبن معاً جعلتهم يتقدمون بمطالب

١ - «النهار»، ١٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٦، بيروت، ١٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٦. انظر أيضاً: قسم الملاحق.

٢ - انظر المذكرة في: «النهار»، ١٣ شباط (فبراير) ١٩٣٧، العدد ١٠٣. أنظر أيضاً: قسم الملاحق.

اسلامية مع العلم أيضاً بأن سليم سلام كان من الشخصيات الاسلامية المسموعة الكلمة في الاوساط المسيحية ذاتها. ويذكر مرة بأن المطران مسره مطران الروم الارثوذكس قال لأتباع ابرشيته قبل سفره الى الخارج «اذا استعصى عليكم أمر في غيابي فهاكم أبو علي يقوم مقامي». وقد كان له الفضل في تنمية الصداقات الودية مع مطران الروم الارثوذكس في بيروت ومع الوجهاء المسيحيين في منطقة الاشرفية»[1].

والحقيقة ان سلام حرص على الاستمرار في نشاطه المناهض للممارسات الفرنسية الى أن أقعده المرض في حزيران (يونيه) ١٩٣٨، وما هي الا أسابيع قليلة حتى وافته المنية في منزله في المصيطبة في ٢٦ حزيران (يونية)[2] وبعد فترة وبالذات في ٢٢ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٣٨ اقيم له في دار عمر بيهم حفل تأبيني كبير[3]. تحدث فيه بعض القيادات السياسية المحلية والعربية، وفي مقدمة هؤلاء: رئيس الجمهورية السابق حبيب باشا السعد، عبدالحميد كرامة، رياض الصلح، حسين الاحدب، امين الريحاني، رئيف ابي اللمع، يوسف السودا، حليم دموس، علي سلام، كما ألقيت بالنيابة كلمات كل من رئيس الجمهورية السورية هاشم الأتاسي، رشيد عالي الكيلاني، شكيب ارسلان، والوزير فؤاد حمزة. وكان في طليعة المشاركين في حفل التأبين كل من: مفتي الجمهورية اللبنانية محمد توفيق خالد، شيخ عقل الطائفة الدرزية، البطريرك

١ - Kamal Salibi: op. cit. p.198.

٢ - راجع كلمة صحيفة «النهار» بمناسبة وفاة سليم سلام: «النهار»، ٢٨ حزيران (يونيه) ١٩٣٨، العدد ١٤٢٤.

٣ - كانت لجنة التأبين مؤلفة من: حبيب باشا السعد، حسين الاحدب نائباً للرئيس، والاعضاء التالية أسماؤهم: خالد شهاب، بشاره الخوري، عبدالله بيهم، سليم تقلا، نجيب نعمة طراد، جان تويني، سامي الصلح، عمر الداعوق، سليم الطيارة، هنري فرعون، صلاح بيهم، احمد الداعوق.

الارثوذكسي ، المطران صليبي ، مطارنة بيروت من مختلف الطوائف المسيحية ، رئيس المجلس النيابي بترو طراد . رئيس مجلس الوزراء خالد شهاب ممثلا رئيس الجمهورية اميل اده ، وبقية الوزراء ورئيسا الكتلتين الدستورية والاتحادية ، وكان في مقدمة الحضور أيضاً توفيق السويدي وزير خارجية العراق وسواه من الشخصيات اللبنانية والعربية .

وقد تحدث الخطباء عن مزايا الفقيد وأشاروا الى حياته السياسية والاجتماعية . ومها كانت الاحكام سواء عليه أو له فانه مما لا شك فيه بأن سليم سلام لعب دوراً بارزاً في حياة بيروت والسلطنة العثمانية والانتداب الفرنسي وعلى حد قول رياض الصلح انه بغياب سليم سلام « تنطوي اليوم من كتاب بيروت صفحة وينتهي من أبنائها جيل ، تلك صفحة مطلع النهضة التي قرأنا فيها جميعاً دروسنا الأولى في العمل العام ، وذلك هو الجيل الذي شق لنا ولمن بعدنا بداية الطريق . . . » .

الفصل السابع
تحليل شخصيّة سليم سلام

الفصل السابع
تحليل شخصية سليم سلام

لا بد من تحليل شخصية سليم سلام واتجاهاته السياسية والفكرية والاجتماعية سواء من خلال المخطوط الذي بين أيدينا أو من خلال صفحات التعريف بسيرته. ولذا فقد أمكن التوصل الى بعض الحقائق التاريخية ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

١ - كان سليم سلام عثماني السياسة متعصباً لعثمانيته كما كان متعصباً لعروبته، ورغم ذلك فان سياسته العثمانية انما كانت نابعة من ضرورة اجراء الاصلاحات الداخلية والخارجية في مختلف الولايات العثمانية. ولهذا كان يعتبر من أبرز العاملين لانشاء «الجمعية الاصلاحية» ومما يشير الى هذا الاتجاه ما كتبه في صحيفة «الاتحاد العثماني» عام ١٩١٢ عندما قال: «... لا أظن يوجد أحد ممن من الله عليه بنعمة البصر والبصيرة الا ويرى ان الحالة التي أوصلتنا لها سوء الادارة الماضية بعدم اعطائها واجرائها الاصلاحات اللازمة لحياة هذه الدولة هي التي كانت سبباً لنشوب الحروب الداخلية والخارجية مما أدى لانسلاخ جملة ولايات عن جسم الدولة العلية وانذرت البقية الباقية لا سمح الله بالخراب العاجل اذا لم تتدارك الامة والدولة وتعطي الاصلاحات اللازمة بأسرع ما يمكن...».

٢ - استوعب سليم سلام اخطار الدول الكبرى الاجنبية وفي مقدمتها الأخطار الفرنسية والبريطانية، ولهذا رأى أنه من المفيد ابعاد هذه

الدول عن التدخل في شؤون الدولة العثمانية ، ورأى أن تحقيق الاصلاح واجب حتمي ولكن ليس بالضرورة أن يتم عن طريق الدول الطامعة في المناطق العربية ، بل عن طريق اختصاصيين من الدول الصغرى « لبينما يتسنى لنا اعداد رجال من أبناء البلاد يكون بهم الكفاءة للعمل . . . » .

٣ ـ كان سلام يتخوف من الأطماع الفرنسية في لبنان ، ولذا وقع خلاف بينه وبين بعض الاصلاحيين الذين تعاونوا سراً وجهراً مع فرنسا ، بينما كان يرى هو ومختار بيهم وسواهما العمل لتطوير الدولة العثمانية واصلاحها لا العمل على اضعافها وتقسيمها ولهذا أوضح للصدر الأعظم كامل باشا عام ١٩١٣ « ان حركتنا ليست مستندة على الاجانب » كما اقتنع كامل باشا بدوره بضرورة اشتراك سليم سلام في مؤتمر باريس ١٩١٣ « خوفاً من تطوح الغير » . ومما يؤكد اتجاهه العثماني الاستياء الذي أبداه رداً على مواقف د . أيوب ثابت ، خليل زينية ، بترو طراد ، رزق الله ارقش ، يوسف الهاني ، وميشال التويني ، الذين قدموا مذكرات لفرنسا طالبوا فيها باحتلال لبنان والانسلاخ عن الدولة العثمانية ، ومما زاد استياءه ان هذه الشخصيات استغلت « الجمعية الاصلاحية » وارسلت مذكرات دون علم بقية الأعضاء .

٤ ـ في الوقت الذي كانت فيه بعض القوى اللبنانية تتعامل مع فرنسا ، كانت هناك قوى أخرى تتعامل مع انجلترا ، غير أن سليم سلام رفض مثل هذا التعامل وأصر على ولائه لوحدة العثمانيين في اطار الاستقلال الذاتي والاصلاحات الضرورية . ومما يدل على رفضه التعامل مع فرنسا أو انجلترا محاولة عبدالكريم الخليل استمالته للتعاون مع الانجليز للقيام بثورة عربية مسلحة ضد العثمانيين ، غير أن سلام رفض هذا العرض ومما قاله : « يا عبدالكريم انصحك ان لا تتورط بهكذا مسائل ، وأما من جهتي فلا أوافق على هكذا أعمال مطلقاً » . ولقد أثبتت وثائق استانبول

ومحاكمات الديوان العرفي بعاليه بأن سلام لم يجر أي اتصال سواء مع الفرنسيين أو مع الانجليز ، ولهذا صدر قرار براءته .

٥ ـ لم يكن سليم سلام طائفي المنحى بل كان لبنانياً عثمانياً يؤمن بالمساواة بين مختلف فئات الشعب ، ورغم ان المسلمين شكلوا الأغلبية في مدينة بيروت ، غير أن سلام والاصلاحيين المسلمين قرروا ان يكون عدد اعضاء البلدية مناصفة بين المسلمين والمسيحيين . ولكن الأعضاء المسيحيين في الجمعية الاصلاحية رفضوا مبدأ المناصفة وطالبوا بأكثر من النصف مخالفين بذلك مبادىء اللائحة الاصلاحية ، ولما لم يقتنعوا بخطورة تحقيق مطلبهم فيما لو حدث ـ كما يقول سلام ـ « وحباً بعدم فرط عقد الاتفاق ارتأينا ان لا نتداخل بانتخاب البلدية . . . » .

٦ ـ حرص سليم سلام على الاهتمام بالنواحي التربوية حرصه على تطوير الناشئة الاسلامية وذلك من خلال مدارس جمعية المقاصد الخيرية الاسلامية التي كان عضواً فيها ثم أصبح رئيساً لها وفي مرحلة اخرى نائباً للرئيس . كما أولى اهتمامه بالتعليم في مختلف الولايات العثمانية ، اذ أنه عندما أصبح نائباً في مجلس المبعوثان عام ١٩١٤ طالب بضرورة اصلاح نظارة المعارف العثمانية وتولية الولايات العربية اهتماماً أكثر فيما يختص بانشاء المدارس وميزانية التعليم .

٧ ـ صحيح ان سليم سلام كان عثمانياً ولكنه كان أيضاً مؤمناً بالعروبة ، ولذلك فمنذ عام ١٩١٨ نراه يتعاون مع الامير فيصل بن الشريف حسين طالما ان هدفه وحدة الولايات العربية وبينها وحدة البلاد السورية كما كانت عليه زمن الدولة العثمانية ، ولهذا وجدنا ان سلام استمر طيلة فترة الانتداب الفرنسي حتى وفاته عام ١٩٣٨ يعمل من أجل الوحدة السورية الشاملة ويتزعم اكثر التحركات والمؤتمرات الوحدوية لا سيا مؤتمرات الساحل . وهنا من المفيد أن نذكر كلمة محمد جميل بيهم في سليم سلام

بقوله: « ... يستحسن التنويه بالسيد سليم علي سلام الذي كان بحق أجرأ المناضلين في العهدين العثماني والفرنسي »[1].

ومما ينبغي الاشارة اليه أن البعض قد يطرح تساؤلاً حول حقيقة اتجاهات سليم سلام السياسية، فيقال مثلاً: ان سليم سلام كتب مذكراته في فترة الانتداب الفرنسي، وبعد أن رأى مرارته وأساليبه الاستعمارية والطائفية، وبعد أن عانى منه شخصياً فاضطهد وسجن، وانه بكتابة مذكراته في هذا الاتجاه يحاول أن يبرىء نفسه أمام التاريخ وأمام اللبنانيين بأن دوره السياسي زمن الدولة العثمانية لم يكن سبباً من أسباب قدوم الفرنسيين واحتلالهم لبنان وسوريا.

ولكن الجواب على هذا التساؤل يمكن ان نتلمسه من خلال مواقف سلام السياسية سواء في بيروت أو في باريس أو في استانبول، بل ومن خلال اقتناع جمال باشا بأن أية تهمة لم تثبت تعامله مع الاجنبي، كما ان شهادات المعتقلين لم تدل على تعامله مع القنصليات الفرنسية والبريطانية، بل على العكس فقد جاء في الوثائق الفرنسية تنبيه وتحذير من سياسته المعادية لفرنسا. كما أن مداهمة منزله باستمرار واعتقاله عام ١٩٢٢ لمدة خمسة شهور بحجة العمل ضد الفرنسيين هي من الأمور التي تثبت حقيقة عدائه لفرنسا. وبذلك يمكن القول بأن مذكراته جاءت منسجمة مع حقيقة مواقفه واتجاهاته السياسية، وان كان أغفل ذكر بعض القضايا السياسية والعسكرية والاجتماعية الهامة، ولكن باعتبار المخطوط لا يضم سوى (٥٥) صفحة، فانها بالتأكيد لن تستوعب كل القضايا والامور التي واجهته في حياته. وقد ذكر كمال الصليبي بهذا الصدد

١ - محمد جميل بيهم: سورية ولبنان ١٩١٨ - ١٩٢٢، ص١٢٤ - ١٢٥.

بأن السنوات العشرين الاخيرة من حياته هامة وجديرة بالاعتبار غير أن سلام لم يكشف النقاب عنها[1]. غير أنني استطعت الحصول على مذكرات أخرى خاصة بسليم سلام تعدت أحداث ١٩٠٨ - ١٩١٨ وهي مذكرات ما بعد الحرب العالمية الاولى.

١ - K. Salibi. op. cit. p.215.

القِسم الثاني

مذكّرات سَليم عَلي سَلاَم

(١٩٠٨-١٩١٨)

تعريف بمخطوط مذكرات سليم سلام والدواعي العلمية لنشره

ذكر المؤرخ اللبناني يوسف ابراهيم يزبك عام ١٩٥٥ بأن سليم سلام هو أول بيروتي فيما نعلم في عصره ترك مذكرات كتب فيها الاحداث التي عاصرها واشترك في تياراتها. ورأى أن مذكرات رجل كبير مثل سليم سلام يجب أن لا تنشر بحذافيرها قبل مضي قرن على كتابتها على الأقل لما فيها من خضات، ولذا «فاننا نرجو أن يذاع منها ما تجوز اذاعته وفيه نفع للناس»[١] وكان المؤرخ يزبك قد ذكر منذ عام ١٩٥٥ انه تيسر له الاطلاع على المذكرات دون أن يشير اين اطلع عليها. ومهما يكن من أمر فان ما ذكره عن المخطوط يعطينا فكرة واضحة عن أهميته وخطورة المعلومات الواردة فيه وذلك عن الفترة الممتدة من عام ١٩٠٨ الى عام ١٩١٨. غير أنه يمكن القول بأن يوسف يزبك ليس هو أول من أشار الى هذه المذكرات، بل سبق لمجلة «الجمهور» البيروتية أن أشارت اليها منذ عام ١٩٣٨، ومما ذكرته يومذاك «... ان الفقيد ترك مذكرات خطية كتبها عن مختلف القضايا والشؤون التي مر بها، وعن الظروف الحرجة والحوادث الكثيرة التي رافقت حياته، فجاءت سفراً جليلاً في تاريخ القضية العربية لما حوته من وصف صادق لها ومن شرح واف وتحليل ناضج لبعض حوادثها الخطيرة[٢].

---

١ - «أوراق لبنانية»، نيسان (ابريل) ١٩٥٥، جـ٤، ص١٥٣.

٢ - «الجمهور»، ١٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٨، العدد ١٠٠، ص١

والحقيقة انه بالرغم من أن يوسف يزبك او مجلة «الجمهور» لم يشيرا الى مكان المخطوط - مع العلم انه في السنوات الأولى كان لما يزل في منزله في المصيطبة - غير انني استطعت منذ سنوات العثور عليه في مكتبة «يافث» (N. Jafet) في الجامعة الاميركية في بيروت وهو مصور على ميكروفيلم[1]. وقد ذكر في هذا الصدد د. كمال الصليبي من أن المخطوط كان مع مصباح سلام ابن سليم سلام، وقد اعاره اياه مع السماح له بتصويره لمكتبة الجامعة الاميركية في بيروت. وأضاف الصليبي أنه بعد وفاة مصباح سلام عام ١٩٦٩ فقد أصل (Original) المخطوط، والموجود الآن فقط النسخة المصورة على ميكروفيلم الجامعة الاميركية[2].

وعلى هذا يمكن القول بأن نسخة المذكرات الاصلية ليست موجودة الآن في الجامعة الاميركية ولا في منزله وهي تعتبر مفقودة[3]، غير أنه يمكن القول بأن المؤرخ يوسف يزبك اعاد منذ سنوات تحرير المذكرات بعد أن صحح الاخطاء اللغوية واعاد ترتيب وتركيب الجمل والعبارات دون المس بجوهر المذكرات ودون التحريف فيها. والنسخة المصححة الآن موجودة في أرشيف مكتبة الرئيس صائب سلام في المصيطبة وبخط يوسف يزبك مع صورة لها، كما يوجد صورة أخرى للمذكرات الاصلية المدونة بخط سليم سلام نفسه وهي الصورة ذاتها الموجودة في الجامعة الاميركية. وباعتبار هذه المذكرات هي صورة النسخة الاصلية وبخط سليم سلام فقد اعتمدت عليها عند التعليق على المخطوط وتحقيقه.

وكان كمال الصليبي قد قام بدراسة موجزة وأولية للمخطوط باللغة الانجليزية لا تزيد عن (١٧) صفحة شرح فيها الخطوط العامة لما جاء فيها من

---

١ - رقم تصيف المحطوط في مكتبة الجامعة الأميركية هو: Mic. A., 389

٢ - K. Salibi; Les Arabes par leur Archives (Beirut under the young Turks: As Depicted in the Political Memoirs of Salim Ali Salam, p. 197.

(٣) يدكر الرئيس صائب سلام انها فقدت مع كثير من الوثائق الهامة الموجودة في مكتب مصباح سلام الدي احترق ابان احداث ١٩٧٥ - ١٩٧٦.

احداث وتطورات سياسية[1]. أما المعلومات الواردة في الدراسة عن تاريخ العائلة فقد استقاها - كما قال - من الرئيس صائب سلام وشقيقته السيدة عنبرة[2].

هذا وقد عكفت على دراسة المخطوط وتحقيقه وتصويره منذ فترة طويلة، كما اعتمدت على بعض المصادر والصحف والدوريات المعاصرة لحياة سليم سلام مما اعطى البحث معلومات اضافية جديدة لم تذكر في أية دراسة اخرى. ومهما يكن من أمر فقد حرصت على اخراجه بصورة علمية نظراً لاهميته التاريخية والسياسية والاجتماعية أيضاً. وبهذا الصدد لا بد من تدوين الملاحظات الهامة الخاصة بالمخطوط وهي:

١ - جاء في الصفحة الاولى من المخطوط والمصنفة من قبل مكتبة الجامعة كما يلي: الاسم: سليم علي سلام. مذكرات: بدون عنوان، بدون تاريخ، هي مخطوط. مصدر المخطوط: عائلة سلام. لغة المخطوط: العربية. مدون على ورق. رقم الصفحات: ٥٥ صفحة. قياسها: ٢٩٠ × ١٩٥.

٢ - عالجت المذكرات الاحداث الممتدة من عام ١٩٠٨ منذ وقوع الانقلاب العثماني ضد السلطان عبدالحميد الثاني الى أواخر الحرب العالمية الاولى ١٩١٨. ويبدو ان سبب عدم تسجيله لمذكراته في فترة الانتداب الفرنسي انما يعود لرغبته في عدم ملاحقة السلطات الفرنسية له أو لأولاده من بعده، ذلك لأن الفرنسيين كانوا يداهمون باستمرار منزله للبحث عن أوراق ومستندات قد تدينه، وكانوا باستمرار يبعثرون ويمزقون ويضبطون كل ما يجدونه أمامهم، وقد أكد سلام ذلك في مقدمة مذكراته. وان كان ترك بعض المذكرات في السنوات الاولى لعهد الانتداب تحدث فيها عن الحكومة العربية وعن ذكريات سجنه.

---

١ - انظر: K. Salibi; op. cit., pp. 199-215

٢ - K Salibi; op. cit., p. 197

٣ ـ صحيح ان المذكرات لم تشر الى كل الاحداث التي شارك فيها سليم سلام ، غير انها تبقى سجلاً تاريخياً هاماً عن حياته والحياة السياسية والاجتماعية والفكرية التي سادت المنطقة بين ١٩٠٨ ـ ١٩١٨ .

٤ ـ لقد عالج سلام في مذكراته عدداً من الموضوعات الهامة ومنها على سبيل المثال : أوضاع الدولة العثمانية وبيروت عام ١٩٠٨ ، وكيفية نشوء جمعية المقاصد الخيرية الاسلامية ، ونشوء الحركة الاصلاحية ، وأسرار المؤتمر العربي في باريس عام ١٩١٣ ، ثم تحدث عن كيفية انتخابه نائباً في مجلس المبعوثان العثماني عام ١٩١٤ ونشاطه في الاستانة ، كما أشار الى ملابسات اعتقاله على يد جمال باشا ، وتطورات احداث ١٩١٦ ـ ١٩١٨ .

٥ ـ بالرغم من أن سلام لم يذكر تاريخ كتابة مذكراته ، غير أنه من المرجح انه كتبها في الثلاثينات وعلى مراحل وبالتحديد في عام ١٩٣٣ ، ففي الوقت الذي دعا فيه للملك فيصل بأن يحفظه الله ـ كما جاء في الصفحة السابعة من المخطوط ـ مما يشير الى أن الملك فيصل كان لا يزال حياً عندما كتب سلام مذكراته ، نراه في الصفحة (٥٢) من المخطوط يذكر عبارة « المرحوم الملك فيصل » مما يؤكد الى ان سلام كان لا يزال يكتب مذكراته عند وفاة الملك فيصل ، مع الاشارة الى أن وفاة الملك فيصل كانت في سويسرة في ٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٣٣ .

٦ ـ يوجد في المخطوط بعض العناوين الفرعية ، غير ان هناك موضوعات هامة لم يضع سلام لها عناوين ، لذلك فقد حرصت على وضع عناوين لها مع الاشارة الى المزدوجين [ ] وهي تعني انها من وضعي .

٧ ـ لقد حرصت الى حد كبير على أن أضع في هوامش المخطوط معلومات عن الشخصيات التي ورد ذكرها فيه والتي استطعت الحصول على معلومات عنها ، بالرغم من أن شخصيات عديدة لم يرد أي ذكر لها في كتب ومعاجم

الاعلام . ولذا فقد اتصلت بمن بقي حياً من أنسباء أو أبناء أو أحفاد هذه الشخصيات للحصول على معلومات منهم . كما حرصت على أن أضع في الهوامش معلومات عن المدن والقرى والدول التي ورد ذكرها في المخطوط وتفسير ما غمض من عبارات وألفاظ .

٨ ـ ليس للمخطوط أي فهرس ، ولذا واكمالا للبحث العلمي فقد عمدت الى وضع فهارس للموضوعات وفهارس اخرى للاعلام والاماكن في نهاية المخطوط ، كما حرصت على أن أذيل الدراسة ببعض الملاحق الوثائقية وبعض الصور الفوتوغرافية للشخصيات والمناطق لا سيا في بيروت والمتعلقة أساساً بموضوع المخطوط .

٩ ـ يتميز المخطوط بعدم وضوح الخط وتغيير شكله بين صفحة وأخرى ، بل وتغيير لون ونوعية الحبر ، كما ان هناك كلمات وعبارات غير مفهومة مطلقاً ، كما يتميز المخطوط بالعديد من التشطيبات ، مما يدل بأن سليم سلام لم يعد الى مذكراته لنسخها مجدداً وتنظيمها او حتى تنقيحها ، مما أضاف الى عملي مشاق وصعوبات اضافية أخرى .

١٠ ـ يوجد في المخطوط أخطاء لغوية عديدة ، كما أن سلام استخدم الكثير من التعابير الدارجة لدى العامة ، ونظراً لكثرتها في كل صفحة وتكرارها بين الصفحات فقد عمدت الى تصحيحها دون الاشارة إليها جميعها مع الحرص على اعطاء نماذج عن هذه الأخطاء . ورغم أن هذا الاسلوب يعتبر خروجاً على مبدأ تحقيق المخطوطات ، غير أني اضطررت لاعتماد هذا الاسلوب نظراً لتعدد الاخطاء ، ولأنني أريد قبل كل شيء للباحث وللقارىء الاستزادة والاستفادة التاريخية من هذا المخطوط .

١١ ـ استخدم سليم سلام في مذكراته العديد من العبارات والكلمات التركية أو الأجنبية ، ولذا فقد عمدت الى شرحها وترجمتها في الهوامش ليسهل للقارىء معرفتها ومعناها . كما لوحظ بأن سلام كتب مذكراته بلغة عربية

بسيطة ولكن بخطوط عثمانية مما أضفى المزيد من التعقيد في حلها وفهمها.

وأخيراً لا بد من الاشارة الى العوامل التي دفعتني لنشر هذه المذكرات. والحقيقة أنني لم أكن مدفوعاً لنشرها سوى بالدوافع العلمية والاكاديمية والتاريخية البحتة ومن جملة هذه العوامل ما يلي:

١ - تعتبر المذكرات سجلا تاريخياً حافلاً بالأحداث الهامة في مرحلة من أخطر المراحل التي مر بها لبنان وهي الفترة الممتدة ما بين ١٩٠٨ - ١٩١٨، كما أن أهميتها تكمن بما تحويه من أسرار وخفايا كتبها انسان لم يكن معاصراً للأحداث فحسب، ولكنه شارك فيها مشاركة أساسية وفعالة.

٢ - لقد مرَّ على الأحداث التي ذكرها سلام ما بين ستين الى سبعين عاماً، ومر على تدوين المذكرات ما يقارب الخمسين عاماً وهي فترة كافية لنشر الأسرار والحقائق التاريخية التي أشار إليها سلام. ونكون بذلك قد اعتمدنا أسلوباً علمياً متبعاً في مراكز الوثائق ووزارات الخارجية في العالم، فوزارة الخارجية البريطانية مثلاً تسمح بالاطلاع على مراسلاتها ووثائقها بعد مضي ثلاثين عاماً، بينما وزارة الخارجية الفرنسية لا تسمح بالاطلاع على وثائقها قبل مضي خمسين عاماً، غير أنه في عام ١٩٨٠ خفضت الخارجية الفرنسية هذه المدة الى أربعين عاماً، ذلك أنه سمح للباحثين بالاطلاع على وثائق عام ١٩٣٩، بالإضافة الى ذلك فإن بعض ما جاء في المذكرات نشرته مراكز الوثائق في بعض وزارات الخارجية الأجنبية.

٣ - ان شخصيات سياسية وفكرية واجتماعية لبنانية وعربية وأجنبية تركت العديد من المذكرات الشخصية بل ونشر بعضها قبل وفاة صاحبها وبين هؤلاء: الشيخ بشارة الخوري (رئيس الجمهورية اللبنانية ١٩٤٣ - ١٩٥٢) وكميل شمعون (رئيس الجمهورية اللبنانية ١٩٥٢ - ١٩٥٨) ورئيس الوزراء الأسبق سامي الصلح، والنائب السابق يوسف سالم والنائب يوسف السودا

وسواهم مما لا يسمح المجال بذكرهم. وسليم سلام الذي ترك هذه المذكرات يعتبر من الشخصيات السياسية التي لعبت دوراً أساسياً بارزاً في لبنان والعالم العربي وفي اطار الدولة العثمانية وأن مذكراته بحد ذاتها تستأهل النشر.

٤ - إن نشر هذه المذكرات انما تسهل مهمة الباحثين والدارسين للاطلاع على مذكرات سياسية مهمولة الجانب أو على الأقل فإن قلة من الباحثين يعرفون ان لسليم سلام مذكرات سياسية، وعلى هذا فإن نشرها يتيح لهؤلاء الاستفادة منها لا سيما المهتمين بتأريخ أحداث لبنان والدولة العثمانية والنشاط العربي السياسي.

٥ - لقد دأبت منذ فترة على الاهتمام بتدوين علمي وثائقي للشخصيات اللبنانية الوطنية التي لعبت دوراً بارزاً في الحياة السياسية والفكرية، وكان باكورة هذا العمل كتابي عن المؤرخ العلامة محمد جميل بيهم، وذلك للحفاظ على تاريخنا من خلال دراسة بعض الشخصيات اللبنانية.

وأخيراً لا بد من الاشارة الى ظاهرة غريبة تلمستها من خلال مطالعتي لكتب «الأعلام» الصادرة في بيروت والعالم العربي. فما من كتاب قط تحدث عن سليم سلام رغم دوره السياسي البارز. فكتب خير الدين الزركلي ويوسف داغر وعمر كحالة وبطرس البستاني وسواهم لم يشيروا من قريب أو بعيد الى سليم سلام مع العلم أنهم أشاروا الى شخصيات لعبت دوراً أقل من دور سليم سلام في الحياة اللبنانية والعربية والعثمانية. ومن هنا يمكن القول بأن هذا العامل كان من جملة العوامل التي أدت الى دراسة المخطوط الذي بين أيدينا مع دراسة موجزة لحياته ونشاطه على كافة الأصعدة.

د. حسان حلاق

الصفحة الاولى من مخطوط سليم سلام

الصفحة الثانية من مخطوط سليم سلام

١ - [أوضاع الدولة العثمانية وبيروت عام ١٩٠٨]

لقد طلب إليَّ كثير من الأصدقاء وبالحاح[١] زايد أن أدون مذكراتي وكنت متردداً لأسباب جوهرية لأنه لم يكن لدي مذكرات خطية لأنها جميعها حرقت وفقدت بسبب الحرب العالمية[٢] وما أصابني منها. ومن ثم تعدي الافرنسيين عليَّ بعد الاحتلال وضبطهم جميع أوراقي ومستنداتي. فلم يبقَ لدي إلاّ الاعتماد على الذاكرة من جهة ومن جهة ثانية مما سيمكنني الاطلاع عليه مما كتب بالجرائد. لا أدري من أي وقت يجب أن أبدأ بهذه المذكرات فإذا بدأت بها من يوم مداخلاتي بالأمور الوطنية والسياسية فربما يطول الشرح ويفوتني شيء كثير نظراً لقدم العهد وإذا بدأت بها من أول الحرب فهناك أشياء ذات أهمية سبقت هذا التاريخ وعليه وبعد المداولة مع الأخوان اخترت أن نجعل بدء هذه المذكرات من تاريخ اعلان الدستور العثماني وذلك من تموز سنة ١٩٠٨.

كانت المملكة العثمانية بحالة ذلّ واحتضار حتى أنها كانت عرضة لتحقير أصغر الدول فضلاً عن عظمائها وذلك لسوء ادارة السلطان عبد الحميد[٣]،

١ - ى الأصل. بالاحاح.

٢ - يقصد الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ - ١٩١٨.

٣ - السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٤٢ - ١٩١٨) هو ابن السلطان عبد المجيد، وقد نولى الحكم في ٦ أيلول (سبتمبر) ١٨٧٦ الى أن تم خلعه في ٢٧ نيسان (ابريل) ١٩٠٩

وخوفه على حياته حتى أهمل الاسطول وجعله اسماً بلا مسمى ولم يعتن[١] بتنظيم الجيش حسبما يقتضيه الزمن وجعل المملكة بحالة سيئة للغاية حتى أنه كانت تمضي الشهور العديدة والعساكر لا يقبضون قسم ولو ضئيل من رواتبهم وأذكر انه مرة من المرات[٢] زاد الضيق على بعض المأمورين فما كان عليهم إلا أن يراجعوا جلالة السلطان بواقعة حالهم ويشكون ظلامتهم فجاء الجواب من رياسة كتاب المابين[٣] ان المعاشات التي يتقاضاها المأمورون ما هي إلا صدقة وإحسان من الذات الشاهانية ولذلك فلا يحق لهم التظلم والشكاية من تأخير دفع رواتبهم بينما كانت خيراته تتدفق بالمعاشات والاحسانات على الجواسيس الذين أخذوا يسرحون بالارض ويمرحون ويفترون على عباد الله المفتريات. وما سردته ان هو الا قليل من كثير فلهذه الأسباب كان أحرار العثمانيين من عرب وترك يتألمون من هذه الحالة ويعتقدون بقرب زوال الدولة اذا لم يتهيأ مخرجاً قريباً. وعليه فلم يبلغ الأهالي خبر اعلان الدستور وذلك في شهر تموز سنة ١٩٠٨ على يد جمعية الاتحاد والترقي[٤] حتى قابلته بالتهليل والتكبير وكان الوالي يومئذ محمد علي بك أحد رجال المابين الذي أخذته الدهشة ولم يدر[٥] ماذا يفعل. واستلم قيادة الجمعية اليوزباشي المقدسي رضا بك الذي أصبح

١ - في الاصل: لم يعتني

٢ - في الأصل: الامرار، وهذا اللفظ العامي لا يزال مستخدماً حتى الآن في بيروت.

٣ - المابين: كلمة تركية وتعني القصر السلطاني بمن فيه من سلطان وحاشية وموظفين.

٤ - جمعية الاتحاد والترقي: تأسست هذه الجمعية في عهد السلطان عبدالحميد الثاني من عسكريين ومدنيين من مختلف الجنسيات العثمانية، سيطر عليها فيما بعد يهود الدونمة برعاية دولية اجنبية وبرعاية ماسونية. وكان شعارها: حريت، عدالت، مساوات، وهو شعار المحافل الماسونية. قامت هذه الجمعية بثورة ١٩٠٨ وخلعت السلطان عبدالحميد الثاني ١٩٠٩. للمزيد من التفصيلات انظر كتابنا: موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية ١٨٩٧ - ١٩٠٩، لا سيما الفصل الخامس.

٥ - في الأصل: لم يدري.

الكل بالكل فلا حكومة ولا قيادة جيش بل هو المرجع للجميع والجميع يتلقون الأوامر منه. وأخذ بعض الخطباء يخطبون بالأهالي ويهيجونهم حتى اختل النظام وأصبحت الحالة أشبه بفوضى وقام الفلاحون[1] بالملحقات على أصحاب الأراضي وطردوهم وكل يوم يصدر أوامر بعزل بعض المأمورين وخاف الوالي على نفسه وأراد الهرب لبلاد أجنبية ففر ليلاً الى جونيه[2] على أمل أن يستأجر مركب قلع يأخذه محل قصده لكن هناك افتضح أمره وقبض الأهالي عليه بعد أن لطمه الشيخ وديع حبيش على وجهه وساقوه لبيروت[3] ومن بيروت صار ارساله الى الآستانة[4] مخفوراً.

قلت عن المأمورين أنه بكل يوم كان يصدر أمر بعزل قسم منهم ومن جملة الدين لم يرق للأهالي بقاءهم بمراكزهم اثنين من أعضاء مجلس ادارة الولاية وهم عبد الرحمن باشا بيضون ورسلان أفندي دمشقية فارغموهما على الاستقالة. وكان أعضاء مجالس الادارة ينتخبون على الصورة الآتية وهي: أن تجتمع جمعية التفريق المؤلفة من الوالي والقاضي والدفتردار والمكتوبجي والمفتي ويرشحون محل كل عضو انتهت مدته ثلاثة مرشحين وترسل هذه الأسماء الى

---

١ ـ في الأصل: قامت الفلاحين.

٢ ـ جونيه منطقة لبنانية تقع شمالي شرقي مدينة بيروت، وكان يوجد فيها في تلك الفترة مرفأ صغير.

٣ ـ بيروت: مدينة ساحلية على البحر الابيض المتوسط. كانت ولاية هامة في العهد العثماني تتبعها العديد من المدن في فلسطين وتسمى ولاية بيروت الجنوبية والعديد من المدن في سوريا تسمى ولاية بيروت الشمالية. سيطر عليها الاتراك عام ١٥١٦. اصبحت فيما بعد عاصمة للجمهورية اللبنانية.

٤ ـ الآستانة: وتعرف باسم استانبول وهي بيزنطيا القديمة، وهي مدينة تركية تقع على ضفتي البوسفور. فتحها العثمانيون عام ١٤٥٣ وفيها استقر سلاطينهم الى ان نقل الكماليون العاصمة الى انقره عام ١٩٢٣.

الألوية وهي: طرابلس[1] واللاذقية[2] وعكا[3] ونابلس[4] ومركز الولاية[5] لإسقاط واحد وانتخاب اثنين وللوالي الحق باختيار واحد من الاثنين الراجحين. ولما كنت أنا والمرحوم عبد الرحمن باشا بالدورة الأولى حائزين الأكثرية حيث أنا حزت الأصوات جميعها وهي خمسة والباشا أربعة من خمسة.

وكان صدر أمر الوالي خليل باشا الذي كان قبل اعلان الدستور والياً على الولاية بتحرير تذكرة لي بتعييني عضواً في مجلس ادارة الولاية إلا أنه يقال بأنه قبل تحرير التذكرة المشار إليها أخذ يخبر بذلك عبدالرحمن باشا فدفع للوالي مائتين ليرة عثمانية حتى ألغى أمر تعييني وعينه بمحلي فلما أعلن الدستور وأرغموه على الاستعفاء كان من الأمور الطبيعية أن أكون أنا محله وتعين الحاج محمد أفندي الطيارة محل رسلان أفندي. وهذا التعيين صدر من الوالي ناظم باشا الذي حضر بعد ذهاب الوالي محمد علي بك بمدة شهر ونصف تقريباً لأنه بعد ذهاب محمد علي بك تعين والياً للولاية أكرم بك[6] متصرف القدس فلم يبقَ هنا إلا يوماً واحداً لأنه يوم حضوره بالذات عمل رضا بك استعراض بالثكنة العسكرية وبحضور الوالي قومندان اللواء عصمت باشا وبحضور أحد

---

١ ـ طرابلس الشام: وتقع في شمالي لبنان على شاطىء البحر، وكانت تابعة لولاية بيروت الشمالية، اسسها الفينيقيون عام ٨٠٠ ق.ل.

٢ ـ اللاذقية: وهي بلدة سورية ساحلية تقع على شمال طرابلس الشام، وفيها ميناء هام. احتلها العرب نحو عام ٦٣٨ م.

٣ ـ عكا: بلدة تقع في فلسطين على البحر المتوسط، فتحها العرب عام ٦٣٨ م. انتقلت الى ايدي العثمانيين عام ١٥١٧م.

٤ ـ نابلس: احدى المدن الفلسطينية الهامة، تقع على الضفة الغربية لنهر الاردن.

٥ ـ كانت مدينة بيروت مركز الولاية.

٦ ـ أكرم بك: عين عام ١٩٠٦ متصرفاً للقدس مكان رشيد باشا، وقد طبق أكرم بك القوانين العثمانية ضد الهجرة اليهودية الى فلسطين، ولكن بعد ثورة ١٩٠٨ نقل الى بيروت.

الضباط وخلع له الأميرالات أي العلامات التي تدل على رتبه وأمر بحبسه فلم يحتمل الوالي هذه الحالة وباليوم ذاته ترك الولاية وسافر للآستانة وتعين مكانه بالوكالة متصرف عكا . . . الذي أدار الولاية بدراية وحكمة مع وجود الغليان بالأفكار والأعمال الى أن عين مكانه بالاصالة ناظم باشا وهو رجل معروف بين الأهالي بالحزم والعزم وذلك يوم كان ناظراً للضابطة بالآستانة ويوم كان والياً على بيروت ووالياً على سوريا قبل الدستور إلا أنه بهذه المرة لم يكن كما كان بالعهد الاستبدادي بل كان متردداً كثيراً وأقل شيء يخيفه . وبعد استلامه زمام الولاية بمدة قليلة أجبر عبد القادر أفندي الدنا[1] على الاستعفاء من رياسة البلدية وكان أكبر الأعضاء سناً[2] محمد أفندي أياس[3] المثري المشهور فكلفه الوالي أن يدير البلدية بالوكالة فلم يقبل ، وبعد جملة مراجعات والحاحات قبل على شرط أن ألازمه يومياً لاعاونه وأرشده لادارة الدائرة فقبل الوالي منه هذا الشرط وكلفني القيام به . وبالفعل لازمته مدة قليلة

---

١ - عبد القادر أفندي الدنا (؟) بيروتي المولد والنشأة ، اشتغل في الحقل السياسي والصحافي والاجتماعي ، وتولى رئاسة بلدية بيروت كما تولى عام ١٩٠٧ رئاسة جمعية المقاصد . عمل مع أخيه محمد رشيد الدنا في صحيفة « بيروت » التي توقفت عن الصدور عام ١٩٠٢ أثر وفاة محمد رشيد . ثم عادت بعد شهور الى الصدور بعد أن تحول امتيازها الى الشقيق الأصغر محيي الدين الدنا الذي تخلى عن ادارتها ورئاسة تحريرها لعبد القادر عام ١٩٠٥ وكان وقتذاك رئيساً للبلدية . توقفت فترة عن الصدور ثم عادت عام ١٩٠٩ بايعاز من الوالي . قام عبد القادر الدنا بتعريب كتاب أحمد جودت باشا : تاريخ الدولة العثمانية .

٢ - في الأصل . سنا .

٣ - محمد أفندي اياس (؟ - ١٩١١) دمشقي النسب ، بيروتي المولد ، من وجهاء بيروت . تولى رئاسة بلدية بيروت . من مؤلفاته ، التنبيه الواجب ، وسل الحسام . ويذكر سليم سلام في مذكراته ، بأن محمد أياس كان أمياً ، بينما أمامنا الآن اثنان من مؤلفاته . وقد يكون محمد اياس استكتب أحد الاشخاص لكتابة كتابيه وردوده على بعض الصحف ، الأمر الذي كان متبعاً لدى بعض الشخصيات .

وتأكدت أن تردده بقبول الوكالة هذه كان بمحله حيث الرجل تقريباً أميّ لا يمكنه القيام بهذه المهمة . وأذكر مرة كنت بجانبه وتقدم له استدعاء بطلب رخصة فناولني اياه ، فقلت له حوله على المهندس فأخذه وحوله بهذه اللفظة (إلى المهندز) .

ولم يمض عليه مدة حتى ألح على الاستعفاء وسببه صدور الأمر إلى الدائرة البلدية لاجراء المعاملات اللازمة لانتخاب المبعوثين[1] ، فلما وجد أنه غير قادر على القيام بذلك قدم استعفائه مع بقية الأعضاء ، فلم يسع الوالي الا قبول استعفائه وكلفني بادارة البلدية ، وعليه استلمت ادارتها وهي بحالة من الاختلال ، فالمال ليس موجوداً بصندوقها والديون المتراكمة عليها والطرقات بحالة سيئة للغاية وحيثيتها المادية والمعنوية مفقودة مثال ذلك : بعد استلامي الدائرة ببضعة أيام حصل حريق ببعض المدينة بزاروب سابا فتوجهت بالذات ، ولم يكن للبلدية لا مصلحة اطفائية ولا طلمبات ولا وصول للماء . فالتزمت أن أمرت بقطع جميع قساطل الماء المعطاة للأهالي بالزاروب المذكور وأخذت الماء منها وبصعوبة كلية حتى تمكنا من حصر الحريق بموقعه واطفائه بعد نصف الليل . وصباح اليوم الثاني حررت تذكرة لشركة ماء بيروت ورجوتها بتصليح قساطل الماء وإعادة المياه للأهالي والتكاليف على الدائرة البلدية ، فجاءني منها الجواب انه قبل المباشرة بالعمل يلزم على الدائرة البلدية أن تدفع مبلغ (١٥٠) قرشاً لصندوق الشركة كديبوزتو[2] عن أجرة العمل ، فتأثرت من هذا الجواب وأعطيت أمراً للمفتش أن يقوم بتصليح القساطل ولما علمت الشركة أن الدائرة البلدية أصلحت القساطل قطعت الماء من المسطل

---

١ - المبعوثون : أي النواب .

٢ - ديبوزتو : وهو لفظ مشتق من لفظ Deposit وتعني التأمين .

العمومي من عندها وعليه حررت لها تذكرة وقلت لها أنه بلغني أن عمال الشركة في كل يوم يخربون الطرقات لأجل قطع واسالة الماء إلى الاهالي. وحيث كما هو معلوم أن الطرقات ملك البلدية ولا يجوز مسها الا بإذن منها، لذلك فعلى الشركة إذا أرادت الحفر بالطرقات أن تخبر الدائرة البلدية أو كي ترسل الدائرة مهندسها ليجري الكشف على المحل اللازم الحفر به وتقدير قيمة ما يلزمه من التصليح وأخبار الشركة لتدفع هذا المبلغ كديبوزتو لصندوق البلدية وعندها يرخص للشركة بالحفر. ولقد أعطيت الأوامر لجاويشي البلدية ليمنعوا عمالكم من لمس الأرض، وأنه بحالة عدم امتثالهم للأمر تصادر منهم عُددهم.

وبعد إرسال هذه التذكرة استدعيت المفتش وأمرته أن يرسل جاويشين من جواشي البلدية ليراقبوا عمال الشركة ويمنعوهم من الحفر بالطرقات، حتى اذا لم يمتنعوا يأخذون العدة ويحضروها لهذه الدائرة. وهكذا كان ففي اليوم الثاني ضبط الجواشي جملة عُدد لفعلة الشركة وأحضروهم للدائرة فقامت قيامة الشركة وكان على رأس ادارتها المهندس الانكليزي المستر مارتندل. وفي الحال توجه لعند الوالي ناظم باشا واحتج على هذه المعاملة وطلب منه تسليم العُدد، فطلبني الوالي واستعلم مني عن الحادثة فأخبرته بما جرى، فأمرني بتسليم العدد فامتنعت وأصررت انه لا يمكن تسليم العدد ما لم تعد الشركة الماء لحالتها، فتعهدت بايصالها بالحال وأنا بدوري أعدت لها العدد.

وكان أول عمل عملته السعي لتحصيل الأموال المتراكمة، فأخذت بتصليح الطرقات وباشرت بالمعاملات اللازمة لانتخاب المبعوثين[1] وتعيين اللجان

١ - جرت هذه الانتخابات في تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٠٨ ونجح فيها سليمان البستاني ورضا الصلح عن بيروت وأقضيتها وفؤاد خلوصي عن لواء طرابلس الشام. للمزيد من التفصيلات عن هذه الانتخابات انظر: حسان حلاق: موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية ١٨٩٧ - ١٩٠٩، ص ٣٠٠ - ٣٠١.

اللازمة والاشراف عليها، والتي أسفرت عن انتخاب رضا بك الصلح[1] وسليمان أفندي البستاني[2]. ولم أنته[3] من انتخاب المبعوثان[4] حتى باشرت بانتخاب أعضاء البلدية، وبهذه الأثناء نقل الوالي ناظم باشا الى ولاية سوريا وتعين محله الوالي أدهم بك وهو من حزب الأحرار، فتذاكرت وإياه بأحوال البلدية وما يلزمها من العمران فوعدني بالمساعدة، وعليه افتكرت أول ما يجب عمله تنظيف البلدة وإعمار طرقاتها. فالتنظيف لا يمكن أن يحصل حسب المرغوب الا بايجاد مجارير عمومية، ولما كانت واردات البلدية وقتئذ تبلغ نحو ٢٤ ألف ليرة اسمياً يذهب منها ثلاثة آلاف ليرة سنوية لشركة الماء وخمسة آلاف ليرة معاشات للمأمورين، فالباقي ستة عشر ألف ليرة فهي لا تكفي لعمل شيء فيما إذا تحصلت جميعها. ولما كان القانون الوحيد المصدق من مجلس المبعوثان الأول سنة ١٢٩٣ يبين واردات البلدية التي هي عبارة عن رسوم ذبيحة

١ - رضا بك الصلح (١٨٦٠ - ١٩٣٥) هو ابن أحمد باشا الصلح من أعيان صيدا وبيروت. ولد رضا في صيدا وتولى فيها وظائف حكومية، وانتخب نائبا عنها في مجلس المبعوثان عام ١٩٠٩. واشترك في تكوين «الحزب الحر العربي المعتدل في الآستانة» وحزب «الحرية والائتلاف» المناوىء للاتحاديين. نفاه الترك الى الأناضول لمدة سنتين (١٩١٦ - ١٩١٨). أصبح عام ١٩٢٠ وزيراً للداخلية في العهد الفيصلي، ثم رئيساً لمجلس شورى الدولة، فوزيراً للداخلية مرة ثانية. وبعد احتلال الفرنسيين لسوريا عام ١٩٢٠ اعتكف في بيروت الى أن توفي فيها.

٢ - سليمان أفندي البستاني (١٨٥٦ - ١٩٢٥) هو ابن خطار بن سلوم البستاني، تعلم في بيروت ثم انتقل الى البصرة وبغداد لمدة ثماني سنوات، ورحل الى مصر فالآستانة. في عام ١٩٠٩ انتخب نائباً عن بيروت في مجلس المبعوثان. أصبح عضواً في مجلس الاعيان، ثم وزيراً للتجارة والصناعة. ولما نشبت الحرب العالمية الاولى قصد سويسرا ثم جاء الى مصر ومنها الى نيويورك حيث توفي فيها. أشهر مؤلفاته: ألياذة هوميروس، تاريخ العرب، الدولة العثمانية قبل الدستور وبعده، الاختزال العربي، ثلاثة أجزاء من دائرة المعارف. له عدة مقالات وأبحاث في الصحف والمجلات.

٣ - في الأصل: لم انهي.

٤ - مجلس المبعوثان: هو مجلس النواب العثماني وهو المعروف باسم «مجلس مبعوثان عثماني» الذي نص على تأسيسه الدستور العثماني.

ودباغة وقبان وما أشبه، ويقول فإذا لم تكن هذه الواردات [تكفي] فعلى المجلس البلدي أن ينظم لائحة بالواردات التي يراها لازمة ويصدقها من مجلس ادارة الولاية. وهذا يقدمها للباب العالي لستصدر بها إرادة سنية. فبالاستناد لهذه المادة نظمت لائحة بواردات تبلغ نحو ٣٠ ألف ليرة علاوة عن الـ ٢٤ المارة الذكرة، وبينت الأسباب الموجبة وبحثت بالحالة الصحية وانبعاث الروائح الكريهة والذباب والبرغش ولزوم اجراء مجارير عمومية وهدم بعض الشوارع القديمة التي هي عش للمكروبات. وفصلاً عن المنفعة الصحية فهناك أرباح مهمة للحكومة والأهالي من هدم الشوارع القديمة وأحداث شوارع جديدة محلها، وصدقت هذه اللائحة من الهيئة البلدية ورفعتها لمجلس ادارة الولاية الذي أقرها وقدمها للباب العالي أي للصدارة العظمى[1]، واسترحم صدور الارادة السنية بها. وأنا أيضاً حررت بصورة خصوصية لمبعوث بيروت آنئذ رضا بك الصلح ورجوته ملاحقتها. فبعد مضي شهر من تقديمها أحال إليَّ الوالي تلغرافاً وارداً من الصدر الأعظم كامل باشا يقول أنه يوجد مجرور بقرب مستشفى البروسيا[2] ينبعث منه روائح كريهة مضرة بالصحة وأمره رئاسة البلدية بتسكيره[3]. فسررت[4] بهذه الفرصة وقلت بنفسي: هذا الاهتمام مما يساعدنا على تصديق اللائحة. وعليه حررت جواباً للوالي وقلت له: انه ليس هذا المجرور وحده التي تنبعث منه الروائح الكريهة، بل هناك جملة من أمثاله وتسكيره وتسكير خلافه ورفع هذه الأضرار بالكلية متوقف على تصديق لائحتنا المقدمة لدولتكم بتاريخ... فلم يمض جمعة على هذا الجواب حتى أحال إلي الوالي تلغرافاً ثانياً من الصدر الأعظم وبه يقول له: خطروا رئيس البلدية بلزوم تسكير المجرور

١ - الصدارة العظمى: رئاسة الوزراء.

٢ - مستشفى البروسيا: المستشفى الالماني. وكان يقع في المنطقة المعروفة اليوم بمنطقة بناية ستاركو.

٣ - تسكيره. اقفاله

٤ - في الأصل: فسربت.

الكائن قرب مستشفى البروسيا حالاً وعرفوني النتيجة. فجاوبته عليه نفس الجواب الأول، وكتبت واقعة الحال لمبعوثنا رضا بك واستنهضت همته للتعجل بالتصديق على اللائحة. فكانت النتيجة أن تنام اللائحة بدائرة الصدارة، ولم يتلق الوالي جواباً عنها لا رفضاً ولا قبولاً، هذا رغما عن الحاح الوالي بالتصديق عليها جملة مرار.

ومن العجيب أن رجال الأتراك كانوا أعداء لكل عمل عمراني ولو لم يكلف الخزينة شيء، بل بالعكس ولو عاد عليها بالنفع. ولم أشاهد من رجالهم الذين حضروا بلادنا أهلا للعمران الا اثنين وهما، مدحت باشا[1] وعزمي بك[2].

وبعد أن أتممت انتخاب البلدية وتقديم النتيجة للولاية صدر أمر الوالي بقسم الدائرة البلدية لدائرتين الواحدة شرقية والثانية غربية وعين رسمياً للشرقية بطرس أفندي داغر والغربية منح أفندي رمضان وعدت أنا لعضوية مجلس ادارة الولاية. ولم يستلم بطرس أفندي داغر رئاسة البلدية الشرقية حتى أقام الدعوى على شركة ماء بيروت يطلب فسخ امتيازها الذي كان تجدد لمدة أربعين سنة ثانية بزمن ولاية الوالي رشيد باشا ورئاسة عبدالقادر أفندي

١ - مدحت باشا (١٨٢٢ - ١٨٨٣) الملقب بأبي الدستور العثماني ورائد الاصلاح العثماني. من مواليد استانبول، وكان والده الحاج حافظ محمد أشرف قاضياً شرعياً. دخل مدحت في سلك وظائف الدولة متنقلاً في البلاد الشامية. أصبح رئيس قلم الصدارة العظمى. حقق في الكثير من مفاسد الولايات العثمانية. زار أوروبا واطلع على دساتيرها وتقدمها السياسي والاقتصادي. تولى ولاية بغداد عام ١٨٧٠ وأسس فيها أول مطبعة. عاد الى استانبول وتزعم الحركة الاصلاحية، تولى وزارة العدل، قام بدور بارز في عهد السلطان عبدالعزيز والسلطان عبدالحميد الدي سجنه وتوفي في سجنه في ١٠ نيسان (ابريل) ١٨٨٣. له مذكرات نشرها ابنه علي حيدر وقام بتعريبها يوسف كمال حتاته.

٢ - كتب الاسم الثاني ثم شطبه ولم يضع اسماً لسواه.

القباني[1]، وحجته بذلك أن تجديد المدة لم يكن قانونياً لأنه بموجب امتيازها أنه بعد مضي مدتها الاولى التي هي أربعون سنة تصبح جميع أوائل[2] الشركة ملكاً للبلدية، وأنه لا يجوز تجديد المدة الا بقرار البلدية صاحبة الحق، والقرار الذي اتخذ بتجديد مدتها يومئذ كان رفعه عبد القادر أفندي القباني للولاية وبه يقول تقرر بالأغلبية، وحيث قانونا قرار الأقلية غير نافذ لذلك كان التجديد غير قانوني.

٢ - جمعية المقاصد الخيرية الإسلامية في ١٢٩٦ هجرية[3]

رأى البعض من ذوي الغيرة والحمية حاجة ماسة لتأليف جمعية اسلامية تعتني بشؤون الطائفية الاسلامية على الخصوص تعليم أبنائها، فألفوا هذه الجمعية بالسنة المذكورة وكان ذلك بزمن متصرفية رائف باشا الذي أخذ على عاتقه معاضدة الجمعية. ولم يمض زمن طويل على تأسيسها حتى حضر والياً على ولاية سوريا مدحت باشا، وكانت بيروت يومئذ متصرفية تابعة لولاية سوريا، فبذل عنايته بمساعدتها. وأخذت الجمعية تنمو وتزهو يوماً عن يوم حتى صار لها

١ - عبد القادر القباني (١٨٤٨ - ١٩٣٥) من أعيان بيروت، ولد وتوفي فيها، أصدر صحيفة «ثمرات الفنون» من ١٨٧٥ الى ١٩٠٨، وهو من مؤسسي جمعية المقاصد الخيرية الاسلامية في بيروت، وأول من تولى رئاستها، ترأس بلدية بيروت، كما عين مديراً للمعارف فمديراً للأوقاف الاسلامية، كما أسس في بيروت «الجامعة العثمانية» التي قامت على أساس الوفاق العثماني - العربي، وكان عضواً في جمعية الفنون التي أنشأها في بيروت الحاج سعد حماده.

٢ - أوائل: لفظ عامي سائد في بلاد الشام ويعني المعدات.

٣ - قال المؤرخ يوسف ابراهيم يزبك بأن هذا خطأ تاريخي وقع فيه سليم سلام، كما وقعت فيه الجمعية نفسها، ورأيه أن الجمعية أسست في غرة ١٢٩٥ هـ وليس ١٢٩٦ هـ. وذلك اعتماداً على ما ذكره رئيسها عبد القادر القباني. أنظر: «أوراق لبنانية»، نيسان (ابريل) ١٩٥٥، جـ٤، ص١٥٤، أنظر أيضاً: الكونت فيليب دي طرازي، تاريخ الصحافة العربية. جـ١، ص١٠٠. انظر أيضاً: كتيب «الفجر الصادق» الذي أصدرته الجمعية بعد تأسيسها بسنتين.

جملة مدارس للذكور وللإناث، وبنت بعض الأبنية تأميناً لريعها وضبطت بعض أوقاف محلولة وشكلت فرعاً لها بمدينة صيدا[1]، إلا أنه مع الأسف لم يمض على تأسيسها ست سنوات[2] حتى تغيرت الحالة وذلك بعد سحب مدحت باشا من هذه البلاد وحضور حمدي باشا مكانه، فأخذ بعض المفسدين يدسون في الجمعية بأنها وإن يكن تشكلت تحت اسم خيري الا أنها جمعية سياسية تناوىء الحكومة. وصدف أن احد اعضائها السيد سعيد طرباه ضبط له مركب كان يهرب باروداً، وهذا مما يؤيد حجة المفسدين فأصدر الوالي امره بحل الجمعية والحاقها بالمعارف وسماها شعبة المعارف الاهلية. ومن هذا الوقت اخذت الجمعية بالاضمحلال فكسدت مدارسها حتى لم تعد تعادل اقل الكتاتيب انحطاطا.

وبقي الحال على هذا المنوال الى سنة ١٩٠٧، فهذه السنة اراد الوالي خليل باشا ان يعطيها نوعا من عنايته فشكل لها هيئة منفردة نوعا عن ادارة المعارف، وعين رئيساً لها عبد القادر أفندي الدنا وكنت من جملة اعضاء هذه الهيئة فتسلمت ادارة اجارات الأملاك وكانت يومئذ نحو ٦٧ ألف غرشاً، وكان يصرف منها نحو ٣٧ ألف غرشاً اعانات والباقي للمدارس. فبذات السنة اجتهدت لدفع اجاراتها فبلغت ٩٧ ألف غرشاً، ولاختلاف حدث بيني وبين رئيسها استعفيت.

ولما أعلن الدستور العثماني في تموز سنة ١٩٠٨ قام الاهالي يطالبون[3] باعادة جمعية المقاصد الخيرية واستلام موجوداتها، وكان يومئذ ناظم باشا، فبقرار مجلس ادارة الولاية اعاد الجمعية للأهالي وانتخب لها رئيسا المرحوم الشيخ عبد

١ - صيدا: وهي مدينة هامة تقع في جنوب لبنان وتعتبر عاصمة الجنوب، فيها مرفأ للصيد لاستقبال السفن وكانت عائلة الصلح احدى أهم عائلاتها. فتحها العرب عام ٦٣٨م، اصبحت عام ١٦٦٠م ولاية عثمانية.

٢ - في الأصل: سنه.

٣ - في الأصل: قامت الأهالي تطالب.

الرحمن أفندي الحوت[1]، لكنه بعد مدة وجيزة استعفى، فتعين لها رئيسا المرحوم الشيخ مصطفى أفندي نجا المفتي[2] السابق، لكنه لم يمض مدة طويلة على تعيينه حتى حصل اختلاف بينه وبين بعض اعضائها، وأدى الأمر لمداخلة الحكومة وذلك في سنة ١٩٠٩، فاستدعاني الوالي ناظم باشا الذي خلف أدهم بك وكلفني لاستلام رئاستها فاعتذرت وبينت له سبب اعتذاري فلم يقبل. وأخيراً احال على صديقي المرحوم احمد مختار بيهم[3] فقبلت على شرط ان

---

١ - العلامة الامام عبد الرحمن الحوت (١٨٤٦ - ١٩١٦) ولد في بيروت وتوفي فيها، هو ابن شيخ مشيخة بيروت العلامة الامام محمد الحوت صاحب الـ ٣٥ مؤلفاً في كافة العلوم الدينية. قام الامام عبد الرحمن بأعباء التعليم والهداية والعمل الاجتماعي والاسلامي. كان اماماً للجامع العمري الكبير ونقيب السادة الاشراف ورئيساً لجمعية المقاصد الخيرية الاسلامية لمرتين احداها في عام ١٩٠٨. وفد عليه علماء الملة الاسلامية لاجازتهم. وتخرج على يديه جمهرة من أعلام النهضة الحديثة. سعى لبناء اكثر مساجد بيروت وبينها: مسجد القنطاري، مسجد زقاق البلاط، مسجد الحرج... كما قام بتحسين وتوسيع مسجد المجيدية، وبعد اتساع نطاق مدينة بيروت خارج اطار السور القديم، سعى واشرف على بناء سور خاص لمقبرة الباشورة التي كانت تعتبر ذاك الوقت خارج نطاق بيروت. له رسائل في الارشاد والتوجيه الديني.

٢ - مصطفى محيي الدين نجا (١٨٥٢ - ١٩٣٢) ولد في بيروت وتوفي فيها، وهو احد رجال العلم والشرع والفقه، شاذلي الطريقة. قام بالتدريس في بعض المدارس الاصلاحية في بيروت. تلقى العلم في المدارس البيروتية ثم تعمق بالدراسات الدينية على الشيخ عبدالباسط الفاخوري مفتي بيروت وعلى الشيخ عبدالله بن ادريس السوسي الفاسي، وعلى الشيخ الفقيه يوسف الاسير والشيخ ابراهيم الاحدب. ترأس لجنة مدرسة ثمرة الاحسان لتعليم بنات الفقراء، كما ترأس جمعية المقاصد الخيرية الاسلامية في بيروت عام ١٩٠٨، وأصبح مفتي بيروت من عام ١٩٠٩ الى حين وفاته ١٩٣٢. وكان عالما وشاعراً وفقيها وأديباً. من مؤلفاته: بيان مشروعية الحجاب، كشف الأسرار لتنوير الافكار، نصيحة الاخوان بلسان الايمان، مورد الصفا في مولد المصطفى، فرائد المواهب الدينية في مولد خير البرية، مظهر السعود في مولد سيد الوجود، أرجوزة في التربية والتعليم، تفسير جزء عم، ارشاد المريد، وديوان من الشعر.

٣ - أحمد مختار بيهم (١٨٧٦ - ١٩٢٠) وهو أحد الوجوه السياسية والاقتصادية في بيروت وعضو الجمعية الاصلاحية البيروتية. وعضو المؤتمر العربي الأول في باريس ١٩١٣، قام بدور بارز ←

يقبل استقالتي من عضوية مجلس ادارة الولاية ليتسنى لي القيام بادارة الجمعية فلم يقبل الوالي وأصر على لزوم تعييني فامتثلت. وهكذا تعينت بقرار مجلس الادارة واخترت الاعضاء، وكنا على ما أذكر ١٢ شخصا وهم السادة: عبد القادر قباني، محمد فاخوري، سليم الطيارة[1]، عمر الداعوق[2]، عبدالباسط الأنسي[3]، محي الدين الخياط[4]، بدر دمشقية[5]، عبدالقادر جارودي، عارف دياب، جميل بيهم[6].

↦ على الصعيد العثماني والعربي واللبناني، اتسم بحدة الذكاء في العمل السياسي والاجتماعي كما عرف عنه بأنه كان نصيراً للمرأة. تسلم عام ١٩١٨ ادارة الامن العام في البلاد.

١ - سليم الطيارة (؟) احد وجهاء الطائفة الاسلامية في بيروت. عين عام ١٩٠٩ عضواً في جمعية المقاصد الخيرية الاسلامية. وكان عضواً في غرفة تجارة بيروت، شارك في اعلان الحكومة العربية في بيروت عام ١٩١٨ واصبح معاوناً لمدير الامن العام أحمد مختار بيهم. وفي عهد الانتداب الفرنسي واصل جهوده السياسية والاسلامية فأصبح عام ١٩٣٦ عضواً في المؤتمر القومي الاسلامي.

٢ - عمر الداعوق (؟ - ١٩٤٩) ولد في بيروت وتوفي فيها، قام بدور سياسي واجتماعي بارز في مدينة بيروت، فقد تولى رئاسة بلديتها بعد ثورة ١٩٠٨ الاتحادية، ولما انهار الحكم العثماني عام ١٩١٨ سلمه اسماعيل حقي والي بيروت مقاليد الولاية باعتباره رئيساً لبلديتها، فأعلن الداعوق بعد اتصالات مع الامير فيصل قيام الحكومة العربية ورفع العلم العربي على الثكنة العسكرية في السراي. وفي العهد الفرنسي قام بدور سياسي هام. وكان منذ عام ١٩٠٢ عضواً في جمعية المقاصد، ثم اصبح عام ١٩٣٤ رئيساً لها الى حين وفاته عام ١٩٤٩. وكان قد تولى رئاستها فترة بعد سليم سلام.

٣ - الشيخ عبد الباسط الانسي (١٨٦٧ - ١٩٤٠) ولد في بيروت وتوفي فيها، تلقى علومه في بيروت، ونال شهادته العليا من الكلية السلطانية في القدس الشريف. اشتغل بتدريس اللغة العربية وآدابها والفقه والقرآن الكريم. اسس عام ١٨٩٣ المكتبة الانسية التي ذاع صيتها الى استانبول، وكانت تحتوي على أربعين ألف مجلد في مختلف اللغات. وفي عام ١٩٠٢ أصدر صحيفة «الاقبال» التي استمرت في الصدور الى عام ١٩٣٤، وكان على صفحاتها ناقداً لاذعاً للانتداب الفرنسي. في عام ١٩١٨ صدر فرمان سلطاني بتوليته نقيباً للاشراف في بيروت، كما كان رئيساً لمعهد الصنائع ورئيسا للهلال الاحمر وعضواً دائما للأوقاف الاسلامية، ومنتدبا ←

وكان أول عمل عملته أن نظمنا قانونا للجمعية وقدمته للولاية وطلبت الاعتراف بالجمعية رسميا وانفكاكها عن الحكومة. فبقرار مجلس ادارة الولاية اعترف بها واعطي الامر لدوائر الطابو والاملاك لنقل الاملاك المقيدة باسم شعبة المعارف باسم الجمعية، ومن ثم صار الاعتناء بتنظيم مدارس الجمعية التي

للأوقاف في سوريا. قام بجولات عديدة الى مصر وتركيا واليونان والهند والكثير من البلدان العربية. له آثار ادبية عديدة منها: أبدع الاساليب في انشاء الرسائل والمكاتيب.

٤ - محيي الدين الخياط (١٨٧٥ - ١٩١٤) ولد في صيدا وأقام وتوفي في بيروت، وهو أحد رجال الأدب والفقه والشعر، تتلمذ على الشيخين يوسف الأسير وابراهيم الاحدب، كان محرراً وكاتباً في صحيفتي «ثمرات الفنون» و«الاقبال»، كما عمل في حقل التربية والتعليم لا سيما في مدارس المقاصد في بيروت. ثم عين مفتشاً عاماً لمدارس الجمعية. من مؤلفاته: دروس التاريخ الاسلامي (٥ أجزاء)، دروس الصرف والنحو (جزءان). دروس القراءة (٤ أجزاء)، دروس الفقه، مدخل دروس القراءة، سوانح وبوارح، شرح ديوان أبي تمام، شرح ديوان ابن المعتز، تعليق على شرح نهج البلاغة للشيخ محمد عبده، الوطن أوسلسترة (تعريب من التركية).

٥ - بدر ارسلان دمشقية (١٨٨٠ - ١٩٥٤) من مواليد بيروت، تعلم في مدارسها وفي المدارس الأجنبية، عمل في حقل التربية والتعليم لا سيما في مدارس جمعية المقاصد الخيرية، كما كان عضواً في الجمعية. وعرف عنه أنه كان أديباً بيروتيا. كما أسس عدداً من المؤسسات الاقتصادية.

٦ - جميل بيهم (١٨٨٧ - ١٩٧٨) من أبناء مدينة بيروت، تلقى علومه الأولى في الكلية الاسلامية الازهرية، ثم انتقل الى مدرسة الليسيه. منذ عام ١٩٠٥ أصبح عضواً في جمعية المقاصد الخيرية الاسلامية. وبين عامي ١٩١٩ - ١٩٢٠ انتخب مندوباً عن بيروت للمؤتمر السوري العام، تولى رئاسة المجمع العلمي اللبناني في عام ١٩٢٩، كما تولى رئاسة المجمع العلمي العربي. ومنذ عام ١٩٢٩ أصبح رئيساً لاتحاد الشبيبة الاسلامية. وفي عام ١٩٤٢ انتخب رئيساً للكتلة الاسلامية، وفي عام ١٩٤٤ انتخب رئيساً لاتحاد الاحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية. وترأس العديد من الجمعيات والمنظمات السياسية والاجتماعية والفكرية له مقالات عديدة نشرت في الصحف وله ما يقارب (٣٦) مؤلفاً في التاريخ اللبناني والعربي والعثماني والدولي وفي الاجتماع والفلسفة والدين. للمزيد من التفصيلات عن سيرة حياته أنظر كتابنا: المؤرخ العلامة محمد جميل بيهم ١٨٨٧ - ١٩٧٨، بيروت ١٩٨٠.

كما اشرت سابقا لم يكن لها من صفة المدارس الا الاسم. فابتدأنا بتنظيم مدرسة للاناث ومدرسة للذكور، ولما لم يكن عندنا من المعلمات من تصح ان تسمى معلمة لزم ان اتفقت الجمعية مع السيدة جوليا طعمه[1] لتكون مديرة ومعلمة، وبمعرفتها اختيرت بقية معلمات المدرسة واستأجرنا لها محلا فسيحا جهة حارة رضى الخطيب وهو الطابق السفلي لبيت العريس. كما واننا استأجرنا محلا آخر في زقاق البلاط[2] وجعل مدرسته للذكور، وعهد بادارته للاستاذ عارف بك نكد[3]. وأما بقية المدارس فاختير لها معلمين ومعلمات من أحسن الموجودين واستغني عن المعلمين والمعلمات الذين لا يصلحون للتعليم. وجعلنا المدارس اربعة: منهم اثنين للذكور واثنين للاناث، ولما وجد[4] الاهالي التحسين والانتظام والرقي المحسوس اقبلوا على وضع اولادهم بمدارس الجمعية، كما أنهم اقبلوا بكل رغبة على معاضدة الجمعية ماليا، فكنا بكل سنة نجمع من الاعانات نحو ٨٠ ألف غرشاً ونشيد أبنية جديدة، فلم تدخل سنة ١٩١٢ الا وكانت مدارس الجمعية زاهرة ذايعة. وبلغت واردات املاكها ١٨٠ ألف غرشاً مما سرّ له كل محب لوطنه وأمته. ولم تكتف الاعانات على

---

١ - جوليا طعمه (١٨٨٠ - ١٩٥٤) من مواليد المختارة في الشوف في لبنان، عملت في ميدان الكتابة والأدب والتربية والتعليم، وهي من رائدات الحركة النسائية في بيروت، أصدرت صحيفة نسائية هي المرأة الجديدة. وبالاضافة الى تدريسها في مدارس المقاصد قامت بالتدريس في فلسطين ومصر وبعض مدارس لبنان. من آثارها كتاب عن سورية ولبنان. أما فيما يختص بكيفية اختيارها لمدارس المقاصد فيمكن الاطلاع على كتاب عنبرة سلام الخالدي، المصدر السابق، ص ٦٦ - ٦٩.

٢ - زقاق البلاط: منطقة من مناطق غربي بيروت.

٣ - عارف نكد: ويعرف بالنكدي وهو أحد الشخصيات اللبنانية التي قامت بدور بارز على الصعيد التربوي والاجتماعي سواء في العهد العثماني أو في العهد الفرنسي، وهو من عائلات الشوف الهامة التي استوطنت بعقلين منذ عام ١١٢٠م. أصبح مديراً للعدلية في سوريا ومديراً للاوقاف الدرزية وللمدرسة الداوودية.

٤ - في الأصل: وجدت.

الطائفة الاسلامية فحسب ، بل البعض من اصحاب الاحسان من بقية الطوائف كانوا يتبرعون سخيا للجمعية حتى ان المرحوم بطرس افندي داغر خصص لها ماية ليرة مساهمة حسبما مبين كل ذلك في البرامج التي كانت تصدرها الجمعية كل سنة .

إنما مع الاسف الزايد ان بعض الاعضاء كانوا ينبهوني عن علاقات بين السيدة جوليا وبدر افندي دمشقية احد الاعضاء فلم اعتقد باخباراتهم هذه لجملة اسباب من اهمها : ان الرجل متزوج من السيدة خيرية العريس وله منها ثلاثة اولاد . وحسبت ذلك مما يحصل بعض الاحيان بين الاعضاء وخصوصا لأنني كنت اعتمد عليه كثيرا حتى انني سألته مرة عما اخبرت به ، فانكر ذلك بالكلية ، لكن كما قلت مع الاسف لم تمض هذه السنة الا والسيدة جوليا تركت المدرسة ولم يمضِ على تركها مدة حتى تزوجت من بدر بعد ان طلق زوجته الاولى . فتجاه هذه الوضعية اخترت الاستعفاء من الجمعية وسلمت رياستها لأحد الأعضاء عمر بك الداعوق[1] .

في سنة ١٩١٤ رجعت الحكومة وضمتها للمجلس العمومي رغما عن كل الاعتراضات التي جرت وبقيت بعهدتها حتى سنة ١٩١٨ بعد خلاص الحرب ، وعندها قامت الطائفة بأجمعها ، وطالبت الحكومة المحتلة[2] باسترجاع الجمعية فأرجعتها للطائفة . كما وأنها ارجعت لها جميع املاكها وجبانات المصلى والخارجة والغرباء الذين كانوا استملكوا من الاتراك بزمن الحرب ، وعليه اعادت الجمعية تشكيلها من اربعة وعشرون عضواً تحت رياسة المرحوم الشيخ

---

١ - حول هذا الموضوع أنظر : عنبرة سلام الخالدي ، المصدر السابق ، ص ٧٠ .

٢ - أي السلطة الفرنسية .

مصطفى افندي نجا ، وانتخبت انا نائباً للرئيس[1] ، ولم يكن بصندوق الجمعية سوى تسعماية غرش . والجمعية مضطرة لاعادة ما تهدم من املاكها بزمن الحرب وانشاء أبنية جديدة . فمن حسن الحظ صدف ان حضر لبيروت جلالة الملك فيصل[2] وشرف بزيارة نادي السدات ومنه شرف لزيارتي في البيت وكان حاضراً هذه الزيارة جملة ذوات ، فسألناه فيما اذا كان سر من زيارته لنادي السيدات فقال : نعم ، لكن رأينا اثر الاناث انما لم نرَ أثر الذكور . فقلنا له كان للطائفة جملة آثار للذكور والاناث لكن الحرب العالمية ضربت كل ذلك وهي ستعاد انشاء [الله] بعنايتكم وكان حاضرا المرحوم الشيخ احمد عباس الازهري[3] فقلنا له : ولقد كان للاستاذ مدرسة تربي النشء تربية صحيحة وكان لها فضل في غرس المبادىء الوطنية ، كما وانه كان للطائفة جملة مدارس عائدة لجمعية المقاصد الخيرية الاسلامية . فقال حفظه الله : أنا اتبرع بألف ليرة مصرية تبنون بها مدرسة ، وها أنا ذاهب لحماه وحمص[4] وارغب عند

---

١ - للمزيد من التفصيلات عن أسماء الأعضاء واللجان الخمس التي انتخبت في هذه الفترة. أنظر : بيان أعمال الجمعية في بيروت من ربيع الأول ١٣٣٧ هـ - ١٣٣٨ هـ الموافق ١٩١٨ - ١٩١٩ . انظر أيضاً : جلسات الهيئة الادارية في تشرين الأول (أكتوبر) و٢٢ و٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٨ .

٢ - الملك فيصل بن الحسين (١٨٨٥ - ١٩٣٢) أحد قادة الثورة العربية ، أعلن في ٧ آذار (مارس) ١٩٢٠ ملكاً على البلاد السورية ، ثم أصبح في عام ١٩٢١ ملكاً على العراق . توفي في ٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٣٣ في سويسرا فخلفه في الحكم ابنه غازي .

٣ - الشيخ أحمد عباس (١٨٥٣ - ١٩٢٧) هو ابن سليمان الازهري ، ولد في بيروت وتوفي فيها وإن كان هو مصري الاصل . تولى في بدء حياته ادارة مدرسة المقاصد الخيرية الاسلامية ، ثم أسس الكلية العثمانية في بيروت ، وكان لها أثر كبير في روح التربية واليقظة الاسلامية والعربية . وقد تخرج منها جمهور كبير ممن حملوا فكرة الاستقلال العربي . اقفلت في الحرب العالمية الأولى ثم سميت بالكلية الاسلامية ،نفي الى استانبول ثم عاد منها بعد مدة . له كتب مدرسية ومؤلفات عديدة منها : تاريخ آداب اللغة العربية ، رواية السباق ، وروايات عن العرب في الجاهلية .

٤ - حماه وحمص من المدن السورية الهامة ، تقع حماه على نهر العاصي فتحها العرب عام ٦٣٦ م . اما حمص فقد احتلها العرب في العام نفسه . والمدينتان من المدن الاثرية .

عودتي ان اراكم باشرتم بفتحها . فالشيخ احمد اعتبر ان الألف ليرة له وعمر بك الداعوق احد اعصاء الجمعية الذي كان حاضراً اعتبر ان الالف ليرة للجمعية واخيرا قبضت الجمعية الالف ليرة ، وهي بالحقيقة كانت النواة لاحياء املاك الجمعية فكانت تعمر وتؤجر وتقبض ولم تأت سنة ١٩٢٢ حتى كان للجمعية ريع نحو ٩ آلاف ليرة عثمانية . وفي سنة ١٩٢٣ استعفيت من نيابة الرياسة نظراً لاضطراري للسفر[1] . وها هي الآن لله الحمد رغما عن نزول اجارات الاملاك النزول الفاحش تبلغ ايراداتها نحو ٨ آلاف ليرة عثمانية بفضل ما تحدثه من الابنية الجديدة . فالله المسؤول ان يدبرها ويوفقها لخدمة هذه الطائفة .

٣ ـ الحركة الاصلاحية وأسبابها

في سنة ١٩١١ هاجم الطليان طرابلس الغرب[2] على حين غرة وبدون أدنى سبب مبرر وسابق انذار وبعد مقاومة عنيفة استولوا عليها ، فأخذ الاهالي مع الحامية القليلة العدد والعتاد تقاومهم خارج حدود البلد فاضطر الطليان لاجبار الدولة العثمانية على الخضوع لارادتهم ، ان احتلوا جزيرة رودس[3] وما يتبعها من الجزر . ولما لم يكن للدولة وصول لمحاربة الطليان وجها لوجه نظراً لضعف اسطولها وقوة الاسطول الطلياني فاستعانت بحمية اهالي طرابلس الغرب وصارت تهرب لهم المواد الحربية وترسل لهم البعض من ضباطها ليقودوا الحركة . وبالحقيقة اظهروا من البسالة والفروسية ما تعجز عنه الجنود المدربة [مما] اكسب المدافعين اعجاب العالم . وكانت الدولة غالبا ترسل ذلك عن طريق مصر التي كانت تتساهل وتغض النظر ، غير انه مؤخراً شددت الاوامر لمنع اي

---

١ ـ سافر سليم سلام في عام ١٩٢٣ الى لندن لاعادة امتياز اراضي الحولة في فلسطين وقد بقي فيها مده خمس سنوات .

٢ ـ طرابلس الغرب : احدى أهم المدن الليبية . فتحها العرب عام ٦٤٣ م . انتقلت الى ايدي الايطاليين عام ١٩١٢ .

٣ ـ رودوس : جزيرة من جزر اليونان . تقع بالقرب من ساحل تركيا الآسيوية : خضعت للدولة العثمانية احتلها الايطاليون عام ١٩١٢ ثم أصبحت لليونان عام ١٩٤٧ .

اتصال بطرابلس الغرب عن طريقها .

وكنت في شباط ١٩١٢ موجودا بمصر[1] فذهبت انا وعبد الله أفندي بيهم لسراي الخديوي عباس حلمي باشا[2] وحظينا بمقابلته والتمسنا منه باسم الوطنية والعربية ان يخفف هذه الشدة ويأمر ولو سراً بالسماح الى الضباط العثمانيين بالمرور بالاراضي المصرية ، فأجاب قائلا : انا لا أتأخر عن كل مساعدة بهذا الخصوص ولقد اجريت بألمانيا كل التسهيلات الا ان الاتحاديين بالنسبة لعدائهم لي الشخصية اوعزوا للذين يمرون بمصر من الضباط ان [يحرروا] لهم تلغرافات عن اجتيازهم الحدود ويشكرون مساعدتي لهم ليحرجوا موقفي تجاه الدول . وشكى ايضا من جملة تصرفات اجراها معه الاتحاديون ووعدنا [موافقاً] انه سيجري كل ما يمكنه من المساعدة . وظن الطليان ان التربين والقطعة الحربية الموجودتان بمرفأ بيروت تساعدان على تهريب المواد لطرابلس ، فبأواخر شباط من السنة المذكورة أرسلوا اسطولهم لبيروت وضربوا القطعتان المذكورتان الموجودتان بمرفأ البلدة ، وأصابت قنابلهم بعض أبنية البلدة ، وقتل البعض من الأهالي ، وحصل من جراء ذلك خوف ورعب شديدين وهجم الأهالي على مستودع أسلحة الحكومة ونهبوه كما وأن بعض

---

١ ـ أكد كولوندر (Coulondre) مدير القنصلية الفرنسية في بيروت في تقرير الى بوانكاريه (Poincaré)رئيس الوزراء الفرنسي في عام ١٩١٢ من أن سليم سلام كان في مصر للعمل على وحدة البلاد السورية بمصر ، ورجح ان يكون تأليف لجنة سرية مؤيدة للانجليز تعمل في القاهرة للوحدة ، انما تألفت اثناء اقامة سلام في القاهرة . كما أكد بأن الخديوي استقبله وبعض الشخصيات المهمة أنظر : د . وجيه كوثراني : بلاد الشام ـ قراءة في الوثائق ـ ص ٢٥٦ .

٢ ـ عباس حلمي باشا : (١٨٧٤ ـ ١٩٤٤) هو حفيد محمد علي ، ولد في القاهرة وتلقى دروسه في مدرسة عابدين وفي فيينا ، ولّي الخديوية عام ١٨٩٢ . خلعته بريطانيا عن العرش عام ١٩١٤ أثناء وجوده في الآستانة . توفي عام ١٩٤٤ في سويسرة ودفن في القاهرة . له مذكرات مخطوطة موجودة في المكتبة العامة في بريطانيا . كما أنها نشرت في مصر في مجلة المصري في أيار (مايو) وحزيران (يونيه) ١٩٥١ تحت عنوان : مذكرات الخديوي عباس حلمى .

الغوغاء اغتنموا هذه الفرصة ونهبوا بعض محلات تجارية للأهالي. فلم يسع الوالي أبا بكر حازم بك الا ان اعلن الادارة العرفية لتسكين الحالة.

وبهذه السنة اتحدت الدول البلقانية[١] جمعاء وأشهروا على الدولة حرباً لم يكن لها من سبب حقيقي سوى الطمع بأملاك الدولة بأوروبا. وكان الاعتقاد سائداً بين الجميع وحتى بين الدول العظمى ايضا انه بمقدور الدولة ان تقاومهم جميعا وتخرج فائزة بدليل ما اعلنته هذه الدول على لسان وزراء خارجيتها: انه مهما كانت النتيجة فلا يمكن تغيير حالة استاتيكو[٢] في البلقان. ولم يمض على هذه الحرب مدة وجيزة حتى انكسر الجيش العثماني وانهزم شر هزيمة، وشاع يومئذ ان الافرنسيين سيرسلون اسطولهم لهذه البلاد ايضا.

كل ذلك كان باعثا لبعض الولايات على التفكير في مصيرها، فكان نصيب ولاية بيروت من هذه الفكرة أكثر من غيرها نظراً لموقعها الجغرافي وللاطماع الحائقة حولها من قديم الزمن ولقد فاتحني بعض الاصدقاء وأبدوا رغبتهم في طلب الانضمام الى مصر تحت الحماية الانكليزية، وأبدى البعض الآخر رغبتهم في الاحتلال الافرنسي.

وكان سبب انحدار الجيش العثماني سقوط الحكومة الاتحادية وتعيين حكومة ائتلافية برئاسة الصدر الأعظم كامل باشا الذي بعد استلامه مركز الحكم أقال الوالي أبا بكر حازم بك وأعاد الوالي الاسبق أدهم بك. وبعد حضوره لهنا ازدادت أفكار الاهالي اضطرابا، حتى ان صديقي المرحوم نخلة بك التويني قال لي: انه راجع قنصل فرنسا وانه وعده بالمساعدة وان حكومته

---

١ - تضم الدول البلقانية: رومانيا، البانيا، بلغاريا، اليونان، يوغوسلافيا (صربيا، الجبل الاسود، بوسنة، الهرسك) وتركيا الاوروبية. خضعت للسيطرة العثمانية في نهاية القرن الرابع عشر الميلادي ثم للسيطرة الروسية والنمساوية في القرن الثامن عشر. حصلت دولها على الاستقلال التام خلال القرنين (١٩) و(٢٠).

٢ - ستاتيكو (Statuquo) وهو ما يعرف باسم الحالة الراهنة.

مستعدة ان تمدنا بعشرين ألف جندي عند الاقتضاء اذا أعلنا الثورة، ولكننا بالرغم من هذا وبالرغم من ضعف الدولة واضطهاد الاتحاديين لنا ولعنصرنا كنا نحرص قلبا وقالباً على البقاء في حظيرة الدولة. [وأثر ذلك] توجهت الى الوالي أدهم بك واطلعته على حقيقة الحال وذكرت له ميل بعض الاهلين الى الانسلاخ عن الدولة وميل البعض للالتحاق بمصر والآخر للافرنسيين[١] دون أن اذكر له ما قاله لي صديقي نخلة بك. فسألني رأيي في ما يمكن عمله لاتقاء ما يمكن حدوثه نظراً للضعف المستولي على الدولة حينذاك. فقلت له: ان سوء الحال بقطع النظر عن ضعف الدولة وقوتها لا يمكن ان يعالج حاضراً ومستقبلا الا باجراء اصلاحات واسعة النطاق ليس في ولايتنا فحسب بل في جميع الولايات.

وبعد مذاكرات بيني وبينه - وقد كان يشهد [الله] انه كان أشد الناس تمسكا بالحرية الصحيحة - أخذ القلم وكتب تلغرافا شفرة للصدر الأعظم كامل باشا، واطلعه على الوضعية حسبما عرضتها له وطلب منه بالحاح تشكيل هيئة هنا تحت رئاسته لتنظيم لائحة بالاصلاحات المقتضية. ولم يمض يومان على ارساله تلك البرقية حتى استدعاني اليه واطلعني على جواب الصدر الاعظم الذي هو كناية عن محاولة حسب عادتهم عند كل نازلة، ولم يقدر الموقف حق قدره، اذ أجاب على ما أذكر بأنه من المقرر عقد مجلس المبعوثان قريبا وعند انعقاده تنظمون - بمعرفة المجلس العمومي - لائحة بالاصلاحات التي تحدونها لازمة وتقدموها بواسطة نواب الولاية لينظر بها. واذكر ان مجلس المبعوثان كان منفضاً حينذاك وكان في النية انتخاب مجلس جديد. فقال الوالي وعلائم

---

١ - أنظر نص تقرير كولوندر السابق الى بوانكاريه في: وجيه كوثراني، بلاد الشام، لا سيا ص ٢٥٥ - ٢٥٦، حيث يقول: « .. بينما أكثرية المسيحيين تتعاطف مع فرنسا فإن المسلمين - الا قلة نادرة - مستعدون للتوجه نحو انكلترا... فالمسلمون العرب... لا بد وأن يتجهوا بكل بساطة نحو مصر أرض الاسلام التي يحكمها أمير من جنسهم ودينهم ».

التأثر والانفعال بادية على وجهه: انظر ماذا أكتب لهم وبما يجيبونني فما هو رأيك؟

فقلت: يا مولانا يوجد مثل بالعربي يقول بينما يجي الترياق من العراق يكون عليل الهوا فارق. فالمسئلة دقيقة للغاية ويلزمها سرعة العمل واذا مشينا على حسب هذا التلغراف، فعلى الأقل يلزمنا من الوقت لتنظيم هكذا لائحة وتقديمها أكثر من ستة أشهر. ففكر ملياً وأجاب قائلا: من رأيي أن أؤلف هيئة تحت رئاستي وأنظم لائحة اصلاحية وأقدمها لهم بأقرب وقت ممكن. فقلت: ان هده الهيئة مع كونها ستحوي اعضاء وطنيين الا انها طبعا لا تخرج عن كونها لائحة حكومية. فقال: صحيح، وانتم اذا شئتم يمكنكم ان تنظموا لائحة بما تجدوه مناسباً.

وبالفعل حالا ألف هيئة من المرحومين كامل بك الصلح[1] وأحمد مختار بك بيهم وابراهيم افندي ثابت والاستاذ بترو أفندي طراد[2]. اما انا فبعد ان انصرفت من عند الوالي اجتمعت بأخي وصديقي المرحوم مختار بك بيهم، وأفهمته كل ما جرى بيني وبين الوالي أولا وآخراً. وبعد ان تذاكرنا بالأمر مطولا اتفقنا ان نحادث جملة من الاصدقاء. وبالفعل اجتمعنا وتداولنا مراراً، وأخيراً تم الرأي على تأليف هيئة وطنية اصلاحية تكون حائزة صفة النيابة عن الاهالي عموما وهكدا جرى، وطلبنا من الهيئات الوطنية الرسمية ايفاد

١ - كامل الصلح (؟ - ١٩١٧) وكان من مواليد صيدا وأحد المنخرطين في الادارة المدنية العثمانية. قام بدور بارز في السياسة العثمانية وفي الحركة الاصلاحية.

٢ - بترو طراد (١٨٧٦ - ١٩٤٧) تلقى علومه في بيروت وفرنسا وتخرج من جامعة باريس عام ١٩٠٠ من كلية الحقوق. عاد الى بيروت عام ١٩٠١. أحد أعضاء الجمعية الاصلاحية. في عام ١٩١٤ هرب من بيروت الى الاسكندرية نظراً لوقوفه ضد الدولة العثمانية. في عام ١٩٢٠ عين عضواً في اللجنة الادارية، وفي عام ١٩٢٢ أصبح نائباً عن بيروت، كما انتخب نائباً عن بيروت عام ١٩٢٩، وعين في المنصب ذاته عام ١٩٣٧. ثم انتخب رئيساً للمجلس النيابي، وفي عام ١٩٤٣ أصبح رئيساً للدولة لفترة مؤقتة.

نواب عنها لينتخبوا الجمعية الاصلاحية. ومن جهة ثانية اخذنا بتشويق الاهالي وترغيبهم للالتفاف حول الاصلاحات لنحول انظارهم عن المجرى الذي سبق وذكرته للوالي. وأخذ كل من الاصدقاء يسعى لهذه الجهة، ولقد كتبت يومئذ بالجرائد وكتبت انا بالاتحاد العثماني[1] بالعدد ١٢٨٦ تاريخ ٢٢ ك١، ١٩١٢ المقالة التالية:

«ما أعظم سروري عندما أقرأ بالجرائد المحلية وعلى الخصوص جريدتكم الغراء، وكلها تضرب على نغمة حيوية لا أرى للأمة ولا للدولة حياة بدونها الا وهي الاصلاح. لا أظن يوجد أحد ممن منَّ الله عليه بنعمة البصر والبصيرة الا ويرى أن الحالة التي أوصلتنا لها سوء الادارة الماضية بعدم اعطائها واجرائها الاصلاحات اللازمة لحياة هذه الدولة هي التي كانت سبباً لنشوب الحروب الداخلية والخارجية مما أدى لانسلاخ جملة ولايات عن جسم الدولة العلية وأنذرت البقية لا سمح الله بالخراب العاجل اذا لم تتدارك الأمة والدولة وتعطي الاصلاحات اللازمة بأسرع ما يمكن.

وأنا على ثقة بأن رجال دولتنا الحالية هم من خيرة رجال المملكة وممن يشعرون كما يشعر كل عاقل ينظر بعواقب الأمور لا كالهيئات السابقة ممن غرهم الطيش ونفخ في أنوفهم الشيطان. فحسب لهم تسخير الأمة وأموالها، حتى أوصلوا هذا الملك العظيم الى ما أوصلوه اليه الآن. ولذلك وجب على كل فرد من الآن كبيرها وصغيرها، غنيها وفقيرها أميرها وحقيرها أن يضم صوته لصوت المطالبين بالاصلاح، وأن يفدي كل رخيص وغال بهذا السبيل للوصول للضالة المنشودة وهي: الاصلاح.

١ - يمكن العودة لصحيفة الاتحاد العثماني، ٢٢ كانون الأول (ديسمبر) ١٩١٢، حيث يوجد فيها مقال سليم سلام.

فالاصلاح يكون على أنواع متعددة ، وكفانا ما جربناه من الاصلاحات المركزية التي لم تكن تتعدى دائرة الحبر على الورق ، ولذلك وجب علينا الآن أن نتوسل الاصلاح الحقيقي وهي المسماة باللامركزية . ولما كانت هذه أيضاً على أنواع وجب ان نراعي بها حالتنا الحاضرة لنحيا بها حياة طيبة ويعتز بها جانب الدولة والملة ، لأنه لا دولة حية الا بشعب حي ولا دولة عزيزة الا بشعب غني وقوي . وعليه وجب علينا أن نبين ما هي اللامركزية التي تلائم البلاد وتحيي العباد وتشد عضد الدولة وترفعها للمركز الذي يليق بها . ولما كنت كأحد أفراد الامة يحق لي ما يحق لها ، جئت باسطاً رأيي بهذا الموضوع فأقول :

- من رأيي أن تسلم الأوقاف الاسلامية للمجالس الملية أسوة بأوقاف بقية الطوائف .

- ان تشكل في كل ولاية مجلس عمومي ذو سلطة واسعة يعهد اليه بتدبير أمور داخلية الولاية ، وأن يترك له واردات المعارف والنافعة على ان يستخدم مؤقتا ولو بضع سنوات اختصاصيين اجانب من الدول الصغرى لتنظيم الأمور وتمشية الاشغال لبينما يتسنى لنا اعداد رجال من أبناء البلاد يكون بهم الكفاءة للعمل وليس للقول . وان يترك له ايضا قسم من واردات المسقفات .

- ان يستخدم ايضا مفتشين اجانب من الدول الصغرى يعينون من قبل الدولة ، وذلك لدوائر الصيدلة والرسومات والبوستة والتلغراف والضبط والربط .

- أن يؤذن للمجالس العمومية بالاشراف على جميع أعمال المأمورين وان يؤذن لهم بعقد القروض وتجفيف البحيرات وبقية الاعمال النافعة مباشرة أو بالواسطة .

- ان تعطى البلديات سلطة واسعة تخولها اجراء الاصلاحات اللازمة كضرب الضرائب وتنفيذ الأوامر وعقد القروض أيضاً ، وذلك بتصديق المجالس

العمومية ، وان تستخدم هذه أيضاً مهندسين اجانب .

- أن يعطى للمجلس العمومي الحق بتعيين بقية المأمورين ما عدا الرؤساء لان الطريقة القديمة وهي استخدام جميع المأمورين من انفار البوليس والخفراء (الوردیانية) من المركز هي مضرة ومجحفة بحقوق أهل البلاد .

ويوجد جملة مواد أخرى نرجئها لوقت آخر .

فاليكم يا بني وطني العزيز أوجه الأنظار واستنهض الهمم حفظاً لحياة الدولة والوطن من أن تعبث بها أيدي العابثين والسلام[1] أ . هـ .

وفي يوم الاحد في ١٤ كانون الثاني سنة ١٩١٣ اجتمع في دار المجلس البلدي في الساعة الثالثة زوالية المندوبون الرسميون من كافة الطوائف وكلهم منتخب انتخاباً قانونيا منهم اثنان واربعون من الطائفة الاسلامية وهم :

الشيخ أحمد عباس الأزهري ، الشيخ حسن المدور[2] ، الشيخ محمد البربير ، الشيخ أحمد حسن طبارة[3] ، الشيخ محي الدين الخياط ، الشيخ مصطفى

---

١ - نقلاً عن : « الاتحاد العثماني » ، ٢٢ كانون الأول (ديسمبر) ١٩١٢ ، العدد ١٢٨٦ .

٢ - الشيخ حسن المدور (١٨٦٢ - ١٩١٤) والده رمضان من شيوخ العلم في بلاد الشام . ولد حسن وتوفي في بيروت ، تلقى علومه في مدارسها ومدارس دمشق ، ثم تتلمذ على الشيخ محمد عبده وغيره من علماء الأزهر في مصر . ولما عاد الى بيروت انشأ المدرسة العلمية ، وعكف فيها وفي بعض المساجد والمدارس الاخرى على تدريس الفقه والمنطق . عين أميناً للفتوى واستاذاً للدروس الدينية في « المكتب السلطاني » . له ما يقارب (٢٠) مؤلفاً ، طبع منها ثلاثة في الفقه والتوحيد ، غير ان عدم وجود المال عاقه من طبع بقية الكتب .

٣ - الشيخ أحمد حسن طبارة (١٨٧١ - ١٩١٦) من أبناء بيروت . تعلم في مدارسها لا سيما في المدرسة السلطانية . وكان فقيها وأديبا وخطيباً لامعاً في جامع الأمير منذر (النوفرة) . عمل في تحرير صحيفة « ثمرات الفنون » لصاحبها الشيخ عبد القادر قباني . ثم أسس صحيفة « الاتحاد العثماني » بعد اعلان الدستور عام ١٩٠٨ ولكن سرعان ما اغلقتها الحكومة فما كان منه بعد فترة الا ان اصدر صحيفة « الائتلاف العثماني » ثم أصدر في ١٠ أيار (مايو) ١٩١٤ صحيفة « الاصلاح » . كان مؤمناً بالاصلاح وبالنظام اللامركزي ، وكان أحد اعضاء المؤتمر ←

الغلاييني[1] ، الشيخ عبد الكريم أبو النصر[2] ، الشيخ ابراهيم المجذوب[3] ،

العربي الأول المنعقد في باريس عام ١٩١٣ . اعتقل ومن ثم شنق على يد جمال باشا في عام ١٩١٦ .

١ - الشيخ مصطفى محمد الغلاييني (١٨٨٦ - ١٩٤٤) ولد وتوفي في بيروت ، تعلم في مدارس بيروت وفي مصر وتتلمذ على الشيخ محمد عبده ، بعد اعلان الدستور العثماني ١٩٠٨ أصدر مجلة «النبراس» ، ثم أصبح استاذاً للغة العربية في المدرسة السلطانية وخطيباً للجيش الرابع التركي الذي أصطحبه الى الصحراء فالسويس حيث حضر المعركة والهزيمة ، عاد الى بيروت مدرساً وبعد الحرب اقام مدة في دمشق ، كما تطوع في صفوف الجش العربي المبصلي . ولما عاد الى بيروت اعتقله الفرنسيون بتهمة المشاركة في اغتيال أسعد بك خورشيد مدير الداخلية في لبنان عام ١٩٢٢ . ثم أفرج عنه فرحل الى شرقي الاردن فعهد اليه اميرها الامير عبد الله بتعليم ابنيه ، وبعد فترة عاد الى بيروت فأصبح عضواً في المجمع العلمي العربي ، كما نصب رئيسا للمجلس الاسلامي وقاضياً شرعياً الى ان توفي . من كتبه : نظرات في اللغة والادب ، عظة الناشئين ، لباب الخيار في سيرة النبي المختار ، خيار المقول في سيرة الرسول ، الاسلام روح المدنيه (رد على كرومر) ، نظرات في كتاب السفور والحجاب ، ديوان الغلاييني ، أريج الزهر . . . ولا بد من الاشارة الى أن للشيخ الغلاييني مؤلفات عديدة وقيمة لا تزال الى الآن مخطوطة وأكثرها لدى ذويه ولدى صهره السيد شفيق مكنية من أبناء بيروت .

٢ - الشيخ عبد الكريم أبو النصر (١٨٦٣ - ١٩٣٣) ولد في بيروت وتوفي فيها ، هو نجل الشيخ أبو النصر ابن الشيخ العلامة الشاعر عمر اليافي الذي منحه السلطان عبد المجيد ارضاً واسعة في بيروت اقيم عليها مسجد وسوق أبو النصر . اشتغل الشيخ عبد الكريم بالأمور الدينية والفقهية ، كما اشتغل بالسياسة بعد اعلان الدستور العثماني عام ١٩٠٨ ، وقد انشأ صحيفة «الجامعة العثمانية» وأخذ يدعو الى استقلال الولايات المتحدة العربية ضمن اطار الدولة العثمانية . انتخب عضواً لمحكمة الاستئناف في بيروت ، كما سبق ان منحه السلطان عبد الحميد الثاني رتبة المشيحة ، كما اصبح نقيباً للاشراف في بيروت .

٣ - الشيخ براهيم المجذوب (١٨٦٣ - ١٩٣٧) ولد في بيروت . وتوفي فيها ، تتلمذ على والده ثم على الشيخ يوسف الأسير والشيخ عبدالباسط الفاخوري والشيخ عبدالرحمن الحوت والشيخ أحمد بدران . كان اماماً لمسجد بيهم في منطقة ميناء الحصن ومدرساً عاماً في الجامع العمري الكبير . انتخب عضواً في الجمعية العلمية ومدرساً في مدرسة الجمعية . عين في عام ١٩٢٠ مساعداً لمفتي بيروت الشيخ مصطفى نجا . له آثار أدبية وقصائد ومدائح نبوية ومنها : الى الخالق العظيم .

الشيخ عبد القادر القباني ، الحاج محمد ابراهيم الطيارة ، سليم علي سلام ، أحمد مختار بيهم ، الحاج سليم البواب ، محمد عمرني ، عبد الحميد الفندور ، نجيب القباني ، كامل الداعوق ، سعد الدين رمضان ، كامل الصلح ، محمد الفاخوري ، حسن قرنفل ، حسن النعماني ، الدكتور عبد الرؤوف حمادة ، طه المدور ، فؤاد حنتس ، حسن الناطور ، عبدالباسط فتح الله[1] عبدالباسط الأنسي[2] ، محمد باشا المخزومي[3] ، عبد القادر الدنا ، الحاج نصوح زنتوت ، رشيد اللادقي ، حسن القاضي ، سليم ياسين ، عثمان النقيب ، شريف خرما ، جميل الحسامي ، الدكتور حليم قدورة ، عبد القادر الجارودي ، الدكتور بشير القصار[4] ، حسن

---

١ - عبد الباسط فتح الله (١٨٧١ - ١٩٢٩) هو ابن حسن فتح الله ، مولده ووفاته في بيروت ، كان عبد الباسط من الأدباء ، تتلمذ على الشيخ عباس ، واشترك في تأسيس عدة جمعيات علمية وخيرية ، أصبح عضواً في المجمع العلمي العربي ، له عدة مقالات في الصحف والمجلات ، ترجم عن الفرنسية عدة كتب منها : مسألة النساء لأرنست لوكوفي .

٢ - عبد الباسط الأنسي (؟ - ١٩٢٨) ولد في بيروت وتوفي فيها ، اشتغل بالعمل الأدبي والصحافي والسياسي وكان رياضيا . أنشأ صحيفة «الاقبال» ، من مؤلفاته : أبدع الاساليب في انشاء الرسائل والمكاتيب ، هداية السائل الى انتشار الرسائل ، البسط الوافر في حساب التاجر .

٣ - محمد باشا حسن المخزومي (١٨٦٨ - ١٩٣١) من أعيان بيروت ، تلقى علومه في مدارسها وفي مدارس مصر ، وأنشأ في عام ١٨٨٨ في القاهرة مجلة «الرياض المصرية» مشاركاً لخاله الشيخ عبد الرحمن الحوت ، وكان المخزومي يكتب أكثر مقالاتها . سافر بعد ذلك الى أوروبا ثم أقام في الآستانة وأصبح فيها من أعضاء مجلس المعارف ومن مدرسي المكتب الشاهاني ، كما أصدر ثلاثة أعداد من صحيفة «المساواة» بعد اعلان الدستور العثماني . ولما ترك الآستانة توجه الى حلب فعين فيها مفتشاً للأوقاف ، ثم عاد الى بيروت في بدء القيام بالحركة الاصلاحية وأصبح عضواً في الجمعية الاصلاحية ومفتشاً ملكياً . توفي في بيروت ، من مؤلفاته : خاطرات جمال الدين الأفغاني .

٤ - د . بشير القصار (؟ - ١٩٣٥) طبيب بيروتي شهير ومن رجال التربية والتعليم ، مولده ووفاته في بيروت ، تعلم الطب في الجامعة الأميركية في بيروت ، وتولى ادارة الكلية الإسلامية في عهد صاحبها أحمد عباس الأزهري ، ثم تولى التدريس والتفتيش في مدارس جمعية المقاصد الخيرية إلى وفاته . له كتيّب تحت عنوان «التاريخ العام» .

الجندي، عبد الغني العريسي.

ومنهم اثنان وأربعون مندوباً من بقية الطوائف على الوجه الآتي:

ستة عشر مندوبا من طائفة الروم الارثوذكس وهم: أمين أبو شعر، جرجي باز، جرجي معماري، حنا الشامي، وديع فياض، بترو طراد، جرجي رزق الله، الياس جرجي طراد، الشيخ اسكندر العازار، سعيد صباغة، وديع أبي رزق، سعيد أبي شهلا، جان تويني، ميخائيل غبريل، سليم إبراهيم طراد، جبران بطرس.

وعشرة أعضاء من الطائفة المارونية وهم: البربسول، يوسف الهاني، نجيب التيان، قيصر ادي، خليل الخوري، جان نقاش، نصري شنتيري، سليم الحلو، البر قشوع، انطوان شحيبر.

وستة نواب من طائفة الروم الكاثوليك وهم: حبيب فرعون، رزق الله ارقش، نجيب دهان، عبدالله خير، شكري غلاييني، خليل زينية.

ونائبان عن الطائفة الانجيلية وهما: الدكتور ايوب ثابت[1]، ورامز سركيس.

ونائبان عن الطائفة السريانية: وهما فيليب طرازي ونجيب موصلي.

ونائبان عن طائفة الأرمن الكاثوليك وهما، عوني اسحق ويوسف الخياط.

---

١ - أيوب ثابت (١٨٧٥ - ١٩٤٥) من منطقة بحمدون في لبنان. تعلم في الجامعة الاميركية في بيروت، ثم سافر الى اميركا عام ١٩٠٥ لدراسة الطب، وبعد حصوله على الدكتوراه بقي في نيويورك. في عام ١٩٠٨ عاد الى لبنان. وفي عام ١٩١٣ كان عضواً في المؤتمر العربي في باريس. ومنذ بداية الحرب العالمية ١٩١٤ عاد مجدداً الى الولايات المتحدة. في عام ١٩٢٢ انتخب نائباً عن بيروت وفي عام ١٩٢٥ عين عضواً في مجلس الشيوخ، وفي عام ١٩٢٨ أصبح وزيراً للداخلية، وفي عام ١٩٣٦ أصبح أمين سر الدولة. وأصبح عام ١٩٤٣ رئيسا للجمهورية اللبنانية في فترة الانتخابات النيابية.

ونائبان عن الطائفة اللاتينية وهما: موسى فريج وشكري عبود.

ونائبان عن طائفة الأرمن الارثوذكس، لا أذكر اسميهما.

ونائبان عن الطائفة الاسرائيلية وهما: سليم دانا وابراهيم روفائيل حكيم.

فافتتحت الجلسة رسمياً برئاسة الشيخ احمد عباس الازهري باسم الجمعية الاصلاحية لولاية بيروت. وبعد المناقشة تقرر انتخاب لجنة عاملة مؤلفة من اثني عشر مندوباً من الطائفة الاسلامية واثني عشر من الطوائف المسيحية ونائب من الطائفة الاسرائيلية لوضع لائحة بالاصلاح اللازم للولاية وملاحقة تنفيذها. فبالانتخاب السري حاز بعضوية اللجنة الذوات الآتية اسماؤهم:

أحمد مختار بيهم، سليم علي سلام[1] الدكتور أيوب ثابت، خليل زينية، جان تويني، كامل الصلح، بترو طراد، محمد ابراهيم الطيارة، ابراهيم حكيم، احمد حسن طبارة، محمد الفاخوري، جان نقاش، رزق الله ارقش، الحاج سليم البواب. حسن الناطور، جميل الحسامي، جرجي رزق الله، ألبر بسول، حبيب فرعون، عبدالحميد الغندور، البر يوسف سرسق، عبدالباسط فتح الله، يوسف الهاني، فؤاد حنتس، جان بسترس.

ولقد قبل الاستاذ بترو طراد وهذا العاجز ان يكونا مديرين مسؤولين عن اعمال الجمعية واستحصالها على رخصة رسمية. وبعد عدة جلسات عقدتها اللجنة العاملة في نادي «الحرية والائتلاف» (الذي تشكل في ٢ أيلول سنة ١٩١٢ وتحول فيا بعد بتاريخ ١٠ شباط ١٩١٣ الى «النادي الاصلاحي»)

---

١ - نال سليم سلام ٥٧ صوتاً بينما نال احمد مختار بيهم أعلى نسبة وهي ٦٠ صوتاً، بينما نال جان بسترس أقل نسبة وهي ٣١ صوتاً.

وضعت اللائحة الاصلاحية الآتية[1]:

مادة أساسية الحكومة العثمانية حكومة دستورية نيابية.

المادة الأولى: الادارة

تقسم ادارات الولاية الى قسمين: القسم الأول هو المشتمل على الأعمال المتعلقة بكيان السلطة وشؤونها الأساسية وهي: المسائل الخارجية والعسكرية والجمارك والبوستة والتلغراف وسن القوانين ووضع المكوس. والقسم الثاني وهو المشتمل على الأعمال المحلية المتعلقة بشؤون هذه الولاية الداخلية الخاصة. فكل ما يتعلق بالقسم الأول منوط تقريره واجراؤه بالحكومة المركزية وكل ما هو متعلق بالقسم الثاني منوط تقريره بمجلس الولاية العمومي.

المادة الثانية: الوالي وحقوقه ووظائفه

للوالي صفتان قانونيتان: الاولى، تمثيل الحكومة المركزية، وبهذه الصفة يتولى اجراء جميع الأعمال المتعلقة بالقسم الاول طبقاً لقرارات الحكومة المركزية. والثانية، تمثيل حكومة الولاية التي يرأسها، وبهذه الصفة يتولى تنفيذ جميع الاعمال المتعلقة بالقسم الثاني طبقاً لقرارات المجلس العمومي.

---

١ - كنت آثر أن أضع اللوائح الاصلاحية كملحق في آخر الكتاب، ولكن حرصاً على ابقاء المخطوط كما جاء في تسلسل معلوماته في الأصل فصلت ان أبقي اللوائح في مكانها. هذا وقد لقيت اللائحة الاصلاحية انتقاداً من صحيفة «المنار» لأنها نصت على الاستعانة بمستشارين اجانب ومما ذكرته «المنار» «... ولما كنا جازمين بأن الحكومة المركزية يستحيل ان تقبل هذه اللائحة ولا سيما الوزارة الاتحادية منها التي لا يرضيها الا استبداد العاصمة في المملكة، فالواجب على طلاب الاصلاح المخلصين من أهل بيروت ان ينضموا الى حزب اللامركزية الادارية..» أنظر: «المنار»، ٧ نيسان (ابريل) ١٩١٣، م١٦، جـ٤، ص٣١٢-٣١٤.

حقوق الوالي ووظائفه

أولاً: تنفذ قرارات المجلس العمومي.

ثانياً: الاعتراض على قرارات المجلس العمومي على الشروط الآتي بيانها في باب «الوالي والمجلس العمومي».

ثالثاً: الاطلاع على لوائح المشاريع التي تعدها لجنة المجلس العمومي لابداء ملحوظاته عليها قبل تقديمها الى المجلس.

رابعاً: تعيين المتصرفين والقائمقامين والمديرين بعد عرض أسمائهم على الحكومة المركزية.

خامساً: تعيين الطلاب المتحنين الذين تعرض عليه «لجنة الامتحان» أسماءهم لأجل التوظيف.

المادة الثالثة: المجلس العمومي، حقوقه، ووظائفه

يؤلف في الولاية مجلس عمومي من ثلاثين عضواً ينتخب نصفهم من المسلمين والنصف الآخر من غير المسلمين لمدة أربع سنوات وهم ينتخبون منهم رئيساً لهم بالاقتراع السري. أما سائر الانتخابات العمومية فتبنى على قاعدة التمثيل النسبي العددي في دوائر الانتخاب.

حقوق المجلس العمومي ووظائفه

أولا: تقرير جميع أعمال الولاية الداخلية والمذاكرة في ما يعرض عليه من قبل الوالي أو لجنة المجلس أو عشرة من أعضائه.

ثانياً: وضع الأنظمة الداخلية بشرط أن لا تمس بشؤون السلطنة العامة.

ثالثاً: عقد القروض التي لا تتجاوز قيمتها نصف الواردات المختصة

بالولاية. أما القروض التي تتجاوز هذا المبلغ فيلزم لها مصادقة الحكومة المركزية.

رابعاً: اعطاء رخص لتأليف شركات انونيم[1] عثمانية للمشاريع العمومية التابعة للتجارة والصناعة والزراعة وسائر الشؤون العمرانية داخل الولاية على شرط أن لا تتضمن امتيازاً. أما المشاريع التي تتضمن امتيازاً فيجب مصادقة الحكومة المركزية عليها وتخول هذه الشركات الشخصية المعنوية، بمعنى أن يكون لها حق الاستملاك.

خامساً: تقرير الضمائم الكسورية على المكوس المقررة.

سادساً: تقرير رواتب موظفي ومستشاري الدوائر التي هي بادارة حكومة الولاية، لا يتدخل المجلس العمومي في الشؤون السياسية العامة مطلقاً.

المادة الرابعة: الوالي والمجلس العمومي

قرارات المجلس العمومي نافذة ما لم يعترض عليها الوالي بمصادقة « مجلس المفتشين » - الذي سيجيء ذكره - خلال أسبوع من تاريخ تبليغه اياها، فيعيد المجلس النظر في قراره، واذا أصر عليه بأكثر ثلثي الأصوات يكتسب القرار الصفة القانونية القطعية وعلى الوالي تنفيذه.

المادة الخامسة: لجنة المجلس العمومي

ينتخب المجلس العمومي بالاقتراع السري لجنة مؤلفة من ستة من أعضائه، واحد منهم من كل لواء واثنان من مركز الولاية لمدة سنة واحدة تجتمع بادارة مستشار المجلس العمومي.

---

١ - شركات أنونيم: أي شركات معفلة.

وظائف اللجنة

أولا: مراقبة تنفيد قرارات المجلس.

ثانياً: درس المشاريع اللازمة للولاية واعداد لائحتها.

ثالثاً: تعيين مهندسين واختصاصيين للاستعانة بهم في أعمالها.

رابعاً: حق الاعتراض على الممتحنين الذين تقدم اليها « لجنة الامتحان » أسماءهم قبل عرضهم على الوالي.

المادة السادسة: الموظفون: تعيينهم وعزلهم

الوالي وحاكم الشرع ورؤساء العدلية من مركز الولاية والدفتردار وباشمدير الرسومات وباشمدير البوستة والتلغراف وقومندان الجندرمة وضباطها، تعينهم الحكومة المركزية على شرط معرفتهم اللغة العربية معرفة تامة، ويستثنى من هذا الشرط والي الولاية لمدة خمس سنوات من تاريخ وضع مواد هذه اللائحة موضع الاجراء. أما بقية الموظفين فينبغي ان يكونوا من أهالي البلد ويجري تعيينهم على الوجه الآتي بيانه:

تعيين الموظفين

يمتحن طالبوا الوظيفة أمام لجنة مؤلفة من مستشار ورئيس الدائرة التي يطلبون الدخول فيها، فتقدم لجنة الامتحان اسمي الممتازين منهم الى لجنة المجلس العمومي. وبعد مصادقتها يعرضان على الوالي، فيعين أحدهما. ولدى تعيينه يبلغ الوالي اسمه للنظارة المنسوب اليها، فيقيد في سجلها محافظة على حقوق ترقيته وتقاعده.

عزل الموظفين

الموظفون المعينون من قبل الولاية يكون عزلهم بناء على طلب المفتش ورئيس الدائرة المنسوب اليها حقاً وقرارهما بذلك ينفذه الوالي. وللموظف المكفوفة يده الحق بمراجعة الوالي في خلال سبعة أيام من تاريخ تبليغه العزل اذا كان موظفاً في مركز الولاية وخمسة عشر يوماً اذا كان خارج المركز. وللوالي ان يرد دعواه اذ يحيلها الى مجلس المفتشين الذي سيجيء ذكره ليحكم في وجوب العزل أو عدمه. والموظف الذي يحكم مجلس المفتشين بعزله لا يجوز استخدامه في دوائر الحكومة من الولاية ولا يعطى معاش معزولية ولا تقاعد. أما محاكمة المعزول جزائياً فتجري في المحاكم العدلية بمذكرة خاصة من المفتش ومصادقة الوالي الذي يطلب العزل من النظارة المنسوبين اليها، وينبغي ان يعين خلفاً لهم في مدة ثلاثين يوماً. واما المفتشون والمستشارون فيكون عزلهم بطلب الوالي من مجلس المفتشين وبحكم صادر من هذا المجلس.

المادة السابعة: المستشارون والمفتشون

تعين الحكومة المركزية مستشارين ومفتشين من الاجانب على شرط معرفتهم احدى اللغات الثلاث: العربية أو التركية أو الفرنسية، وذلك للدوائر الآتية في مركز الولاية وهي: الجندرمة والعدلية والمالية والبوستة والتلغراف والجمرك. ويتعين أيضاً مفتشاً اجنبياً عاماً لكل لواء من ألوية الولاية يخول حق تفتيش أية دائرة كانت في اللواء، ويكون مرجعه مستشار مركز الولاية الداخلة تلك المسئلة المراجع فيها ضمن دائرة اختصاصه. ويعين المجلس العمومي من الدول التي ترضاها الحكومة المركزية مستشارين للدوائر الآتية وهي: مجلس الولاية العمومي والنافعة والمعارف والبلدية والبوليس. ويلبس هؤلاء المستشارون كلهم الشعار العثماني في أوقات العمل أما مدة الاستشارة والتفتيش فخمسة عشر سنة ويمكن تجديدها.

المادة الثامنة: مالية الولاية

واردات الولاية على نوعين: احدهما يعود برمته الى مركز السلطنة، وهي حاصلات للجمارك والبوستة والتلغراف والبدلات العسكرية. والآخر وهو عدا ما ذكر من الواردات يعود برمته الى الولاية.

المادة التاسعة: ينظم المجلس العمومي ميزانيته السنوية فيدخل فيها رواتب جميع الموظفين والمستشارين عدا موظفي ومستشاري الجمارك والبوستة والتلغراف.

المادة العاشرة: الأراضي المحلولة والاملاك الاميرية

تسلم الأراضي المحلولة والاملاك الاميرية الداخلة ضمن الولاية الى المجلس العمومي وتكون برمتها ملكاً للولاية.

المادة الحادية عشرة: الأوقاف

لا علاقة للادارة ولا للمجلس العمومي في الاوقاف، بل يسلم كل وقف الى مجلس الملة المنسوب اليها لاستخدامه بموجب قانونها. بناء عليه جميع أوقاف المسلمين في الولاية تسلم الى مجلس ملي أسوة بباقي الطوائف.

المادة الثانية عشرة: البلديات

البلديات مستقلة بجميع اعمالها ولها الحق بوضع الرسوم البلدية بمصادقة المجلس العمومي دون مراجعة الحكومة المركزية.

المادة الثالثة عشرة: مجلس المفتشين

يؤلف مجلس يسمى «مجلس المفتشين» يكون أعضاؤه: رئيس المجلس العمومي وجميع مستشاري الدوائر في مركز الولاية. أما وظائف هذا المجلس فهي:

أولا : تفسير مواد النظام الذي تضعه الحكومة المركزية ـ بناء على هذه اللائحة ـ كدستور لحكومة الولاية ومجلسها العمومي.

ثانياً : تفسير القرارات والانظمة التي يضعها المجلس العمومي.

ثالثاً : النظر والحكم في وجوب عزل الموظف المكفوفة يده أو عدمه.

رابعاً : النظر والحكم بناء على طلب الوالي أو أحد المستشارين في كل خلاف في الرأي يقع بين احد المستشارين والمجلس العمومي أو احدى لجانه أو أية دائرة كانت، يكون حكمه مبرماً. ويرأس هذا المجلس والي الولاية، وينوب في غيابه رئيس المجلس العمومي أو مستشار هذا المجلس.

المادة الرابعة عشرة : اللغة المحلية

ان اللغة المحلية تعتبر اللغة الرسمية في جميع المعاملات داخل الولاية وتعتبر اللغة العربية لغة رسمية كاللغة التركية في مجلس النواب والاعيان.

المادة الخامسة عشرة : الخدمة العسكرية

تخفض الخدمة العسكرية الى سنتين وتقضى الخدمة في أيام السلم في الولاية، وتنزل قيمة البدل النقدي للنظامية الى ثلاثين ليرة عثمانية. وللرديف والاحتياط الى عشر ليرات.

فبعد أن جرى قراءتها بنداً بنداً على الهيئة العمومية للجمعية الاصلاحية أقرتها وصدقت عليها بالاجماع باجتماع عام عقد بتاريخ ٣١ كانون الثاني سنة ١٩١٣.

أما اللجنة الخاصة التي شكلها الوالي تحت رياسته فوضعت اللائحة الآتية :

المادة الاولى : الادارة

تقسم ادارة الولايات الى قسمين : القسم الاول هو المشتمل عى الأعمال

المتعلقة بكيان السلطة وشؤونها الاساسة العامة وهي العسكرية والمسائل الخارجبة والجمارك والبوستة والتلغراف وس القوانين والنظامات العمومية ووضع الرسوم والضرائب العمومية. والقسم الثاني هو المشتمل على الأعمال المحلية المتعلقة بكافة شؤون هذه الولاية الداخلية الخاصة. فكل ما يتعلق بالقسم الاول منحصر تقريره واجراؤه بالحكومة المركزية في الآستانة وممثلها الى الولاية وكل ما يتعلق بالقسم الثاني منحصر تقريره باهالي الولاية وممثلهم المجلس العمومي.

المادة الثانية : الوالي

للوالي صفتان قانونيتان : الاولى انه ممثل الحكومة المركزية، وبهذه الصفة يتولى في الولاية اجراء بيع الاعمال المتعلقة بالقسم الاول وفقاً لقرارات الحكومة المركزية والثانية أنه ممثل للولاية التي يرأسها وبهذه الصفة يتولى جميع الأعمال المتعلقة بالقسم الثاني طبقاً لقرارات المجلس العمومي. وفضلاً عن حقوق التنفيذ والتمثيل السابق ذكرهما، فان لوالي الولاية حقوقاً شخصية كتعيين بعض الموظفين الاداريين والاشراف على ميزانية الوية وحق الاعتراض على مقررات المجلس العمومي، ولكن بطريقة تحفظ استقلال ذلك المجلس لحفظ التوازن بين السلطات الادارية في الولاية.

المادة الثالثة : المجلس العمومي

ينتخب للولاية مجلس عمومي تنحصر فيه السلطة لتقرير جميع الاعمال المتعلقة بكافة شؤون الولاية الداخلية الخاصة على ما هو وارد في القسم الثاني السابق ذكره في المادة الاولى. ويكون هذا المجلس مستقلاً في عمله، وهو ينتخب رئبساً له من اعضائه بطريقة الانتخاب السري. ويكون الوالي منفذ لقراراته، ولكن حفظاً للتوازن بين السلطات في ادارة الولاية الداخلية كما سبق، يكون للوالي حق الاعتراض على قرارات المجلس العمومي بتأجيل

انفاذها مدة عشرين يوماً يعيد خلالها القرار المعترض عليه الى المجلس الأعلى الآتي ذكره. فاذا صادقت هذه الهيئات هذا القرار بأكثرية ثلثي الاصوات يكتسب القرار حينئذ الصفة القانونية القطعية. ولا يتدخل المجلس العمومي في الشؤون السياسية مطلقاً. يجب ايجاد طريقة من الاعتراض اذا كان القرار خارجاً عن الوظيفة أو مخالفاً للقوانين. وينتخب لمجلس الولاية العمومي ثلاثون عضواً نصفهم من المسلمين والنصف الآخر من غير المسلمين تدفع لهم نفقات سفرية ورواتب كافية بالنسبة الى أيام اجتماعهم. ويتذاكر المجلس بكل مشروع يعرض عليه من قبل الوالي أو من قبل لجنة المجلس « القومسيون » أو من قبل عشرة من أعضائه.

المادة الرابعة: لجنة المجلس العمومي

ينتخب المجلس العمومي بالاقتراع السري لجنة « قومسيون » مؤلفة من أربعة من أعضائه لمدة سنة واحدة لمراقبة تنفيذ مقرراته، ويجتمع كل أيام العمل برئاسة مستشار المجلس العمومي الذي سيأتي ذكره. ويناط بهذه اللجنة درس المشروعات اللازمة للولاية واعدادها لتقديمها الى المجلس العمومي عند اجتماعه. ويعين لأعضاء هذه اللجنة رواتب شهرية كافية وتعين هذه اللجنة قومسيوناً بصورة دائمة أو مؤقتة مؤلفة من مهندسين واختصاصيين لدرس المشاريع العمومية للولاية كالطرقات والاحراش والزراعة والصناعة وكافة الامور الناقصة. وكل مشروع تقرر هذه اللجنة رفعه الى المجلس العمومي تقدم صورة منه الى الوالي لابداء ملاحظاته عليه قبل اجتماع المجلس، ويقضي على المجلس المذاكرة في هذه الملاحظات.

المادة الخامسة: الموظفون

الوالي والدفتردار والمكتوبجي والقضاة في مركز الولاية والالوية والاقضية وباشمدير البوستة والتلغراف وضباط الجندرمة ومدير البوليس تعينهم

الحكومة المركزية بعد اخذ مطالعة الوالي على شرط معرفتهم اللغة المحلية ويستثنى من هذا الشرط والي الولاية ويعين الوالي مباشرة الموظفين الاداريين وهم: المتصرفون والقائمقامون ـ وذلك بتصديق الحكومة المركزية ـ ومدير النواحي يعينهم الوالي رأساً شرط أن يكونوا من الاهالي المحليين أما سائر موظفي الحكومة ومستخدميها في الولاية فيكونوا من اهالي البلاد ويجري تعيينهم على الصورة الواردة في باب التعيين والعزل.

المادة السادسة: المستشارون والمفتشون الاجانب

يعين مستشارون ومفتشون أجانب اختصاصيون من أهالي الولايات المتحدة [الاميركية] أو من الدول الثانوية التي لا مصالح لها في البلاد. ويطلب المستشار والمفتش من حكومته ويشترط عليه معرفة احدى اللغات الثلاث: العربية أو التركية أو الافرنسية وذلك في الدوائر الآتية في مركز الولاية وهي: البوليس والجندرمة والعدلية والمالية والنافعة والبوستة والتلغراف والجمرك والبلدية. ويعين أيضاً مستشار اداري اجنبي للمجلس العمومي ويكون رئيساً للجنة المجلس العمومي السابق ذكرها. ويعين أيضاً مفتش اجنبي عمومي لكل لواء من ألوية الولاية ويكون مرجعه في كل مسئلة مستشار الدائرة في مركز الولاية الداخلة تلك المسئلة في اختصاصها. ويقتضي على مفتش اللواء أن يتجول أياماً معلومة في كل الأقضية التابعة الى اللواء وله حق الاشراف والمراقبة على دوائر اللواء كلها ومن جملتها البلدية. وكل مفتش يصدر في ادارته تقارير بالامور العائدة لنفع البلاد ويعرضها على لجنة المجلس العمومي للمذاكرة بها ورفعها الى المجلس العمومي. أما قرارات المفتشين بعزل الموظف فانها نافذة كما سيبين في مادة خاصة. ومدة وظائف المفتشين والمستشارين خمسة عشر سنة، ويمكن للمجلس العمومي تجديدها. وللوالي بصفته الموظف الاداري الاعلى في الولاية حق الطلب من كل مفتش اجراء التفتيش في أية مسئلة كانت ورفع تقرير عنها اليه.

المادة السابعة: تعيين الموظفين وعزلهم

يعين الموظفون في الولاية على حسب الكفاءة والاهلية بالامتحان امام لجنة خاصة مؤلفة من مستشار الدائرة ورئيس الدائرة المنسوب اليها المرشح، فيسمي هذا الكمسيون عند الامتحان اثنين من المرشحين للوظيفة وعند مصادقة لجنة المجلس العمومي عليهما يعرضهما على الوالي فيعين أحدهما. أما عزل الموظفين المعينين من قبل الولاة فيكون بناء على طلب مفتش الدائرة المنسوبين اليها، وقرارات المفتشين بعزل الموظفين نافذة كما ذكر، والمفتش يبلغ قراره بعزل الموظف الى الوالي فيصدر أمره بعزله. وللموظف المكفوفة يده حق عرض ظلامته على الوالي فيطلب الايضاح اللازمة من المفتش، واذا وجد لزوماً يراجع المجلس الأعلى الآتي ذكره. أما الموظفين المنصوبين من الاستانة فان عزلهم يكون بناء على طلب المفتش ومصادقة الوالي الذي يطلب عزلهم من النظارة الاختصاصية فتعين خلفاً [لهم] في مدة لا تتجاوز ثلاثين يوماً، وريثما تعين الحكومة المركزية خلفاً لهم يمكن للوالي ان يكف ايديهم عن العمل اذا وجد محذوراً من بقائهم في مأمورياتهم. واما المفتشون والمستشارون فلا يكون عزلهم الا بناء على طلب الوالي من المجلس الأعلى وبحكم صادر من هذا المجلس.

المادة الثامنة: الرسوم العمومية ورسوم الولاية الخاصة

تقرير الرسوم العمومية وجمعها في بلاد السلطنة عائد أمره بالطبع الى الحكومة المركزية، الا أنه يجب على الحكومة المركزية ايجاد طريقة لجمع الأعشار تماثل الطرق المتبعة في البلاد الاوروبية رفعاً للظلم عن المزارعين وتنشيطاً لهم. وواردات الولاية كلها عائدة الى الحكومة المركزية ما عدا واردات النافعة والمصارف فانها تعود برمتها الى الولاية وتدفع رواتب موظفيها من ايراداتها. ومساعدة للولاية على ترقية أمورها ومصالحها الادارية والاقتصادية وتنشيطاً للزراعة والتجارة والصناعة تعطى ثلاثة في المابة من

رسوم المسقفات والتمتع فقط. ولكن تسهيلا لادارة الامور المالية في الولاية تراجع ميزانية السنة الجارية لمعرفة الولاية كلها من رواتب موظفين وما أشبه ويضاف الى ذلك رواتب المستشارين والمفتشين فتسلم الحكومة المركزية هذا المبلغ الى الولاية وهي تقوم بالنفقات كلها على مسؤوليتها. والمجلس العمومي هو الذي ينظم ميزانية الولاية مباشرة ويقرر أبواب النفقات، ويحق له تعديل رواتب الموظفين المنصوبين من قبل الحكومة المركزية. وعلى حسب احتياجات البلاد يحق للمجلس العمومي اضافة كسورات على الرسوم العمومية تخصص وارداتها لمصالح الولاية. وكذلك يحق له ان يعقد القروض التي لا تتجاوز قيمتها نصف الايرادات العائدة سنوياً للولاية. أما القروض التي تتجاوز هذا المقدار فيجب لعقدها مصادقة الحكومة المركزية.

المادة التاسعة: الاوقاف والمعارف

لا علاقة للادارة ولا للمجلس العمومي بالاوقاف، بل يسلم كل وقف الى مجلس الملة المنسوب اليه لاستخدامه بموجب قانونها. بناء عليه جميع أوقاف المسلمين في الولاية التي هي الآن بادارة نظارة الاوقاف يصير تسليمها الى مجلس ملتهم أسوة ببقية الطوائف. [أما] المدارس المنشأة بأموال الاهالي ينفق عليها من أموال المعارف، وهي بالطبع عمومية لكل ابناء الطوائف. أما المدارس المذهبية فينفق عليها من أموال أوقاف الطائفة التابعة لها.

المادة العاشرة: البلديات

البلديات مستقلة بجميع أعمالها وهي تضع الرسوم البلدية بمصادقة المجلس العمومي دون مراجعة الحكومة المركزية. أما اذا وجد الوالي قراراً من مقررات المجلس البلدي التي يلزم تبليغه اياها غير موافق، فيمكن له أن يحول هذا القرار الى المجلس الاعلى المركب من المفتشين، كما يحق له ان يكلف المجلس البلدي رأساً بشيء ما فاذا لم يوافق المجلس الاعلى، فيكون قرار

المجلس الاعلى قطعياً ، والمجلس العمومي مكلف بوضع نظام جديد على حسب احتياجات المدينة .

المادة الحادية عشر : اللغة الرسمية

اللغة الرسمية هي التركية ومع هذا يمكن استعمال اللسان المحلي .

المادة الثانية عشر : المجلس الاعلى

يشكل مجلس يسمى المجلس الاعلى يكون أعضاؤه رئيس المجلس العمومي وجميع مستشاري الدوائر في مركز الولاية وتكون وظيفته :

اولاً : تفسير مواد النظام الذي يوضع كدستور للمجلس العمومي .

ثانياً : تفسير القرارات والنظامات التي يضعها المجلس العمومي .

ثالثاً : النظر والحكم بناء على طلب الوالي أو أحد المستشارين في كل خلاف في الرأي يقع بين أحد المستشارين والمجلس العمومي أو احدى لجانه أو أية دائرة كانت ويكون حكمه مبرماً ويرأس هذا المجلس والي الولاية وينوب عنه في غيابه رئيس المجلس العمومي .

وبعد تنظيم هذه اللائحة وتلاوتها على الهيئة العمومية مرتين صادقت عليها . ولقد كان الفكر تأليف هيئة وارسالها للآستانة لتقدم لائحة الجمعية المذكورة ، الا أنه قبل أن يتم شيء من ذلك ، فبتاريخ ٢٣ كانون الثاني سنة ١٩١٣ هجم الاتحاديون على الباب العالي وأسقطوا حكومة كامل باشا بعد ان قتلوا ناظر الحربية واثنين من الياوران . وذهب طلعت بك واستلم نظارة الداخلية وجمال بك [باشا] محافظة الآستانة وعزمي بك مديرية البوليس وابرق بالحال طلعت بك الى الولايات بالبرقية التالية[1] :

---

١ ـ انظر أيضاً حول هذا الموضوع : « المنار » ١٩١٣ ، م١٦ ، جـ٢ ، ص١٥٥ .

« بناء على المذكرة فقد قررت وزارة كامل باشا ان تترك الى الأعداء ولاية ادرنة بما فيها وقسماً من جزر البحر الابيض ، والغيت من أعضاء شورى الدولة وبعض رؤساء المأمورين مجلس شورة في المابين الهمايوني ، دعته المجلس الملي واستحصلت جبراً على موافقة هؤلاء على القرار الذي اتخذته . وهكذا تجاوزت على المقاومة الملية المقدسة ، فالأهالي الذين أخذتهم الهياج من هذا العمل قاموا بمظاهرات أمام الباب العالي ، وعلى أثر ذلك استقالت الوزارة وصدرت الارادة السنية بتوجيه نظارة الداخلية على عهدتي على سبيل الوكالة وسأقوم بأعمالها مستعيناً توفيقه تعالى ريثما تشكل الوزارة الجديدة ، فالحكومة الجديدة ستدافع عن حقوق المملكة المقدسة بكمال العزم ، وبناء على احتمال عودة الحرب فأوصيكم بتشويق الناس على بذل المعاونة المادية والمعنوية . ناظر الداخلية طلعت » .

ثم بعدها بالتاريخ نفسه حضر للولاية تلغراف من الصدارة العظمى وهذه صورته :

« بناء على استقالة كامل باشا فقد أحيل مقام الصدارة من السلطان الأعظم الى عهدة هذا العاجز ، وتشكلت هيئة الوكلاء الجديدة على الصورة الآتية وبوشر بايفاء الوظائف بمنة الكريم ، فيجب على جميع مأموري الدولة ان يقوموا بوظايفهم الرسمية والوطنية حق القيام . وهذا الموجوب أصبح محتماً في الازمة الاليمة الحاضرة التي تقاسيها المملكة . فالمنتظر ان يتلفت كل مأمور الى هذه الجهة فيبذل الغيرة والاقدام في ابقاء أمور وظيفته وفقاً للقانون والنظامات المرعية والواجبات الوطنية وان تظهر آثاركم المشكورة بهذا الصدد . الصدر الأعظم محمود شوكت » .

هيئة الوزارة الجديدة : الصدر الأعظم وناظر الحربية محمود شوكت باشا ، ناظر الداخلية الحاج عادل بك ، البحرية الميرلاي محمود باشا ، وكيل ناظر الخارجية مختار بك ، العدلية ابراهيم بك ، المالية رفعت بك ، النافعة يساريا

افندي ، الأوقاف خيري بك ، التجارة والزراعة جلال الدين بك ، البريد والبرق اوستان افندي ، المعارف شكري بك ، اما شيخ الاسلام فلم يرد ذكره بهذه البرقية .

وبعد استلام الاتحاديين الحكم على هذه الصورة ذهبت للوالي ادهم بك وقلت له : مما يؤسف له أن جميع الولاة تبلعوا هذا الانقلاب المؤسف والغير مشروع ولم يبدوا أقل اعتراض عليه مما يجرىء الناس في كل فرصة تسنح لهم أن يأتوا بأعمال كهذه ، وأنا لو كنت والياً لرفضت الخضوع لأوامر حكومة غير مشروعة وأعلنت العصيان عليها ، فصار يتنهد ولم يجب على ذلك . وفي تاريخ ١٣ شباط ورد تلغراف للوالي أدهم بك بعزله وتعيين أبا بكر حازم بك مكانه . وعلى أثر تعيين الوالي الجديد ارتأت هيئة الجمعية الاصلاحية ان ترسل له التلغراف الآتي :

« بمناسبة تعيينكم والياً لبيروت رأت هيئة الجمعية العمومية الاصلاحية المنتخبة في بيروت من المجالس المليـة ان ترفع اليكم الرأي المتفق عليه بين الاهالي على اختلاف مذاهبهم ونزعاتهم ، وهو أن الاصلاح منحصر في اللائحة التي قررتها الجمعية الاصلاحية . أما لائحة المجلس العمومي فلئن كانت تتضمن اكثر مطالبنا غير أنها لا تفي بجميع ما حوته لائحتنا من حاجات البلاد بتوسيع سلطة المجلس العمومي والمستشارين من الاجانب . فالجمعية العمومية تعرض لدولتكم ان البلاد لا ترجع عن هذا الاصلاح وهي سترفع اللائحة في البريد القادم الى المراجع الايجابية وترسل بعد حين وفداً الى الآستانة للمطالبة بانفاذها . ورجاؤنا انكم تحققون امنية الاهالي باعدادكم الوزارة منذ الآن لقبول هذه اللائحة برمتها تسهيلا لوظيفتكم الاصلاحية هنا . أما توسيع مأذونية الولاة فنعتبره هادماً للاصلاح المطلوب ونرده رداً باتاً . في ٢٣ شباط سنة ١٩١٣ »[1] .

١ ـ انظر أيضاً : « المفيد » ، ٢٤ شباط (فبراير) ١٩١٣ .

وعلى أثر ارسال هذا التلغراف قام البعض بتشويق الاتحاديين[1] بارسال تلغراف مضاد له وهو ممضي من أحمد عبدالعال وأحمد شرقاوي وحسن الاسير ومنير مدور وطه مدور ومحمد الباقر[2] والحاج رشيد رمضان ومن خليل عبدالعال وجملة من اناس خلافهم[3] ، الا أنه لم تكد تنشر اسماؤهم بالجرايد حتى وردت على الجرايد جملة اعتراضات ممن نسب لهم امضاء هذا التلغراف ، ويقولون انهم اغفلوا لامضائه حيث قيل لهم انه لمنع تصدير الطحين ، وهو محرر بالتركية اللغة التي لا يعرفوها ، ومنهم من انكر بالكلية توقيعه على ذلك التلغراف .

وفي ٧ آذار سنة ١٩١٣ وصل الوالي أبا بكر حازم بك بيروت ، وفي ١٢ منه مساء الساعة ٩ ذهبت اللجنة العاملة للجمعية الاصلاحية لمقابلته في دار الحكومة وتقديم اللائحة الاصلاحية له فاحسن دولة الوالي استقبالهم[4] وكان حاضراً عبدالغني سني بك مكتوبجي[5] الولاية وخيرالدين افندي النحاس ،

١ ـ الاتحاديون من أهالي بيروت ومن أعضاء جمعية الاتحاد والترقي .

٢ ـ محمد الباقر (١٨٩٤ ـ ١٩٧٠) من أصل ايراني ، اصدر منذ صغره صحيفتي « الجسور » و« العندليب » ثم اصدر عام ١٩٠٨ صحيفة « المنتقد » وصحيفة « البلاغ » عام ١٩١٢ . تلقى علومه ودرس الفقه والقرآن على والده الفيلسوف الميرزا باقر وعلى خاله العلامة محي الدين الحياط ، وعلى الشيوخ : عبدالباسط فاخوري ، يوسف الاسير ، ابراهيم الاحدب . في عام ١٩١٥ كان سكرتيراً وعضواً في الوفد الذي ترأسه اسعد الشقيري الى الآستانة لمقابلة السلطان محمد الخامس . في عام ١٩١٨ أصدر مجلة « الفتاة » وفي عام ١٩٢١ أصدر صحيفة انتقادية هي « الكشكول » بين عامي ١٩٢٢ ـ ١٩٢٣ عين قنصلاً فخرياً لامبراطورية ايران في بيروت ، وبين عامي ١٩٣٤ ـ ١٩٣٧ كان عضواً في بلدية بيروت ، في عام ١٩٣٧ عين مفتشاً عاماً لوزارة الداخلية . له مقالات ومؤلفات عديدة منها : كشف الاسرار لتنوير الافكار في علم التصوف ، ثلاث مجلدات في التصوف ، من مؤلفاته المخطوطة : رسالة في التربية والتعليم .

٣ ـ انظر : « المفيد » ، ٢٦ شباط (فبراير) ١٩١٣ . وقد جاء في برقية الاتحاديين « أن البرقية التي ارسلت باسم الجمعية الاصلاحية تعرب عن أفكار بعض الأشخاص فقط . نحن البيروتيين قوة لا تنفك رابطتنا عن السلطنة العثمانية . . . » .

٤ ـ ترأس الوفد سليم سلام وقام بتعريف اعضاء اللجنة الاصلاحية الى الوالي .

٥ ـ عبدالغني سني بك : كان الكاتب الأول أو السكرتير العام لولاية بيروت . كما نوى مصرفه ←

رئيس البلدية. فأعرب بعض اعضاء اللجنة[1] عن الغاية من هذه الزيارة وعن كيفية تشكيل هيئتهم وعن ضرورة اجراء الاصلاحات التي لم يعد من أمل بحياة البلاد الا بها، وأظهروا حقوقهم بصريح العبارة أنه اذا لم تجر الاصلاحات فانهم يخشون على هذا الوطن من الايدي الاجنبية وأخطارها، وان ولاية بيروت لا يمكن أن تقاس بغيرها من الولايات لأسباب عدّدوها. وانهم لا يريدون ولا بوجه من الوجوه الانفكاك عن دولتهم التي يحيون بحياتها ويموتون بموتها لا سمح الله، الا أنه تجاه الاخطار الموجودة يرون ولا بد من اجراء اصلاحات عاجلة وهكذا بيانات وقدموا اليه لائحتهم. وقد كان الوالي جالساً على كرسي عادي، فأجاب اني لم اجلس على كرسي الولاية بل جلست على غيرها لأكون كواحد منكم، ولقد زرت بلاداً عديدة من بلادنا وتعينت والياً بجملة ولايات، فلقد وجدتها كلها محتاجة الى الاصلاح وانا مشتغل بها. وقرأ شيئاً مما كتبه مؤخراً في «تصوير افكار» وقال: انني لم أقبل ولاية بيروت الا على شرط الاصلاح فاذا لم أحصل عليه في أيام قريبة استقيل من وظيفتي وأرجع، حيث لا أرغب أن أكون شخصاً بلا عمل. ولم أشأ ان أقرأ الفرمان السلطاني بتعييني والياً على هذه الولاية الا لهذه الغاية.

ولقد دامت الجلسة اكثر من ساعتين وبعد أن التمسوا من الوالي قراءة

اللاذقية انتقد حكومة أتاتورك في عام ١٩٢٣ لالغائها منصب الخلافة الاسلامية في كتيب اصدرته في العام نفسه. فكتب عبدالغني سني بك مقالاً في صحيفة الاهرام، ١٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٢٢. ثم ترجم كتاب الحكومة التركية الى اللغة العربية وهو: الخلافة وسلطة الامة، القاهرة، مطبعة الهلال، ١٩٢٤، ونشره مع رده عليه.

١ - تحدث أولا كامل الصلح ثم بترو طراد واحمد مختار بيهم. ومما يلفت النظر بالذات حديث بترو طراد للوالي حيث أوضح له الخطر الخارجي وقبول الشعب العربي بحكم الهلال و«أن اهالي بيروت مسلمهم ومسيحييهم واسرائيليهم يتعوذون بالله من احتلال اجنبي...» انظر: المفيد ١٣ آذار (مارس) ١٩١٣. بينما كان بتروطراد في هذا الوقت أحد الموقعين على رسالة سرية طلب فيها من القنصل الفرنسي ضرورة احتلال فرنسا للبنان وسوريا.

اللائحة بامعان وعده عدد منهم [ان] يجتمع به بعد بضعة ايام. وخرجوا من عنده وهم مسرورون من هذه المقابلة. وكان الوالي قبل يوم طلب من الشام المرحوم شكري بك العسلي[1] وكلفه بمتصرفية اللاذقية وبعد محاورة طويلة دارت بينهما رفض شكري بك قبول المتصرفية ما لم تعط الاصلاحات المطلوبة وقال له: متى أعطيت الاصلاحات فانني أفتخر أن أكون مدير ناحية.

وفي ١٧ منه استدعاني الوالي وقال: قرأت[2] لائحتكم بامعان ولقد صدرت الارادة السنية بتنفيذ قانون الولايات الجديدة، وهو يحتوي على بعض مواد اللائحة، فلجنتكم مخيرة بين انتظار ورود القانون وارسال اللائحة الى المراجع الايجابية للآستانة. فعدت الى اللجنة واخبرتها بما جرى، فاجتمعت وقررت ارسال اللائحة كما هي، وعهدت اليَّ أن أطلب من الوالي ارسالها للآستانة، فقابلته وافهمته قرار اللجنة بارسال اللائحة الى الآستانة وأنه متى اظهرت الحكومة رغبتها بالمذاكرة بها فالجمعية مستعدة أن ترسل وفداً منها.

وكانت مدتي في عضوية مجلس ادارة الولاية قد انتهت، وبالانتخاب الجديد حزت الأكثرية فارسل لي الوالي في ١٥ منه أمراً بتعييني، فاستشرت اللجنة بالأمر، فقررت الرفض وعليه حررت استقالتي وقدمتها له في ١٧ منه فتأثر جداً وقال: كنت منتظراً ان يمنعوك عن القبول لكن هذا خطأ. وبالتاريخ ذاته استعفى من عضوية استئناف تخمين المسقفات والاملاك كل من السادة، أحمد مختار بيهم ومحمد الفاخوري، كما وأن غرفة التجارة استعفت وقدمت

---

١ - شكري بك العسلي (١٨٦٨ - ١٩١٦) ولد في دمشق وتعلم فيها وفي الاستانة، ثم عين قائم مقاماً في قضاء قاش من أعمال قونية، تولى مناصب عديدة الى أن أنتخب نائباً في مجلس المبعوثان عن دمشق. اصدر صحيفة «القبس» وعين مفتشاً ملكياً لولاية حلب ولواء دير الزور، نفذ فيه الحكم بالاعدام عام ١٩١٦ في دمشق. من مؤلفاته: القضاة والنواب، الخراج في الاسلام، المأمون العباسي.

٢ - في الأصل: قرائت.

عريضة للوالي باستعفائها وهي مؤلفة وقتئذ من السادة: عبدالله بيهم[1]، مصباح قرنفل، كامل علي سلام، سليم الطيارة، عبدالرحمن عفره[2]، وقد كانت مدة نصف اعضاء بلدية بيروت منتهية، وبالانتخاب الذي أجرته البلدية لانتخاب ستة أعضاء عوضاً عن الذين انتهت مدتهم لم يقدم أحد من الاهالي على الانتخاب الا النذر القليل حتى وان الاصوات التي نالها كل عضو من الأعضاء الجدد تتراوح بين ١٧ و٣٠. فالأعضاء الجدد قدموا استقالتهم، كما وأنه شاركهم بالاستقالة البعض من الأعضاء القدم.

وفي ٢٠ آذار اجتمعت هيئة الجمعية وقررت انتخاب محمد افندي بيهم ويوسف افندي سرسق رئيسا شرف اللذان قبلا هذا التعيين ووعدا الجمعية لكل مساعدة.

وبهذا الشهر وصل عبدالكريم الخليل[3] وقال ان حزب اللامركزية في مصر كلفه لمخابرة حزب الاصلاح هنا بالانضمام الى حزبهم او اذا شاء الحزب ان ينضم حزبهم لحزب الاصلاح يكون من جهة واحدة، فلم يعرض هذا التكليف على الهيئة بل بمجرد اطلاعنا عليه [ارسلنا جواباً] في ٢٤ آذار [جاء فيه]:

---

١ - عبدالله بيهم: أحد الشخصيات البيروتية التي قامت بدور بارز في العهد العثماني والعهد الفرنسي وعهد الاستقلال. وقد تولى أمانة سر الدولة في فترة ١٩٣٤ - ١٩٣٦ وتولاها ثانية عام ١٩٤٣.

٢ - نشرت الصحف يومذاك نص الاستقالات تحت عنوان: « طلاب اصلاح لا وظائف » ومما جاء في النص « البقاء في هذه الحالة بدون نوال الاصلاحات اللازمة الحيوية للوطن، مضر بحالة البلدة التجارية والاقتصادية فاننا نقدم استعفاءنا » أنظر حول هذا الموضوع: « المفيد »، ١٩ آذار (مارس) ١٩١٣. انظر أيضاً: توفيق برو: العرب والترك في العهد الدستوري العثماني ١٩٠٨ - ١٩١٤، ص٤٧٠.

٣ - عبدالكريم الخليل (١٨٩٢ - ١٩١٦) محام من أبناء برج البراجنة في ضواحي بيروت، تعلم الحقوق في الاستانة وانتخب رئيساً للمنتدى الادبي العربي. كان يؤمن بانفصال العرب عن الدولة العثمانية أو جعل بلاد الشام خديوية على غرار مصر. اعتقل على يد جمال باشا واعدم عام ١٩١٦ في بيروت

انه بلغ الجمعية أن الوالي أرسل اللائحة الاصلاحية الى الآستانة فأبرقت الى الصدارة العظمى والى نظارة الداخلية تطلب منهم استصدار الارادة السنية بتنفيذها. وفي ٨ نيسان ١٩١٣ نشر الوالي أبو بكر حازم بك المنشور الآتي[1]:

« بما ان الجمعية التي تشكلت منذ شهرين ونصف من بعض الذوات في بيروت باسم الجمعية العمومية الاصلاحية والتي اتفق أن أعطي لها علم وخبر من مقام الولاية قد كان تشكيلها مغايراً أساساً للنوعية الصريحة التي نص عليها قانون الجمعيات فضلاً عن أن بعض المطالب التي أخذ هؤلاء يطالبون بها باسم الاصلاحات هي منافية أيضاً لأحكام القانون الأساسي. وبناء عليه فقد صار من الطبيعي منع دوام واجتماع هذه الجمعية. هذا وقد شرع بتطبيق قانون ادارة الولايات الذي نظمته الحكومة السنية وفقاً لقاعدة توسيع المأذونية وتفريق الوظائف التي نصت عليها المادة المالية والثامنة من القانون الأساسي. وصدرت ارادة الحضره السلطانية بمراعاة احكامه فجاء جامعاً للمساعدات الواسعة التي تتطلبها الاصلاحات المطلوبة لبيروت ولسائر الولايات العثمانية ومتضمناً الاحكام المخصوصة التي تؤمن الاحتياجات الخصوصية لكل ولاية. على أنه من الثابت فعلا بنشر مثل هذا القانون المخصوص المتكفل بحصول الاصلاحات التي تود الحكومة السنية انفاذها بصورة جديدة انه اذا وجدت بعض النواقص عند تطبيق احكامه الفرعية، فلا يشك ان الحكومة السنية تتم هذا النقص بالاشتراك مع مجلس المبعوثان الذي سيجتمع قريباً ان شاء الله. وبناء عليه نعلن انه قد منع بموجب القانون اجتماع الجمعية المذكورة التي ليس لها ذات كيان قانوني. ولم يبق محل وحاجة لدوافعها بعد الآن واذا تعدى القائمون بها للاجتماع خلافاً للمأمول فتضطر الحكومة لاجراء ما يقضيه القانون بحقهم من المعاملات ».

---

١ - انظر: « المفيد »، ٩ نيسان (ابريل) ١٩١٣.

وفي اليوم نفسه بعد الظهر استدعانا الوالي انا ورفيقي بترو طراد فقال الوالي: اي الحكومة أمرت بقفل النادي[1] ومنع اجتماع الجمعية الاصلاحية لأن الحكومة شرعت بتطبيق قانون الولايات الجديدة وان اعطاء الرخصة السابقة كان لا لزوم لها وانه عمل خطأ محظر. وعليه سحبت الرخصة المعطاة[2] قبلا. فقلنا له: ان الجمعية الاصلاحية قد تشكلت بصورة مطابقة للقانون وهي قائمة على قاعدة أخذت من سياسة جمعية الاتحاد والترقي وجمعية الحرية والائتلاف وغيرهما من الجمعيات السياسية التي تشكلت بالآستانة. فهل لحضرة الوالي أن يطلعنا على المواد المخالفة للدستور وعن المواقع المجحفة بحقوق الحكومة. فقال: هي كثيرة ولا اتذكر الآن مواضعها فاجبناه: اننا سنحتج على هذا العمل للمقامات العالية بالآستانة ونخبر هيئة النادي بالأمر. فقال: لكما ان تفعلا ما تريدان فان القانون وحده هو الذي يجب أن يتبع على كل حال. [فقلنا له]: أجل يا حضرة الوالي، ولكن ليس في فتح النادي وابقائه مفتوحاً أدنى مخالفة للقانون. [فقال]: بلى وجود مثل هذه الجمعية لا لزوم له في مثل هذه الايام وخصوصاً بعد ان اخذت الحكومة على عاتقها تطبيق قانون الولايات الجديد.

واشتد الجدال بيننا وبين الوالي وبيّنا له وخامة العاقبة فيما اذا بقي مُصرّاً على قراره هذا فلم يقنع وبقي مُصرّاً على فكره، فتركناه وذهبنا لنادي الجمعية، الذي كان غاصاً بقسم عظيم من الاهالي وبلغناهم ما جرى. واقر رأي الجميع على ارسال برقيات للسلطان الأعظم ولمقام الصدارة. ولقد رأت ادارة النادي من الحكمة مسايرة اوامر الحكومة برفع شارة النادي على أمل أن شكايتهم للآستانة تثمر باعادتها. وان الحكومة علمت بوقع هذه الضربة على الاهالي فاحتاطت واكثرت من الدوريات حتى انزلت للأسواق العساكر النظامية. وصدرت ثاني يوم الجرايد وكلها بيضاء، ولم يكن بها سوى بلاغ

---

١ - كان نادي الجمعية الاصلاحية في منطقة باب ادريس في قلب بيروت تجاه كنيسة الكبوشية.

٢ - في الاصل: المعطت.

الولاية وذلك احتجاجاً على مخالفة الوالي للقانون[1]. واخذت الجرايد تعبر عن أفكار الاهالي باستهجان هذا العمل المخالف للقانون، وعليه أخطرت من الديوان العرفي لزوم اطلاعه عليها قبل نشرها. وبالحقيقة ان الهياج من الاهالي اخذ مأخذه، ولقد اجتمعت الهيئة الاصلاحية وارسلت للوالي الاحتجاج الآتي[2]:

«ان الخطوب التي ألمت بالعرش العثماني فخفضت من عظمته وذهبت بشطره لم يكن لها سبب غير التمادي في سوء الادارة والاصرار على الخطأ في السياسة. ولما تفاقم هذا الأمر واستولى الخوف على قلوب المخلصين من رجال الدستور في عهد الوزارة السابقة من استطالة الإطماع الى بقية الأطراف المسالمة حتى الآن، بادروا الى الرجوع عن الغلط، وهموا سلوك الطريقة المثلى في الحكم ونشر الاصلاح الاداري في كل قطر من أقطار المملكة سداً للذريعة وقطعاً للأسباب التي بنمسك بها أصحاب الأغراض من الاجانب. ولقد كانت لبيروت فضيلة السبق الى التصريح بحقيقة الحال، فلقي تصريحها من رجال الوزارة آنذاك آذاناً مصغية وقلوباً واعية. وبذلك الباعث ولهذا الغرض تألفت جمعيتنا العمومية بانتخاب المجالس الملية ووضعت برنامجها واخذت الرخصة القانونية وعقدت اجتماعاتها الاولى في دار المجلس البلدي على مرأى الحكومة وسمعها. فمصادرة الحرية الاجتماعية وخنق الفكرة الاصلاحية على النحو الذي جرى عليه حضرة الوالي بحل الجمعية الاصلاحية، فضلا عن انه مناف لأحكام القانون الأساسي فهو يعتبر بنظر العالم المتمدن ضغطاً على الاستقلال الشخصي وحرية الفكر. ان الجمعية الاصلاحية في بيروت جمعية فكرية لا جمعية انفاذ بالقوة والعنف، فعلى فرض مخالفة رأيها في الاصلاح

---

١ - انظر مثلا نص البلاغ في الصفحة الاولى من صحيفة «لسان الحال»، ٩ نسان (ابريل)، ١٩١٣

٢ - نشرت صحيفة «المفيد» في ١٢ نيسان (ابريل) ١٩١٣، العدد ١٢٥٠ نص هذا الاحتجاج.

لرأي الحكومة، فانما يحق للحكومة عدم العمل بآرائها ولكن لا حق لها بمصادرتها ولذلك نحن نحتج أمام الوطن والتاريخ على عمل حضرة الوالي هذا الذي عبث بمصلحة الوطن وخالف به احكام الدستور ونيات جلالة السلطان الأعظم ».

الامضاءات:

كامل الصلح، اسكندر عازار، محمد ابراهيم الطيارة، جان حبيب بسترس، سليم علي سلام، رزق الله ارقش، احمد مختار بيهم، احمد حسن طبارة، عبدالباسط فتح الله، البير سرسق، خليل زينية، حسن الناطور، يوسف الهاني، محمد فاخوري، بترو طراد، عبد الحميد غندور، جان نقاش. فؤاد حنتس، حبيب فرعون، سليم البواب، ابراهيم حكيم، الدكتور أيوب ثابت، جميل الحسامي، جرجي رزق الله.

ولقد أرسل الاهالي تلغرافات للصدارة العظمى ولنظارة الداخلية والى جريدة « اقدام » و« صباح » وهذه صورتها[1]:

« نحن الموقعين بذيله ملاكين وتجار وصيارف أطباء ومحامين وصحافيين وادباء وغيرهم من كافة طبقات الشعب وجميع الطوائف في بيروت نعرض لفخامتكم ان الحكومة المحلية أصدرت في ٢٦ مارس الحالي أمراً اداريا بحل الجمعية العمومية الاصلاحية في بيروت وباقفال ناديها بحجة ان تشكيلها كان مغايراً للنوعية الصريحة التي نص عليها قانون الجمعيات وان العلم والخبر المعطى لها من مقام الولاية كان اعطاؤه اتفاقاً فضلاً عن أن بعض المطالب التي طالبت بها باسم الاصلاحات هي منافية أيضاً لأحكام القانون الاساسي. على

١ - نشرت صحيفة « المفيد » في ١٢ نيسان (ابريل) ١٩١٣، العدد ١٢٥٠ نص هذه البرقية.

ان الحقيقة هي ان الجمعية المشار اليها لبس في القانون ما يمنع تشكيلها وهي تألفت برضى الحكومة ونالت منها الاجازة الرسمية، وقد كان انتخابها من قبل المجالس الملية والرؤساء الروحيين لجميع الطوائف في بيروت، واعضاؤها من خيرة ابناء العائلات البيروتية الذين ما زالوا منذ مئات السنين[1] يخدمون الدولة بنيات صادقة وبكل قواهم أما دعوى الحكومة بأن بعض المطالب التي ذكرتها الجمعية في لائحتها الاصلاحية مغايرة للقانون الاساسي، ففضلاً عن أنه لا دليل على صحتها ولا المطالب المنوه عنها صعبة لرد علبها رداً خاصاً فليست مطالبنا الا مجرد حاجيات وضعتها اللجنة اظهاراً لرغائب الاهالي وعرضها على حكومتهم. فبناء على ما تقدم يتضح لفخامتكم ان الأمر الذي استصدرته الولاية لحل الجمعية بني على افتراضات وأوهام لا أساس لها فضلاً عن أنه مناف لأحكام القانون الأساسي منافاة تامة ولآمال الأمة ومصلحة الدولة. ولذلك فنحن نحتج على هذا العمل بكل قوانا ونلتمس اصدار أمركم العاجل الى مقام الولاية لالغاء أمرها بمنع الجمعية عن الاجتاع صوناً لحرمة القانون الأساسي الذي باسمه قد أجريت هذه المغايرة القانونية، ومحافظة على اسم الحكومة الدستورية، وكرامة الأمة التي يؤسفها هذا العمل ». ويلي ذلك الامضاءات وهي نحو خمسمائة أمضا[2].

وفي ١٢ نيسان سنة ١٩١٣ أقفلت المدينة بأجمعها احتجاجاً على عمل الوالي ابي بكر حازم بك بالغاء الجمعية الاصلاحية واقفال ناديها واظهاراً لاستيائهم من هذا العمل المخالف للدستور. وكان في مساء ١١ منه شاع في البلد عن عزم الاهالي على اقفال محلاتهم ثاني يوم. فما بلغ الوالي هذا الخبر حتى ارسل مناد ينادي في الأسواق طالباً من الاهالي اقفال محلاتهم مهدداً اياهم

١ - في الأصل: ميأت.

٢ - ذكرت الصحف المعاصرة بأن عدد الموقعين على التلغراف (١٣٠٠) من أعيان بيروت. أنظر مثلا « المقطم » ١٢ نيسان (ابريل) ١٩١٣، ١٨ نيسان (ابريل) ١٩١٣.

بالجزاء الشديد اذا خالفوا أوامره.

وفي صباح ١٢ منه ألصق على جدران المنازل والحوانيت الاعلان الرسمي الآتي[1]:

« قد شرعت ولاية بيروت بتطبيق القانون المخصوص الحاوي على المساعدات الواسعة ضمن أحكام القانون الأساسي والصادر بزعامة الارادة السنية الشاهانية والذي قصد به الباب العالي اجراء الاصلاحات بجميع الولايات العثمانية. فهم من الآثار المشهودة والاستطلاعات المخصوصة ان البعض في بيروت قد ابتدأوا بسائق الآمال الخصوصية بتضليل اذهان الاهالي واغفالهم وعرقلة معاملات الحكومة ومصالح العباد وهم لا يزيد عددهم عن الخمسة أو الستة وأشاعوا بين الناس انهم اذا اقفلوا حوانيتهم يتخلصون من العسكرية وبعض التكاليف وشوقوهم لعدم فتحها. لا جرم ان الذين يشتركون بحركات هؤلاء يستلزمون الجزاء الشديد بموجب المواد المعينة في قانون الجزاء والمقدمون منهم يكونون طبعاً مسؤولين مع مرتبي هذه الأعمال. وعليه نعلن الحقيقة ونحظر العموم بأن يتجنبوا حركات كهذه توجب العقاب ونوجههم بمعاطاة اعمالهم كالعادة مع الخلود الى السكينة ».

فكل هذه الاعمال لم تجد الوالي نفعاً، اصبحت المدينة مقفلة بكاملها الا البعض من باعة الخضر والخبز. وقد كان البوليس شرع بقيد أسماء المقفلين محلاتهم فجاءه أحد الظرفاء وقال له: لو عمدتم لقيد أسماء الفاتحين لهان الأمر عليكم.

وبعد الظهر نشرت الولاية صورة تلغراف وارد من الصدارة جواباً على تلغراف الاهالي وهذه ترجمته:

---

١ - أنظر نص الاعلان أيضاً في صحيفة: «المؤيد»، ١٦ نيسان (ابريل) ١٩١٣.

« أخذنا تلغراف من بيروت محتوياً على كثير من التواقيع بخصوص طلب الترخيص للجمعية الاصلاحية بالاجتماع مجدداً. اذا كان للأهالي افكار ومطالبات بحق الاصلاحات فيقتضي طبعاً أن يطلب ذلك المبعوثون في مجلس المبعوثان حتى اذا حاز طلبهم الاكثرية يوضع موضع التطبيق. ان تشكيل الاهالي جمعيات لهذه الغاية وتصديهم لمثل هذه المطالب مغاير للقانون ومن الضروري عدم اصغاء الحكومة لذلك قطعياً. ان الحكومة نشرت ما يمكن تطبيقه من القوانين بخصوص الاصلاحات وهي الآن مشتغلة بترتيب وتنظيم غير ذلك من القوانين. فبكمال الاهمية نوصيكم بان تفهموا الكيفية لمن يلزم وان تودعوا لديوان الحرب العرفي حالا من يتجرأون على القيام بحركات مغايرة للقانون وان تجروا بحقهم حالا حكم القانون الذي ينبغي اصداره في ظرف ساعة أو ساعتين، وقد كتب الى العسكرية أيضاً ما يقتضي من الوصاية المؤثرة ».

٢٠ مارت سنة ١٣٢٩
الصدر الأعظم وناظر الحربية
محمود شوكت

ولم تكن هذه البرقية الا لتزيد الاهالي هيجاناً وخصوصاً ما حوته من عبارة اصدار الحكم في ساعة أو ساعتين وذاتاً الاهالي كانت بهيجان نظراً لما اصدره الوالي في مساء الليل الماضي من القبض على بعض الافندية الذين لم يبلغهم طلب الحكومة لهم حتى ذهبوا وسلموا انفسهم وهم السادة: زكريا طبارة، الشيخ اسكندر عازار، رزق الله أرقش. سلم الطبارة، مختار ناصر. وطلبوا أيضاً الحاج عبدالجليل سلام الا أنه كان متغيباً وكانت البلدة في هرج ومرج. وباتوا هؤلاء الذوات في دائرة البولس. وظهر يوم ١٢ منه ارسلوا للديوان العرفي لاجل محاكمتهم. وكان كل من محمد افندي بيهم ويوسف افندي سرسق

قابلا الوالي واتفقا معه على أن يترك سراح الموقوفين وهم يشوقون الاهالي لفتح المدينة. وهكذا في ١٣ منه مساء عقد ديوان الحرب العرفي جلسة قرر فيها تبرأة الذوات الموقوفين النين كان بانتظارهم جم غفير[1] من الاهالي، ولما كان اطلاق سراحهم تأخر لبعد الساعة العاشرة ليلا ولما يبلغ الاهالي عموماً هذا الخبر، فأصبحنا يوم ١٥ منه والبلدة مقفلة أيضاً. ولما كان هذا مخالفاً لما صار الاتفاق عليه مع الوالي فاجبرنا قياماً بالوعد ان نطوق الاسواق مع بعض الاخوان من الجمعية ونرجو الاهالي ان يفتحوا محلاتهم وبالجهد الجهيد حتى تمكنا من اقناعهم بفتح محلاتهم.

٤ - البلدية [والمطالب الطائفية]

ذكرت قبلا استعفاء القسم الاعظم من اعضاء البلدية، وأخيراً قرر الوالي اعتبار البلدية منحلة وامر باجراء الانتخاب، وعليه فقد قصد نادي الجمعية قبل تسكيره[2] عدد كبير من الاهالي يطلبون من الجمعية الاصلاحية ان تتولى هي ترشيح الاثني عشر ذاتاً ليكونوا اعضاء للبلدية وان الاهالي ستقر وتنتخب مرشحي الجمعية، فقابلت الجمعية هذا العرض بالقبول ورغبت القيام به الا أنه مع الاسف ان القسم الاعظم من اعضاء الجمعية الاصلاحية المسيحيون لم يقبلوا أن تكون اعضاء البلدية مناصفة بينهم وبين المسلمين، بل اصروا على أن يكون لهم اكثر من النصف. وبالرغم من كل الوسايط التي استعملت لاقناعهم بالرجوع عن هذا الرأي الغير مصيب وخصوصاً ان اللائحة الاصلاحية التي تقول المادة الثالثة منها بوجوب انتخاب اعضاء المجلس العمومي مناصفة بين المسلمين وغير المسلمين لم تجف، وبيّنا لهم الاعتراضات التي تلقيناها بسبب هذه المادة لأن غير المسلمين لا يشكلون غير ٢٠ بالمية من

١ - جم غفير: وتعني جمع كثير ولفظ «جم» صحيح وكان يستخدم كثيراً في تلك الحقبة.

٢ - تسكيره اقفاله.

مجموع أهالي الولاية، وسوء التأثير الذي سيحصل اذا طاوعناهم ووافقنا على أن يكون للمسلمين اقل من النصف، فمع الاسف الزايد لم نوفق[1]، وحباً بعدم فرط عقد الاتفاق ارتأينا ان لا نتداخل بانتخاب البلدية وأصدرت الجمعية القرار الآتي:

«قررت اللجنة الاصلاحية في جلستها المنعقدة في مساء الخميس الواقع [في] نيسان الجاري المادتين التاليتين:

أولاً: عدم مداخلة اللجنة مداخلة رسمية في الانتخابات البلدية.

ثانياً: ترك الخيار لاعضاء اللجنة في قبول ترشيح مريدهم لهم.

هذا واللجنة ترجو من اعيان البلدة ومريديها ان لا يسؤهم اصرارها على قرارها الاول في عدم الاشتراك بوجه رسمي في الانتخابات البلدية رغم الحاحهم عليها بوجوب مداخلتها فيها سواء بلسان الجرايد المحلية او بلسان وفودهم الى نادي الجمعية، فهي مع كل رغبتها في ارضاء الرأي العام لا ترى بداً من صرف كل اهتمامها وحصر كل أعمالها في الغاية التي تألفت الجمعية من أجلها وهي وضع لائحة الاصلاح الداخلي وملاحقة تنفيذها».

ولقد اخذ[2] الاهالي يوماً عن يوم يظهرون استياءهم من الحكومة وعدم التقرب منها حتى لقد شاع بالبلد ان البعض من الاهالي كتبوا اسم الوالي ابا بكر حازم على كلب، فتأثرت الحكومة من هذه المعاملة وارادت الانتقام وممن

١ - كان الأعضاء المسيحيون في الجمعية الاصلاحية قد سبق لهم في آذار (مارس) ١٩١٣ ان قدموا مذكرة الى «قوجه» (Couget) - قنصل فرنسا العام في بيروت - طالبوه. فيها باسم مسيحيي بيروت بفرض حماية فرنسا على جميع سوريا. كما أشاروا في المذكرة - التي سيشار اليها بتفصيل بعد قليل - الى تعصب المسلمين وان تعاونهم مع المسلمين ليس الا لاحباط مناورة الحكومة التركية وتأكيد مبدأ الرقابة الاوروبية في الادارة العثمانية.

٢ - في الاصل: اخذت.

جرى البحث باسمهم للانتقام منهم انا والمرحوم مختار بيهم الا انهم تخوفوا من حدوث ثورة ، ولذلك قرروا قتل المرحوم زكريا طباره وبالاتفاق مع قومندان الجندرمة وبعض الاهلين. وبالفعل فقد [نفذ] به أمر القتل ليلة ١٤ أيار ، واتهم به سامي الشلاح وحبس وحوكم وحكم عليه بخمسة عشرة سنة الا انه على ما أعلن انه بريء والقاتل غيره. واختلفت آراء الناس وقتها في كيفية القتل: هل هو بدافع من الحكومة أو قتل عادي. وانا كنت من المعتقدين ان القتل لمسائل عادية الا أنه مؤخراً تأكدت ان القتل كان باتفاق الوالي وقومندان الجندرمة وبعض العديمي الوطنية[1].

٥ - [زيارة] كامل باشا الصدر الأعظم [لبيروت عام ١٩١٣][2]

في ١١ أيار حضر لهذه البلدة الصدر الأعظم السابق كامل باشا. فاحتفلت به البلدة احتفالاً فائقاً ، ومن بعد حضوره بيومين استدعاني والمرحوم محمد افندي بيهم لديه في فندق بسول[3] ودار بيننا وبينه البحث عن الاصلاحات ووجوب تنفيذها ، وقال ان حكومته كانت مهتمة بهذه المسئلة جداً. انما

---

١ - ذكر قوجه القنصل الفرنسي في بيروت في تقرير له الى وزير خارجيته بيشون في ١٦ أيار (مايو) ١٩١٣ من أن قتل زكريا طبارة شقيق الشيخ أحمد طبارة ، قد أحدث انفعالاً في بيروت ، وأن الأوساط الاصلاحية كادت أن تتهم الأشخاص الدائرين في فلك الحكومة بمسؤوليتهم عن الحادث. ثم أضاف قوجه «تأكدت من التحقيق الذي قمت به أن الموضوع متعلق بجريمة عاطفية» ولكن تبقى رواية سليم سلام هي الاقرب الى الصواب ذلك لأن تقرير القنصل كان سريعاً وآنياً ، في عام ١٩١٣ فيما تبين لسليم سلام في الثلاثينات من أن الحكومة والسلطة العثمانية هي وراء اغتياله.

٢ - انظر عن هذه الزيارة الصحف البيروتية المعاصرة أنظر أيضاً : يوسف الحكيم : بيروت ولبنان في عهد آل عثمان ، ص٤٠.

٣ - يقع فندق بسول في منطقة الزيتونة في بيروت على شاطىء البحر في الشارع المعروف باسم «شارع فرنسا».

الحادث الذي جرى منعه من تتميم ما كان عول عليه وبحث عن حالة بيروت ووضعيتها وذكر جملة اشياء يوم كان متصرفاً فيها. وبالحقيقة بهرني بذاكرته حيث كان يروي الحوادث وكأنها وقعت قبل اسبوع مع ان بينه وبينها زيادة عن الاربعين سنة. ومن ثم انتقلنا بالحديث الى الاتحاديين وتصرفاتهم فقلت له: يا مولانا كل تاريخ حياتكم أبيض نقي الا انه مع الاسف يوجد به نقطة سوداء. قال: وما هي. قلت: قبضكم على زمام الحكم وابقائكم على من تعتقدون بهم الضرر للوطن والدولة. قال: صحيح لكن انا من طبعي لا أميل لسفك الدم. ونظر في وجهي والظاهر انه فهم من أني لم اقتنع بهذا الجواب حيث رجع وقال: كان البعض من الضباط حضروا لعندي واخذوا رأيي لقتل جاويد وطلعت وناظم. في بادىء الامر لم أوافق معهم ومن ثم راجعوني مرة ثانية وألحوا ، وكان عندنا يومها جلسة مجلس الوكلاء ، فمن بعد انفراط الجلسة اخذت شيخ الاسلام جمال الدين افندي وكلمته بالموضوع فوافق. بعدها اجتمعت بناظر الحربية ناظم باشا واجتهدت كثيراً لاقنعه فلم يوافق ، وكانت النتيجة ان فتكوا به بالجمعة ذاتها. ثم تكلمنا عن سفره والاسباب الموجبة لهذه السرعة فقال: ارغب أن أكون بازمير[1] لأكون قريب من الحركة.

٦ - [المؤتمر العربي في باريس]

بعدها سألنا عن المؤتمر العربي الباريزي ، فبينا له كل شيء. قال من الضروري ان تسافر أنت ، انما أوصيكم أن لا تعتمدوا على الاجانب ولا تثقوا بهم. قلنا له: ان حركتنا ليست مستندة على الاجانب. قال: اعلم ذلك جيداً وخوفاً من تطوح الغير أرى من الضروري سفرك أنت. وكان بانتظاره جم

---

١ - أزمير احدى المدن التركية الهامة ، فيها مرفأ هام على بحر ايجه. استولى عليها العثمانيون عام ١٤٢٢. احرقت عام ١٩٢٢ واعيد بناؤها عام ١٩٣٢. كانت تعرف باسم «سميرنا».

غفير من الذوات ومن جملتهم والي الولاية أبا بكر حازم بك. فاستأذنا بالانصراف وانصرفنا وبعد أن بقي هنا أياماً قلائل كان بها موضوع اكرام البيروتيين سافر في ٢٤ منه الى ازمير مشيعاً بالاعزاز والاكرام. وكان من مدة الجمعية الاصلاحية مع جملة من الوجهاء يتذاكرون لارسال وفد من قبلهم للاشتراك في المؤتمر العربي الذي سيعقد في باريز بالشهر القادم. وسبق ان حلفوني لأكون من جملة اعضاء الوفد فرفضت لاسباب عائلية جوهرية وهي مصيبتي بفقد ولدي العزيز محي الدين البالغ من العمر ٢٣ سنة والذي لم يمض على وفاته اسبوعين فكانوا يعذروني. الا أنه لما لم يتيسر لهم تشكيل الوفد حسبما يرغبون احالوا علي كل من المرحومين الامير مصطفى ارسلان ومحمد افندي بيهم ويوسف افندي سرسق الذين اصروا عليَّ كل الاصرار وقالوا: ان عدم ذهابك سوف يؤخرنا عن تشكيل الوفد لأن كل الذين وعدوا بالذهاب اشترطوا ان تكون انت معهم. ومن بعد جملة زيارات ومراجعات اتكلت على الله ووافقتهم على رغبتهم[1]. وعليه انتخبت انا والدكتور ايوب ثابت والبر سرسق[2] والمرحوم احمد حسن طبارة وكان سبقنا المرحوم احمد مختار بيهم وخليل افندي زينية[3].

---

١ - ذكر القنصل العام الفرنسي في بيروت «قوجه» في تقرير إلى وزير الخارجية «بيشون» في ١٦ أيار (مايو) ١٩١٣ في موضوع تشكيل الوفد الإصلاحي في بيروت ما يلي:
«... أما سليم علي سلام فهو لا يزال في حيرة من أمره، ويجب القيام بخطوة جديدة تجاهه هذا اليوم بالذات، وفي حال قبوله، سوف يسافر بدون شك إلى القاهرة في الباخرة القادمة مع الدكتور ثابت والسيد ألبير سرسق...». أنظر: وثائق المؤتمر العربي الأول ١٩١٣، ص٨٠ - ٨١.

٢ - تخلف ألبير سرسق عن الحضور إلى باريس بسبب مرض شقيقه. أنظر: كتاب المؤتمر العربي الأول، ص١٤.

٣ - ذكر القنصل الفرنسي في بيروت «قوجه» في التقرير السابق عبارة خاصة بخليل زينية قال فيها «... مختار بيهم وخليل زينية هما الشخصيتان الأكثر تميزاً. وأنني أسمح لنفسي ←

وفي ٢٦ منه تركنا بيروت على الباخرة الايطالية الى الاسكندرية[1] انا والدكتور أيوب والشيخ احمد فوصلنا ثاني يوم صباحاً، وحيث ميعاد قيام الباخرة يتأخر يوماً عن يوم وصولنا فالشيخ طباره استحسن ان يذهب لمصر وأنا وأيوب بقينا بالاسكندرية. وفي ٣٠ منه اقلعت الباخرة «كارباك» بنا وكان الجو صافياً والبحر هادئاً كأننا بفصل الصيف. وبعد يومين على سفرنا اخذت الباخرة تلغراف عن قتل المرحوم محمود شوكت باشا، وبعدها بيومين وصلنا لمرسيليا ولم نبق سوى بضع ساعات. وتابعنا السفر الى باريز[2] وكان وصولنا في ٣ حزيران. وهناك نزلنا في أوتيل «كونتيننتال» الذي كان نزل

→ مجدداً بأن أوصيك بأن تستقبل هذا الأخير بشكل خاص استقبالاً حسناً. لقد برهن دائماً عن كونه مخبراً متفانياً ومنبهاً مخلصاً لهذه القنصلية العامة، فلنا أن نعتبره بحق موالياً لفرنسا بصدق».

أما خليل باسيلا زينية (١٨٦٧ - ١٩٤٤) فهو لبناني من مواليد ذوق مكايل، درس في المدرسة الأميركية والكلية اليسوعية، توجه عام ١٨٨٤ إلى الإسكندرية بدعوة من شقيقه فلبس. وفي الإسكندرية حرر في صحيفة «الأهرام»، وأنشأ في عام ١٨٨٨ مجلة «الراوي» ورئس تحرير صحيفة «الأهرام» ثم تولى رئاسة تحرير «صدى الأهرام». في عام ١٩٠٨ عاد إلى بيروت بعد صدور الدستور العثماني. تعاون مع إسكندر الخوري وحرر له صحيفة «الثبات» اشترك عام ١٩١٢ في حركة ودعوة اللامركزية، اشترك في المؤتمر العربي الأول في باريس ١٩١٣، وفي عام ١٩١٤ أنشأ في بيروت صحيفة «المرأة». هرب من بيروت خوفاً من الأتراك بسبب موالاته لفرنسا. عين حاكماً لجزيرة إرواد بعد احتلال الفرنسيين لها. في عام ١٩١٧ عاد إلى القاهرة، ثم عاد إلى بيروت عام ١٩٣٨ وتوفي فيها عام ١٩٤٤. من مؤلفاته: العلم والتربية، القضاء والقدر (عن الفرنسية)، رواية النهاية (عن الفرنسية)، روايات متفرقة، تقويم المرأة، طرفة الطرف في ما دار بين بعض مكاتبي «التقدم» و «المقتطف»

١ - الاسكندرية: مدينة مصرية على البحر المتوسط أسسها الاسكندر عام ٣٣٢ ق.م. وهي مركز ثقافي وتجاري. فتحها العرب عام ٦٤٢م. واستولى عليها الاتراك عام ١٥١٦م.

٢ - باريس: عاصمة فرنسا: تقع على ضفاف نهر السين. من معالمها الهامة: قصر ومتحف اللوفر، وقوس النصر. والبانتيون وكاتدرائية نوتردام وجامعة السوربون.

به ما سبقنا من الوفود. ومن بعد وصولنا اخذت الاجتماعات تتوالى لتهيئة عقد المؤتمر.

وفي ١٨ حزيران اجتمعت الوفود جميعاً التي وردت من سوريا وبقية البلاد العربية ومن وفود المهاجرين من اميركا في القاعة الكبرى للجمعية الجغرافية بشارع سان جرمن رقم ١٨٤ وبالانتخاب السري انتخب كل من السادة الآتية اسماؤهم لجنة ادارية للمؤتمر وهم: عبدالحميد الزهراوي[1] رئيساً وشكري غانم نائب رئيس والوكلاء: سلم علي سلام اسكندر عمون. الشخ أحمد طباره، ندره المطران وانتخب سكرتيريه [كتاب العربية] السادة: عبدالغني العريسي[2]، محمد محمصاني، عوني عبدالهادي، جميل مردم بك، وللسكرتيرية الفرنسية [كاتب الفرنسية] السيد شارل دباس[3]. وبعد اربع جلسات جرى بها

---

١ - عبدالحميد الزهراوي (١٨٥٥ - ١٩١٦) من زعماء النهضة السياسية في سوريا. من مواليد حمص، كان من المناوئين للسلطان عبدالحميد، اصدر صحيفة سرية عرفت باسم «المنير»، وساعد في الآستانة على اصدار صحيفة «معلومات» التركية، كتب لصحيفة «المقطم» المصرية فاعتقلته السلطة العثمانية، ثم فر الى مصر الى عام ١٩٠٨ عند اعلان الدستور. وعندما جرت الانتخابات انتخب مبعوثاً عن حماه. وفي الآستانة اشترك في تأسيس حزب «الحرية والاعتدال» وحزب «الائتلاف» واصدر صحيفة «الحضارة». استماله العثمانيون بعد مؤتمر باريس وعينوه في مجلس الاعيان العثماني، ولما نشبت الحرب العالمية سيق الى ديوان الحرب العرفي، ثم نفذ فيه الحكم بالاعدام في دمشق. من مؤلفاته. الفقه والتصوف، وخديجة ام المؤمنين.

٢ - عبدالغني العريسي (١٨٩١ - ١٩١٦) ولد وتعلم في بيروت. اصدر بالاشتراك مع فؤاد حنتس صحيفة «المفيد» التي بثت الفكرة العربية، سافر الى باريس ودخل مدرسة الصحافة ومهر في علم السياسة الدولية. بعد وفاة حنتس نقل «المفيد» الى دمشق في فترة الحرب العالمية الاولى بالاشتراك مع عارف الشهابي. اعتقل اثناء هربه الى الحجاز فسيق الى بيروت حيث أعدم. من مؤلفاته: البنين، والمختار من ثمرات الحياة.

٣ - شارل دباس (؟ - ١٩٣٥) تلقى تعليمه في لبنان، اشتغل في العمل الحقوقي والصحافي ←

جملة خطب ومذكرات تقرر بها مواد الاصلاحات الواجبة بالولايات العثمانية[1] وتبليغ هذه المواد الى الدولة العثمانية بواسطة السفارة العثمانية في باريز والى بقية الدول العظمى واليك مواد الاصلاحات[2]:

١ - ان الاصلاحات الحقيقية واجبة وضرورية للملكة فيجب ان تنفذ بوجه السرعة.

٢ - من المهم ان يكون مضموناً للعرب التمتع بحقوقهم السياسية وذلك بان يشتركوا في الادارة المركزية للمملكة اشتراكاً فعلياً.

٣ - يجب أن تنشأ في كل ولاية عربية ادارة لامركزية تنظر في حاجاتها وعاداتها.

٤ - كانت ولاية بيروت قدمت مطالبها بلائحة خاصة صودق عليها في ٣١ كانون الثاني سنة ١٩١٣ باجماع الآراء، وهي قائمة على مبدأين اساسيين وهما: توسيع سلطة المجالس العمومية وتعيين مستشارين اجانب، فالمؤتمر يطلب تنفيذ وتطبيق هذين الطلبين[3].

← وكتب في الحرب العالمية الاولى في صحيفتي (Liberté) و (Réveil) اللتان كان يصدرهما في بيروت اسكندر الخوري. وفي عام ١٩٢٦ اصبح أول رئيس للجمهورية اللبنانية، ثم عين رئيساً للمجلس النيابي. توفي في صيف عام ١٩٣٥ في باريس اثر مرض رئوي.

١ - للمزيد من التفصيلات عن هذه الخطب والمذكرات والقرارات انظر: كتاب المؤتمر العربي الاول ١٩١٣، ص٢٥ - ١٢٣ والصادر عن اللجنة العليا لحزب اللامركزية بمصر - القاهرة ١٣٣١ - ١٩١٣.

٢ - انظر نص القرارات وملاحقها في: كتاب المؤتمر العربي الاول ١٩١٣. ص١١٣ - ١٢١، «المنار»، ١٩١٣، م١٦، جـ٩، ص٧١٧ - ٧١٩.

٣ - يلاحظ بان اللائحة الاصلاحية الصادرة عن جمعية الاصلاح اكدت على مبدأ الاستعانة ←

٥ - اللغة العربية يجب أن تكون معتبرة في مجلس النواب العثماني ويجب ان يقرر هذا المجلس كون اللغة العربية لغة رسمية في الولايات العربية.

٦ - تكون الخدمة العسكرية محلية في الولايات العربية الا في الظروف والاحيان التي تدعو للاستثناء الاقصى.

٧ - يتمنى المؤتمر من الحكومة السنية العثمانية ان تكفل لمتصرفية لبنان مسائل تحسين ماليتها.

٨ - يصادق المؤتمر ويظهر ميله لمطالب الارمن العثمانيين القائمة على اللامركزية.

٩ - سيجري تبليغ هذه القرارات للحكومة العثمانية السنية.

١٠ - وتبلغ أيضاً هذه القرارات للحكومات المتحابة مع الدولة العثمانية.

← بمستشارين اجانب لمدة ١٥ سنة قابلة للتجديد، كما اكد المؤتمر العربي على هذا الموضوع مجدداً. وبالمقارنة بين هذا المطلب وبين مذكرة الاعضاء المسيحيين في الجمعية الاصلاحية للقنصل الفرنسي في بيروت «قوجه» في ١٦ أيار (مايو) ١٩١٣ يلاحظ بأن هذا المطلب انما كان بايعار وبدافع من هؤلاء الأعضاء وقد اكدت المذكرة السابقة الذكر ذلك حينما جاء فيها ان موافقة مسيحيي بيروت على التعاون مع المسلمين في صياغة مشروع الاصلاحات انما جاء لاحباط مناورة الحكومة التركية و«العمل على تضمين هذا المشروع مبدأ الرقابة الاوروبية في كافة فروع الادارة».

ملحق بقرارات المؤتمر

١ - اذا لم تنفذ القرارات التي صادق عليها هذا المؤتمر فالاعضاء المنتمون الى لجان الاصلاح العربية يمتنعون عن قبول أي منصب كان في الحكومة العثمانية الا بموافقة خاصة من الجمعيات المنتمين اليها.

٢ - ستكون هذه القرارات برنامجاً سياسياً للعرب العثمانيين ولا يمكن مساعدة أي مرشح في الانتخابات التشريعية الا اذا تعهد من قبل بتأييد هذا البرنامج وطلب تنفيذه.

٣ - المؤتمر يشكر مهاجري العرب على وطنيتهم في مؤازرتهم له ويرسل لهم تحياته بواسطة مندوبيهم.

وقبل ظهر الاثنين في ٣٠ حزيران توجه كل من الرئيس المرحوم عبدالحميد افندي الزهراوي والمرحومين شكري غانم واسكندر عمون[١] والشيخ احمد طباره واحمد مختار بيهم وخليل افندي زينية وكاتب هذه السطور الى نظارة خارجية فرنسا وقابلوا ناظر الخارجية الموسيو بيشون وقدموا له نسخة عن قرارات المؤتمر وشكروا له وللحكومة الافرنسية حسن ضيافتهم، وطلبوا منه بالنسبة لصداقة فرنسا لدولتهم ان تساعدهم لاقناع دولتهم لاعطاء الاصلاحات المطلوبة وبعد مجاملات وعدهم بالمساعدة[٢]. وبعد

---

١ - اسكندر عمون (١٨٥٧ - ١٩٢٠) من مواليد دير القمر في لبنان، عمل في الأدب والحقوق وتولى مناصب في المحكمة الاهلية في مصر، تولى وزارة العدلية في سوريا في عهد الحكومة الفيصلية، توفي في القاهرة. ترجم العديد من المؤلفات الفرنسية الى العربية ومنها: الرحلة العلمية، في قلب الكرة الارضية، تاريخ الجبرتي (من العربية الى الفرنسية).

٢ - انظر: A Ismail; Document Diplomatique, vol, 20. p.280

ويذكر في هدا الصدد ان سليم سلام وبقية اعضاء الوفد افهموا بيشون (Pichon) بان غايتهم من المؤتمر هو عدم الاتجاه مطلقاً نحو الانفصال عن الدولة العثمانية أو طلب الحماية من دولة اجنبية وأن مساعيهم انما تقوم على المطالبة بحقوقهم كعنصر مهم في الدولة. عنبرة سلام الخالدي، المصدر السابق، ص٨٣.

خروجهم من نظارة الخارجية توجهوا تواً للسفارة العثمانية وكان السفير رفعت باشا[1] وقدموا له نسخة عن القرارات وتحريراً هذه صورته :

« يا صاحب الدولة ،

انفاذاً للقرار الصادر عن المؤتمر العربي يوم ٢١ حزيران سنة ١٩١٣ نتشرف بأن نرسل لدولتكم مع كتابنا هذا نسخة عن المقررات التي صادق عليها المؤتمر راجين ان تتفضلوا باطلاع الحكومة العثمانية عليها واقبلوا فايق احترامنا »[2].

واظهر السفير ميله لوجوب الاصلاحات لكنه اشار ان يكون الطلب بالطرق اللينة. وفي شهر تموز توجه لنظارة الخارجية الافرنسية وفد بيروت وهم : احمد مختار بيهم ، الدكتور ايوب ثابت والشيخ أحمد طبارة وخليل زينية وهذا العاجز ، فقابلنا هناك مدير الامور الشرقية الموسيو « مارغريت » فقال المرحوم مختار ، اننا نكرر شكرنا للحكومة الافرنسية على تسهيلها لنا لعقد مؤتمرنا ونأمل منها بالنسبة لصداقتها مع دولتنا ان تنصحها لاعطائنا الاصلاحات وبلغنا انه يوجد البعض ممن لا صفة رسمية لهم يحضرون لعندكم لجر مغنم لهم ويقولون انهم يتمنون الحاق سوريا بالحكومة الافرنسية. فنحن نصرح لكم اننا لم نختر باريز مؤتمراً لنا الا لما نعلمه من الحرية الافرنسية ومحبة الافرنسيين للمطالبين بالحرية وللمحبة الكائنة بينها وبين دولتنا واننا لا نرضى عن دولتنا بديلاً. فاجاب المدير : اننا قطعياً ليس لنا أقل مطمع بسوريا وجل ما نتمناه ان تعيشوا مع دولتكم بسلام. فقال له مختار : هل تسمح لي ان

١ - جرت مقابلة رفعت باشا بحضور موظفين من السفارة العثمانية احدهما تركي وآخر لساني هو المرد بك سرسق ، اما شكري غانم فانه لم يحضر هذا اللقاء. انظر : كتاب المؤتمر العربي الاول ، ص ١٤٩ .

٢ - انظر أيضاً نص القرارات في كتاب : المؤتمر العربي الاول ، ص١١١ - ١٢١ . وكتاب مؤتمر الشهداء ، ص١١٢ - ١١٣ .

أصرح بذلك علناً عن لسانك. فقال : من كل بد ، ارجوك ان تصرح بذلك عن لساننا[1].

فشكرناه على هذه التصريحات وخرجنا ولم نكد نخرج من الباب حتى اعترضنا الدكتور أيوب وخليل زينية على الحاحات مختار ، مما يدل على أنه لم يرق لهما ما جرى ، ولم يعترضا على التصريحات بل اعترضا على الحاحات مختار وطلبه منه التصريح بذلك. ولم ندر انهم يوم كنا في بيروت واياهم نشتغل سوية بالجمعية الاصلاحية انهم مقدمين تذكرة لقنصل فرانسا في بيروت ليقدمها لحكومته ، يطلبون بها عكس ما صرح به مختار. وهذه الوثيقة لم ندر بها الا بزمن الحرب عندما الحكومة العثمانية فتحت القنصلية الافرنسية ووجدت هذه الوثيقة من جملة الوثائق التي وجدتها. وهذه صورة الوثيقة التي نشرها الديوان العرفي[2] :

١ - كان مختار بيهم قد ذكر في المؤتمر العربي في باريس ما يشير الى معارضته للسيطرة الفرنسية على البلاد السورية مؤكداً « اننا نحترم الفرنسيين ولكن لا نرضى ان يكونوا رؤساء علينا ، بل نرغب معاضدتهم في اصلاح احوالنا بشرط ان نبقى عثمانيين ، وليس السوريون كما قيل لكم انهم يفتحون صدورهم لفرانسة ». انظر كتاب : ايضاحات عن المسائل السياسية التي جرى تدقيقها بديوان الحرب العرفي المتشكل بعاليه ، ص٦٠ ، انظر أيضاً : « المفيد » ، ٧ أيلول (ستمبر) ١٩١٣ .

٢ - انظر نص الوثيقة أيضاً في كتاب : ايضاحات عن المسائل السياسية التي جرت تدقيقها بديوان الحرب العرفي المتشكل بعاليه ، ص٣٩ - ٤١ ، وفي كتاب جمال باشا :

Memories of a Turkish Stateman 1913-1919, pp.229-231.

أنظر أيضاً وجيه كوثراني : بلاد الشام - قراءة في الوثائق : ص٢٧٠ - ٢٧٣ ، مع الاشارة الى أن نص الوثيقة التي أوردها وجيه كوثراني تختلف بعض الشيء عن النص المترجم والوارد في كتاب : ايضاحات عن المسائل السياسية والذي اقتبسها عنه سليم سلام. ولكن هذه الاختلافات هي في الترجمة أكثر مما هي في المعنى وفي تسلسل وتركيب العبارات أيضاً ، مع الاشارة أيضاً الى ان ترجمة الديوان العرفي من الفرنسية الى العربية هي ترجمة ركيكة .

« بيروت في ١٢ مارت (آذار) ١٩١٣ »

الى جانب المسيو قوجه قنصل فرانسا بالشام الموجود في بيروت.

حضرة القنصل العام

ان الأعضاء الموقعين الامضاء بذيله ادناه من النصارى المنسوبين لفرقة الاجراءات من الهيئة العمومية المنتخبة من قبل جميع الطوائف لنظم لائحة الاصلاح لولاية بيروت يعدون فرانسا حامية النصارى العثمانيين ومتخذة الوطن لنصارى سوريا. ولذا كان لهم الشرف بعرض المطالعات الآتية على نظر عاطفة قنصل فرانسا في سوريا وهي:

أولا: موقف [وضع] النصارى العثمانيين.

ثانياً: اللائحة الاصلاحية التي نظمت من قبل الفرقة.

ثالثاً: آمال نصارى سوريا ومطالبهم.

فيرجون من القنصل العام تبلغ هذه المطالعات الى الحكومة الافرنسية واعمال نفوذه بذلك.

- **موقف [وضع] النصارى العثمانيين**: ان موقف [وضع] النصارى العثمانيين في الممالك العثمانية كان في جميع الزمان التألم والاحزان. وعقب حرب البلقان وهزيمة الترك ازداد الموقف حرجاً بسبب تزايد الويركو[1] وازدياد تعصب المسلمين وتشويق نصارى سوريا على الهجرة.

١ - **تزايد الويركو**: ان حكومة الترك ستضم التكاليف المرتبة على ولاياتها في أوروبا الى ولايات آسيا وقد باشرت بذلك من الآن. وحينئذ فمن يعرف ظلم الترك وقسوتهم وتطرف ادارتهم بخصوص طرح الويركو وجبايتها لا يشك في أن هذا العبء الجديد سيوضع على اعناق النصارى خاصة.

---

١ - الويركو، وتعني الضرائب.

١ - **ازدياد تعصب المسلمين**: ان تعصب المسلمين هو عامل عظيم لا أتمّ معه بيد رجال سياسة الترك. ألم يكن هؤلاء هم الذين جروا المغنم من هذا التعصب بآخر حرب البلقان ويحصل من ذلك هذه النتيجة المميتة. انهم يتلقون [يعتبرون] حرب البلقان عبارة عن حرب دينية عند المسلمين، عبارة عن محاربة أهل الصليب، عبارة عن اتحاد الصليب أمام الهلال والنصرانية تجاه المسلمين. ولهذا ينظر المسلمون ان وجود النصارى في الممالك العثمانية انما هو السبب الوحيد لانحطاطهم وانهزامهم. ويرون ان النصارى العثمانيين هم العدو الالد والسبب الاصلي لهذه المصيبة التي وقعت على السلطنة العثمانية. وحينئذ اصبح النصارى من كل الوجوه هدفاً للقهر والجور والجفاء. وهذا القدر لم يكن صريحاً وظاهراً لدرجة تستدعي المداخلة الاجنبية، بل هو غدر خفي امتازت به ادارة الترك، وتفسير القوانين بما يلائمهم هو لهم اعظم معاضد.

٣ - **تشويق نصارى سوريا على الهجرة**: ان قدراً وافياً من مسلمي مكدونيا[1] وجهة أدرنة[2] قد شرعوا منذ بدء حرب البلقان بالهجرة الى سوريا وبيروت. فالحركة التي تزداد عظماً لا بد ان تكون بتشجيع القوة العمومية، ويخرج من هذا نتيجة مهلكة وهي قطع موازنة النصارى[3] في سوريا بما يضر بمصالح المسيحيين على أنهم حسب قواعد دينهم، وباعتبار كونهم مطلقين وأصحاب السلطة لا بد أن تزيد هذه الامة بزيادة عددهم بصورة تسحق سواهم. فالكثير من نصارى سوريا قد هاجروا الى اميركا متألمين من هذا الموقف. وهذه الأحوال كانت سبباً لوقوع هجرتين الاولى هجرة المسلمين

---

١ - مكدونيا: وهي اقليم في جنوب شرقي اوروبا، وكانت تعرف مع تراقيا باسم بلاد الروملي التي كانت بدورها تتألف من (٢٤) سنجقاً.

٢ - ادرنة: مدينة في تركيا الاوروبية وكانت من مدن الامبراطورية البيزنطية، فتحها الاتراك عام ١٣٦١ فأصبحت مقراً لسلاطينهم حتى عام ١٤٥٣ وقد شهدت في عام ١٨٧٧ الحرب الروسية - العثمانية. وقد احتلها الروس مع احتلال بعض قرى القسطنطينية.

٣ - يقصد اختلال التوازن بين عدد المسيحيين وعدد المسلمين في سوريا.

الى سوريا والثانية هجرة النصارى الى أميركا . وهذه الأحوال وان لم تدم مدة يسيرة فانها تسبب انقراض نصارى سوريا بمدة قليلة .

٤ ـ **لائحة الاصلاحات**: ان المسيو بوانكاره رئيس النظار اذ ذاك كان قد ألقى خطاباً وهذا الرجل الممتاز بين رجال الحكومة كان ثاني يوم لخطابه دعا حكومة الترك الى اجراء الاصلاحات في ايالة آسيا فأجابت حكومة الترك بانها باختيارها على أهبة اجراء الاصلاح في ولايتها وانها أمرت الولاة بأن يدعوا الاهالي لتنظيم لائحة الاصلاح . غير أن النصارى نظراً لما مضى لهم من التجارب يعلمون مقدار ما يجوز ان يعتمد فيه على صدق الحكومة . على انه اذا كلفت اوروبا الحكومة العثمانية يوماً ما على اجراء بعض الاصلاحات فهذه اللائحة لدى الحاجة مفيدة في جعل ذلك التكليف عقيماً . واللائحة الاصلاحية التي يلاحظ انها تنظمت من قبل الاهالي وهي في الحقيقة انما تنظمت بتلقين الحكومة سترى الوزارة التركية فيها طريقاً للتخلص وترد مطالب اوروبا بحق الاصلاحات مدعية ان تلك المطالب لم تكن في اللائحة الاصلاحية التي نظمت من قبل الاهالي . ومع هذا فان نصارى بيروت قد وافقوا على الاشتراك مع المسلمين في تنظيم اللائحة التي أرادت ان تظهرها بقالب ان لها قيمة حقيقية ، والثاني ادخال أساس في اللائحة بوضع رقابة اوروبا على جميع اقسام الادارة . وهذا الاساس اذا تقرر قبوله الآن لدى جميع الاعضاء يتمركز عند عموم الاهالي بصورة لا تحتمل النقيض انه لا يمكن اجراء الاصلاحات في البلاد العثمانية الا بمساعدة اوروبا .

٥ ـ **آمال نصارى سوريا ومطالبهم**: لو فرضنا ان الاصلاحات جرى تطبيقها سواء كان بمساعدة أوروبا ام لا ، فحل المسئلة على هذا الوجه لا يوافق الرغائب الحقيقية لنصارى سوريا لانهم مرتبطون مع فرانسا بصورة لا تقبل الانفكاك ولا ينسون في وقت ما انهم باعجاب تام من مدنية فرنسا ودهائها

وانهم باهتمام من شفقتها اهتمامها بهم زمن ادبار طالعهم .

فأكبر آمال نصارى سوريا ان تستولي فرانسا على البلاد الشامية ، ولكي تكون الكيفية على هذا الوجه فان الاعضاء الواضعين الامضاء بذيله يقولون باسم نصارى بيروت ان المرجح في حل المسئلة بما يوافق نظام سوريا السياسي هو ان يكون على الوجه الآتي :

١ ـ استيلاء فرانسا على سوريا .

٢ ـ اعطاء مختارية كاملة لولاية بيروت تحت مراقبة فرانسا وحمايتها بالفعل .

٣ ـ الحاق بيروت للبنان على أن يكون كلاهما تحت مراقبة فرانسا وحمايتها بالفعل .

ميشال تويني ، يوسف الهاني ، بترو طراد ، أيوب ثابت ، رزق الله ارقش ، خليل زينية .

وبعد مقابلتنا لنظارة الخارجية بيومين حضر من الآستانة عبد الكريم الخليل والشيخ عبد العزيز جاويش[1] ومعهما صورة اتفاقية جمعية الاتحاد والترقي . ولقد اطلع عليها الاستاذ الزهراوي الذي اطلعنا عليها ايضا وبعد

١ ـ عبدالعزيز خليل جاويش (١٨٧٦ ـ ١٩٢٩) أديب وكاتب ومن رجال الحركة الوطنية في مصر ، تونسي الاصل ، ولد في الاسكندرية وتلقى علومه في الأزهر ودار العلوم ، اختير أستاذاً للأدب العربي في جامعة «كمبردج » ، ولما عاد الى مصر عمل مدرساً ومفتشاً للغة العربية في مدارس الحكومة . وكان على علاقة بالزعيم مصطفى كامل ، ولذا فقد تولى تحرير صحيفة « اللواء » عام ١٩٠٨ حيث هاجم الاحتلال البريطاني وصنائعه ، فسيق الى المحاكمات عدة مرات وسجن ستة شهور لمقال كتبه أثر حادثة دنشواي ، ولما انتقل الى الآستانة أسس صحيفة « الهلال » ومجلة « الصداقة » ثم مجلة « العالم الاسلامي » وأرسلته الحكومة العثمانية حلال الحرب العالمية الاولى الى برلين للدعاية لسياستها . دخل بعد الحرب الى مصر فعين مراقباً عاماً للتعليم ، ثم شارك في تأسيس جمعية الشبان المسلمين الى أن توفي في القاهرة . له عدة مؤلفات منها ، اثر القرآن الكريم في تحرير الفكر البشري ، خواطر في ←

اجراء تعديلات بهذه الصورة عادا الى الاستانة ليوقعها عبد الكريم الخليل بالنيابة عن الاحزاب العربية وبصفته رئيساً للمنتدى لأدبي وطلعت باشا الكاتب العمومي يومئذ لجمعية الاتحاد والترقي. وعـدها تصدر الحكومة العثمانية قانونا بتوسيع صلاحية الولاة وبعدها يحضر وفد من قبل الجمعية لنذهب واياه الى الآستانة وبعد وصولهما للاستانة امضيت الاتفاقية (وهذه صورتها على ما اذكر)[1]. وصدر قانون بتوسيع صلاحية الولاة لكنه لا ينطبق تماما على الاتفاقية[2]، ومع بعض التحوير في الاتفاقية.

وبعد نشره حضر لباريز عبد الكريم الخليل ومدحت شكري بك أحد أركان الجمعية الاتحادية وكان مقرراً ايضا ان يحضر معهما الحاج عادل بك، الا انه بسبب مرضه تأخر عن الحضور. وبعد جملة اجتماعات مع المومى اليهما سافرا على انه بعد مدة لحقهم وفد من قبلنا واستحسنا ان يذهب منا قسم للاستانة ويبقى قسم في باريز ينتظر تنفيذ المواد المتفق عليها. وبالمذاكرة مع عبد الحميد الزهراوي وقسم من الرفقاء استنسب ان اذهب انا والمرحومين مختار بك والشيخ احمد وخليل زينية الا ان هذا لم يقبل وخشي الفتك به. فبتاريخ ١٢ آب تركنا باريز براً وتوجهنا للاستانة، وكان بعض الرفقاء يخشون علينا جداً من ان يفتك الاتحاديون بنا. وبعد تركنا باريز بثلاثة ايام

← التربية والسياسة والحث عن المرأة المصرية والشؤون العامة، غنية المؤديين في الطرق الحديثة للتربية والتعليم.

١ - لم يذكر سليم سلام نص الاتفاقية التي تنص على ما يلي:
أ - اعطاء بعض الصلاحيات الادارية للسلطات المحلية. ب - ادخال اللغة العربية في المدارس الابتدائية والثانوية. حـ - الدعاوى والاحكام القضائية تكتب باللغة العربية والتركية. د - المطالب المقدمة للسلطات الرسمية يمكن أن تكتب بالعربية. هـ - تعيين بعض الزعماء العرب في مجلس الاعيان وفي القضاء الاعلى.

٢ - شطبت هذه العبارة شطباً خفيفاً.

بلغنا الاستانة عن طريق كستنجة. وكان وصولنا في ١٦ آب صباحاً[1]. فاستقبلنا في الباخرة القسم الاعظم من أبناء العرب الموجودين بالعاصمة[2]، ومن طرف جمعية الاتحاد والترقي فتحي بك الذي كان عين كاتباً عمومياً لجمعية الاتحاد والترقي خلفاً لطلعت باشا الذي عين وزيراً للداخلية. ومن هنا توجهنا تواً للمنتدى الادبي ومن ثم لفندق «طوقاتليان» الذي اتخذناه مقراً لنا مدة اقامتنا بالاستانة.

وكانت الحكومة حين علمت بسفرنا من باريز ابرقت لولايتي سوريا وبيروت ان ترسلا وفداً من المقربين لديها والذين خالفونا بالمبدأ لتصلحنا معهم على رأيها[3]. فحضر كل من عبدالرحمن باشا اليوسف[4] ومحمد فوزي باشا العظم[5]

---

١ - ذكر أسعدداغر في كتابه: مذكراتي على هامش القضية العربية، ص٦٣، ان وصول الوفد كان بعد ظهر يوم الجمعة في ١٦ آب اغسطس ١٩١٣.

٢ - وصلت عدة برقيات الى العاصمة استانبول تأييداً للاصلاحيين. أنظر:
A. Ismail, op. cit., vol. 20, p.302.

٣ - ذكر «كولوندر» - وكيل القنصلية العامة في بيروت - في تقرير أرسله الى وزير الخارجية «بيشون» في ٢٨ آب (اغسطس) ١٩١٣ «... عن ذهاب لجنة الى القسطنطينية مكونة بتحريض من الحاكمين في بيروت ودمشق من الاعيان والنواب السابقين أصدقاء الحكومة الحالية والتي تهدف الى محاربة مشروع الاصلاح المدافع عنه من قبل الوفد الاصلاحي...». واشار في تقريره ان والي بيروت حرص على ارسال مسيحي ماروني في الوفد المعادي للاصلاحيين هو نصري افندي الشنتيري الذي رافقه الشيخ حسين الحبال المشهور «بتعصبه وبميوله المعادية لفرنسا» وفي ١٩ آب (اغسطس) ١٩١٣ ارسل كولوندر تقريراً آخر الى «بيشون» اشار فيه الى وصول بقية اعضاء الوفد المضاد الى العاصمة التركية، غير انه لم يشر فيه الى الاعضاء التالية أسماؤهم: عبدالمحسن الاسطواني، بشير البنا، كمال قزح، عبيدو الانكدار، ومحمد ابو سعيد بضون.

٤ - عبدالرحمن باشا اليوسف (؟) من أعيان دمشق ووجهائها، عينه الحكومة العثمانية أميراً للحج، كما أصبح عام ١٩١٤ نائباً عن دمشق في مجلس المبعوثان العثماني.

٥ - محمد فوزي باشا العظم (؟ - ١٩١٩) ولد في دمشق وتوفي فيها في ١٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٩. وهو أحد اعيان سوريا. عين عام ١٩١٢ وزيراً للأوقاف. وانتخب عام ١٩١٤ نائباً ←

والشيخ أسعد الشقيري وأمين افندي التررى ، الامير شكيب أرسلان [١]، الدكتور حسن الاسير ومحمد باشا المخزومي ، عبد المحسن الاسطواني [٢]، الشيخ حسين الحبال[٣] ، نصري الشنتيري ، كمال قزح ، عبيدو الانكدار ، محمد أبو

↤ عن دمشق في مجلس المبعوثان الذي عين فيه نائباً لرئيس المجلس كما عام ١٩١٩ رئيساً للمؤتمر السوري العام .

١ - الامير شكيب ارسلان (١٨٦٩ - ١٩٤٦) من سلالة التنوخيين ملوك الحيرة ، عالم بالأدب والسياسة والتاريخ ، ولد في الشويفات في لبنان وتعلم في مدرسة دار الحكمة في بيروت ، عين قائمقاماً في الشوف ، ثم أقام مدة في مصر ، وانتخب نائباً عن حوران في مجلس المبعوثان العثماني . سكن في برلين بعد الحرب العالمية الاولى ، ثم انتقل الى جنيف فاقام فيها ٢٥ عاماً واصدر فيها مجلة (La Nation Arabe) من مؤلفاته وتصانيفه : الحلل السندسية في الرحلة الاندلسية ، غزوات العرب في فرنسة وشمالي ايطاليا وفي سويسره ، لماذا تأخر المسلمون ، الارتسامات اللطاف ، رحلة الى الحجاز ، شوقي ، السيد رشيد رضا ، اناطول فرانس ، حاضر العالم الاسلامي (تعليق وتحقيق) تاريخ لبنان ، رحلة الى المانيا ، مذكراتي ، ملحق تاريخ ابن خلدون ، ديوان الامير شكيب وسواه من المؤلفات والمترجمات الى العربية . قام بدور بارز على الصعيد السياسي والفكري في لبنان والعالم الاسلامي ، توفي في بيروت ودفن في الشويفات .

٢ - عبد المحسن الاسطواني (١٨٥٩-١٩٦٦) ولد في دمشق وتوفي فيها ، تربى في عائلة من العلماء وتلقى علومه على ابيه وعلى علماء دمشق ، عين في مقتبل عمره اميناً للفتوى في دمشق ، وفي عام ١٩١٤ انتخب نائباً عن دمشق في مجلس المبعوثان . في عام ١٩١٩ اختاره الملك فيصل عضواً في مجلس الشورى ثم اصبح رئيساً لهذا المجلس الى ان حله الفرنسيون عام ١٩٢٤ . اقام فترة في بيروت من عام ١٩٢٦ ثم انتقل الى دمشق عام ١٩٢٧ حيث عين رئيساً لمحكمة التمييز الشرعية مدى الحياة ، كما تبوأ منصب استاذ في معهد الحقوق في دمشق منذ انشائه عام ١٩٢٣ . اشتهر بدعوة السوريين للجهاد ضد الفرنسيين ، ولذا صنفت سلطات الانتداب عليه . عرف عنه غزارة علومه الدينية والفقهية والحقوقية .

٣ - الشيخ حسين محي الدين الحبال (١٨٧٠ - ١٩٥٤) ولد في بيروت وتوفي فيها ، تلقى علومه في مدرسة الشيخ رجب جمال الدين واخذ مع زميليه الشيخ محي الدين الخياط والشيخ محمد ياسين عن الشيخ عبدالرحمن سلام . تعاطى مهنة التدريس في مدرسة زيدان التي كان شريكاً فيها ، ثم في مدرسة التوفيق لصاحبها الشيخ محمد توفيق خالد في عام ١٨٩٠ اصدر صحيفة « ابابيل » ↤

سعيد بيضون[١] . ونزلوا بفندق « بيره بلاس » وثاني يوم وصولنا زرنا جميع النظار [الوزراء] أيضاً فردوا لنا الزيارة . وكان يتردد علينا أكثر من الجميع طلعت باشا[٢] وكنا نستحثه لسرعة ما اتفقنا عليه ، وكان يوعد وعداً أكيداً بتنفيذه ، ولقد فاتحنا ليعمل لنا مأدبة من طرف جمعية الاتحاد والترقي يشترك معنا بها الذين حضروا من بيروت والشام ، فلم نقبل وألح كثيراً وبجملة مرار ، وكنا كل مرة نرفض لأن المسئلة ليست مسئلة أشخاص بل مسئلة مبدأ .

وبعد وصولنا بستة أيام دعينا لمقابلة المغفور له السلطان محمد رشاد[٣] فتوجهنا نحن الثلاثة مع المرحوم سليمان أفندي البستاني الذي كان ناظراً للزراعة يومئذٍ ، ومعنا أيضاً عبدالكريم الخليل . وتشرفنا بمقابلة جلالته بقصر يلديز[٤] ، فقدمنا لجلالته رئيس كتاب المابين ، وكان جلالته واقفاً فقال : غاية ما أرجوه

↤ السياسية الانتقادية ، وعند دخول الحلفاء الى لبنان عطلت صحيفته وسجن ، وعندما افرج عنه اصدر صحيفة اخرى في عام ١٩١٩ هي صحيفة « القارعة » . مثل لبنان مع الشيخ عبدالرحمن سلام في المؤتمر الاسلامي الذي دعا اليه الملك عبدالعزيز آل سعود . له الكثير من قصائد الشعر المنشورة والمخطوطة .

١ - كان الوفد مكوناً بغالبيته من المنتسبين لجمعية الاتحاد والترقي ، بينما كان البعض الآخر ممن يؤمن بفكرة تطبيق الجامعة الاسلامية كالامير شكيب ارسلان . وكان هذا الاخير ممن اعترضوا على فكرة واقامة المؤتمر العربي في باريس ومما قاله : « فكنت ساخطاً على عقد هذا المؤتمر . . . » رغم تأكيده ان مختار بيهم وسليم سلام واحمد طباره « كانوا من اعز اصدقائي » أنظر كتاب : الامير شكيب ارسلان : سيرة ذاتية ، ص١٠٨ : انظر أيضاً : ص١١٠ من المصدر نفسه .

٢ - انظر حول هذه اللقاءات : « المفيد » ، ٧ ايلول (سبتمبر) ١٩١٣ .

٣ - السلطان محمد رشاد (الخامس) (١٨٤٤ - ١٩١٨) تولى الحكم بعد خلع السلطان عبدالحميد الثاني في عام ١٩٠٩ واستمر في الحكم الى عام ١٩١٨ : وكان خلالها اداة بيد حزب « تركيا الفتاة » اي جماعة الاتحاد والترقي . في عهده انهارت الدولة العثمانية .

٤ - قصر يلديز هو القصر السلطاني في استانبول كان يتسع لـ ١٢ ألفاً من المقيمين . ويلديز لفظ تركي يعني الكوكب .

أن تبقى الرابطة بين التابع والمتبوع وثيقة العرى . فأجبته : استرحم من جلالة مولانا الخليفة المعظم أن يعتقد أن العرب يفدون أرواحهم وأموالهم وأولادهم للمحافظة على مقام الخلافة العظمى ، وليس هناك أقل فكر للاخلال بالرابطة بين التابع والمتبوع . فتفضل وأجاب : أرجو من الله تعالى ان يحفظ أرواحكم وأولادكم ، وها أني اصدرت ارادتي السنية للباب العالي لتسهيل مهمتكم[1]. وبعد أن ألقى الشيخ احمد أفندي طباره دعاء للمولى تعالى لحفظ الذات الشاهانية ، خرجنا من لدن جلالته . وفي اليوم التالي زرنا ولي العهد يوسف عز الدين أفندي ولقينا من لدنه كل ترحاب . وفي اليوم الثالث تشرف بمقابلة جلالة السلطان وفد الحكومة ، وكان القسم الأعظم منه يسعى بمطالب لأنفسهم ولانسبائهم ، فمثلا نصري الشنتيري طلب له ساعة زئبقية هدية من السلطان فطلب مثلها حسين الحبال[2] ومحمد باشا المخزومي مفتشاً ملكياً للحجاز وعبد الرحمن باشا اليوسف عضو مجلس الاعيان وهكذا . أما وفدنا فلقد ترفع عن كل طلب رغماً عن المراجعات العديدة التي وردت عليه ، بل حصرنا مطالبنا بانفاذ ما اتفق عليه ، وبمناسبة الارادة السنية التي تبلغناها شفاها توجهنا للباب العالي وقابلنا الصدر الأعظم سعيد حليم باشا وطلبنا منه انفاذ المواد المتفق عليها . فأجاب انه سينفذها بتمامها . ومن ثم دعتنا جمعية الاتحاد والترقي لتناول

---

١ - انظر حول هذا اللقاء : « المفيد » ، ٨ أيلول (سبتمبر) ١٩١٣ .

٢ - بعد أن فشل حسين الحبال في الحصول على هدية مماثلة أنشد أمام السلطان بيتين من الشعر قال فيهما :

أعطيت نصري ساعة	باسم المسيح الامجد
فاعط حسيناً مثلها	باسم النبي محمد

وقد أكد الامير شكيب في كتاب : سيرة ذاتية ص١١١ - ١١٢ هذه الحقيقة ومما قاله : « لم يخل الامر من كون واحد او اثنين ممن كانوا في هذا الوفد لم تكن مساعيهم كلها عمومية بل كانت شخصية . . . » .

العشاء في أوتيل طوقاتليان ، وهناك تبودلت[1] الخطب بين الشيخ أحمد طبارة وعبد العزيز جاويش . وبعدها عزمنا على السفر لبيروت ، وقطعنا أوراق السفر بالوابور الافرنسي المساجاون لوتس . قطعنا الاوراق توجهنا ايضا لمقابلة الصدر الأعظم مودعين وأفهمناه اننا وكلنا عبد الكريم الخليل لملاحقة تنفيذ الاتفاق . فقال : يقبل هذه الوكالة مع الفخر . وكرر قوله بوعده لتنفيذ جميع المواد . وقبل السفر بيوم واحد حضر لعندنا مدير البوليس عزمي بك (والي بيروت السابق) ووفدا من قبل ولي العهد المرحوم يوسف عز الدين أفندي وكلفنا لمناولة طعام الأفطار على مائدة سموه فشكرناه واعتذرنا بسبب السفر .

وفي اليوم الثاني أي في ٢٩ آب ١٩١٣ ركبنا الباخرة الافرنسية « لوتس » وتوجهنا لبيروت . وفي صباح الثلاثاء الواقع في ٢ أيلول وصلنا بيروت واستقبلنا على ظهر الباخرة جم غفير ومن جملتهم مدير البوليس مصطفى بك الخالدي موفداً من قبل الوالي علي منيف بك[2]. وبمجال نزولنا للبر توجهنا تواً لدار الحكومة لزيارة الوالي الذي كان بانتظارنا فاستقبلنا استقبالا حسناً للغاية ومن بعدها توجه كل منّا لبيته .

وبالحقيقة ان الوالي المشار اليه كان من أحسن الولاة خلقاً وعقلا ، وكنا واياه على اتصال تام ، ومهتم جداً لاجراء جملة اصلاحات داخلية لكن في . . من شهر . .[3] ورد أمر من نظارة الداخلية بنقله لمستشارية الداخلية ، فرغما من المراجعات التي تقدمت للنظارة المشار اليها ولمقام الصدارة بضرورة ابقائه ،

---

١ - في الأصل : تبادلت .

٢ - وصف كولوندر هذا الاستقبال الحافل في رسالته الى بيشون في ٦ أيلول (سبتمبر) ١٩١٣ ومما جاء فيها ان المستقبلين حيوا الوفد بالقول : يحيا الاصلاح ، الموت أو الاصلاحات ، التحية والبركة للاصلاحيين : انظر :

A. Ismail, op. cit., vol. 20, p.303.

٣ - هكذا في الأصل .

فالنظارة أصرت على فكرها وعليه سافر بتاريخ ...[1] مودعاً بكل تجلة واحترام. وبتاريخ ...[2] حضر الوالي المرحوم بكر سامي بك وهو في الحقيقة رجل فكر وراقي ومتعلم، وهو يحسن جملة لغات كتابة وتكلما، وليس كما قال عنه كاتب مذكرات رئيس جاسوسية الجيش الرابع من انه كان ابله (وبوضلة)[3] بل هو كان من خيرة الناس خبرة بالادارة. والسبب لكتابة ما كتبه عنه رئيس الجاسوسية هو مخالفته لتصرفات جمال باشا. وأذكر أنه بعد انسحابه من هنا وتعيينه لحلب ومن ثم عزله وتوجهه للآستانة ان قابل طلعت بك ناظر الداخلية وجرى بينهما البحث بالمسئلة العربية فقال له الناظر ان جمال باشا يعتقد انه امات القضية العربية وقضى عليها، فقال له بكر سامي بك: أرجو أن يحقق فكر جمال باشا لكن انا اعتقد العكس تماماً، فإن اعمال جمال باشا هي التي ايقظت المسئلة العربية وسنرى.

وحصل بعد حضوره لهنا واستلامه زمام الأمور [ان] اخذ يدبر الولاية بحنكة ودراية تارة بالشدة وتارة باللين. وكان صدر الامر بلزوم اجراء المعامله لانتخاب اعضاء المبعوثان، فأجرى تحقيق تقريبي عن عدد نفوس لواء بيروت، تبين له انه يحق له انتخاب ثلاثة نواب ولبس نائبين اثنين مثلما كانت العادة سابقة، فافتكر ان يروج انتخاب ثلاثة نواب: سني وشيعي ومسيحي[4] وعليه ارسل لي قومندان الجاندرمة وقتئذٍ المرحوم صبيح نشأت بك وقال: نحن على علمنا بأنك لست اتحادياً نرغب ان ترشح نفسك للنباية ونحن نساعدك،

١ - هكذا في الأصل.
٢ - هكذا في الأصل.
٣ - بوضلة: كلمة تركية تعني الابله او المجذوب ولا يزال يستخدمها الى الآن من عاصر العهد العثماني من البيروتيين.
٤ - كان المنصب المسيحي هو لطائفة الروم الارثوذكس.

ومعلومكم ان مساعدة الحكومة او معاكستها لها قيمة. فشكرته وقلت له ان يبلغ الوالي عظيم شكري، لكن [في] الوقت ذاته أرجوه ان يقبل عذري حيث لا يكفي ولا بوجه من الوجوه أن أكون مبعوثاً. فألح علي كثيراً، فأصريت على الرفض حيث لا يمكنني التغيب عن عيالي وأشغالي. وبعدها ارسل لي كل من المرحومين احمد مختار بيهم وعبد الغني العريسي لعلهما يقنعاني، فلم أقبل ولا بوجه. ومن ثم خابر مختار بك ليخبرني فيما اذا كنت ارغب أن أكون صره أميني[1] أو أميراً للحج[2] فشكرته ورفضت. وبهذه الاثناء خابرني رضا بك الصلح للمبعوثية، فأخبرته بما جرى فقال: اذا كنت لا ترغب بالمبعوثية فليكن ابن عمي سامي الصلح[3].

قلت له: ليس عندي ولا مانع.
قال: اذا المسئلة يلزمها مساعدتك.
قلت: لا أتأخر وسأساعده بكل جهدي.
فقال: هل تستحسن تخابر الوالي بهذا الخصوص.
قلت: لا مانع.

١ - صره اميني: وهي وظيفة امين الخزينة في موسم الحج.
٢ - ذكرت عنبرة سلام بأن الهدف من عرض امارة الحج على والدها هو استمالته لتأييد العثمانيين غير أنه رفض هذه الوظيفة وهي من المراكز التي يرنو اليها أي كبير في الدولة، كما ان رضا الصلح عرضت عليه ولاية بغداد فرفضها بدوره أيضاً. انظر كتابها السابق الذكر، ص٧٨ - ٧٩.
٣ - سامي الصلح (١٨٩٠ - ١٩٦٨) صيداوي الاصل، بيروتي الاقامة والمنشأ، ولد في عكا تلقى علومه في بيروت والآستانة وأوروبا. نال شهادة الحقوق واشتغل بالمحاماة والقضاء بين ١٩٢٠ - ١٩٤٢. عين رئيساً للوزراء للمرة الأولى عام ١٩٤٢ - ١٩٤٣. انتخب عن بيروت في انتخابات ١٩٤٣ ولغاية عام ١٩٦٠؛ قامت ثورة شعبية عام ١٩٥٨ ضد حكومته وضد عهد الرئيس كميل شمعون. غاب عن تمثيل بيروت بين ١٩٦٠ - ١٩٦٤ ثم أعيد انتخابه الى حين وفاته عام ١٩٦٨. قام بدور بارز لاسقاط رئيس الجمهورية بشارة الخوري عام ١٩٥٢ في عهد حكومته الثالثة. لقب «بأبي الفقير» نظراً لخدماته وحسناته.

فاجتمعت مع المرحوم مختار وتكلمت معه بهذا الموضوع واتفقنا على مراجعة الوالي بالموضوع. وبالفعل اجتمعنا بالوالي وطلبنا معاونته لسامي بك، فقال: طالما انت لا ترغب فلا مانع من مساعدة سامي بك وهكذا اخذ كل منا بدوره والوالي ايضا يعمل التشويقات لسامي بك، الا انه حدث بأثناء ذلك ما ليس بالحسبان، وهو ان المرحوم ميشال ابراهيم سرسق قدم طلبا للولاية يطلب به اعطاؤه امتياز تجفيف أراضي الحولة التابعة للحكومة[1]، وبالوقت ذاته خابر عمر بك بيهم ليكون شريكا معه، وهذا قال له: انا لا اعمل شيء الا برأي ابن عمي مختار وسليم سلام، فإذا كنت ترغب ان اكون معك فضروري ان تخابرهما ليكونوا معنا. وهكذا جرى، فلقد حضر عمر بك وأخبرنا واتفقنا واياه ان ندخل معهما على شريط ان يسحب ميشال طلبه ويقدم طلبا مجدداً يكون باسمه واسم عمر بك. والح عمر ان يبقى الطلب باسم ميشال ونكون جميعا من ضمنه، فلم أقبل. وعليه اجتمعنا مع ميشال وقلت له بلزوم استرجاع الطلب وتقديم طلب جديد باسم عمر واسمه، فوافق وقدم طلبا بهذه الصفة.

ولم يكد يتقدم الطلب حتى تألفت جبهة ضدنا قوامها السادة: محمد سعيد البزري وميشال موسى سرسق وحسن الاسير ومحمد الفاخوري وسليم الطيارة وعبد الغني العرّيسي تحت رعاية رضا بك. وبالحقيقة انا شخصيا تأثرت للغاية اكثر من كل رفقائي حيث لم اكن اتصور ان البعض من اخواني يجابهونا بهذه المجابهة وخصوصا رضا بك، وذلك نظراً للعلاقة المتينة التي بيننا. فقامت المنازعة فيما بيننا وأخيراً تداخل الوالي بها واعطاهم ٢٠ بالمية ولشركتنا[2] ٨٠ بالمية[3]. انما بالحقيقة انا لم أكن راضياً ولم اغفر لرضا بك هذه

١ - للمزيد من التفصيلات عن هذا الموضوع انظر الدراسة المخطوطة للرئيس صائب سلام: قضية الحولة.

٢ - سميت هده الشركة فيما بعد باسم «الشركة الزراعية السورية العثمانية المحدودة».

٣ - ذكر يوسف الحكيم - كبير أمناء الحاكم التركي - في كتابه: بيروت ولبنان في عهد آل عثمان، ←

الفعلة، فافتكرت ان ابادره بمثلها. وكان عبد الكريم الخليل يتطلب المبعوثية فصرت اسعى بكل جهدي لعبد الكريم، لكن الوالي كان يعاكسنا بكل قواه، فقابلناه مراراً انا والمرحوم مختار وبذلنا كل جهدنا لنجلبه لجانبنا فلم يقبل، وكانت حجته وهي حجة بمحلها: انتم الذين قلتم لي عن سامي بك وانا رشحته واعطيته قول بالمساعدة. كيف يمكن الآن ان ارجع، فهذا شيء لا يصير. فتركناه وتوجهنا لعند قومندان الجاندرمة صبيح بك وحكينا معه اللازم وقلنا له: نحن نعلم ان الوالي حريص على صداقتنا ونحن أيضاً مثله وأشد، الا انه بعمله هذا سيكسر حيثيتنا[1] وبالطبع نحن نصير مجبورين على قطع كل علاقة بيننا وبينه. فتوجه لعند الوالي ورجع وقال: ان الوالي لا يمكنه الرجوع عن وعده، وكما انتم تحافظون على حيثيتكم التي هو أيضاً يحافظ عليها، فضروري انتم تحافظون على حيثيته، وخصوصاً انتم السبب لاعطائه القول لسامي وهو مرشحكم.

فتجاه هذه الوضعية لم يعد بالامكان الدوام على حسن العلاقة بيننا وبين الوالي وخصوصاً بعد الذي بلغنا اياه بواسطة صبيح بك. فقال المرحوم مختار: يوجد أمامنا طريقة واحدة لعلنا نقدر نتلافى الامر بها وهي ان نقابل ميشال ابراهيم سرسق - وكان لم يزل صديقاً حمياً للوالي - ونخبره لاي درجة وصلت

← ص١١٩ - ١٢٠، ان مشروع استثمار اراضي الحولة من قبل شركة بيهم وسلام وسرسق قد لقي معارضة ومقاومة في العاصمة لاسباب اقتصادية وسياسية، فاغتنم والي بيروت الظرف الراهن للقضاء على معارضة حزب الاصلاح الاداري قضاء مبرماً. فكان له ما اراد ونفذ بذلك الخطة السياسية التي اتفق عليها مع الوزارة، فشل حركة الحزب بعد أن استفحل امره في باريس ولقي وفده كل اهتمام من صحافتها ودوائرها السياسية وضمن الوالي لاصحاب الشركة الآنفة المراكز الحكومية الهامة التي تساعد على نجاح المشروع الاستثماري المنشود. أما سامي الصلح فقد ذكر في كتابه: مذكرات سامي الصلح، جـ١، ص٢٣ من ان اعطاء امتياز اراضي الحولة لتلك الشركة انما كان ثمنه العدول عن الاصلاح الذي طالب به الشعب، ثمناً لموالاة السلطة.

١ - الحيثية: وتعني هنا المعنويات.

المسئلة لعله يقدر يقنع الوالي بالرجوع عن هذه الخطة. فتوجهنا لعنده وكان هناك صدفة الصديق المرحوم ميشال تويني. فبعد أن بسطنا المسئلة أمامهما وافهمناهما حراجة الحال بيننا وبين الوالي التفت ميشال تويني إليَّ وقال: انا أقول لك بكل صراحة، انا لا يمكنني ان اشدد على الوالي بكل هذا المقدار لاجل عبد الكريم الخليل، فاذا كنت انت تقبل [بالترشيح] فأنا مستعد ان اقنعه[١].

فمن بعد المذاكرة انا ومختار قررنا القبول وقلنا لهما: ابذلا جهدكما اولا لعبد الكريم واذا لم تقدرا عندها اذكروني. فتوجها للوالي وبحثا معه ملياً بالوضعية فقال: انا من الاول رجوته بجملة وسايط فلم يقبل والآن ما دام قبل فسأساعده بكل قواي. وبعد مدة قليلة جرى انتخاب المبعوثان فانتخبت أنا وكامل بك الاسعد وميشال ابراهيم سرسق عن بيروت[٢].

---

١ ـ ذكر الوجيه البيروتي مختار القباني ان ميشال ابراهيم سرسق هو الذي اقترح بايعاز من الوالي ترشيح سلام مجدداً، وان بكر سامي بك هو الذي طلب من صديقه ميشال سرسق ان يجمع الوجوه في منزله وان يقترح في نهاية الاجتماع وجوب ترشيح سليم سلام حرصاً على السكينة والهدوء وابقاء على العلاقات الطيبة بين الوالي وبين جماعة الاصلاحيين. انظر «أوراق لبنانية» تموز (يوليه) ١٩٥٧، جـ٧، ص٢٩٥.

٢ ـ جرت الانتخابات في ٩ نيسان (ابريل) ١٩١٤ في ولاية بيروت. وفي المرحلة الثانية صوت اعضاء المجلس البلدي ومجلس الادارة والمتخبون الثانويون وكانت النتيجة كما يلي: سليم علي سلام (٣٥ صوتاً) وميشال ابراهيم سرسق (٣٢ صوتاً) وكامل الاسعد (٢٦ صوتاً) بينما نال منافسوهم: جان نقاش (٨ أصوات) سامي الصلح (٣ أصوات)، وطه المدور (صوت واحد) هذا وقد ذكر سامي الصلح في مذكراته، جـ١، ص٢٣ من انه نال اكثرية الاصوات في كل مكان تقريباً في صور وصيدا ومرجعيون لكن نتائج الانتخابات زورت. «وفعلت كما يفعل كل مرشح خاسر: انحرت الى المعارضة، وذلك دون ان أنسى رفع ظلامتي الى البكير سامي بك» اما يوسف الحكيم فقد ذكر في كتابه السابق الذكر، ص١٢٠ من أن سامي الصلح انتقد اعمال الوالي التي ادت الى فشله في الانتخابات انتقاداً مراً في كتاب مفتوح معزز بالبراهين الدامغة نشره مطبوعاً في نيسان (ابريل) ١٩١٤ باللغات العربية والتركية ←

٧ ـ السكة الحديد بين بيروت ودمشق

من المعلوم أن السكة الحديدية بين بيروت ودمشق[١] هي خط ضيق وتقطع المسافة بين البلدين التي هي عبارة عن مائة وأربعون كيلومتر بمدة ٩ ساعات وكسور. وبناء على احداث سكة حديدية بين حيفا والشام والمعروف بالخط الحجازي وبين طرابلس وحمص لاتصاله بالخط العريض. فهذه الوضعية خوفت أهالي وتجار بيروت على مركزهم التجاري والاقتصادي وعليه فكروا بالسعي لايجاد خط عريض يوصل بيروت بدمشق وألفوا لذلك هيئة من أعيان وتجار بيروت تحت رئاستي. وعليه اجتمعت الهيئة وانتدبتني أنا والمرحومين نخله موسى سرسق ويوسف بيهم للذهاب الى الشام للسعي لتشكيل هيئة أيضاً هناك لنوحّد المسعى للوصول للغاية. فتوجهت والمرحومين المذكورين، وبعد عدة اجتماعات مع بعض أعيان الشام وتجارها اتفقوا على انتخاب هيئة تحت رئاسة المرحوم أحمد باشا الشمعة لتوحيد المسعى على أن تكون هذه السكة أساساً لانشاء خط بالمستقبل لبغداد. وبعد مداولات بين هيئتنا وهيئتهم تقرر أن نتقدم الى الحكومة بهذا الطلب، وبما ان هذا الخط بحسب التقرير الفني يكلف نحو مليونين ليرة عثمانية، فالفائدة القانونية لهذا المبلغ على حساب المائة سنة تبلغ ١٢٠ ألف ليرة. فالهيئتان اتفقتا على الطلب من الدولة ان تضيف على

↦ والفرنسية يعدد فيه الفضائح المقترفة أثناء الانتخابات. واضاف يوسف الحكيم قوله. «لقد وفق الوالي الى اتمام الانتخابات قاضياً على المعارضة وخادماً سياسة حكومته وفاز المرشحان سلام وسرسق بالنيابة فمثلا الوجاهة البيروتية خير تمثيل». انظر أيضاً: تقرير القنصل الجديد «بيكو» (Picot) الى وزير الخارجية الفرنسية «دومرغ» في ٢٥ نيسان (ابريل) ١٩١٤ حول انتخاب النواب الجدد وردود الفعل على ذلك. في:

A Ismail, op. cit. vol, 20. pp.360–361.

١ - دمشق: ويقال لها الشام، عاصمة تاريخية احتلها العثمانيون عام ١٥١٦. وهي عاصمة سوريا اليوم. فيها الكثير من الآثار.

أملاك البلدية هذه الفائدة وتتمتع هي بواردات هذا الخط . وكنت بهذه المدة انتخبت مبعوثاً عن بيروت في مجلس المبعوثان العثماني ، فكلفت لملاحقة المشروع ، ولم أكد اصل للآستانة حتى التحق بي كل من عمر بك الداعوق والمرحوم يوسف الهاني ، فقابلت المرحوم جاويد بك الذي كان يومئذ وزيراً للمالية وعرضت له كل شيء بالتفصيل وقلت له : اننا نحن اهالي المدينتين بكل رضانا واختيارنا نقبل أن تضموا على ويركو املاكنا الفائدة التي ستتوجب على المبالغ التي ستصرف على هذا الخط . قال : وما هي المبالغ المقدرة قلت : على رأي المهندسين نحو مليوني ليرة . فقال : نحن مستعدون أن نعمل هذا الخط على حساب الحكومة ونحن نستدين هذا المبلغ بفائدة قليلة مقابل المنفعة العامة ، وأما وضع رسم جديد على الأملاك ، فالاملاك لم تعد تتحمل وضع ضرائب جديدة . وكانت الضرائب على الاملاك وقتئذ بالألف ثمانية . وبسبب دخول الحرب العالمية أوقف كل سعي بهذا الخصوص .

٨ ـ [نشاط سليم سلام في مجلس المبعوثان ١٩١٤]

بناء على انتخابي مبعوثاً عن بيروت ودعوتنا لدورة فوق العادة ، في ٢٩ أيار سنة ١٩١٤ تركت بيروت متوجها للآستانة وفي البابور نفسه توجه الوالي بكر سامي بك ومحمد افندي بيهم[١] الذي سبق وكان تعين عضواً بمجلس الاعيان[٢]، فبلغناها في ٤ حزيران . وكان بعد وصولنا بيومين وقبل افتتاح

١ ـ محمد أفندي بيهم (؟ ـ ١٣٣٤ هـ) ولد وتوفي في بيروت ، هو ابن الحاج عبدالله بيهم العيتاني المتوفي عام ١٣٠٣ هـ ، تعلم محمد بيهم في المدارس الاهلية لا سيما مدرسة حوض الولاية العثمانية . اشتهر عنه حبه وتشجيعه للعلم وللعلماء . فقد درج في نهاية كل عام مدرسي على توزيع ساعات يدوية للمتفوقين من التلاميذ لا سيما تلاميذ مدارس المقاصد . كما اشتهر عنه بأنه صاحب القول المأثور « تعلم يا فتى فالجهل عار » وكان يطلب من بعض الشبان كتابته على جدران مدينة بيروت . اصبح من وجهاء وأعيان بيروت كما تعين عضواً لمجلس الاعيان العثماني .

٢ ـ سبق ان اشار « قوجه » القنصل العام الفرنسي في بيروت في ١٣ كانون الثاني (يناير) ١٩١٣ ←

المجلس بيومين ايضا نشرت الحكومة قانون التجنيد العمومي بدون دفع بدل وأودعته للمجلس ، ولم ينشر هذا القانون حتى قامت الدنيا وقعدت وخصوصاً اهل بيروت الذين ارسلوا للمجلس والي جملة تلغرافات اعتراض يشبه العصيان . فراجعنا وزير الحربية أنور باشا[١] الذي تشبث برأيه ، ومن جملة ما قاله : نحن قابلون على حرب عمومي فلا يمكن ولا بوجه من الوجوه أن أرجع عن القانون .

وفي ٦ أو ٧ منه فتح المجلس وانتخبت الهيئات واللجان الخ ، حسب الاصول ، وكنت اسعى لايجاد كتلة من أبناء العرب المبعوثين لتتحد محافظة على حقوق العرب . وعليه استأجرت بيت جميل على البوسفور[٢] يخص المابينجي[٣]

← الى « دومرغ » وزير الشؤون الخارجية الفرنسية ان السلطات التركية عينت كل من محمد بيهم وجوزف سرسق كعضوين في مجلس الاعيان ولكنهما لن يلتحقا بالمجلس ومما قاله عن بيهم « ... اما فيما يتعلق بالسيد بيهم فانني اشك بأن يسمح له سنه ـ المتقدم هو أيضاً ـ اذا ما تأكدت تسميته ـ بترك المدينة » . انظر : وجيه كوثراني : وثائق المؤتمر العربي الاول ١٩١٣ ، ص ٩٩ .

١ ـ انور باشا (١٨٨٢ ـ ١٩٢٢) قائد تركي ولد في استانبول وتوفي في سمرقند . قام بدور بارز في جمعية الاتحاد والترقي وفي خلع السلطان عبدالحميد من العرش عام ١٩٠٩ . تولى وزارة الحربية عام ١٩١٤ وشجع على دخول تركيا الحرب . ألف مع طلعت باشا وجمال باشا ثالوثاً نافذاً في الحكم . قاد الجيوش في القفقاس والدردنيل . هرب الى المانيا بعد هزيمة الاتراك ثم عاد الى تركستان حيث قتل بعد تحريكه الثورة على السوفيات .

٢ ـ البوسفور : مضيق طوله ٢٧ كلم بين البحر الاسود وبحر مرمرة ، يفصل تركيا الآسيوية عن تركيا الاوروبية وهو من المراكز الاستراتيجية الهامة .

٣ ـ المابينجي : كلمة تركية تعني المسؤول عن القصر السلطاني ، وهي مؤلفة من كلمتين « ما بين » و« جي » .

السابق فايق بك، ودفعت من اصل الاجرة خمسة عشرة ليرة عثمانية على ان استلمه في تشرين الاول عند عودتنا لفتح المجلس بالدورة العادية. والبيت كما ذكرت جميل جدا وذات طابقين فقصدت ان اجعل الطابق العلوي للسكن والطابق السفلي لاجتماع الاخوان والاصحاب من المبعوثين العرب للغاية التي عرضتها، لكن دخول الحرب العالمية[1] عطلت كل شيء. وللحال ففي الدورة الاولى التي هي فوق العادة ـ كما بينت عند المذاكرة في البودجه[2] العمومية. وعند البحث في بودجات المعارف ـ عملت خطابا بحثت فيه عن حالة المعارف العمومية[3]، وعن نصيبنا نحن العرب منها. ولقد بحثت لأجد نسخة للخطاب المذكور فلم اجد الا صورة عنه مختصرة درجت بالمقطم في عدد ٧٧٠ تاريخ ١١ تموز سنة ١٩١٤[4]:

«أيها السادة

مهما ضربنا من الضرائب وفرضنا من الرسوم للانفاق على المعارف لم نقم بالواجب. ان اربعمائة وخمسين ألف ليرة عثمانية فقط ننفقها بالسنة على المعارف في البلاد العثمانية امر مجحف بحقوق الامة، بل هو اقل من القليل، واذا قابلنا ما ينفق على المعارف في البلاد الاجنبية وما ننفقه نحن عليها تجلت لنا علل تقدمهم وتأخرنا وعلل نجاحهم وانحطاطنا.

ان ميزانية الولايات المتحدة تبلغ ماية وستة وثلاثين مليون جنيه تنفق منها

---

١ ـ ابتدأت الحرب العالمية الاولى اثر مقتل ولي عهد النمسا الارشيدوق فرنسوا في ٢٨ حزيران (يونيه) ١٩١٤.

٢ ـ البودجه العمومية: وتعني ميزانية الحكومة العامة وهي مشتقة من لفظ (Budget).

٣ ـ ذكرت عنبرة سلام الخالدي ان والدها كان غير متخصص لمناقشة هذه الموضوعات غير أن الغبن اللاحق بالعرب هو الذي دعاه لمناقشته وللمطالبة بحقوق العرب. انظر كتابها السابق، ص٨٨.

٤ ـ انظر أيضاً خطاب سليم سلام في: «الاهرام»، ٢٥ تموز (يوليه) ١٩١٤.

على المعارف ٣٦ مليون جنيه. أعني بما اقول انها تنفق ٢٥ بالماية من ايراداتها على نشر المعارف وتعميم المدارس، هذا كله ما عدا الألوف والملايين التي توهب لخدمة العلم. اما نحن فقد قدرت ايراداتنا في هذا العام باثنين وثلاثين مليون ليرة، ونريد ان ننفق على المعارف ٤٥٠ ألف ليرة فقط! نريد أن ننفق منها على المعارف واحداً ونصفا بالماية. أننفق واحداً ونصفاً فقط وبلادنا في أشد الافتقار الى العلم والعرفان.

اني اقول لكم بالنيابة عن الذين انتخبوني انهم ارسلوني لاقبل كل ضريبة تفرض للانفاق على المعارف. ان حالتنا تؤلم وتحزن. بينت كم ايها السادة ما خصته نظارة المعارف لتعليم ابنائنا وبناتنا وهناك امر آخر لا يسعني السكوت عنه، وأعني به أمر الادارة، فهل الادارة تعوض علينا شيئاً مما نخسره بقلة المال الذي ننفقه على معارفنا؟ سوء ادارة وقلة مال فما هذه الحال؟

ان نظارة المعارف تكتفي بأن تقول لنا: عندي مكاتب سلطانية كذا ومكاتب اعدادية كذا، ولكنها لا تفكر بحال هذه المكاتب. خذوا مسئلة تعيين المديرين والمعلمين والمعلمات مثالا. انها تعين لتعليم اللغة العربية الشريفة اساتذة ليست معرفتهم بها بأكثر من معرفة العوام... بل هي تعين مديرين تبرأ الادارة الى الله منهم.

تحدث النظارة وظيفة في المعارف وتقلدها من تشاء من غير حساب فتارة تتبع هواها وادارتها وتارة تمتحن ولكن بلا قاعدة ولا اصول الا الشفاعة والالتماس والانتساب. كل هذه الاسباب جعلت مدارسنا الرسمية في الانحطاط الذي تعرفونه. هذا المكتب السلطاني في بيروت تأسس منذ ٣٠ سنة ولا يبلغ عدد طلابه ٢٠٠ طالب في حين أن عدد الطلبة في الكلية الاميركانية الزاهرة بعلومها يبلغ ألف ومائة طالب، وفي كلية اليسوعية ٧٠٠ طالب، وفي مدرسة الفرير ٧٠٠ أيضاً. ولعلكم تقولون ان الثقة بمدارس الاجانب هي التي سببت هذا الاقبال عليها. نعم انها الثقة، ولكن الثقة لا تكتسب من غير جد وعمل.

فبينما نرى مديري المدارس الاجنبية يسهرون ليرقوا ادارة مدارسهم من حسن الى أحسن نرى مديري مدارسنا لا يهتمون الا لقبض مرتباتهم في آخر كل شهر . ولولا رغبة بعض الاهلين في الانتظام في سلك المأموريات (الوظائف) لما دخل احد من أبنائنا مكاتب الدولة ، وذلك ظاهر للعيان لا يحتاج الى دليل او برهان .

أفرأيتم حتى الآن متخرجا من مدارس الحكومة يتعاطى التجارة او الصناعة او الزراعة؟ كلا . . . كلا . . . فان جميع الذين يتعاطونها او يشتغلون بها هم من خريجي المدارس الاجنبية والاهلية لا المدارس الرسمية ، يحزنني ويجرح صدري ان ابلغكم ان مكاتبنا الرسمية ان هي الا « فبارك » ومعامل او مصانع لصنع المأمورين ، مع ان المكاتب لم تنشأ الا لكي تخرج للوطن رجالا يعيشون بكدهم وجدهم ، رجالا يقنعون بثمرة عقولهم .

ولما كانت مدارس الحكومة لا تخرج الا مأمورين كانت الحكومة مضطرة لان تدفع ثلاثة معاشات : تقاعد ومعزولية وعامل . وتلك حال مكاتب الصبيان والشبان ، أما مكاتب البنات فماذا اقول فيها؟ ماذا تريدون مني ان اقول يا نواب الامة؟ بالحقيقة انها لفي الدرك الاسفل من الانحطاط . ان المرأة لهي قوام الحياة الادبية ، لهي ركن الهيئة الاجتماعية . فما دامت منحطة[1] فالامة منحطة ايضا . لو فتشت في اللغة التي اخاطبكم بها لما وجدت فيها ما اعبر به عن الدركة التي انحطت اليها مكاتب البنات عندنا . ان مكتب البنات في بيروت لم تتخرج منذ انشائه الى الآن تلميذة واحدة جديرة بالاحترام العلمي بخلاف مكاتب البنات الاجنبية التي يتخرج فيها كل سنة عدد كبير من الفتيات الراقيات ، في حين ان مكاتب الحكومة تعلم مجانا ومكاتب الاجانب تتقاضى اجوراً باهظة . خلاصة ما اقوله ان حالة مكاتب الصبيان والبنات في

١ - بقصد متأخرة .

بلادنا يتوجب الاسف الشديد والعجب العجاب وان ناظر معارفنا المحترم واقف على أحوال المدارس في سوريا تمام الوقوف . ومع ذلك فهو يتقاعد عن اصلاح الحال .

في بيروت مكتب خصوصي لرجل عصامي يعرف بالكلية العثمانية[1] يدفع التلميذ فيه ٢٢ ليرة وعدد طلبته اكثر من ٤٠٠ طالب في حين ان المكتب السلطاني فيها وايراده يزيد على ستة آلاف ليرة ليس فيها أكثر من ٢٠٠ طالب والطالب فيه لا يدفع الا ٢٠ ليرة ويعطي كسوة ايضا . انه يحزنني جداً أن تهمل نظارة المعارف واجباتها في البلاد السورية ولا سيما حيث المصلحة السياسية تقضي عليها بأن تزاحم الاجانب . ان لجمهورية فرانسا ايها النواب الكرام مدارس في سوريا فيها ٤٣ ألف تلميذ ولروسيا مدارس فيها ٣٥ ألف تلميذ ، ما عدا المكاتب الايطالية والالمانية وغيرها . فاذا علمتم ان عدد تلاميذ المكاتب الرسمية [أقل] من ذلك العدد الكبير بكثير أدركتم الخطر الذي يهدد مصير البلاد .

هذا بيان موجز عن مكاتبنا الرسمية وعن تقصير نظارة معارفنا ازاء النفوذ الاجنبي . بقي عليَّ مسئلة واحدة ألفت انظاركم اليها وتلك [هي] مسئلة البعثات العلمية التي نرسلها سنويا الى أوروبا ، فنظارة المعارف ترسل كل عام عدداً كبيراً من الطلبة الى الممالك الغربية على حساب الامة وقد سعيت جداً لأعلم كم يوجد من ابناء العرب بين هؤلاء الطلبة فلم أجد عربيا واحد ، كأن أموال المعارف لا تجبى منا .

(وهنا استوقفنا توفيق أفندي المحامي مبعوث الكرك[2] وقال : لا تفرق بين

١ - الكلية العثمانية الازهرية لصاحبها الشيخ احمد عباس الازهري .

٢ - الكرك : ويقال لها أيضاً جبال مؤاب وهي تقع في الاردن وتشرف على البحر الميت جنوباً وتمتد بين وادي الموجب ووادي الحسا .

الترك والعرب لانهم اخوان؟ فقلت له : اعمل معروفا بدون « هز قاووق »[١].

نعم اننا اخوان في السراء والضراء امام الاجنبي ولكن يلزم ان تعلم يا حضرة المحترم ان الاخوان يتحاسبون فيما بينهم ولا يقبل أحد منهم أن يقع اجحاف بحق الآخر).

أنا لا أقول أن ذلك متعمداً ولكنني أؤكد لكم أيها الاخوان ان الخطة التي انتهجتها الوزارة مجحفة بحقوق بعض الولايات ، فلو كانت النظارة تجري امتحانات الطلبة في كل ولاياتها وترسل الفائزين منهم لاوروبا لكان ذلك خيراً للأمة ولنالت العناصر حقوقها.

(وهنا ايضا اعترض توفيق افندي وقال : المسابقة تجري في العاصمة فما على الطالبين الا المجيء اليها).

وتابعت خطبتي قائلا : ولما كانت المفاوضة دائرة على شؤون تختص بنظارة الزراعة طلب احد زملائي الكرام الغاء نظارة المعارف ايضا . انا لا اطلب ذلك ، وانما أنا اعتقد ان حياتنا السياسية والاقتصادية تتوقف على ارتقاء المعارف في بلادنا ، لذلك يجب ان نضحي بكل شيء في هذا السبيل »[٢].

(حاشية : أن نظارة الزراعة كان يشغلها يومئذ المرحوم سليمان أفندي البستاني ، فأحد المبعوثين الترك حمل عند المذاكرة في موازنة الزراعة على هذه النظارة وطلب الغاءها فقابلته بطلب الغاء نظارة المعارف لكن بعبارة ألطف من عبارته).

بهذه الأثناء قتل ولي عهد النمسا في سربيا[٣] فاهتزت الأرض لهذا الحادث ، وصدف ان كنت داعيا للعشاء في « سركل دوريان » جان بك التويني

---

١ ـ « هز قاووق » : كلمة تركية وتعني : المداهنة .

٢ ـ « المقطم » ، ١١ تموز (يوليه) ١٩١٤ ، « الاهرام » ٢٥ تموز (يوليه) ١٩١٤ .

٣ ـ قتل الارشيدوق فرانسوا فرديناند وزوجته في العاصمة سيراجيفو في ٢٨ حزيران (يونيه) ١٩١٤ . أما صربيا فهي اليوم جمهورية من جمهوريات يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية.

وكان بين المدعوين بعض الوزراء والولاة ومن الجملة جاويد بك ناظر المالية ، وبينما اتذاكر واياه بالاحوال الحاضرة وصرح لي بصراحة تامة اننا قابلون على حرب عمومي . وهذا ما كان صرح به أنور باشا يوم تقديمه للمجلس قانون اخذ العسكر الجديد كما سبق وبينت آنفاً . وكان مقرر قفل المجلس في ٢٠ تموز ولذلك قطعت تذكرة سفر بالوابور الذي سيقوم في ٢٥ منه . وفي ٢٠ منه كنا مدعوين على الشاي بسراي يلدز عند المرحوم السلطان محمد رشاد ، فهناك قابلت الرئيس خليل بك وأخبرني ان مدة [انعقاد] المجلس ستمدد خمسة عشر يوماً فقلت له : انا قطعت ورقة الوابور ولم يعد بامكاني التأخر . وبالفعل سافرت وتركت المجلس الذي تحددت مدته وانا معتقد تماما ان الحرب واقعة لا محال ، فلم أكد اصل لبيروت في ٢٩ تموز حتى بلغني صدور الاوامر بالنفير العام ، وفي أول آب ١٩١٤ اعلنت الحرب العمومية.

وحيث كما بينت كنت معتقدا من دخول الدولة العثمانية بالحرب العمومية وعلى الخصوص بعد تسكير الدردنيل[١] وتجهيز حملة على مصر . وبما ان بيروت بلد ساحلية ويخشى من التعرض لها بكل وقت ، لذلك استأجرت بيتا في قرية مضايا من اعمال الزبداني[٢] ونقلت عائلتي لهناك . ولم يمض وقت طويل على اعلان الحرب العمومي حتى دخلت الدولة العثمانية واشتركت بها وذلك بتاريخ ٢٩ تشرين الاول سنة ١٩١٤ واحتجّت بتعرض الاسطول الروسي لموانيها في البحر الاسود ، وهو عذر غير حقيقي حسبما اتضح فيما بعد . وسأبين ذلك عندما يجيء الدور لمحادثتي مع طلعت باشا بهذا الخصوص ، ولقد طلب مني الوالي بكر سامي بك ان أسعى لقيد متطوعين ، فسعيت وقيدت نحو ٢٠٠ شخصاً وطلبت مأذونية من المجلس لابقى هنا في بيروت ، وحيث تأخر عليَّ الجواب لزم ترك البلاد في اوائل كانون الثاني سنة ١٩١٥ متوجها الى الآستانة . ولما بلغت المينا

---

١ ـ الدردنيل : مضيق يقع بين شبه جزيرة البلقان وآسيا الصغرى ويصل بحر ايجه ببحر مرمرة.

٢ ـ قرية مضايا في منطقة الزبداني وهي من المناطق السورية التي تعتبر منطقة اصطياف.

الترك والعرب لانهم اخوان؟ فقلت له : اعمل معروفا بدون « هز قاووق »[١] . نعم اننا اخوان في السراء والضراء امام الاجنبي ولكن يلزم ان تعلم يا حضرة المحترم ان الاخوان يتحاسبون فيما بينهم ولا يقبل أحد منهم أن يقع اجحاف بحق الآخر) .

أنا لا أقول أن ذلك متعمداً ولكنني أؤكد لكم أيها الاخوان ان الخطة التي انتهجتها الوزارة مجحفة بحقوق بعض الولايات ، فلو كانت النظارة تجري امتحانات الطلبة في كل ولاياتها وترسل الفائزين منهم لاوروبا لكان ذلك خيراً للأمة ولنالت العناصر حقوقها .

(وهنا ايضا اعترض توفيق افندي وقال : المسابقة تجري في العاصمة فما على الطالبين الا المجيء اليها) .

وتابعت خطبتي قائلا : ولما كانت المفاوضة دائرة على شؤون تختص بنظارة الزراعة طلب احد زملائي الكرام الغاء نظارة المعارف ايضا . انا لا اطلب ذلك ، وانما أنا اعتقد ان حياتنا السياسية والاقتصادية تتوقف على ارتقاء المعارف في بلادنا ، لذلك يجب ان نضحي بكل شيء في هذا السبيل »[٢] .

(حاشية : أن نظارة الزراعة كان يشغلها يومئذ المرحوم سليمان أفندي البستاني ، فأحد المبعوثين الترك حمل عند المذاكرة في موازنة الزراعة على هذه النظارة وطلب الغاءها فقابلته بطلب الغاء نظارة المعارف لكن بعبارة ألطف من عبارته) .

بهذه الأثناء قتل ولي عهد النمسا في سربيا[٣] فاهتزت الأرض لهذا الحادث ، وصدف ان كنت داعيا للعشاء في « سركل دوريان » جان بك التويني

١ - « هز قاووق » : كلمة تركية وتعني : المداهنة .
٢ - « المقطم » ، ١١ تموز (يوليه) ١٩١٤ ، « الاهرام » ٢٥ تموز (يوليه) ١٩١٤ .
٣ - قتل الارشيدوق فرانسوا فرديناند وزوجته في العاصمة سيراجيفو في ٢٨ حزيران (يونيه) ١٩١٤ . أما صربيا فهي اليوم جمهورية من جمهوريات يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية .

وكان بين المدعوين بعض الوزراء والولاة ومن الجملة جاويد بك ناظر المالية ، وبينما اتذاكر واياه بالاحوال الحاضرة وصرح لي بصراحة تامة اننا قابلون على حرب عمومي . وهذا ما كان صرح به أنور باشا يوم تقديمه للمجلس قانون اخذ العسكر الجديد كما سبق وبينت آنفاً . وكان مقرر قفل المجلس في ٢٠ تموز ولذلك قطعت تذكرة سفر بالوابور الذي سيقوم في ٢٥ منه . وفي ٢٠ منه كنا مدعوين على الشاي بسراي يلدز عند المرحوم السلطان محمد رشاد ، فهناك قابلت الرئيس خليل بك وأخبرني ان مدة [انعقاد] المجلس ستمدد خمسة عشر يوماً فقلت له : انا قطعت ورقة الوابور ولم يعد بامكاني التأخر . وبالفعل سافرت وتركت المجلس الذي تحددت مدته وانا معتقد تماما ان الحرب واقعة لا محال ، فلم أكد اصل لبيروت في ٢٩ تموز حتى بلغني صدور الاوامر بالنفير العام ، وفي أول آب ١٩١٤ اعلنت الحرب العمومية .

وحيث كما بينت كنت معتقدا من دخول الدولة العثمانية بالحرب العمومية وعلى الخصوص بعد تسكير الدردنيل[١] وتجهيز حملة على مصر . وبما ان بيروت بلد ساحلية ويخشى من التعرض لها بكل وقت ، لذلك استأجرت بيتا في قرية مضايا من اعمال الزبداني[٢] ونقلت عائلتي لهناك . ولم يمض وقت طويل على اعلان الحرب العمومي حتى دخلت الدولة العثمانية واشتركت بها وذلك بتاريخ ٢٩ تشرين الاول سنة ١٩١٤ واحتجّت بتعرض الاسطول الروسي لموانيها في البحر الاسود ، وهو عذر غير حقيقي حسبما اتضح فيما بعد . وسأبين ذلك عندما يجيء الدور لمحادثتي مع طلعت باشا بهذا الخصوص ، ولقد طلب مني الوالي بكر سامي بك ان أسعى لقيد متطوعين ، فسعيت وقيدت نحو ٢٠٠ شخصاً وطلبت مأذونية من المجلس لابقى هنا في بيروت . وحيث تأخر عليَّ الجواب لزم ترك البلاد في اوائل كانون الثاني سنة ١٩١٥ متوجها الى الآستانة . ولما بلغت المينا

١ - الدردنيل : مضيق يقع بين شبه حزيرتي البلقان وآسيا الصغرى ويصل بحر ايجه ببحر مرمرة .
٢ - قرية مضايا في منطقة الزبداني وهي من المناطق السورية التي تعتبر منطقة اصطياف .

ابلغني مدير البوليس ان المجلس قرر اعطائي مأذونية عن هذه الدورة، فلم أشأ أن أرجع وداومت سفري للآستانة وبعد وصولي لهناك فهمت ان دول الحلفاء[1] عرضوا جملة معاريض على الدولة لمنعها من الدخول بالحرب، فلم تقبل فتحاكيت مع بعض الرفقاء: فارس الخوري[2]، سعد الله المنلا من مبعوثي سوريا لنقدم تقريراً نستوضح الحكومة به عن التكاليف التي عرضتها دول الحلفاء وعن سبب رفضها وعما نقرأه بالجرائد من ان المانيا والنمسا عملا كذا وفعلا كذا. هل حقيقة يوجد بيننا وبينهم اتفاق وما هو هذا الاتفاق ولما لم يبلغوا المجلس شيئاً من ذلك. فوافقوا على تقديم هذا التقرير وعهدوا اليَّ بتنظيمه ليمضوا معي ونقدمه. فحررت التقرير وخلاصته طلب الايضاح عن الأسباب الموجبة لدخولنا الحرب وما هي الشروط التي عرضها الحلفاء ورفضت ولماذا رفضت، وعن الاتفاق الموجود بيننا وبين ألمانيا والنمسا. وطلبت من الرفقاء ان يمضوه فلم يقبل أن يمضيه ولا واحد منهم وصاروا يحاولون، وعليه

---

١ ـ كانت دول الحلفاء تتألف من: فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الاميركية واليابان وايطاليا صد دول المحور المؤلفة من: الدولة العثمانية والمانيا والنمسا.

٢ ـ فارس الخوري (١٨٧٣ ـ ١٩٦٢) من مواليد قرية الكفير في منطقة حاصبيا اللبنانية. تلقى علومه الابتدائية في المدرسة الاميركية في الكفير وفي صيدا. مارس مهنة التعليم في المدارس الاميركية. تابع دراسته في الكلية الانجيلية السورية (الجامعة الامركية). في عام ١٩٠٢ عين ترجماناً للقنصلية البريطانية في دمشق. في عام ١٩٠٨ انتسب الى جمعية الاتحاد والترقي وفي عام ١٩١٤ اصبح نائباً عن دمشق في مجلس المبعوثان. في عام ١٩٢٠ اصبح وزيراً للمالية في ثلاث وزارات على التوالي. اضطهد من قبل السلطات الفرنسية. أسس الكتلة الوطنية مع هاشم الاتاسي وسعدالله الجابري. أصبح رئيساً للمجلس النيابي السوري أعوام: ١٩٣٦، ١٩٤٣، ١٩٤٥، ثم أصبح رئيساً للورراء السورية عامي ١٩٤٤ ـ ١٩٤٥ ولمرات عديدة. اعيد انتخابه عام ١٩٤٧ نائباً ورئيساً للمجلس النيابي. عام ١٩٥٠ اصبح رئيساً للوفد السوري في هيئة الأمم المتحدة. وبعد عام ١٩٥٥ اعتكف عن العمل السياسي. له مؤلفات منها: وقائع الحرب الروسية ـ اليابانية، والموجر في علم المالية.

قدمته من امضائي لوحدي.

ولما مضى يومين على تقديمه ولم يقرأه الرئيس خليل بك لزم أن طلبت منه علنا بصورة رسمية قراءة التقرير، فقال: وضعته في يومية مذكرات غداً. وثاني يوم جاءني احد المباشرين وطلب مني ان أقابل طلعت باشا في غرفة الرئيس فتوجهت ووجدت هناك طلعت باشا ورئيس المجلس خليل بك، فأخذ الكلام طلعت باشا وقال: يوجد لك تقرير تستوضح به الحكومة عن أسباب الحرب، وحيث مثل هذا التقرير يشوش على الحكومة فأرى الانسب أن تسحبه (بدون كلمة رجاء او ما يشابهها) فقلت له: انا ليس قصدي ان اشوش على الحكومة، انما معلومك ان الحرب ستكون بأموالنا وأولادنا، ومن مدة طويلة لم ندخل الحرب الا كانت عاقبته وخيمة علينا وغداً لما ارجع لدائرة انتخابي بالطبع سيسألوني عن الاسباب الموجبة لهذه الحرب وسيقولون ما عرضته لدولتكم: ان الحرب هي بأموالنا واولادنا فضروري نعلم الاسباب الموجبة لها، فماذا يجب أن اجيبهم. فقال: اذا أصريت على تقديم تقريرك هذا فانني اعتلي المنبر واقول: اننا اعلنا حيادنا التام لكن الاسطول الروسي تعرض لاسطولنا وضرب موانئنا في البحر الاسود، فطلبنا من الروسيا الاعتذار فلم تقبل ولذلك أجبرنا على الدخول بهذه الحرب انتصاراً لشرفنا وانت تعلم ان رفقائك سيوافقون على قولي هذا.

قلت له: لا يهمني موافقة رفقائي وعدمه، انما انا اكون اديت واجبي امام منتخبيني وبالوقت نفسه انني اجاوب على قولك بقولي: انكم نعم أعلنتم الحياد لكن بالوقت نفسه اعلنتم النفير العام كما وانكم اعلنتم الحياد ولكن سكرتم البواغيز[1] بوجه الحلفاء لتمنعوا الاتصال بينهم وهذا بالطبع مخالف للحياد الذي اعلنتموه، كما وأنكم اعلنتم الحياد لكنكم تهيئون حملة على مصر وهذه

---

١ ـ اقفلتم المضائق.

معناها تحد لانكلترا. أما مسئلة تعدي الاسطول الروسي فالكل ممنعون ان الاسطول العثماني هو المعتدي ومن ذلك الا مقدمة لدخولكم الحرب. فنهت وقال: لكي أقول الحقيقة ان الدول الاوروباوية جملة مرار تعهدوا بحفظ كيان الدولة وكانوا كلما سنحت لهم الفرصة يقتطعون قسماً من أراضيها، وها هم تعهدوا بحفظ استقلال ايران، انما بالحقيقة قسموه منطقتين: روسية وانكليزية. وهاروسيا من مدة طويلة مطمح انظارها الاستيلاء على العاصمة وانكلترا مطمح انظارها العراق وفرنسا سوريا ولا يوجد ولا واسطة لتحولهم عن هذه الافكار، فبالنسبة لما ذكرت كيف يمكننا الاعتماد على تعهداتهم واذا بقينا خارج الحرب فلا بد عند نهاية الحرب ان يقتسموا بينهم هذه المحلات، ولذلك أجبرنا[1] ان نضع مقدراتنا مع مقدرات ألمانيا. انما الاتفاق بيننا وبين ألمانيا نعم يوجد اتفاق وهو سري والذي أجري هذا الاتفاق هو رئيسكم[2] وهو يبينه لكم وتجدون انه بغاية الموافقة لصالحنا وعليه أرجوك عدم فتح هذا الباب واسترجاع تقريرك. فقلت له: ان القصد من تقريري كما عرضت هو الاطلاع على هذه الأمور، وبما انك اطلعتني عليها اسحب تقريري. فقال: ممنون وتشكر.

والحقيقة أنني لم اسحبه الا لأن رفقائي الذين وافقوني على تقديمه امتنعوا عن امضائه فأخذتني عزة النفس وخاطرت وقدمته من امضائي لوحدي، وانا اعلم ما يترتب عليَّ من الاتحاديين تجاه تقديم هكذا تقرير، وبما أنني وجدت ترضية كافية قبلت بسحبه. وبعد خروجي من غرفة الرئيس وجدت قسما عظيما من رفقائي ينتظرون في ممر غرفة الرئيس، فسألوني عما جرى بيني وبين طلعت باشا. فقلت لهم: الذي يرغب منكم ان يعلم ما جرى بيني وبينه فما عليه الا ان

١ - في الاصل: انجبرنا.
٢ - يقصد رئيس مجلس المبعوثان خليل بك.

يقدم تقريراً مثل تقريري ولم أخبرهم بشيء. بعدها رجعت الى الرئيس لوحده وسألته عن الاتفاق بيننا وبين ألمانيا. قال: خلاصة الاتفاق ان تمدنا المانيا بالأموال اللازمة مدة الحرب على ان تستوفي ذلك من الغرامة، ان لا يعقد صلح الا بمعرفتنا، ان لا يعقد صلح والعدو محتل شبر أرض من اراضينا.

ولم يمض على اجتماع المجلس اكثر من شهر ونصف حتى صدر الأمر باقفاله وسببه [أنهم] كانوا خائفين كثيراً من أن الانكليز يخترقون الدردنيل ويدخلون الآستانة. وثاني يوم اقفال المجلس سافرنا انا والمرحومين سعدالله بك المنلا ووصفي أفندي الاتاسي، وبركوبنا من حيدر باشا وجدنا الحكومة ترسل المحابيس من الآستانة الى الاناضول[1]. وبوصولنا الى اسكي شهر وجدنا الحكومة تهيء محلات للسلطان محمد رشاد لنقله لها، وكان صرح بشيء من ذلك الرئيس خليل بك يوم اقفال المجلس، وقال تجاه كل احتمال فالحكومة وجدت من المناسب قفل المجلس واتخاذ الاسباب لمداومة الحرب.

٩ - [عودة سلام الى بيروت وعلاقته بجمال باشا]

من بعد اعلان الحرب العمومية عينت الدولة وزير البحرية احمد جمال باشا[2] قائداً عاماً للجيش الرابع مكان زكي باشا وعهدت اليه بتدارك وترتيب اللازم

١ - الاناضول: شبه جريرة آسيوية تشكل الجزء الاكبر من تركيا. معظمها جبال ووديان ويحيط بها البحر الاسود وبحر مرمرة وبحر ايجه والبحر المتوسط، يطلق عليها أيضاً اسم آسيا الصغرى.

٢ - احمد جمال باشا (١٨٧٢ - ١٩٢٢) أحد القيادات العسكرية العثمانية. قام بدور بارز في ثورة الاتحاديين عام ١٩٠٨ وعند خلع السلطان عبدالحميد عام ١٩٠٩. كان مساعد قائد موقع سلانيك وهو الذي فاوض القصر باسم الجيش. اصبح فيما بعد وزيراً للبحرية العثمانية كما عين قائداً عاماً للفيلق التركي الرابع في بلاد الشام. اغتيل في عام ١٩٢٢ على يد شاب ارمني في تفليس عاصمة جورجيا. ترك مذكرات عن سيرة حياته والاحداث التي رافقته ترجم من التركية الى العربية والانجليزية. كما صدر له في لبنان وتحت اشرافه كتاب: ايضاحات عن المسائل السياسية...

لتشكيل حملة على مصر للاستيلاء عليها . وبعد وصوله كلمني الوالي بكر سامي بك مع جملة من الاعيان لنتوجه لدمشق الشام للسلام على الباشا المشار اليه. فتوجهنا وأدينا الواجب الا انه حصل معي شيء كنت متكدراً منه للغاية ، وهو بعد وصول الباشا بمدة وجيزة كان ألقي القبض على نخلة باشا المطران وأسعد بك حيدر بحجة انهما كانا بالسابق يتآمران لضم بعض الملحقات ومنها بعلبك[1] الى متصرفية جبل لبنان وانهما كانا يتداخلان مع فرانسا[2]. فمن بعد وصولنا لدمشق والسلام على الباشا جاءني بعض الاصدقاء وطلبوا مني ان اتكلم مع الباشا بخصوص هذان الذاتان ، ومع انه كان من فكري ورأيي انه من مصلحة الدولة ان لا تفتح هكذا مسائل بالحاضر تمنعت خوفاً من أن مداخلتي لا تجدي نفعاً ، لكنهم اصروا عليَّ كثيراً فتجاه هذا الاصرار ، وحيث كما بينت كان من رأيي عدم التعرض لهكذا مسائل ، فتوجهت لعند الباشا فوجدت عنده علي رضا باشا الركابي[3] وشكري باشا الأيوبي[4] فعرفني عليهما جمال باشا وكنت لا

---

١ - بعلبك : احدى المدن اللبنانية الاثرية الهامة . اشتهرت في العهود القديمة والحديثة لا سيما بالهها جوبيتر . تقع في منطقة البقاع .

٢ - انظر نص الوثيقة المنشورة في كتاب : ايضاحات عن المسائل السياسية ... ص٢٣ - ٣٤ . وفي مذكرات جمال باشا :

Djemal Pasha; Memories of a Turkish Stateman 1913-1919, p.228.

٣ - علي رضا باشا الركابي (؟ - ١٩٤٢) ولد وتوفي في دمشق . تعلم فيها وتخرج من المدرسة الحربية في الآستانة ، تولى وظائف عسكرية في القدس والمدينة المنورة عام ١٩١٢ ، وبغداد والبصرة . كان عضواً في جمعية « العربية الفتاة » وجمعية « العهد » السريتين . عمل على مسايرة الاتراك في خلال الحرب الاولى بما لا يضر بلاده . بعد انتهاء الحرب عين حاكماً عسكرياً في دمشق ، ثم أصبح أول رئيس للوزراء في العهد الفيصلي . ولما احتلت القوات الفرنسية سوريا اعتكف السياسة ، غير أنه اتجه عام ١٩٢٢ الى شرقي الاردن وتولى هناك رئاسة الوزراء مرتين . عاد الى دمشق منقطعاً عن الناس الى أن توفي .

٤ - شكري باشا الايوبي (؟) سوري المولد والنشأة ، تعلم فيها وفي استانبول ، تولى وظائف عسكرية في العهد العثماني ، كان على اتصال بالجمعيات العربية المناوئة للدولة العثمانية . بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى عينه الامير فيصل حاكماً عاماً على بيروت وجبل لبنان . وفي ٦ تشرين ←

اعرف الاول وأعرف الثاني . فتباسطنا بالحديث وكان الباشا لطيفاً للغاية فلما هممت بالخروج وقام ليودعنا تقربت منه وكلمته سراً بيني وبينه وقلت له : بلغني ان دولتكم أوقفتم فلان وفلان وبما اننا الآن دخلنا بحرب عمومية وجميع عناصر الدولة على ما أرى متجهة قلباً وقالباً لنصرة الدولة حفظها الله ، وتوقيف هذان الذاتان عن أشياء ماضية ربما يحدث بعض الانجرار ، فأرى من المناسب والسياسة اخراجهما الآن بالكفالة وتوقيف المسئلة بالحاضر على هذا الحد. فلم يكن منه الا أن كلمني بصوت جهوري ليسمع به الركابي والأيوبي وقال : أترجاك لاجل خاطري لا تتداخل بهكذا مسائل .

فقلت له ايضاً سراً : انا ماذا قلت لك ، انا أبديت رأيي ، وعلى كل الامر لدولتكم .

فأجابني بالعبارة ذاتها وباللهجة ذاتها فخرجت من عنده وأحسست أن السماء وقعت على رأسي . ومن بعدها بقيت مدة طويلة لم أواجهه وكلما أتى لبيروت أتهرب من وجهه .

وفي ذات يوم من صيف سنة ١٩١٥ جاءني عبد الكريم الخليل الذي كان حاصل تماماً على رضا الباشا وقال لي : أن ندبر ثورة عسكرية بالاتفاق مع الانكليز لنقوم ضد الدولة ، وبالجهة الفلانية لنا كذا وبالجهة الثانية عندنا كذا . وأخذ يسرد جملة أشياء من هذا القبيل فالتفت اليه وقلت له : يا عبد الكريم أنصحك ان لا تتورط بهكذا مسائل ، وأما من جهتي فلا أوافق على هكذا اعمال مطلقا . وأخذ يجتهد باقناعي كما وانني اجتهدت باقناعه وافترقنا على غير اتفاق وحيث كنت أرى عبد الكريم دائما يجتمع مع ابناء بيهم الشباب ، بالحال واجهت المرحوم أحمد مختار وقلت له عن مقاصد عبد الكريم وطلبت

↦ الاول (اكتوبر) ١٩١٨ ، اعلن في بيروت دخول لبنان تحت ظل الحكم الفيصلي ، ثم رفع العلم العربي على سراي بعبدا وكلف حبيب باشا السعد تولي رئاسة الحكومة في الجبل من قبل الامير فيصل .

منه ان يحذر اقاربه من عبد الكريم ففعل، الا أن عبد الكريم لم يرجع عن أفكاره وصار يجتمع مع رضا بك الصلح وابنه رياض بك[1] وسليم الطيارة ويتخابر معهم بهكذا مسائل.

وفي ذات ليلة وانا نائم في بيتي في بيروت جاءني كامل بك الأسعد[2] ومعه فضل بك الفضل

وقال: أما دريت بالذي جرى بصيدا؟

قلت له: كلا.

قال: ان رضا بك الصلح وعبد الكريم الخليل عملوا اجتماع بصيدا وقرروا به القيام بثورة على الدولة وهذا شيء ذاع وشاع وأتعجب كيف لم يبلغكم، وانا ذاهب الآن الى القدس حيث استدعاني جمال باشا ليأخذ معلوماتي بهذا الخصوص، فماذا يجب ان اصنع؟

قلت له: قل له مثلما أنا قلت لك انه ليس لي علم بذلك وأنا محلي بالطيبة[3] وهي تبعد كثيراً عن صيدا.

قال: كيف يمكن ذلك والمسئلة علم بها عموم الناس.

---

١ ـ رياض الصلح (١٨٩٣ ـ ١٩٥١) ابن رضا الصلح من مواليد صيدا، تعلم في مدرسة عبنطورة ونال الحقوق من الآستانة، وكان من أعضاء «المنتدى الادبي» حكم عليه مع والده بالنفي لمناوأتهما الحكم التركي. كان عضواً في جمعية «العربية الفتاة». بعد احتلال فرنسا لسورية ولبنان توجه الى مصر، ثم زار اوروبة وناضل من أجل القضيتين السياسة والفلسطينية. في عام ١٩٣٥ عاد الى لبنان لمتابعة نضاله ضد الانتداب الفرنسي. وفي عام ١٩٤٣ اصبح رئيساً لوزراء لبنان ولفترات متعاقبة عديدة في عهد الرئيس بشارة الخوري. اغتيل في تموز (يوليه) ١٩٥١ في عمان.

٢ ـ كامل الاسعد (؟ ـ ١٩٢٤) احد الشخصيات السياسية اللبنانية الذين برزوا في العهد العثماني وتقربوا من جمال باشا. وكان يعتبر زعيماً شعبياً في منطقة الطيبة في جنوب لبنان. انتخب نائباً في مجلس المبعوثان عن ولاية بيروت في عام ١٩١٤.

٣ ـ الطيبة: بلدة تقع في جنوبي لبنان وكانت تابعة في عهد الدولة العثمانية لولاية بيروت الجنوبية.

قلت: عجيب ان تقول ان هذا شيء علم به عموم الناس، انا واحد من هؤلاء الناس ولم يبلغني شيء من ذلك، وماذا يضرك لو قلت لجمال باشا انه ليس لك علم بما جرى.

فأخذ يحاول ويراوغ مما جعلني أعتقد انه هو الذي مرسل الخبر لجمال باشا. ولقد صدق ظني حيث جمال باشا بمذكراته قال أن كامل بك الاسعد حرر للشيخ أسعد الشقيري[1] بهذا الخصوص وطلب منه ان يطلع جمال باشا على تحريره[2] ومما أيد اعتقادي هذا ما أعلمه عن كراهة كامل بك لرضا بك الصلح ولعبد الكريم. والحاصل فارقني على بناء أن يخفف المسئلة بقدر جهده، لكنني لم أكن اعتقد ذلك وحيث كنت بالصباح مجبوراً أن أترك البلد لأتوجه الى

---

١ ـ اسعد الشقيري (؟) احد الشخصيات السياسية الفلسطينية التي قامت بدور فاعل في العهد العثماني، وقد انتخب منذ عام ١٩٠٨ نائباً في مجلس المبعوثان العثماني عن لواء عكا، وكان أيضاً عالماً من علمائها. كما أصبح عام ١٩١٥ مفتياً للجيش الرابع العثماني.

٢ ـ انظر اعترافات جمال باشا هذه في مذكراته:

Djemal Pasha; Memories of a Turkish Stateman 1913-1919 pp.206-207

وبالرغم من ان كامل الاسعد أظهر موالاته للدولة العثمانية غير ان وثيقة فرنسية كشفت عن نشاطه للتعاون مع الفرنسيين فقد أرسل مدير القنصلية الفرنسية في بيروت «كولوندر» (Coulondre) رسالة الى بوانكاريه (Poincaré) في ١٤ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩١٣ أوضح فيها انه «منذ ثلاثة اسابيع تقريباً، اعلمت بواسطة الدكتور الفرد خوري ان كامل بك الاسعد ابدى رغبته في اقامة علاقات مع القنصلية العامة. فهو لكونه مرشحاً للانتخابات التشريعية القادمة اعتبر بدون شك ان دعمنا يضمن له مساندة الاكليروس الماروني و«الملكي» في المنطقة مما يزيد في عدد الاكثرية المؤيدة له... لقد طلبت من المطارنة الذين تملك القنصلية بعض التأثير عليهم ان يدعموا ترشحه..».

انظر: وجيه كوثراني: قراءة في الوثائق، ص١٩٧ ـ ١٩٩. نقلا عن ارشيف وزارة الخارجية الفرنسية المصنفة على النحو التالي:

.Turqui, vol. 117, pp.30-32, 1912.

رياق[1] من طرف الولاية لاستقبال ضباط وبحارة الباخرة «أمدن» الألمانية وليس عندي وقت لمواجهة أحد فأرسلت واستدعيت أخي كامل وسليم بك الطيارة وأفهمتهما ان يتوجها باكراً لعند عبد الكريم في الشياح[2] ويحذروه. وحيث أعلم تسيب المرحوم عبد الكريم فأفهمتهما ان يتطلعا على كل أوراقه ويعدماها بحضورهما وحتى زدت وقلت: يلزم ان تفتشوا بجيوبه خوفاً من ان يكون تاركا شيئا يؤاخذ عليه.

وبالفعل أنا بالطبع توجهت لرياق وهما توجها لعند عبد الكريم فأجريا اللازم، وبقيت المسئلة على هذا الحد الى ان بلغ كامل بك القدس. وبعد وصوله اعطى جمال باشا الامر بالقبض على الذي اوشى بهم كامل بك ومن جملتهم عبد الكريم ورضا بك (وهذا ذكره ايضا جمال باشا بمذكراته). وكان جمال باشا متخوفاً من حدوث شيء فيما اذا قبض عليهم، لكن كامل بك تعهد له بعدم حصول اي حركة. وهكذا ابتدأت مسئلة ديوان حرب عاليه[3]. ومن بعد القبض على من قبض عليهم اراد جمال باشا ان يتعقب الاصلاحيين وبالفعل اعطى أمراً لديوان الحرب العرفي للاحقتهم، الا ان الوالي المرحوم بكر سامي بك بذل كل ما بوسعه لتوقيف هذا الامر، وحيث كانت صدرت مذكرات بطلبهم، فبمسعاه الحميد استبدلت هذه التعقيبات بشهادات عن معلومياتهم، وكنت وقتئذ في قرية بقين[4] من اعمال الزبداني فجاءني تلغراف

1 ـ رياق: بلدة لبنانية تقع في منطقة البقاع شرقي بيروت.
2 ـ الشياح: تقع في الضاحية الجنوبية من بيروت.
3 ـ للمزيد من التفصيلات الوافية عن هذه المحكمات انظر الكتاب الصادر عن محكمة الديوان العرفي بعاليه: يصاحب عن المسائل السياسة التي حرت تدقيقها بديوان الحرب العرفي المتشكل بعاليه. شرب من فبل القائد لعام للجيش الرابع، در عليه. مطبعة الطبس، ١٣٣٤ هـ.
4 ـ بقين: منطقة اصطياف سورية في الزبداني.

من الوالي يقول به انه يلزم حضوري لعاليه[1] لمقابلة الديوان العرفي. وحيث كانت المواصلات بغاية الصعوبة، فلم اجد إلا قاطرة متوجهة لرياق. لزم ركبت بجانب السائق وتوجهت بها. ومن هناك انتقلت بجملة وسايط حتى بلغت عاليه وقابلت مستنطق الديوان العرفي الذي أخذ يسألني عن رضا بك وعبد الكريم ومداخلاتهما فلم يستفد مني ولا بكلمة مضرة بحقهما حتى اخيراً اظهر نشافة ونوعا خفياً من التهديد، فأيضاً لم يستفد بشيء. ومن بعد مراجعات طويلة بينه وبين المدعي العمومي ورئيس الديوان اعطى امراً باخلائي على اني لم اكن موقفاً الا في دائرته على ما أظهر لي.

وفي شهر رمضان الموافق لشهر آب سنة ١٩١٥ حضر جمال باشا لبيروت وحصل له استقبال كاستقبال الملوك الفاتحين ونزل في فندق بسول، وكان البوليس بالالبسة الرسمية ممتدا على جانبي الطريق كل اقامته بذلك الاوتيل، فتوجهت للسلام عليه وكان حاضراً الوالي عزمي بك وقومندان الجاندرمة وميشال ابراهيم سرسق ونخله موسى سرسق والشيخ اسعد الشقيري وخلافهم.

وفي أثناء الحديث سألني الوالي: هل أنت باق في الزبداني؟ أجبته: نعم. فقال: ان سلياً وجد أن جمال باشا يتعقب الاصلاحيين فهرب للزبداني. فقلت له: يا دولة الباشا وهل الزبداني خارجة عن منطقة دولتكم؟ أما اذا كنت تعرض في الاصلاحيين، فكما انه يوجد بالاصلاحيين من هم مخالفون لمبدأهم فكذلك يوجد كثيرين بالاتحاديين ليس هم على الملك المستقيم، فسكت وسكت الجميع. ولم أخرج من هناك حتى لحقني صديقي نخله موسى سرسق واخذ يشتم ويعربد وقال: ما هذا الجواب ألم تره وعينه محمرة على الاصلاحيين وهو رجل بطاش فما اغناك عن هذا الجواب القاسي.

1 ـ عاليه: مصيف لبناني يقع في منطقة جبل لبنان شرقي بيروت.

١٠ ـ [اعتقال سلام والتحقيق معه]

وحصل بعدها بيومين [أن] توجهت لبيتي في بقين، وفي ٢٧ رمضان بينما كنت ذهبت لفراشي، في الساعة الثانية بعد نصف الليل حيث كانت عادتي أن أسهر لآخذ طعام السحور وأنام، واذا بالباب يدق فقامت الخادمة وفتحت وسمعت صوتاً يسألها: هل الأفندي موجود؟ قالت: نعم ولكنه نائم. فقال لها: أفيقيه. قالت: لا أقدر لانه نام الآن. قال: بلى يجب أن تفيقيه. فقمت أنا على الصوت وتوجهت للباب فوجدت مدير البوليس محيي الدين بك ووكيل قائمقام الزبداني ومعهما بوالبس وجاندرمة ومن الجملة القومسيير نور أفندي العرب فقلت لهم: تفضلوا وأخذتهم لغرفة الاستقبال وقلت: خير ان شاء الله. فقال مدير البوليس: ان الوالي وجمال باشا أرسلاني مخصوصاً لسؤال خاطرك ولأرجوك لتشرف معي لديوان الحرب العرفي حيث يوجد كما تعلم جملة محبوسين، وانهاء محاكمتهم متوقف على شهادتك والمسئلة بسيطة للغاية. وبعد تأديتك للشهادة، فالاوتومبل تحت أمرك يوصلك لأي محل ترغب. فقلت له: أتسمح لي ان ألبس ثيابي؟ قال: من كل بد. فتركتهم بالغرفة ودخلت ألبس ثيابي وقلت لأهل البت أن يحضروا لي بعض أواعي والشنتة[1]. وبعد ذلك خرجت لعندهم وخرجنا سوية خارج البيت فوجدتهم مطوقين البيت بالعساكر، فبعد ان خطونا جملة خطوات قلت لمدير البوليس: أرجو أن ترجع وتتحرى البيت حتى لا نعمل لهم انزعاج ثاني. قال: لا لزوم لهذا الخوف لأن المسئلة مسئلة شهادة كما عرضت. فقلت له: أنا لا اخاف الا من الله تعالى والمقدر كائن وليس طلبي هذا من قبيل الخوف بل لكي لا يحصل انزعاج لأهل البيت ثانية، وأن المسئلة مسئلة شهادة. فأنا لست مجدوباً[2] لهذه الدرجة، فهل

١ ـ أواعي: لفظ سائد في بلاد الشام ويعني الالبسة، اما الشنتة فالمقصود بها هنا محفظة الثياب والالبسة.

٢ ـ المجدوب: اي الابله

حضور مدير بوليس بيروت لهذه القرية النائية ليلا وأخذ البيت تحت الحفظ والاستعانة بهذه القوة التي معك كل ذلك لأجل تأدية شهادة. فأكرر ما قلته لك من أنني رجل لا اخاف لا من واليك ولا من جمال باشا ولا اخاف الا من الله تعالى.

وكانوا بالبيت محضرين لي الفرس فركبت الفرس وبقوا هم ماشين وتوجهنا للزبداني. بأثناء الطريق خطر لي جملة مرار أن أسوق الفرس وأهرب، لكن كنت أراجع نفسي، أقول لماذا الهرب، وانا لم افعل شيء يوجب مؤاخذة، ولكن كنت أفكر كثيراً لماذا السبب لطلبي. فلم يخطر لي الا مسئلة واحدة وهي أن عبد الغني العريسي كان قبل مدة زارني في بقين وبقي عندي نحو أسبوع وأخبرني عن تأليف جمعية تحت رياسة الامير فيصل وأن الغرض منها دخول الملك حسين[2] في الحرب ضد الدولة وتشكيل حكومة عربية بمعاضدة الحلفاء وأن المخابرة جارية بين الملك حسين وبين الانكليز بهذا الخصوص وان فيصلاً توجه للاستانة وبرجوعه من الاستانة يرغب ان يجمعني به بدمشق وان من جملة اعضاء هذه الجمعية رضا باشا الركابي والشيخ بدر الدين الحسيني الذي وعد ان يطلع بنفسه لاستقبال الجيش العربي عند دخوله دمشق وهكذا مسائل، فلم أكد اشك الا ان طلبي للديوان العربي لهذه المسئلة، وكنت افتكر بماذا يجب أن اجيب فيما اذا سئلت عنها، فقررت نهائيا أن أنكر كل شيء حتى ولو قابلوني بالعريسي واعترف بأقواله هذا أن اصر على النكران.

١ ـ الملك حسين بن علي (١٨٥٤ ـ ١٩٢١) قائد الثورة العربية ضد الأتراك، ولد في الآستانة حيث كان والده منفياً فيها. في عام ١٩١٦ ثار على الترك من بلاد الحجاز بالتعاون مع الانجليز الذين نكثوا بوعودهم في موضوع استقلال العرب. وقعت عدة مناوشات قتالية بينه وبين آل سعود الذين استطاعوا ضربه في المنطقة السعودية الامر الذي اضطره الى ترك البلاد الى قبرص عام ١٩٢٥ حيث أقام فيها ست سنوات، عاد الى عمان مريضاً فمكث فيها ستة شهور توفي بعدها، فحمل الى القدس، ودفن في المسجد الاقصى.

وصلنا للزبداني قبل طلوع الشمس وبقينا هناك ننتظر مدة حتى جاء ترن[1] محملا شعيراً ، فركبنا فوق الشعير وتوجهنا للشام[2] وقبل مبارحتنا الزبداني سحب مدير البوليس تلغراف للوالي يخبره به عن موفقيته بالقبض علي .

وصلنا للشام وتوجهنا تواً لدائرة البوليس فتركنا [مدير بوليس بيروت] هناك عند مدير البوليس بالشام وتوجه هو للبلد فأخذت انا ومدير بوليس الشام نتحادث بالمسائل الحاضرة ، واجتهدت ان اؤكد له انه لا يوجد في كل هذه البلاد من هو ضد الدولة ، فقال حضرتك غلطان ، يوجد قسم من متخرجي مكاتب الاجانب وقسم ممن اضطهدتهم[3] الدولة وأخرجتهم من الخدمة حيث لم يعودوا صالحين لها ، فهؤلاء جميعا ناقمون على الدولة ومتفقون مع الشريف حسين ليعملوا دولة عربية تتألف من هذه البلاد حتى حلب[4] . فقلت له : هذا كله وهم ولا ظل له من الحقيقة الا في مخيلة بعض الجواسيس الذين يريدون ان يظهروا براعة في التقاط الاخبار ليكون لهم الحظوى عندكم . فبقي هو مصر على رأيه وبقيت أنا مصراً على ما قلت ، الا انني بالفعل تأكدت انه لم يكن طلبي الا لهذه المسئلة ، والواجب ان اصر على النكران تماما .

وبعد الظهر حضر مدير بوليس بيروت ومعه نور افندي وركبنا اوتوميبل (عدمان مهلهل) وتوجهنا الى عاليه وبأثناء الطريق كنا نتحادث بجملة اشياء ، وكان هو يرجع يكرر لي ان طلبي لمسئلة شهادة . وكنت أنا أكرر له : انني لا اخاف من شيء لا من الوالي ولا من جمال باشا ولا من مدفعهم ولا

---

١ ـ ترن : ويقصد به القطار الحديدي .

٢ ـ الشام : ويقصد بها دمشق وهو تعبير لا يزال سائداً حتى الآن في البلاد الشامية (سورية ولبنان وفلسطين والاردن) .

٣ ـ في الاصل : اتهضتهم .

٤ ـ حلب : مدينة في شمالي سوريا تعرف بالشهباء ، وهي مدينة تاريخية . احتلها صلاح الدين الايوبي عام ١١٨٤ ، ثم أصبحت ولاية عثمانية عام ١٥١٦ .

اخاف الا من الله تعالى ، وان المقدر كائن . وكنت بالفعل متأثراً جداً من الوالي عزمي بك لانه صاحبي من الاستانة منذ سنة ١٩١٣ . وكان رفيقي بالمجلس سنة ١٩١٤ فكان يمكنه ان يكون مثل بكر سامي بك الذي دافع عنا ومنع كل هذه المسائل وبدل طلبنا بشهادة كما بينت سابقا .

فوصلنا لوادي القرن[1] او وادي الحرير[2] فلم أعد أذكر وهناك تعطل معنا الاوتوميبيل فنزلنا منه لاصلاحه وفيما نحن واقفون واذ حضر جمال باشا ومر علينا ووقف اوتوموبيله بعيداً عنا نحو خمسة امتار فتوجه لمقابلته مدير البوليس وبقيت انا ونور وقوفا بجانب اوتوموبيلنا ولم نسلم على الباشا ولم نكلمه وكأن الرجل الذي مر لا نعرفة بالكلية .

وبعد أن صلحنا السيارة داومنا السير وكلما مشينا بضع كيلومترات كانت السيارة تتعطل بنا . وبعده مر علينا الدكتور « كراهم » فتركنا مدير البوليس وركب معه وبقيت انا ونور حتى وصلنا لمدخل عاليه بعد الغياب[3] بمدة ، وهناك قابلنا مدير البوليس وقال : بما انه دخل الليل فالديوان العرفي انفرط عقده وصار من الضروري بقاءكم هنا لمقابلته صباحا ، وأرجو عفوكم اذا كان حصل مني شيء بالنسبة للوظيفة مخالف للنزالة فهل تأمرون بغرض أو خدمة . قلت له : متشكر انما ارجوكم ان لا تنسى ان تقول للوالي جمال باشا ما قلته لك . وافترقنا هو توجه لبيروت وانا ونور توجهنا لعاليه وهناك نزلنا بالاوتيل تحت مركز الفرقة . وفي الصباح استدعوني للفرقة واعطوني غرفة بها ومنعوا عني كل مداخلة ثم جاءني رئيس الديوان العرفي فخرالدين بك وكان لطيفاً وطلب مني ان اخبره عن كل ما يلزمني فشكرته ، وكان كل يوم يحضر لعندي

---

١ ـ وادي القرن : يقع هذا الوادي في الوقت الحاصر في الاراضي السورية ، وكان مشهوراً بتواجد قطاع الطرق فيه .

٢ ـ وادي الحرير : وهو كالوادي الاول يقع في الاراضي السورية على الطريق العام .

٣ ـ الغياب : والمقصود به هنا المغيب او المعرب .

ضابط من طرف الرئيس ويبلغني سلامه وسألني فيما اذا كنت ارغب بشيء فكنت اشكره ويوما طلبت منه جريدة لاطلع على الحوادث فلم يحضرها ولم يعد يحضر لعندي. وثاني يوم عيد رمضان اي بعد توقيفي بخمسة ايام جاء رئيس الديوان وقال: ان جمال باشا يرغب مقابلتك فتفضل والبس ثيابك فلبست وتوجهنا سوية لغرفة ثانية من مركز الفرقة وبنفس البناية الموقوف بها، فدخلت على جمال باشا الذي استقبلني بكل احترام مثل العادة واجلسني بجانبه وقال: كيف انت وكيف حالك وهل تشكو من شيء. فشكرته وقلت له لا اشكو من شيء مطلقاً. قال: ربما يكون صار عجلة باستجلابك كما وانه صار عجلة بتوقيفك وتأخر باستجوابك، لكن كل ذلك يغتفر تجاه ان المسئلة المنسوبة اليك تتعلق بحياة الدولة، فحزب اللامركزية بمصر من بعد خروج عبد الحميد افندي الزهراوي منه واتفاقنا معكم غيروا بروغرامهم[1] وعملوا بروغرام بالاتفاق مع بعض المسيحيين لتشكيل دولة عربية[2]. فما هي معلوماتك بهذا الخصوص فقلت له: لا علم لي بشيء من ذلك مطلقاً ولا لنا علاقة بهم وكانوا يوم حركة الاصلاح طلبوا منا الانضمام اليهم أو هم ينضمون الينا فلم نقبل. اما اذا اردت ان تفتح باب المسئلة الاصلاحية فأنا مستعد تمام الاستعداد للبحث بها. قال: لا انا لا ارغب ان نبحث بشيء قبل اتفاقنا، بل أرغب ان ابحث بما جد بعدها. واطلع من جيبه تحرير ودفعه لي وقال: ما قولك بهذا. فقرأت التحرير وهو مرسل من حقي بك العظم[3] الى المرحوم

---

١ - بروغرام: أي البرنامج.

٢ - اكد كولوندر - مدير القنصلية العامة الفرنسية في بيروت في رسالة الى بوانكاريه رئيس مجلس الوزراء الفرنسي من ان هناك اتجاهاً اسلامياً مسيحياً يقوده «أحد وجهاء الطائفة الاسلامية في بيروت سليم علي سلام» وسليم بك ثابت - المؤيد للانجليز - بضم سوريا الى مصر. وممن يقودون هذا الاتجاه في سوريا كل من محمد واحمد كرد علي والدكتور عزت الجندي وعبدالعني العريسي والشيخ رشيد رضا.

٣ - حقي العظم (؟ - ١٩٥٥) من مواليد دمشق، اشتغل بالسياسة وشؤون الحكم. رحل فترة الى ←

محمود افندي المحمصاني[1] خلاصة ما يقول له به: ان تشكيلاتكم بهذه الصفة غير ملائمة فالحزب يلزم يكون له رئيس ونائب رئيس وامين صندوق وسكرتير. اما الرئاسة فنحن نقترح عليكم واحد من هؤلاء الثلاثة: عبد الكريم الخليل وسامي الصلح وسليم سلام، اما نحن فاننا نرجح الاخير لأنه احسنهم واجرأهم و...

فقال: ما قولك بهذا. قلت له: ليس لي علم به مطلقا ولم اطلع على هكذا تكليف الا الآن فقال: اذاً لماذا سموك ولماذا يمدحون فيك كل هذا المدح. قلت له: انهم سمونا ربما ليغشوا هؤلاء الشباب ويظهرون لهم انه يوجد من رؤسائهم بالبلاد وممن لهم مكانة انهم من حزبهم، وأما لماذا يمدحونني كل هذا المدح فأسمح لي[2] اذا لم اجاوب عليه. قال بمن تجتمع هنا بقناصل الدول؟ قلت له: لم أزرهم ولم يزوروني بكل حياتي، انما بعد الحرب زرت قنصل انكلترا وجرى بيني وبينه بحث بسبب دخولهم الحرب واعطاني الكتاب الابيض الانكليزي وخطاب اسكويث بالمجلس.

قال: هل زرت مصر وبمن اجتمعت؟

قلت له: زرت مصر سنة ١٩١٢.

قال: وهل زرت اللورد كتشنر؟

قلت: لا بل زرت الخديوي والتمست منه تسهيل مرور الأشخاص الذين يرغبون التوجه لمعاونة اخواننا في طرابلس الغرب.

→ مصر ثم عاد الى وطنه فعين حاكماً لدولة دمشق، ثم رئيساً لمجلس الشورى، فرئيساً لمجلس الوزراء في سوريا: توفي في القاهرة وله من العمر تسعون عاماً على وجه التقريب. من مؤلفاته: تاريخ حرب الدولة العلية واليونان، دفاع بلافنا، الدولة العلية وماليتها.

١ - محمود المحمصاني (؟ - ١٩١٥) ولد في بيروت واعدم فيها. قام بدور سياسي بارز في العهد العثماني مع شقيقه محمد عضو مؤتمر باريس. نادى بالاصلاح السياسي. اعتقل وحقق معه في الديوان العرفي وحكم عليه بالاعدام في ٢٠ آب (اغسطس) ١٩١٥.

٢ - في الاصل: فاسمحلي.

قال : ما قولك برفيق بك العظم[1] وحقي بك العظم؟

قلت : الأول عاقل وموزون ومتروي اما الثاني فانه احمق ومجنون .

قال : انت تقول عن رفيق بك انه عاقل وموزون .

قلت : هذا الذي اعلمه عنه ودولتكم تسألونني عن رأيي وانا يجب ان أقول حقيقة ما اعلمه .

قال : وما قولك بالشيخ رشيد رضا[2].

قلت له : مثلما قلت عن رفيق بك. فأيضاً لم يعجبه واعترض عليَّ.

---

١ - رفيق بك العظم (١٨٦٧ - ١٩٢٥) من رجال النهضة في سوريا ، وشارك في العديد من الجمعيات الاصلاحية والسياسية ، له عدة ابحاث ومؤلفات وتصانيف منها : اشهر مشاهير الاسلام في الحرب والسياسة ، البيان في كيفية انتشار الاديان ، الدروس الحكمية للناشئة الاسلامية ، البيان في اسباب التمدن والعمران ، تنبيه الافهام الى مطالب الحياة الاجتماعية في الاسلام ، الجامعة الاسلامية واوروبا ، وصدرت بعد وفاته مجموعة من مقالاته بعنوان : مجموعة آثار رفيق بك العظم ، يشتمل على : السوانح الفكرية وتاريخ السياسة الاسلامية ومباحث اخرى .

٢ - محمد رشيد رضا (١٨٦٥ - ١٩٣٥) بغدادي الاصل ، لبناني المولد (من القلمون في شمالي لبنان) توفي في القاهرة ، تعلم في طرابلس الشام ، وفي عام ١٣١٥ هـ رحل الى مصر فاتصل بالشيخ محمد عبده وتتلمذ على يديه . اصدر في مصر مجلة « المنار » لبث أفكاره السياسية والاجتماعية والدينية . وكان أحد رجال الاصلاح الاسلامي وعالماً بالحديث والادب والتاريخ والتفسير واصبح مرجعاً للفتاوى في الامور المعاصرة . زار بلاد الشام عام ١٩٠٨ بعد اعلان الدستور . ولما عاد الى مصر أنشأ مدرسة الدعوة والارشاد . ولما انتهت الحرب العالمية الاولى عاد الى بلاد الشام وانتخب رئيساً للمؤتمر السوري العام ، ثم غادرها اثر سيطرة الفرنسيين على البلاد فأقام في مصر وتجول في الهند والحجاز واوروبا ودافع هناك عن القضايا العربية وشارك في اجتماعات اللجنة السورية - الفلسطينية . من آثاره ومؤلفاته : مجلة المنار (٣٤ مجلداً) ، تفسير القرآن الكريم (١٢ مجلداً) ، تاريخ الاستاذ الامام الشيخ محمد عبده (٣ مجلدات) ، نداء للجنس اللطيف ، الوهابيون والحجاز ، شبهات النصارى وحجج الاسلام ، الوحي المحمدي ، يسر الاسلام واصول التشريع العام ، الخلافة ، محاورات المصلح والمقلد ، ذكرى المولد النبوي ، والامير شكيب ارسلان كتاب عن السيد رشيد رضا .

قال : وابراهيم سليم نجار .

قلت : رجل متهوس ومن نوع حقي بك .

قال : ما قولك بعبد الكريم وبعبد الغني العريسي .

قلت له : مهما قلت عنهم فدولتكم اعلم مني بهم لانك ملازمهم ، وهم ما أعلم بمعيتكم .

قال : ورضا الصلح .

قلت : رضا بك وانا اليوم بحالة عداوة واياه ولكن هذا لا يمنعني من قول الحقيقة فرضا بك ضد الاتحاديين ويعتقد انهم لا يحسنون ادارة الملك لكنه لم يكن يوماً من الايام ضد الدولة .

فانتصب واقفاً وقال : انا سأحول أوراقك للديوان العرفي واترك لهم الحرية التامة ليتصرفوا بحسب ضميرهم ووجدانهم .

قلت : اذا كان حقيقة ما تفضلت به فأنا اقول لك من الآن انني بريء .

قال : اعاهدك انني سأترك لهم الحرية التامة .

قلت له : اشكرك وأقول لك من الآن انهم سيبرؤوني .

فودعته وعدت الى سجني وبعدكم يوم طلبوني ليلا للديوان العرفي ، وهناك تقريباً سألوني نفس السؤالات التي سألني اياها جمال باشا وأجبتهم عين الجوابات ، الا انني زدت عليها بقولي : لا أدري هل أنا شاهد ام متهم ، فاذا كنت شاهداً فلا يجوز توقيفي واذا كنت منهما فكيف تقبل شهادتي . فقال الرئيس : لا انت ضيف عندنا ونرغب ان نستوضح منك الحقائق ، واعادوني الى غرفتي وكان مقابل غرفتي غرفة التلفون ، فلم أكد اصل لغرفتي حتى سمعت صوت الرئيس يتكلم بالتلفون وهو يقول : مبعوث بك (أو محبوث عنه) لم اقدر أن افهم تماما مع انه كررها جملة مرار ، واعتقد انه كان يخابر جمال باشا بخصوصي . وفي الصباح جاء لعندي وقال : انا لا أجيء لعندك الا بالخير تقرر

تبرأتك[1] وبعد غد الجمعة ستنزل البلد[2] وتصلي الجمعة وتدعو لنا. قلت له: ولماذا يوم الجمعة. قال لنكمل بقية المعاملات. وكان البعض ومنهم الامير فؤاد ارسلان طلبوا مقابلتك ولم نسمح لهم، فالآن ارسلت خبراً للأمير ليحضر يقابلك ولك الحق بمقابلة من تشاء. وثاني يوم الخميس صباحا جاءني وقال: حضّر حالك لنتوجه سوية لعند الباشا في برمانا[3]، فبالحال لبست وتوجهنا واياه الى برمانا وكنا رضا باشا قومندان الغرفة ومعه بعض الضباط بسيارة وانا والرئيس في عربة وبعربة ثانية المدعي العمومي وأحد الأعضاء. فعند خروجنا من اول عاليه سألت الرئيس ماذا جرى في بقية اخواننا قال: هؤلاء ليس هم أخوانك ولا رفاقك. قلت: بلى رضا بك الصلح وسليم بك الطيارة هؤلاء اخواني. قال: انا كثير زعلان على رياض بك ليس بالنسبة له بل بالنسبة لما سيصيبه من جهة والده، فأعتقدت ان رضا بك حكم عليه. فداومنا السير حتى وصلنا الى برمانا تقريباً الساعة الثانية بعد الظهر وهناك قابلني جمال باشا وقال: زال اليأس، هل اعتقدت انه يوجد عدالة؟ قلت له: هل اعتقدت دولتك انني لست خائناً؟ قال: بالطبع ما زال رفقائي اقتنعوا فانا مقتنع. قلت: وأنا اقتنعت أنه يوجد عدالة. قال أنت الآن حر يمكنكم الذهاب كيفما شئتم، فشكرته قال: هل ستحضر لعند كامل بك الأسعد، وكان مدعواً لعنده. قلت بنفسي الأوفق مطاوعته قلت: نعم سنتقابل هناك. قلت: أي متى دولتكم ستكونون هناك؟ قال يوم الاثنين وأمر بتحضير الطعام لنا وقال: اني سبقتكم لأنكم تأخرتم وودعنا وانصرف.

---

١ ـ ذكرت عنبرة سليم سلام من أن والدها اوقف مرتين للتحقيق معه في الديوان العرفي وهو ما أشار اليه سليم سلام في مذكراته. انظر: عنبرة سلام، المصدر السابق، ص١١، ١٠١-١٠٣.

٢ ـ يقصد بالبلد هنا مدينة بيروت.

٣ ـ برمانا: مصيف لبناني يقع في منطقة جبل لبنان.

وبعد الغداء حضر الوالي عزمي بك[1] الذي استدعاني وصار يقبلني ويستعلم مني عن المسئلة ويطيب خاطري. ومن ثم ركبت العربة وتوجهت لبيروت فاستقبلني الاهل والاصحاب بمزيد الفرح. ولقد فهمت بعد نزولي للبلد انه بالنظر لتوقيفي كانوا بالديوان العرفي يضربون محمود المحمصاني ويقولون له قول: هل سليم سلام ومحمد افندي بيهم معكم. ومع انهم كانوا يضربونه ضرباً مؤلما فلم يقل الا الحقيقة وكان القول: لا. وثاني يوم الجمعة زرت الوالي عزمي بك بناء على الحاج المرحوم مختار بيهم، وفي المساء حضر مختار ومعه عربة وقال: هذه العربة حضرت للتوجه للطيبة. فلم اقبل حيث لم يزل كثير من اصحابي لم يروني: وقلت له ان يؤجلها لثاني يوم السبت. وفي الليل بلغني انهم محضرين تسعة مشانق وفي الصباح نفذوا احكام الاعدام بكل من المرحومين عبد الكريم الخليل ونور القاضي ومحمود ومحمد المحمصاني وعبد القادر الخرسا ومحمود العجم وعلي النشاشيبي وسليم عبد الهادي وتوفيق البساط[2].

وكان بالصدفة حضر لبيروت في صباح ذاك اليوم دارعتين افرنساويتين. وبسبب المشانق عدلت عن السفر للطيبة لاستقبال جمال باشا وهكذا مختار

---

١ ـ ذكر في هذا الصدد بأن وساطة عزمي بك لدى جمال باشا ادت الى الافراج عن سليم سلام، بالاضافة الى عدم ثبوت تهمة ضده. انظر: عنبرة سليم سلام، المصدر السابق، ص١٠٣. محمد جميل بيهم: سورية ولبنان ١٩١٨ ـ ١٩٢٢، ص١٢٣. غير ان مصادر أخرى اكدت بان برقية فرنسية مرسلة من باريس الى السفارات والقنصليات الفرنسية في استانبول والقاهرة وبيروت ودمشق وبغداد تضمنت معلومات عن سياسة سليم سلام المعادية للفرنسيين ومما جاء فيها: (Mefiez-vous de lui) أي خذوا حذركم منه، وقد اطلع جمال باشا على هذه البرقية فعلم حقيقة موقف سلام السياسي فأمر بتبرئته، انظر: وليد عوض، رؤساء لبنان، ص٢٠. عنبرة سلام، المصدر السابق، ص١٠٣. محمد جميل بيهم: سورية ولبنان ١٩١٨ ـ ١٩٢٢، ص١٢٣، ١٩٢، ١٩٣.

٢ ـ نفذ حكم الاعدام في ٢٠ آب (أغسطس) ١٩١٥. كما أعدم مع هؤلاء: صالح حيدر، علي الارمنازي، مسلم عابدين، نايف تللو.

حيث لم نجد من اللياقة ان نذهب لاستقباله وهو آمر بشنق اولاد وطننا.
وثاني يوم الاحد حضر مختار وقال: الوالي سألني عن عدم سفرنا للطيبة، فاعتذرت بجملة اسباب. قال ضروري ان ترسل لي سليم، فتوجهت لعنده قال: لماذا لم تسافر. قلت بسبب حضور الدارعتين فالاولاد واهل البيت خافوا وحصل معهم رعب لذلك لا يمكنني تركهم وهم على هذه الحالة. قال: ما هذا الكلام وماذا تصنع الدارعتين وعلى كل مثلما انت والدهم انا ايضا والدهم واحافظ عليهم مثلك واكثر. قلت: هذا صحيح وهذا ما اعتقده لكن هم لا يركنون الا ان اكون بجانبهم، ومع ذلك فالوقت مضى وغداً الباشا سيكون في الطيبة. قال: لا الباشا نهار الاربعاء سيكون بالطيبة فضروري ذهابك وانت ليس ذاهب عن نفسك فقط بل ذاهب موفداً من طرف الولاية بالنيابة عنها. فقلت له: الباشا قال لي انه سيكون هناك نهار غد الاثنين ولم يعد معي من الوقت ما يوصلنا لهناك، فضلا عن السبب الاول الذي عرضته لدولتكم وهو الخوف الحاصل مع الاولاد ولا يمكن تركهم بهذه الحال ولا بوجه. قال: اقول لك بصراحة لا أحد يقبل هذا العذر، بالطبع سيؤولون عدم ذهابك خلاف تأويل. قلت له ان الحقيقة هي ما عرضته لكم، واما انهم سيؤولون عدم سفري خلاف تأويل فانا ليس بامكاني ان امنع الناس عن تأويلهم ولما آيس[1] مني زعل وتكدر ولم يودعني حسب عادته، حيث كان من عادته ان يودعني دائما خارج الطاولة ولقرب الباب، اما هذه المرة فأكتفى بوقوفه خلف طاولته فقط.

وبعد ذلك بجمعة كنت متوجهاً للزبداني وفي رياق اجتمعت بالشيخ تاج الدين أفندي الحسيني[2] وبالشيخ عبد القادر الخطيب راجعين من استقبال الطيبة فسألاني عما جرى بيني وبين مدير البوليس محي الدين بك حينما

١ - آيس وهي من الالفاظ الشائعة في لبنان وتعني يئس.
٢ - تاج الدين الحسيي (١٨٩٠ - ١٩٤٣) مراكشي الاصل، دمشقي المولد والوفاة، كان والده←

استحضرني من الزبداني لبيروت. فحكيت لهما قالا: لا نرغب ان نفهم عما قلته له بخصوص الشيخ اسعد الشقيري. قلت لم أذكره لا بمليح ولا بقبيح. قالا: بحضورنا دخل الشيخ اسعد على الباشا [وارتمى][1] عليه وصار يترجاه بكم. فأجابه الباشا: انت تترجى وهو اسمع ما يقوله عنك. ونادى على محي الدين بك وقال له: قل ماذا قال لك سليم وانت محضره من الزبداني قال: قال لي انا اعرف ان كل هذه المفاسد من الشيخ اسعد، فقال الباشا للشيخ اسعد: هل سمعت ماذا يقول عنك ولم تزل تترجى به. قال: نعم ولو قال عني ما قال فانني اكرر استرحامي بشأنه. قلت لهما انني اشكر الشيخ اسعد على عاطفته ولكن اقسم بشرفي انني لم اذكر له الشيخ اسعد ولا خلافه. وبوصولي للزبداني ارسلت عبد القادر افندي الجارودي للشام ليواجه رضا باشا الركابي من طرفي ويفهمه عما جرى بيني وبين مدير بوليس الشام ليكن على بينة من الأمر وليأخذ حذره. وبرجوعي لبيروت جاءني عبيدو الانكدار وقال ان مدير البوليس محي الدين بك قال لي انك باثناء الطريق يوم احضرك من الزبداني قلت له: انني اعلم ان كل هذه المفاسد من عبيدو والشرقاوي وعبد العال، وانا قلت له انك غلطان ولا يمكن ابدا ان يقول لك هذا القول، فأخذ يؤكد. قلت له: ربما على طول السهر غفلت عينيك بالطريق ورأيت ذلك بمنامك.

فتأثرت من هذا الكذب للغاية لانه افترى عليَّ افتراء ولم يكن لي علم به، فبعد مدة بلغني من مصادر متعددة وثقة ان هذا الرجل يرتكب ارتكابات كثيرة في الخبز والشعير والارزاق وغيرها. وصدف ان كنت بجهات صيدا

→ الشيح بدر الدين من كبار علماء دمشق. عين تاج الدين عام ١٩١٢ مدرساً للعلوم الدينية في المدرسة السلطانية، وكان عضواً في مجلس اصلاح المدارس ومن اعضاء المجلس العمومي لولاية سورية في العهد العثماني. كان احد صاحبي صحيفة «الشرق» التي اصدرها الجيش التركي عام ١٩١٦. اصبح عام ١٩٢٠ عضواً في المؤتمر السوري العام، ثم عين مستشاراً فقاضياً. تولى رئاسة الوزارة السورية في عهد الفرنسيين (١٩٢٨ - ١٩٣١) (١٩٣٤ - ١٩٣٦) وفي عام ١٩٤١ نصبه الفرنسيون رئيساً للجمهورية السورية واستمر فيها الى وفاته.
١ - هي في الاصل «وتراما» فقد كتبها كما يلفظها العوام.

ومرجعيون[1] ورجعت وعند مقابلتي للوالي عزمي بك سألني عن الاحوال هناك قلت له: ان الارتكابات لا تعد ولا تحصى وبزمن السلطان عبد الحميد لم يجر مثلها. قال: في اي جهة ذلك. قلت: في كل الجهات. قال: هذا لا يكفي ارجو ان تزيدني ايضاحاً. قلت: اذا تأمر، فلنبتديء من مركز الولاية، قال: انا الذي اعتمد عليهم بمركز الولاية هم المكتوبجي وكان وقتئذ عبد الغني سني بك (وهذا مؤخراً غير رأيه به) ورئيس البلدية طاهر كنعان بك، ومدير البوليس محيي الدين بك. قلت له: فلنبدأ اذا من مدير البوليس، فانه يرتكب ارتكابات فظيعة ويعمل اعمال دنيئة قال: هذا لا يمكن وهذا رجل شريف انا اعرفه معرفة جيدة ولا يمكن ان يمد يده ولو كوم الذهب امامه أكوام. قلت له: دولتك غلطان ومحسن الظن به كثيراً وأظن كثرة احسان ظنك به هي التي جعلته يسرح ويمرح ولا يسئل عن شيء. قال: الناس بهذه البلاد يحكون باعراض الناس كثيرا وبدون تروي، وانا لا يمكنني ولا بوجه ان اسلم بأن محي الدين بك يعمل هكذا اعمال قلت له: ان معاش مدير البوليس ثلاثون ليرة. وهو بهذه الايام لا يكفي للاكل والشرب فقط فكيف به وهو يقتني زوج من الخيل، ولقد بلغني انه يخابر على مشترى بيت بقيمة ثلاثة آلاف ليرة. قال: أما الخيل فيطعمها من المنزل بأسعار رخيصة جداً، واما البيت فهو يخابر به لمصطفى عز الدين. فقلت له: مهما اردت ان تدافع عنه فأنا أقول لك انه يرتكب، والذي يهمني بهذه المسئلة ليس شخصه بل شخص دولتكم حيث الناس كلها تعتقد انه شريك مع دولتكم ولولا ذلك لما كان يجرؤ على الارتكاب بهذه الصورة العلنية. وهذا الذي الجأني ان اعرض لدولتكم ما عرضت. قال: اذا ارجوك ان تعطيني شيء مادي. قلت له: حاضر.

وخرجت بالحال استحضرت له على جملة مواد بكيفية ارتكاباته ووضعتها كتابة وحفظتها بجيبي لأقدمها له عند الطلب إلا أنه لم يطلبها. وثالث يوم محادثتي معه بلغني أن مدير البوليس أخذ مأذونية وسافر للاستانة، وثاني يوم

١ - مرجعيون: بلدة تقع في جنوبي لبنان.

سفره عين الوالي كمسيون للتحقيق عنه. وكان نتيجة تقرير القومسيون[1] اثبات الرشوة والارتكابات عليه بصورة جلية وواضحة. وبالحال أرسل الوالي تلغرافاً للآستانة وطلبه، ولكن جرى كل ذلك ولم يفاتحني ولا بكلمة واحدة مع انه كان دائماً لما يجتمع برفقائي يقول لهم: أن مدير البوليس عمل كذا وكذا وأنا استدعيته من الاستانة وهو اليوم بالطريق بالمحل الفلاني. أي كان يمشيه يوماً فيوم حتى بلغ رياق. وفي يوم وصوله لرياق حضر الوالي لعندي للبيت، وبعد مراسيم السلام قال: أنا اليوم لم أحضر لعندك مثل العادة بزيارة بسيطة بل جئت بصفة رسمية. قلت: أهلاً وسهلا، إذا كانت الصفة رسمية. قال: لا جئت بصفة رسمية لاتشكر لك عن افادتك لي عن مدير البوليس، وأن أرجوك غاية الرجاء اذا بعد الآن بلغك شيء عني أن لا تكتمه علي وتخبرني به، وبالحقيقة أنه لم يخبرني أحد بكل البلد عن هذا اللعين الا أنت. قلت: ومن هو الذي يجرؤ أن يخبرك فأنا مع كل محبتي لك واعتمادك عليَّ لم تشأ أن تقنع مني وأخذت تدافع عنه.

والحاصل ثاني يوم حضر مدير البوليس، وثاني يوم حضوره قابل الوالي ولا أدري ماذا جرى بينهما الا أنه بعد الظهر بلغني أن مدير البوليس انتحر، وفي المساء شرف لعندي الوالي فسألته ما الخبر وهل صحيح ما بلغني من أن مدير البوليس انتحر: قال: نعم الجزاء من جنس العمل.

١١ - [أحداث ١٩١٦ وعمليات النفي]

كنت بانتظار الحرب العمومية العالمية. وبالنسبة للوظيفة [كنت] مضطراً أن أمضي أعظم أيام السنة بالاستانة. ففي سنة ١٩١٦ بلغني أن جمال باشا جدد حملته الانتقامية وأخذ يحبس معظم رجالات العرب متهماً إياهم بالخيانة للدولة. وبالحقيقة لم يكن [همّه][1] الا قطع الرؤوس المفكرة حتى على زعمه لا

١ - القومسيون: هكذا وردت في المرة الثانية مختلفة عن الأولى.

٢ - هي في الأصل «دايره» وهي لفظ شائع عامي في البلاد الشامية.

تعد تقوم للعرب قائمة ولا يوجد من يطالب بحقوقهم، ولقد أثبت ذلك بأعماله حسبما سأبين للقاريء فيما بعد. وعليه افتكرت بصفتنا نواب عن الأمة العربية أن نعمل عملاً نوقفه عن أعماله الظالمة، وعليه تذاكرت مع بعض الرفقاء أن نجتمع كل المبعوثين العرب ونتذاكر بالموضوع وماذا يجب أن نعمل فوجدت تردداً من القسم الأعظم قلت لهم: أنا لم أقصد أن نهاجم جمال باشا أو خلافه بل القصد من الاجتماع أن نتذاكر بالوضعية فان استحسنتم ان نهاجمه هاجمناه بالمجلس واذا قررتم فأنا أهاجمه واذا شئتم أن نتخابر مع رئيس المجلس الحاج عادل بك لوضع حد لهذه المهازل، وإذا شئتم أن نراجع جمعية الاتحاد والترقي فأنا مع كوني لست اتحادياً مستعد أن أتوجه للجمعية وأخابرها باسمكم. المقصد أن نعمل شيء نقوم به بالواجب المترتب علينا. تجادلنا فوعدوا بالاجتماع وقررنا أن نجتمع في بيت المرحوم الأمير علي باشا الجزائرلي. وبالوقت المعين ذهبنا لهناك فلم يحضر من الرفاق الا القسم القليل وهم: المرحوم الحاج توفيق أفندي حمّاد وفارس بك الخوري وعبد القادر أفندي الكيلاني وبديع بك المؤيد وحضر معي سعد الله بك المنلا انما حضر خجلاً مني. وكان بالوقت ذاته يحسن لبعض الرفقاء أن لا يحضروا. وبداعي عدم حضور القسم الاعظم من الرفقاء فضّ الاجتماع على غير جدوى.

ولم تمض مدة على هذا الاجتماع الا وصدر أمر جمال باشا بطلب المرحوم عبد الوهاب الانكليزي[1] ومن ثم المرحوم عبد الحميد أفندي الزهراوي، ولقد بلغني وأنا بالاستانة أن جمال باشا ملح بطلبي وطلب المرحوم مختار بيهم الا أن

---

١ - عبد الوهاب الانكليزي (؟ - ١٩١٦) من أسرة عربية في دمشق تعرف باسم الانكليزي، حقوقي واداري، تعلم في دمشق وتخرج من الاستانة، أصبح قائمقاماً في سروج في ولاية حلب. اشتغل بالمحاماة، ثم نصب مفتشاً للادارة الملكية في ولاية بيروت ونقل منها إلى ولاية بروسة. عارض سياسة الاتحاديين، نفذ فيه حكم الاعدام شنقاً في دمشق. له مقالات ومحاضرات كثيرة في السياسة والاجتماع والتاريخ باللغتين العربية والتركية، له كتاب: التاريخ العام، طبع جزء منه.

الوالي عزمي بك لم يوافقه وأخذت المسئلة بينهما دوراً مهماً. وأخيراً اتفقا على أن يتوجه المرحوم مختار للشام لمواجهة جمال باشا على شرط أن لا يوقفه. فتوجه وقابله وبحسب وعده للوالي لم يوقفه بل بالنهاية قال له: تشكر عزمي بك.

وهكذا صرف النظر عن طلبي الا أنه بعد رجوعي لبيروت حضر أشعار من الشيخ أسعد الشقيري بلزوم توجهي للشام للسلام على جمال باشا، وكان الوالي عزمي بك غائباً ومعه المرحومين مختار بيهم وعبد الحميد الغندور، فركبت السكة وكان بين الرفقاء المرحوم مصطفى باشا القنوات، فبوصولنا لعاليه وجدناهم مهيئين محل بالتران للموقوفين هناك لاركابهم الى الشام وهم: عبد الحميد أفندي الزهراوي وشكري بك العسلي ورشدي بك الشمعة[1] وشفيق بك المؤيد وعبد الوهاب الانكليزي والأمير عمر الجزايرلي وو...

فلما وقع نظري عليهم أدركت أنهم آخذيهم الى الشام ليفتكوا بهم فاستعذت بالله من الشيطان الرجيم، وقلت في نفسي كيف يمكن أن أقابل هذا السفاح في اليوم الذي سيفتك بأعيان البلاد، وكيف يمكن أن أحادثه. فبعد التفكير خطر لي أن أرجع من رياق بحجة أن التران فاتني هناك. فالتفت الى المرحوم مصطفى باشا وقلت له عما افتكرت به، فلم يرق له ذلك رفقاً بي، وأخذ يداورني واجتهد كثيراً أن يقنعني ليرجعني عن فكري فلم أقنع معه ورجوته أن يحافظ على حقيبتي عند نزولي من التران في رياق.

وفي رياق وبأثناء الطريق نزل من التران لقضاء حاجة كل من عبد الحميد أفندي وعبد الوهاب أفندي والاثنين سلما علي وقالا الى الملتقى في عالم

---

١ - رشدي بك أحمد الشمعة (١٨٦٥ - ١٩١٦) حجازي الأصل انتقل اسلافه من الحجاز الى دمشق عام ٨٢٥ هـ. ولد وتعلم في دمشق، وانتخب نائباً عنها في مجلس المبعوثان. كان مناوئاً لسياسة الاتحاديين. ولما نشبت الحرب العامة اعتقل، ثم أعدم مع آخرين في عام ١٩١٦ في ساحة الشهداء بدمشق. كان أديباً وخطيباً وله عدة روايات سياسية لاذكاء روح اليقظة القومية.

الاخرة ان شاء الله، فنأثرت عاية التأثر. وبوصولنا لرياق هممت بالنزول وإذا بالمرحومين أحمد مختار بيهم وعبد الحميد الغندور آتيا لعندي وقالا: إن الوالي عزمي بك معنا وأرسلنا اليك مخصوصاً وقال لنا أن نخبرك بأنه كان بنفس جمال باشا شيئاً من جهتك فازاله، ويرجوك أن تكون لطيفاً حين مقابلتك للباشا. فأفهمتهما عن فكري بالتأخر في رياق فلم يوافقا وقالا هذا شيء يزعل الوالي كثيراً، فامتثلت وداومت السفر الى الشام وبوصولي لهناك اجتهدت أن أقابله بتلك الليلة قبل وقوع الحادث فلم أتوفق.

وفي اليوم الثاني صباحاً قضى الأمر وعلق على أعواد المشانق الأعيان المذكورين النين أحضروا من عاليه، فصرت في حيرة من أمري كيف اقابل السفاح في الساعة التي أعدم بها كبراء البلاد وماذا يا ترى سيدور بيني وبينه من الأحاديث، وهل يا ترى من الموافق رجوعي من الشام بدون مقابلته وكيف يكون وقع ذلك عنده وعند عزمي بك، فبعد التردد مدة أخيراً قررت الذهاب لعنده في أوتيل فيكتوريا[1] فلم أجده هناك، وفهمت أنه معزوم على سيران[2] في الخبارة عند عبد الرحمن باشا اليوسف، لكن وجدت هناك المرحومَ الملك فيصل وعلى وجهه علائم التأثر، وأيضاً الشيخ أسعد الشقيري وخلافهم. فتركت الأوتيل ورجعت بالمساء وكان لم يزل غائباً فانتظرته حتى حضر، فأول ما قابلني قال: الحمد لله على السلامة ودعاني لغرفته والتفت إلي وقال: كيف رأيت نتيجة الاصلاحات. قلت: سبق وكنت عرضت لدولتكم أنكم إذا كنتم ترغبون فتح مسئلة الاصلاحات فأنا حاضر لها فلم تشاؤون، والآن أكرر ما قلته سابقاً وأزيد ان دولتكم فتحتم أوراق القنصليات ولا بد اطلعتم على الاحاديث التي دارت بيننا في باريز في وزارة الخارجية فلم يجاوب

---

١ - اوتيل فيكتوريا من الفنادق الشهيرة في دمشق في العهدين العثماني والفرنسي.

٢ - يقصد أنه مدعو على حفلة غداء، ولفظ «سيران» كانت مستخدمة كثيراً حتى عهد قريب وتعني عادة الغداء مع مجموعة من الناس في البرية.

ولا بكلمة بل ازداد عبوساً. وبهذه الاثناء دخل عليه توفيق بك محاسبجي الأوردي[1] وقدم له جدول بأسماء المقرر ابعدهم للأناضول لنأمر بتوزيعهم حسب رغبته ومن الجملة اسم المرحوم رضا بك الصلح وابنه رياض بك، ولما وصل لاسمهما قال: الأب لجهة كذا وابنه لجهة كذا فمع كل الوضعية المنفرة التي كان بها لم يسعنى السكوت. فتجرأت وقلت يا دولة الباشا بالطبع لحكمة لا نعلمها أمرت بابعادهما عن البلاد ولكن كما تعلمون أن رضا بك مريض ورجل مسن فإبعاد ولده عنه كأنكم حكمتم عليه ليس بالإبعاد فقط بل بالتعذيب أيضاً فلم يجبني ولا بكلمة بل التفت الى توفيق بك وقال له: أرسلهما سوية لمحل كذا. ثم بعد خروج توفيق بك استأذنت بالذهاب فقال أي متى سترجع لبيروت. قلت غداً صباحاً. فقال وأنا غداً متوجه نجتمع هناك.

١٢ - [نشاط سلام في استانبول عام ١٩١٨]

في سنة ١٩١٨ استرجعت الحكومة المركزية أحمد جمال باشا من قيادة الجيش الرابع وعينت مكانه القائد الألماني «ڤون ساندروس باشا» وسمته قائد جيش الصاعقة، فاحتد جمال باشا على الحكومة وأخذ يسعى باسقاطها واتفق مع مصطفى كمال باشا[2] وفتحي بك على اسقاطها وتشكيل وزارة برياسته، وصدف أن أخلي محل عصمت بك مبعوث اسطنبول فانتخب محله فتحي بك. وكان أول عمل قام به أن طالب بطرح اتفاقية تجديد مدة الروثري على المجلس على فكر أنه لا بد للمجلس أن يرد هذه الاتفاقية وعندها ضرورة ستسقط الوزارة ويؤلفها مجدداً جمال باشا.

وحكاية هذه الاتفاقية أنه في سنة ١٩١٢ في حرب البلقان المعروفة التي

---

١ - محاسجي الاوردي: كلمة اجنبية (Ordino) مستخدمة في التركية وتعني المسؤول عن التحويلات.

٢ - مصطفى كمال باشا - أتاتورك - (١٨٨١ - ١٩٣٨) ولد في سلانيك، تدرج في سلك العسكرية فأصبح قائداً وقام بدور بارز في احداث ١٩٠٨ - ١٩٠٩. أصبح زعيماً للحزب الوطني ثم أول رئيس للجمهورية التركية منذ عام ١٩٢٣. قام بتغييرات جذرية في المجتمع التركي.

انهزم بها الجيش العثماني واستولت الدول البلقانية المتفقة على كل أراضي الدولة في الروملي[١] ، فعند التقسيم اختلفت الدول المذكورة مع بعضها على القسمة ، فاغتنم هذه الفرصة أنور باشا وأراد استرجاع أدرنة لكنه ينقصه المال اللازم لهذه الحملة ، فاتفقت الحكومة مع ادارة الروثري على أن تسلفها هذه مليون ونصف ليرة بمقابل أن تجدد لها الحكومة مرة[أخرى] إمتيازها خمسة عشرة سنة . وهكذا جرى واسترجع أنور باشا أدرنة وحولت الحكومة الاتفاقية الى المجلس للتصديق ، ولما لم تكن أمينة من تصديقها سعت أن تتحول الاتفاقية لأنجمن[٢] المالية وهناك أنامتها[٣] نومة أبدية . فلما اتفق جمال باشا مع مصطفى كمال باشا وفتحي بك كما ذكرنا وجدوا أن أحسن باب يدخلون منه لاسقاط الوزارة هو طلب طرح هذه الاتفاقية على المجلس وهم آمنين أن المجلس سيردها . وعليه ألح فتحي بك على طلبها والمذاكرة بها في المجلس ، فطلب طلعت باشا (وكان يومئذٍ صدراً أعظم) من المجلس مهلة شهر للمذاكرة بها وانتحل عذراً غياب جاويد وزير المالية في أوروبا لأن المسئلة بالدرجة الأولى عائدة له ، فوافقه المجلس على شرط أن يعين يوم المذاكرة بها بعد شهر من التاريخ .

وبالوقت المعين كان طلعت باشا غائباً في مذكرات الصلح مع الروس وجاويد بك لم يرجع من أوروبا أيضاً فأرسل طلعت باشا تلغرافاً للمجلس يرجوه أن يؤجل المذاكرة أيضاً شهراً ثانياً بينما يحضر جاويد بك وهكذا تم الا أنه قبل الميعاد بثلاثة أيام حضر جاويد بك من أوروبا وحضر معه بنفس الترات المرحوم محمد فوزي باشا العظم الرئيس الثاني لمجلس النواب الذي كان

١ - الروملي : وتعرف باسم بلاد الروم ، وهو اسم اطلقه الاتراك على الاقليم المؤلف من : تراقيا ومكدونيا بين البلقان والبحر الاسود وبحري مرمرة وايجه وسلسلة جبال البلقان . وكانت الروملي تؤلف ولاية واحدة بلغ عدد سناجقها (٢٤) .

٢ - أَنْجُمَن ، كلمة تركية وتعني المجلس أو الجمعية او لجنة التفتيش والمعاينة .

٣ - في الأصل : نيمتها .

ذهب لزيارة صديقه حسين حلمي باشا سفير الدولة العثمانية في ڤينا ، فتوجهت أنا والمرحومين سعد الله بك المنلا ووصفي أفندي الاتاسي للسلام عليه . فقال في أثناء الطريق : سألني جاويد بك قائلاً ما هو رأي جماعتكم في اتفاقية الروثري قلت له لا أعلم حيث كنت غائباً فرجاني أن اطلع على رأيكم وأخبره ، وأن حسين حلمي باشا رجاني بالحاح أن تكون مع الحكومة فما هو رأيكم ، فأجابه المرحوم وصفي أفندي[١] أن الذي يمشي معنا نمشي معه ، فقال ماذا تقصد ، قال : الذي يخلص لنا المبعدين فنحن نمشي معه . قال : أتريدون أن أقول لجاويد بك هذا القول قلنا له : نعم .

وثاني يوم كان يوجد اجتماع فرقة عند الاتحاديين ليقرروا خطتهم بالمجلس تجاه الاتفاقية المذكورة ، فمر علي المرحوم محمد باشا وقال : إن جاويد بك كلفني أن أرجوك أن نقابله في المجلس اليوم فقلت له : ان سليا لا يحضر اليوم للمجلس لأنه لا يوجد جلسة عمومية وهو غير اتحادي ليحضر جلسة الفرقة . فقال : اذا مرَّ عليه وأرجوه بلساني أن يقابلني اليوم من كل بد قبل انعقاد الجلسة . فتوجهت للمجلس وتقابلت مع جاويد بك فقال : ماذا تريدون منّا . قلت : انت تعلم ما عمله جمال باشا معنا في سوريا ، فهو لم يكتف[٢] بما فعله من شنق وحبس وتعذيب حتى أنه شرد قسم عظيم من رجالنا ونسائنا وأطفالنا في مجاهل الأناضول ، ولذلك فنحن نكرهه ونكره ذكره ونرغب الانتقام منه بأي وجهة كان الا أنه بالنسبة لحاجته الينا الآن فهو ملزوم أن يسايرنا بكل ما نطلب وأول طلب لنا عنده هو اعادة المبعدين جميعاً بلا قيد ولا شرط فإذا كنتم مستعدون ان تقوموا بهذا الطلب فنحن بالطبع نفضلكم عليه . قال : هذه خذها مني وبرجوع طلعت باشا أعملها لكم . قلت : أنا أعلم جيداً أن الأعمال التي جرت في سوريا كانت مخالفة تماماً لرأيك ولذلك فلا استبعد عنك اعطائي

١ - يقصد به وصفي الاتاسي نائب حمص .

٢ - في الأصل لم يكتفي .

٣ - للمزيد من التفصيلات انظر : الأمير شكيب ارسلان : سيرة ذاتية . ص ١٥٤ - ١٦٣

مثل هذا القول ، لكن من يضمن لي القيام به ، وأن رفقاءك سيقومون مثل هذا الوعد . قال : أنا أتعهد لك عني وعن رفقائي كلهم وعدد أسماءهم . قلت : يا جاويد بك أنا اعتقد أنك رجل حرّ وصاحب قول فإذا كنت تفتكر أن بالمسئلة صعوبة فلا تدعني أسود وجهي أمام رفقائي وآخذ هذه المسئلة على عاتقي . قال : لا بشرفي وعدتك وسأقوم بوعدي . فرجعت الى رفقائي مبعوثي العرب الذين كانوا متجمعين أمام باب الرياسة وبانتظاري فقلت لهم : اتفقا اذهبوا وصوتوا مع الحكومة . وكانت الحكومة تطلب أن تأجل المذاكرة بهذه المسئلة لمدة سنة ، فدخلوا جماعتنا وصوتوا مع الحكومة ، وكانت الأكثرية متوقفة على أصواتهم حيث الاتحاديين الأتراك انقسموا الى شقين .

وثاني يوم صباحاً اجتمعنا وحكيت لجماعتنا الذي جرى بيني وبين جاويد بك ، فقرروا تكليفي وتكليف الأمير شكيب أرسلان لمتابعة الحكومة للقيام بوعدها . وهكذا جرى ، ففي أول الأمر أصدروا أمراً باعادة النساء والأطفال وتوسيع منطقة المنفيين الى جميع بلاد الأناضول . وبالملاحقة قرروا اعادة الرجال المتقدمين بالسن ، إلا أن هذا الأمر الأخير وجدنا صعوبة جداً بتطبيقه حيث كان جمال باشا وكيلاً بوزارة الداخلية وصار يعاكسنا حتى أذكر مرة أنني راجعته . قال : هذا شيء لا يمكن أن يتم . ورب قائل يقول أن الرجال ربما يكون لهم ذنب يؤاخذون عليه الا أنه ما ذنب النساء والأولاد حتى يُهجِّرهم جمال باشا . فأقول أن ذلك كان نتيجة اتفاق بيني وبين رفقائي ، إلا أنه لما وجدت أنهم غير قادرين على القيام بالاتفاق (وهو يشير الى قانون كانت الحكومة أودعته للمجلس يخولها حق التهجير وهذا رفض من المجلس) فقبلت باعادة النساء والأطفال [لكني غير موافق][1] على اعادة الرجال . لكن رغماً عنه وبطول البال توفقنا لاستحصال الأوامر باعادة الجميع ولم تمض[2] مدة حتى أعيدوا الجميع لأوطانهم .

١ - في الأصل : لكن غير قابل أن أوافق .
٢ - في الأصل : لم تمضي .

الصفحة (٥٤) من مخطوط سليم سلام

مثل هذا القول، لكن من يضمن لي القيام به، وأن رفقاءك سيقومون مثل هذا الوعد. قال: أنا أتعهد لك عني وعن رفقائي كلهم وعدد أسماءهم. قلت: يا جاويد بك أنا اعتقد أنك رجل حرّ وصاحب قول فإذا كنت تفتكر أن بالمسئلة صعوبة فلا تدعني أسود وجهي أمام رفقائي وآخذ هذه المسئلة على عاتقي. قال: لا بشرفي وعدتك وسأقوم بوعدي. فرجعت الى رفقائي مبعوثي العرب الذين كانوا متجمعين أمام باب الرياسة وبانتظاري فقلت لهم: اتفقنا اذهبوا وصوتوا مع الحكومة. وكانت الحكومة تطلب أن تتأجل المذاكرة بهذه المسئلة لمدة سنة، فدخلوا جماعتنا وصوتوا مع الحكومة، وكانت الأكثرية متوقفة على أصواتهم حيث الاتحاديين الأتراك انقسموا الى شقين.

وثاني يوم صباحاً اجتمعنا وحكيت لجماعتنا الذي جرى بيني وبين جاويد بك، فقرروا تكليفي وتكليف الأمير شكيب أرسلان لمتابعة الحكومة للقيام بوعدها. وهكذا جرى. ففي أول الأمر أصدروا أمراً باعادة النساء والأطفال وتوسيع منطقة المنفيين الى جميع بلاد الأناضول. وبالملاحقة قرروا اعادة الرجال المتقدمين بالسن، إلا أن هذا الأمر الأخير وجدنا صعوبة جداً بتطبيقه حيث كان جمال باشا وكيلاً بوزارة الداخلية وصار يعاكسنا حتى أذكر مرة أنني راجعته. قال: هذا شيء لا يمكن أن يتم. ورب قائل يقول أن الرجال ربما يكون لهم ذنب يؤاخذون عليه الا أنه ما ذنب النساء والأولاد حتى يُهجِّرهم جمال باشا. فأقول أن ذلك كان نتيجة اتفاق بيني وبين رفقائي، إلا أنه لما وجدت أنهم غير قادرين على القيام بالاتفاق (وهو يشير الى قانون كانت الحكومة أودعته للمجلس يخولها حق التهجير وهذا رفض من المجلس) فقبلت باعادة النساء والأطفال [لكني غير موافق][1] على اعادة الرجال. لكن رغماً عنه وبطول البال توفقنا لاستحصال الأوامر باعادة الجميع ولم تمض[2] مدة حتى أعيدوا الجميع لأوطانهم.

١ - في الأصل: لكن غير قابل أن أوافق.

٢ - في الأصل: لم تمضي.

الصفحة (٥٤) من مخطوط سليم سلام

[illegible]

الصفحة الأخيرة (٥٥) من مخطوط سليم سلام

المـلاحِق (*)

* ـ هذه الملاحق من جمع ووضع المحقق

الملحق رقم (١)

تواقيع رئيس وسكرتير أعضاء الهيئة اللبنانية في باريس على المذكرة المقدمة إلى وزارة الخارجية الفرنسية التي بحثت فيها القضية اللبنانية في أول حزيران (يونيه) ١٩١٢ .

1e Juin

124

Nous soussignés, Libanais résidant à Paris, réunis en comité, après avoir entendu la lecture d'un mémoire sur la situation du Liban et les réformes à y introduire, adoptons en tous ses points ledit mémoire et donnons mandat exprès à Monsieur Chékri Ganem, président du Comité Libanais et à Monsieur K. T. Khaïrallah secrétaire, de nous représenter près de qui de droit, d'agir en notre lieu et place, et d'entreprendre toutes les démarches qu'ils jugeront utiles afin de faire aboutir les réformes dont il s'agit.

Fait à Paris Boulevard de Strasbourg n°10 le 1 juin 1912.

الملحق رقم (٢)

تقرير من «كولوندر» (Coulondre) وكيل القنصلية الفرنسية في بيروت الى «بوانكاريه» (Poincaré) رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الفرنسي في ١٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٢ تضمن معلومات عن المسألة السورية والموقف الاسلامي والمسيحي في البلاد السورية، واسباب زيارة سليم سلام لمصر واجتماعه بالخديوي عباس حلمي.

ادارة الشؤون السياسية
الرقم (١٤٦)

من السيد كولوندر (Coulondre) مدير القنصلية العامة الفرنسية في بيروت. لجانب السيد «بوانكاريه» (Poincaré) رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية بباريس.

ان توقيع معاهدة السلام الايطالية ـ التركية وحرب البلقان والهزائم التي منيت بها تركيا، قد أثبتت وأوضحت في سكان سورية، أو على الأقل في المناطق الساحلية، عقلية أرى من واجبي بما فيه مصلحة سياستنا، ان ألفت نظر سعادتكم اليها:

ان هذه الأحداث قد طرحت المسألة السورية بما فيه الكفاية من الحدة

والوضوح، حتى أننا نستطيع منذ الآن تصور الحلول المحتملة، واعتبار أن أزمة قد فتحت وستقود ـ ربما في مستقبل قد يكون قريباً ـ الى فصل سورية عن الامبراطورية العثمانية.

ثمة عنصران يتقاسمان سكان هذه البلاد:
العنصر المسيحي والعنصر الاسلامي العربي.

انهما يتناقضان ديناً ونزعات، الا أن شعوراً مشتركاً يسعى الى توحيدهما هو العداء للسيطرة العثمانية التي تشتد يوماً بعد يوم.

لقد تحمل المسيحيون دوماً، بنفاذ صبر، النير التركي. فسياسة تركيا، التي بسبب روح التعصب وحب الاستفادة كانت تفضل دائماً قمعهم واستغلالهم، مضيقة عليهم الخناق عوضاً عن كسبهم الى قضيتها عن طريق اشراكهم بحكومتها، لم تكن لتقنعهم بقبول فكرة وطن عثماني. ويعتبر مسيحيو هذه البلاد أنفسهم في حالة عبودية كما يتمنون الاحتلال الاجنبي الذي ينتظرون منه تحريرهم.

أما بغض المسلمين العرب للنظام التركي، وان كان أقرب عهداً وأقل وضوحاً، فهو لا يقل شأناً عن بغض المسيحيين له.

واذا كان المسيحي (المحلي(indigène) أو الاجنبي(étranger) هو، دائماً، في نظر الشعب المعارض لكل فكرة تطور، العدو الوراثي والكافر الذي يأمر القرآن بمحاربته وابادته، فان رأياً مخالفاً قد بدأت ملامحه تظهر في صفوف الطبقات المستنيرة، مرده الى اعتبارات عامة ودينية واقتصادية.

ان العرب يطالبون بحقهم في مزيد من المساهمة بحكم بلادهم، واتجاه حكم «الاتحاديين» وميول النظام الوحدوي الى المركزية قد سببت سخطاً أسفر عن حركة انفصالية زادتها الازمة الراهنة حدة.

ان التخلي عن طرابلس الغرب واجتياح جيوش الدول البلقانية المتحالفة

للأراضي العثمانية قد وجها ضربة قاسمة الى نفوذ تركيا ومن ثم الى الجامعة الاسلامية.

وطالما ان الاتراك يهملون رعيتهم ولم يعودوا أقوياء كفاية للذود عن راية النبي، فان العرب يتساءلون لماذا يجب ابقاء الراية هذه في عهدتهم، وهكذا فان فكرة خلافة عربية قد بدأت تتبلور يوماً بعد يوم.

بالاضافة الى ذلك، ربما يجب ان نلمح هنا الى العنصر الرئيسي للحركة الانفصالية، فان مثل تونس والجزائر ومصر يدعو المسلمين الموسرين وخصوصاً ملاكي الأرض الى التفكير. لقد باتوا يدركون ان ادارة اجنبية وحدها بامكانها أن تهز بلادهم من الخمود الذي ألقتها فيه الادارة التركية، وان ترد لها ازدهارها وقيمتها التي لا تقدر.

لقد طغى الشعور بمصلحتهم الحقيقية، تدريجياً، على وساوسهم الدينية واذا تظاهروا، أمام مواطنيهم، بالولاء والتصلب فان عدداً كبيراً منهم، دون ان يتمنى جهراً الاحتلال الاجنبي كما يتمناه المسيحيون، يعتبره مصدر غنى وفير ويؤيده أو على الأقل يسلم به.

ومنذ شهور أيضاً كان هؤلاء يفكرون فقط بالاحتلال الأجنبي اما اليوم فان بعضهم يتحدث به وحتى يقيم الدليل عليه.

ولكن اذا اتفق المسيحيون مع عدد لا بأس به من المسلمين على الهدف المنشود، الا أنهم لا يتفقون على الوسائل الواجب اتباعها للوصول الى هذا الهدف.

وفي الواقع، بينما أكثرية المسيحيين تتعاطف مع فرنسا فان المسلمين، الا قلة نادرة، مستعدون للتوجه نحو انكلترا.

وكما تشرفت سابقاً بأن عرضت على معالبكم، في تقرير (...) عن لبنان فانه يبدو ان البينات الحديثة والعديدة التي أعطيناها للسوريين حول الاهتمام

الذي نبديه تجاههم، قد أكسبت الى قضيتنا عدداً من السكان الذين استنتجوا، من مجرد تحويل جهودنا نحو نقطة اخرى من الخارطة، ان فرنسا قد لا تهتم بسورية.

ان سكان سورية ذوو عقلية سهلة التأثر وقد فهموا وربما بالغوا في فهم مغزى مظاهر الاهتمام المختلفة. وهكذا انتشرت. شئاً فشيئاً. فكرة مفادها أن فرنسا قد استعادت في هذه المنطقة سياسة اكثر عملية بعد ان فرغت من المسألة المراكشية.

لقد ساهم الدور المتفوق الذي لعبته سفارتنا في مسألة التعديلات على نظام لبنان الأساسي والمهمة الطويلة التي قام بها السيد «قوجه» الى القسطنطينية، بأشعار سكان هذه المنطقة بأن فرنسا سنمسك بزمام المبادرة في سورية.

ولقد برز هذا الاعتقاد مرة بعد مرة في صحف مختلفة كان بعضها قد أرتأى ان حل المسألة اللبنانية لم يتأخر الا أن فرنسا الحقت بها المسألة السورية وسعت جاهدة الى أن يعترف الباب العالي والدول الكبرى بحقها المطلق بالتدخل في سورية.

وكلما خمدت ذكرى حملة ١٨٦٠ فإن علينا، على الارجح، تكثيف جهودنا اذا رغبنا في المحافظة على ما لنا من نفوذ. الا أن الاهمية التي حاول بعضهم اسباغها على الاحداث المختلفة التي ذكرتها والآمال التي انهشتها هذه الاحداث قد اثبتت ان التأثيرات التي نتجت عن تدخل فرنسا النبيل منذ خمسين سنة لم تمح بعد واننا ما زلنا نحتفظ بود مسيحيي سورية وثقتهم.

ان قرب مصر والعلاقات الوثيقة الموجودة بين البلدين لم تغير، حسب رأيي، بشكل ملموس ميول اخواننا في الدين. ان عائلات بيروت الكبرى الارثوذكسية المذهب، باستثناء عائلة ثابت، هي مقلدة للانكليز اكثر من كونها محاربة لهم. أما الأمر فمختلف تماماً بالنسبة الى العنصر الاسلامي وهذه نقطة جوهرية يجب التوقف عندهافالمسلمون العرب الذين ملّوا الخضوع للحكم التركي

ولكن ما زالوا يعارضون حكم الأمة المسيحية المباشر لا بد وأن يتجهوا بكل بساطة نحو مصر أرض الاسلام التي يحكمها أمير من عرقهم ودينهم ولكن بإدارة دولة أوروبية كبرى لذلك فإن حلاً ما يحقق مأربهم وينقذ، في الوقت نفسه عزة نفسهم واعتقادهم الديني الراسخ لكفيل باستمالتهم. لهذا السبب فإن فكرة الانضمام الى بلاد النيل تلقى في سورية اتباعاً «كثرا» وأنصاراً متحمسين يجهدون في نشر هذه الفكرة التي وان كانت قديمة فإنها لم تكن بعد قد تماسكت فعلياً الا لسنة خلت.

وحسب استعلامات ادين بأكثرها الى المدير المشهور لمجلة «الثبات»[1]-«El-Sabat» العربية وهو يشكل مصدراً من الاطلاع، فإن لجنة سرية، مجهولة في الظاهر من الانكليز تعمل بالقاهرة في هذا الاتجاه. واللجنة هذه تكون شكلت أثناء اقامة امضاها في المدينة المذكورة منذ عشرة أشهر احد وجهاء الطائفة الاسلامية في بيروت «سليم علي سلام» وقد استقبله الخديوي وبعض الشخصيات المهمة. وقد صادفت اقامته في مصر مع زيارة السيد سليم بك ثابت احد كبار الاغنياء البيروتيين المؤيد للانكليز وقد أخبر عند رجوعه أن كل شيء كان معداً لانجاح هذا المشروع.

وبين الاشخاص الذين يرأسون الحركة في سورية يجب أيضاً ذكر «محمد واحمد كرد علي» صاحبي جريدة «المقتبس» التي تصدر في دمشق، والدكتور «عزت الجندي» الملحق سابقاً ببعثة الهلال الأحمر المصري الى طرابلس الغرب والذي يجوب سورية منذ شهرين تقريباً في مهمة اعلامية كما يقول البعض، «وعبد الغني العريسي» احد أصحاب جريدة «المفيد» العربية الصادرة ببيروت والتي اصبح اسمها بعد تعطيلها «الفتى العربي»، وأخيراً الشيخ «رشيد رضا» صاحب مجلة «المنار» الاسلامية التي تصدر من القاهرة. ويبدو ان الهزائم التي منيت بها تركيا في البلقان قد عجلت في الأمور

---

١ . حلل رسمه.

ودفعت بقيادي هذه الحركة الى الاسراع بتحقيق المشروع. ولقد نمي اليَّ أنهم اجتمعوا مؤخراً بزميلي الانكليزي ورجوه بأن يصبح، بدعم منهم، لسان حال أمانيهم لدى حكومته. لم اتمكن حتى الآن من التحقق من صحة هذه الاقوال الا اني أعرف من مصدر أكيد أن زعماء أهم العائلات الاسلامية ببيروت قد أعلنوا عن رغبتهم في توجيه عريضة الى الحكومة الانكليزية بغية الحصول على ضم سورية الى مصر، وأن المفتي قد ضم صوته الى صوتهم. الا انهم احجموا عن تنفيذ رغبتهم خشية أن تضمر فرنسا لهم الضغينة اذا ما قيض لها احتلال البلاد. ان هذا التردد يشير الى انه لا يجدر تعليق أهمية مبالغ فيها على هذه الدلائل سوى انها تبرز الطابع المعادي لتركيا.

ومن الخطأ اعطاء المسألة السورية مظهراً عاطفياً لبس فيها فاذا كان ودّ المسيحيين من جهة وود الطبقة الميسورة من المسلمين العرب من جهة أخرى لا ينصب على الدولة الكبرى نفسها فان رغبتهم المشتركة في التمرد على النير الذي يسحقهم تفوق أي اعتبار آخر. والفريقان سيرحبان بتدخل البلد الذي يعرض خدماته والذي يعرضها اولا سيلقى أحسن ترحيب.

كل شيء ينبىء بان الحركة الانفصالية التي ظهرت معالمها بوضوح سوف تزداد باستمرار في حين تزول نهائياً فكرة الوطن العثماني.

ولقد سرت في هذه الايام الاخيرة اشاعات تكررت مفادها ان ثمة مكيدة تحاك ضد بعض القنصليات بغية الحث على تحرك أجنبي، واذا لم نعلق على هذه الشائعات الا ما تستحقه من أهمية فانه يجب الاقرار بأنها تعبر عن حال ذهنية واقعية.

ان سورية هي ثمرة ناضجة بمتناول الذي يرغب في قطفها واذا لم تنتبه فانه سوف تنفصل عن الاصل العثماني في مستقبل قد يكون قريباً، لتسقط على ارض الجيران.

التوقيع
كولوندر

الملحق رقم (٣)

تقرير « قوجه » (Couget) الى « دومرغ » (Doumergue) رئيس الوزراء ووزير الخارجية الفرنسية في ١٣ كانون الثاني (يناير) ١٩١٣ حول تسمية يوسف سرسق ومحمد بيهم كعضوين في مجلس الأعيان، وحول ايجاد مقعد نيابي ثالث لولاية بيروت.

بيروت في ١٣ كانون الثاني ١٩١٣

القنصلية العامة الفرنسية في سوريا
قسم الشؤون السياسية والتجارية
اوروبا ـ افريقيا ـ الشرق
الرقم (٧)

من قوجه القنصل العام الفرنسي في بيروت، الى سعادة السيد دومرغ، رئيس الوزراء، ووزير الشؤون الخارجية في باريس.

لقد أعلنت الصحافة المحلية حديثاً عن تسمية السيدين يوسف سرسق، من أعيان الطائفة الارثوذكسية اليونانية في بيروت ومحمد بيهم، رئيس أحد أهم العائلات المسلمة في البلاد، كعضوين في مجلس الأعيان.

السيد سرسق، الذي تلقى وحده حتى الآن الرغبة الرسمية في تسميته قد أعلن عن قبول هذا المنصب الذي منح له، بامتنان (...) وعلى كل حال فان اشتراك السيد سرسق فعلياً بأعمال المجلس الاعلى هو احتمال ضعيف، ذلك أن سنه ومصالحه وصحته، وعمله كمترجم للقنصلية العامة الروسية، كل ذلك يشده الى بيروت، ولا يسمح له بالكاد الا باثبات وجوده في القسطنطينية وعلى فترات متباعدة. أما فيما يتعلق بالسيد بيهم، فإنني اشك بأن يسمح له سنه

المتقدم هو ايضاً اذا ما تأكدت تسميته، بترك المدينة. وفي سياق الموضوع نفسه اشير الى أن اللجنة المكلفة بمراجعة اللوائح الانتخابية، قد وجهت تقريراً للحاكم العام مطالبة اياه بايجاد مقعد نيابي ثالث لولاية بيروت.

ولقد أعلنت الصحف هذا النبأ الى الجمهور، وبأن الوالي قد قرر الاحتفاظ بهذا المنصب الجديد لعضو مسيحي. وهي تتغاضى على كل حال عن تفسير ماهية السلطات التي تخول للوالي صلاحية توزيع اصوات المقترعين في ولايته مسبقاً. ولقد سبق وأن تقدم حتى الآن ثلاثة مسيحيين بترشيح أنفسهم في هذه المدينة وهم السادة: ج. حرفوش، جان نقاش والكسندر طراد. المرشحان الأولان هما من صنائع الحكومة، والاصلاحيون لا يستحسنون أي واحد من هؤلاء الثلاثة. ان تسمية عضوين لمجلس الأعيان من أصل بيروتي، وزيادة عدد المقاعد المختصة بممثلي الولاية في البرلمان، هي كلها احتياطات اتخذت من الحكومة لاجل الحفاظ على تعهداتها التي قطعتها تجاه مندوبي السكان العرب ولتلبية رغبات هؤلاء. بيد أنه لا يتهيأ لي أن الاتحاديين قد بلغوا هدفهم حول هذه النقطة الثانية، على الأقل امام مسيحيي هذه المنطقة. ويظهر أن غالبية الاصلاحيين يشاركون هؤلاء في وجهة نظرهم. ذلك أنهم يعتقدون ان تعيين أعيان للمجلس يقيمون في سوريا وانتخاب نائب مسيحي حيث الضغط الرسمي لا يسمح للسكان باختيار من يثقون به مثلا، ليس سوى مغانم بحث وهمية.

التوقيع
قوجه

الملحق رقم (٤)

المذكرة السرية المرسلة من الاعضاء المسيحيين في جمعية بيروت الاصلاحية الى « قوجه » القنصل الفرنسي في بيروت في ١٨ آذار (مارس) ١٩١٣، وقد طالبوا فيها فرنسا ببسط حمايتها على البلاد السورية.

القنصلية الفرنسية العامة في سورية — بيروت في ١٨ آذار ١٩١٣.

معتمدية ادارة أوروبا وافريقيا والشرق

ادارة الشؤون السياسة

الرقم (٦٣)

من « قوجه » (Couget) قنصل فرنسا العام في بيروت،

الى معالي السيد جونار (Jonnart) وزير الشؤون الخارجية في باريس.

- حول الاصلاحات المنوي تطبيقها في سورية.

لقد قدّم لي السيد زينية (Zeinée) مدير الجريدة العربية « الثبات » (El Sabat) بياناً باسم موقّعيه، أرى نظراً لأهميته السياسية، ان أرفعه الى معاليكم مرفقاً بهذه الرسالة. هذا البيان المحرر بموافقة الاعضاء المسيحيين في لجنة المبادرة للاصلاحات في سورية التي كان لي شرف التباحث معها مراراً، موقع من قبل أهم الاعضاء واكثرهم شهرة. ان السيد بترو طراد وهو محام، والسيد تويني (Tuéni) الترجمان في هذه القنصلية، كلاهما روم أرثوذكس. والسيدان زينيّة وأرقش (Arcache)، وهذا الأخير ملاّك، روم كاثوليك. أما السيد هاني (J Hani) وهو ملاّك فماروني والدكتور ثابت (Tabet) فبروتستانت.

ولقد حرص هؤلاء السادة في الخطاب الذي بعثوا به إلي باسم أبناء طوائفهم على أن يوضحوا بدقة اماني مسيحيي سورية، وعلى تأكيد ارتباطهم بفرنسا.

وتشكل هذه الوثيقة شهادة أخرى على التعاطف العميق الذي يشد الينا مسيحيي هذه المنطقة. كما أنها تدل على مبلغ التأثير الذي احدثته في نفوسهم الوعود الصادرة عن فرنسا وعلى مدى عظيم الآمال التي ولدتها لديهم.

* * *

ملحق نشرة القنصلية الفرنسية العامة في بيروت عدد ٦٣ - ١٨ آذار ١٩١٣

الاعضاء المسيحيون المنتخبون في اللجنة التنفيذية للجمعية العمومية يعرضون على القنصل الفرنسي الأمور التالية:

- وضع المسيحيين العثمانيين.
- مشروع الاصلاحات الذي صاغته اللجنة التنفيذية.
- أماني مسيحيي سورية.

حضرة القنصل العام.

نحن الموقعين أدناه، الاعضاء المسيحيون في اللجنة التنفيذية للجمعية العمومية المنتخبة بواسطة مجالس كافة طوائف بيروت من أجل صياغة برنامج الاصلاحات المتعلّقة بهذه الولاية.

اننا اذ نعتبر فرنسا حامية المسيحيين العثمانيين ووطناً بالتبنّي لمسيحيي سورية،

نتشرّف بأن نتلمس عطف رعاية القنصل الفرنسي العام في سورية ونعرض لسيادته الأمور التالية المتعلّقة:

- بوضع المسيحيين العثمانيين.
- بمشروع الاصلاحات الذي صاغته اللجنة التنفيذية.
- بأماني مسيحيي سورية.

كما نرجو سيادة القنصل الفرنسي العام أن يتفضل بنقل هذه الاعتبارات

الى الحكومة الفرنسية على أمل ان تتكرم هذه الحكومة باتخاذ الاجراءات التي ترى انها ضرورية من اجل مد يد المساعدة الى بلد يرتبط بفرنسا ارتباطاً نهائياً : سورية .

١ - **وضع المسيحيين العثمانيين :**

على مر الزمن ، كان وضع المسيحيين في الامبراطورية العثمانية بائساً يرثى له . وسيتفاقم هذا الوضع بشكل هائل على اثر الحرب البلقانية والهزائم التركية التي ستكون عواقبها المباشرة : (١) زيادة الضرائب . (٢) تشجيع هجرة المسيحيين السوريين . (٣) تزايد التعصب الاسلامي .

١ **زيادة الضرائب :** ستعمد تركيا - وقد عمدت فعلا - نتيجة خسارتها لمقاطعاتها الأوروبية إلى تحميل المقاطعات الآسيوية عبء النفقات التي كانت تتوجب على المقاطعات المفقودة . ومن كان على علم بالمحاباة وبالطرق الجائرة التي تمارسها الادارة التركية في توزيع وجباية الضرائب ، لن يشك لحظة « واحدة » بأن الاعباء الجديدة سوف تقع على كاهل السكان المسيحيين .

٢ **تشجيع هجرة مسيحيي سورية :** منذ اندلاع الحرب البلقانية قدمت من مقدونيا وتراقية : Thrace اعداد كبيرة من المسلمين الى سورية . والسلطات التركية تشجع هذه الهجرة المتصاعدة ، ايما تشجيع . مما سيؤدي بشكل حتمي الى اختلال في التوازن بين عدد المسيحيين وعدد المسلمين في سورية وسيكون لذلك نتائج وخيمة على المسيحيين . ولما كان المسلمون هم الأسياد وهم المستبدون لكونهم مسلمين ، فسيكونون كذلك أكثر فأكثر بالنظر لقوة العدد الساحقة ، ولقد أبدى مسيحيو سورية قلقهم واضطرابهم من هذا الوضع . بحيث أن الحالة الراهنة للأمور تدفع نحو العناية بتشجيع هجرة مزدوجة : هجرة المسلمين الى سورية وهجرة المسيحيين الى اميركا . ومهما قصر دوام هذه الحال فإن ذلك لا يعني الا افقاراً للعنصر المسيحي في سورية .

٣ **تزايد التعصب الاسلامي :** لقد استخدم الساسة الأتراك على الدوام ، التعصب الاسلامي على انه عامل مضمون وثمين . كما انهم لم يتوانوا عن

استغلال ذلك العالم خلال احداث البلقان الأخيرة . وقد نجم عن ذلك واقع أكيد الا وهو اعتبار الجماهير الاسلامية للحرب البلقانية حربا دينية ، حرباً صليبية ، حرب الصليب ضد الهلال ، حرب المسيحية المتحالفة ضد الاسلام . من هنا ، لا يستبعد أن يعتقد المسلمون ان وجود المسيحيين في الامبراطورية العثمانية هو السبب الرئيسي في انحطاط وانهزام الاتراك . وتصل عقلية المسلمين في الواقع الى حد اعتبار المسيحيين المسؤولين الفعليين عن المصائب التي تحل بالامبراطورية ، الى حد اعتبارهم الاعداء الحقيقيين . وسيكون المسيحيون موضوعاً لكل أنواع الابتزاز ولكل انواع الاستبداد ، وبالطبع ليس ذلك الاستبداد الصريح والمعلن الذي قد يتخذ ذريعة للتدخل الاجنبي (والأتراك شديدو المكر وكثيرو الفطنة لهذاالأمر) بل ان ذلك الاستبداد الخفي والجائر الذي تبرع فيه الادارة التركية تجد فيه خير وسيلة لتمطيط القانون .

مشروع الاصلاحات الذي أعدته اللجنة التنفيذية غداة الخطاب الذي نصح فيه رجل الدولة القوي ريمون بونكاريه ، (R. Poincaré) - وكان حينها رئيساً للوزراء - تركيا بادخال بعض الاصلاحات في مقاطعاتها الآسيوية ، أعلنت الحكومة التركية مباشرة ، أنها كانت على استعداد لاجراء بعض الاصلاحات في ولاياتها ودعت الولاة الى اخطار رعاياهم على اعداد مشروع هذه الاصلاحات . ان المسيحيين العثمانيين بخبرتهم التي اكتسبوها من تجارب ماضيهم كانوا يدركون معنى صدق نوايا الحكومة . فمشروع الاصلاحات لم يكن ليستخدم ، فيما لو استخدم ، الا لشل التدخل الاوروبي عندما تطالب الدول الأوروبية تركيا بادخال بعض الاصلاحات الحساسة والمحددة . وسيكون لتركيا عندئذ ان تجد في مشاريع الاصلاحات هذه - المزعومة من اعداد السكان انفسهم وما هي في الحقيقة الا من وحي الحكومة نفسها - حجة ومخرجاً لرفض الاصلاحات التي تقترحها الدول الأوروبية ، متعللة بأن هذه الاصلاحات لا

ترد في المشروع الذي أعده اصحاب العلاقة أنفسهم .

ومع ذلك ، فإن وافق مسيحيو بيروت على التعاون مع المسلمين في صياغة مشروع الاصلاحات فانما للسببين التاليين : (١) احباط مناورة الحكومة التركية وذلك بالحؤول دون صياغة المشروع بالاتجاه الذي تأمل الحكومة التركية أن يتخذه . (٢) العمل على تضمين هذا المشروع مبدأ الرقابة الأوروبية في كافة فروع الادارة .

أماني المسيحيين في سورية :

حتى في حال الافتراض بأن الاصلاحات ممكنة التطبيق مع او بدون مؤازرة اوروبا فإن هذا الحل لا يمكن أبداً ان يستجيب لأماني مسيحيي سورية الحقيقية . فهؤلاء مرتبطون بفرنسا ارتباطاً نهائياً وهم لا يمكنهم الى الابد ان ينسوا ما يدينون به من اكبار لعظمتها وحضارتها ومن اعتراف بالشكر لعطفها عليهم أيام الشدائد . ان « الأمنية الكبرى » لمسيحيي سورية هي بسط الحماية الفرنسية على سورية .

والحالة هذه ، نحن الموقعين ادناه ، العاملين باسم مسيحيي بيروت ، موكلينا ، نعرض فيما يلي ، مرتبة حسب الأفضلية ، الحلول التالية التي تبدو لنا انها الحلول الوحيدة التي تناسب الوضع السياسي في سورية .

١ ـ فإما بسط الحماية الفرنسية على سورية .
٢ ـ وإما الحكم الذاتي لولاية بيروت تحت حماية فرنسا ورقابتها الفعليتين .
٣ ـ وأما ضم ولاية بيروت الى لبنان على أن يوضعا معاً تحت الرقابة الحقيقية الفرنسية .

التواقيع

ميشال تويني ، يوسف الهاني ، بترو طراد ، ايوب ثابت ، رزق الله ارقش ، خليل زينية .

الملحق رقم (٥)

دعوة الى ابناء الأمة العربية من لجنة المؤتمر العربي في باريس عام ١٩١٣ تضمنت أسباب انعقاد المؤتمر .

دعوة الى أبناء الامة العربية

نحن الجالية العربية في باريس قد أوقفتنا مناظرات الجرائد الأوربية ومحافل الساسة و الاندية العمومية على استقراء مايجرى من مخابرات الدولية بشأن البلاد العربية ، واخصها زهرة الوطن سورية ، ولم يبق بين جمهور الناطقين بالضاد من لا يعلم أن ذلك نتيجة سوء الادارة المركزية . فغدا بنا الامر الى الاجتماع ـ وعددنا ينيف على الثلثمائة في هذه المدينة ـ لجرى البحث عن التدابير الواجب اتخاذها لوقاية الارض (المترعة بدم الآباء العظام ورفات الاجداد الاباة) من عادية الاجانب و نقاذها من صبغة التسيطر والاستبداد و صلاح امورنا الداخلية على مايتطلبه أهل البلاد من قواعد اللامركزية حتى يشتد بها ساعدنا وتستقيم قناتنا فينقطع بذلك خطر الاحتلال أو الاضمحلال وتنتهي مذلة الرق وتخفت نأمة الاستبداد ويظهر للاعين بحياة الشعوب أننا أمة حيوف الضيم لانستنيم لذل ولا تستكين لمسكنة

وبعد المداولة تقرر عقد مؤتمر للعرب يقوم به السوريون فتفد اليه وفود أكابر من البلاد العربية وعقلاء أفاضل من السوريين المهاجرين لمصر واميركا الجنوبية واميركا الشمالية والبلاد الأوربية فتتمثل فيه الامة العربية المنتشرة في أقطار الارض وتحق كلمة التضامن الاجتماعي والسياسي لهذه الامة في هذا المؤتمر حيث تبسط للامم الأوربية أنها أمة متمسكة ذات وجود حي لايضمحل ومقام عزيز لاينال وخصائص قومية لاتمحى ومنزلة سياسية لاتجهل وتصارح الدولة العثمانية بأن اللامركزية قاعدة حياتنا وأن حياتنا نفسها حق من حقوقنا وأن العرب شركاء في هذه المملكة ، شركاء في الحرية ، شركاء في الادارة ، شركاء في السياسة ، وأما في داخلية بلادهم فهم شركاء أنفسهم

ومن ثم انتخبت الجالية لجنة ادارة (وهي الموقعة على هذا) لتقوم بالعمل فوضعت خطة المؤتمر وما سيجري فيه من المباحث على مشهد من أبناء الوطن عدد و مصر من كبار الاوربيين وممثلي الصحف الاوربية و الاميركية وهذه هي المسائل التي ستكون أساس المذاكرات :

١ ـ حياة الوطنية ـ ومناهضة الاحتلال
٢ ـ حقوق العرب في المملكة العثمانية
٣ ـ ضرورة الاصلاح على قاعدة اللامركزية
٤ ـ المهاجرة من سوريا و الى سوريا

ومتى تمت المباحثات عن المؤتمر قرارته التي يتحتم عليها التصديق وبحق التنفيذ

***

وبعد فاننا ندعو كل من يخفق قلبه لامة العرب صغيراً أو كبيراً أن يلبي داعي الوطن ، لاسيما أرباب الزعامات في مقاعد الجمعيات فعليهم [illegible] أن ينضموا الى وفود المؤتمر واما أن يبعثو اليه بالرسائل العربية أو الكتابية يظهرون فيها ارتياحهم لنيل الغاية واشتراكهم في شرف المقصد حتى يدلي المؤتمر لدى الامم بحجته وتستوثق [illegible] وهنالك يشرق اليقين فيطل على هذه الامة فجر الحياة من بين انشقاق [illegible] وركام الظلمات

وسلام على من تلقى هذا النور فاتبعه ومن عرف وجبه فأداه

(لجنة المؤتمر العربي)

عوني عبدالهادي ندرة مطران عبدالغني العريسي شكري غانم
جميل معلوف محمد محمصاني شارل دباس جميل مردم بك

المراسلات تكون باسم كاتب اللجنة ، وهذا عنوانه

Abdul-Gani Araissi, 17 Rue Claude Bernard
Paris

الملحق رقم (٦)

قرار والي بيروت أبو بكر حازم في ٨ نيسان (ابريل) ١٩١٣ في منع جمعية بيروت الاصلاحية من عقد اجتماعاتها.



لسان الحال

منع

الجمعيه الاصلاحية

الملحق رقم (٧)

برقية تأييد من مصر من الدكتور أيوب ثابت في ٢٩ نيسان (ابريل) ١٩١٣ الى عبد الغني العريسي في باريس مؤيداً التحالف الاسلامي - المسيحي

حضرة مواطني الكريم الوجيه عبد الغني أفندي العريسي الافخم أعزه الله

الحمد لله، الحمد لله، وأني أستبشر خيراً باذن الله هذه المرة وأقول لقد اتفق السوريون وصافح المسلم النصراني على ما به خير الوطن ورفع شأنه واعلاء كلمته بين الأمم، وما أحلى توقيع الصديق الفاضل الشاعر المجيد شكري أفندي غانم بازاء شقيقه بالوطنية جميل بك مردم وتوقيع عزيزي ندرة بازاء مواطني محمد محمصاني وهلم جرا.

ثقوا أيها الفاضل بأنه اذا دام هذا الاخاء والاتفاق ولم يعتره تحاسد ولا تضاغن ولا تنافس ولا تفريق - وسوف لا يعتريه شيء من ذلك ان شاء الله وشئنا - فانه سيكون حينئذ عنوان الخير لبلادنا التعسة التي بقيت في مؤخرة البلاد في النهضة والتقدم.

ألا حيا الله أبناء الوطن، وهل يصح أن يقال أن عصبة الافاضل الموقعين على «الدعوة» لا ينجحون؟ معاذ الله. ان همم الرجال تقد الجبال، فلنتقدم ولا نخشى من بأس. وسيكون الوطن العزيز مديناً لمساعيكم هذه الشريفة المقصد. هذا وأبثكم في الختام مزيد احترامي وسلامي، أيدكم الله تأييداً.

الدكتور

أيوب ثابت

الملحق رقم (٨)

تقرير القنصـل الفرنسي في بـيروت « قوجـه » الى وزير الخارجية الفرنسية « بيشون » (Pichon) في ٦ أيار (مايو) ١٩١٣ حول النداء المنتشر في بيروت الذي دعا العرب للتمثل في مؤتمر باريس.

القنصلية العامة الفرنسية — بيروت في ٦ أيار ١٩١٣

في سوريا

الشؤون السياسية

والتجارية

أوروبا - أفريقيا - الشرق

الرقم : (٩٧)

من قوجـه (Couget) قنصـل عـام فرنسا في بـيروت الى سعـادة السيد بيشون (Pichon) وزير الشؤون الخارجية في فرنسا خاص بمؤتمر باريس العربي.

لي شرف ارسال ترجمة « نداء الى الأمة العربية » مرفقة بهذا الكتـاب. وهذا النداء المنتشر حالياً في بيروت ينتهي بهذه العبارة بالفرنسية « عبد الغني عريسي، ١٧ شارع كلود برناد - باريس » ويدعو العرب الى أن يتمثلوا في المؤتمر الذي نظمته الجالية العربية في باريس للمطالبة بالاصلاحات اللامركزية والاعتراف بحقوق العرب في السلطنة.

ان دعوة من هذا النوع، بوصولها الى بيروت في لحظة تطرح فيها مسألة الاصلاحات وتشغل هذه المسألة كل العقول، لا تملك الا أن تثير الكثير من الجدل والتعليق. انني اكون شاكراً جداً لسعادتكم اذا ما تفضلتم بأن تحددوا لي الموقف الذي يجب عليَّ اتخاذه، واذا كان من الممكن معرفته مسبقاً. انني اسأل

هنا عن الشروط التي يجتمع في اطارها المؤتمر وحول كيفية النظر اليه من قبل حكومة الجمهورية.

اذكر مجدداً، ان عبد الغني العريسي هو الصحافي الذي اشرت الى سفره الى باريس في تقرير ٦ فبراير ١٩١٢ (رقم ٢٣).

التوقيع

قوجه

الملحق رقم (٩)

برقية تأييد من بيروت من الدكتور حليم قدورة في ١٠ أيار (مايو) ١٩١٣ موجهة الى عبد الغني العريسي احد قادة المؤتمر العربي الأول في باريس.

بيروت: في ١٠ أيار سنة ١٩١٣

حضرة الأخ المحترم عبد الغني أفندي العريسي

أخذت دعوتكم السامية فسررت جداً وأصبحت ذا آمال «أرقبها» أسأل الله تعالى أن يوفقكم في جميع أعمالكم. وأرجوكم أن تنوبوا عني بتقديم فائق احترامي لجميع أعضاء لجنتكم الموقرة ولكافة الجالية.

هذا وان الظروف لم تسمح لي بأن أحضر بالذات، ولكن الوفد البيروتي من جمعية الاصلاح الذي سيكون بطرفكم في الوقت المناسب سينوب عن أمثالي الذين يتخلفون عن الحضور.

وأبشركم بأن دعوتكم ملأت أفئدة أخواننا سروراً وحبوراً وكلنا ندعو لكم بالتوفيق

الدكتور

حليم قدوره

الملحق رقم (١٠)

تقرير عن سليم سلام ملحق بتقرير قوجه القنصل الفرنسي العام في بيروت الى بيشون وزير الخارجية الفرنسية في ١٦ أيار (مايو) ١٩١٣.

القنصلية العامة الفرنسية — بيروت في ١٦ أيار ١٩١٣

في سوريا

ادارة الشؤون السباسية

الرقم (١٠٤)

من السيد قوجه (Couget) قنصل فرنسا العام في بيروت الى السيد بيشون (Pichon) وزير الشؤون الخارجية.

ان سليم سلام، الذي يكنّى عادة بـ «أبو علي» هو من أولئك البيروتيين الذين قدّوا من صخر قديم (Vieille Roche) ذو النبرة القاسية ولكنها مليئة بطعم ولون. وهو ذو ذكاء ملفت للنظر تماماً، وحديثه على بساطته، بليغ ومقنع. وشخصيته تنضح قوة، وشجاعة وعزماً. انه يمثل دائماً روح الاجتماعات وبالرغم من ثقافته العادية غير أن تأثيره على أبناء طائفته، وحتى على الآخرين، لا يمكن نكرانه.

ولو أن هذا الرجل ولد وترعرع في بلد يتمتع بالحرية، لكان حتماً أصبح من الأشخاص المرموقين. ميزته الخاصة: انه متميز بالرجولة، ومضارب لا يتوب. فهو تارة في وضع مالي عادي الى أبعد حد، وطوراً يمخر بشراع مرفوع نحو المليون. وفي هذه الآونة، يبدو لي انه يتجه في الطريق المربح متخطياً بعض العثرات الطفيفة. وباختصار، فهو عنوان الرجولة وزعيم لا يضاهى.

التوقيع

قوجه

الملحق رقم (١١)

تقرير القنصل الفرنسي قوجه الى وزير الخارجية الفرنسي بيشون في ١٦ أيار (مايو) ١٩١٣ حول سفر سليم سلام ومختار بيهم وخليل زينية الى باريس.

القنصلية العامة الفرنسية — بيروت في ١٦ أيار ١٩١٣

في سوريا

قسم الشؤون السياسية والتجارية

أوروبا ـ أفريقيا ـ الشرق.

الرقم (١٠٤)

من قوجه ـ قنصل عام فرنسا في بيروت

الى سعادة السيد بيشون وزير الشؤون الخارجية في باريس.

من بين مبعوثي لجنة الاصلاح، الذين ذكرتهم لك وأرسلت الى سعادتك احتمال ذهابهم الى القاهرة وباريس في تقريري بتاريخ ٢ مايو (رقم ٩٢)، لم يسافر سوى عضو واحد نهار الاثنين الماضي هو السيد خليل زينية للالتحاق بمختار بيهم الموجود في القاهرة. هذا الرحيل المتقطع والفردي يدل بشكل كاف الى اي حد هي كبيرة الصعوبات التي يتعرض لها الاصلاحيون في جمع ممثليهم. ان معظم هؤلاء يترددون في خوض مغامرة يمكن ان تورطهم بشكل جدي في مسؤوليتهم تجاه حكومتهم، وهذا التردد يسهل فهمه خاصة بالنسبة للمسلمين الذين سوف يقومون، بتوجههم الى الدول المسيحية، للحصول على منحة يرفضها لهم الباب العالي، وذلك عبر خطوة لم يسبقها مثيل حتى الآن.

ان الشيخ طبارة، الذي قبل الذهاب بعد توسلات اصدقائه، قد تنحى

أخيراً لأسباب صحية، أما سليم علي سلام فهو لا يزال في حيرة من أمره، ويجب القيام بخطوة جديدة تجاهه هذا اليوم بالذات، وفي حال قبوله، سوف يسافر بدون شك الى القاهرة في الباخرة القادمة مع الدكتور ثابت والسيد البير سرسق. وبذلك لا تعود البعثة تحتوي الا على خمسة اعضاء، ثلاثة مسيحيين واثنين مسلمين. السيدان: مختار بيهم وخليل زينية هما الشخصيتان الأكثر تميزاً. وأنني اسمح لنفسي مجدداً بأن أوصيك بأن تستقبل هذا الاخير بشكل خاص استقبالا حسناً، لقد برهن دائماً عن كونه مخبراً متفانياً ومنبهاً مخلصا لهذه القنصلية العامة. فلنا ان نعتبره بحق مواليا لفرنسا بصدق (...).

وهكذا كما كنت قد أشرت على سعادتك في تقريري رقم (٩٢)، أن الوفد لن يذهب الى القسطنطينية. فعدا عن أن اعضاءه لن يشعروا بالأمان في العاصمة العثمانية فانهم يعتبرون ان باستطاعتهم تقديم مطالبهم للباب العالي بواسطة سفيره بباريس، ويصبحون بذلك مدفوعين للتوجه الى الدول الكبرى، في حال حصولهم على جواب سلبي من قبل حكومتهم وهي فرضية محتملة. وبينما نرى أن البعثة السورية ذاهبة الى باريس للمشاركة في مداولات المؤتمر العربي الذي ستفتتح جلساته، ينبغي الاشارة الى الموقف العدائي الذي يحركها ضد كل الميول الوحدوية العربية التي سوف ترى النور بدون شك. ذلك ان قرارها هو محاربة كل مشروع لايجاد امبراطورية عربية، فهي مقتنعة بالصفة الطوباوية لمثل هذه المحاولة ولكونها غير مقبولة ومحاربة من قبل الدول الكبرى. انها تسعى وراء هدف أكثر تواضعاً ولكنه عملي: الحصول على نظام لامركزي لسوريا مع وجود مستشارين أجانب وذلك للسماح لهذه المنطقة باستعادة ازدهارها السابق ولو جزئياً، بواسطة ادارة صحية وذكية.

لقد علمت الآن ان السيد طبارة (ابن عم الشيخ طبارة) قد اغتيل في الليلة الماضية، وكان قد أوقف منذ مدة بناء على أمر الوالي، أثناء المظاهرة التي سببها حل جمعية الاصلاح. لقد سبب الاغتيال بعض الانفعال في المدينة،

كادت الاوساط الاصلاحية ان تجعل من الاشخاص الدائرين في فلك الحكومة مسؤولين عنه. وقد تأكدت من التحقيق الذي قمت به أن الموضوع ببساطة متعلق بجريمة عاطفية.

التوقيع

قوجه

الملحق رقم (١٢)

برقية تأييد من عنبرة سليم سلام ووداد محمصاني وشفيقة غريب في ١٩ أيار (مايو) ١٩١٣ من بيروت الى قادة المؤتمر العربي الأول المنعقد في باريس.

بيروت: في ١٩ أيار سنة ١٩١٣

الى رجال المؤتمر العربي

يا نموذج العرب،

صرختم فكان لصدى صوتكم رنة هزت أوتار القلوب وحركت العواطف العربية الساكنة. فقد أحييتم زهرة الآمال المائتة، وأنعشتم القلوب اليائسة، وأعدتم ذكر العرب البائد، وأظهرتم أن النفس العربية لا ترضى بالذل ولا ترضخ للعبودية. شعرتم بالحبائل التي تنصب لاصطياد سوريا المحبوبة فنهضتم للتملص من ربقة الاسر وناديتم: أن العرب أمة لا تموت.

عرفتم أن اللامركزية قاعدة الأمم الحية فطالبتم حكومتكم بها وبرهنتم على أن العرب لا تهمهم العقبات ولا يلتفتون الى التقولات والاضطهادات. فثابروا وجاهدوا أيها العرب الكرام وأظهروا أن العرب تعودوا أن يلاقوا العثرات بصدور رحبة ولو كانت كالجبال الشامخات في سبيل الحق والحياة الحرة.

هكذا فلتكن الشهامة، بهذا فلتشعر النفس الحية، ومعكم فليمش كل من يعد نفسه عربياً، وعلى مبدأكم فليسر أحفادكم الذين سيعلمون - من تمهيدكم سبيل الحياة لهم - أن الانسان لم يخلق الا للجهاد في هذه الحياة أي قلب عربي لا يخفق طرباً لأعمالكم، وأية نفس حية لا تميل بكليتها اليكم.

أورثنا الاجداد عزة النفس والأنفة فيجب حفظ الموروث حق حفظه.

فلتنزع السلاسل ولتحل القيود. وليمزق ثوب الاستكانة وليبدد غبار الخمول ولتنقشع العبوم السوداء عن حباة العرب.

فلتحيوا أيها المجاهدون الابطال ولتحي مباديكم الشريفة السامية. اثبتوا وسيروا في سبيل نيل مطالبكم العادلة بأمثال العربية الحقة، وليمجد التاريخ ذكركم.

شفيقة غريب　　　وداد محمصاني　　　عنبرة سليم سلام

الملحق رقم (١٣)

برقية تأييد من بيروت من نور الدين بيهم في ١٩ أيار (مايو) ١٩١٣ الى أعضاء المؤتمر العربي الأول في باريس.

بيروت: في ١٩ أيار سنة ١٩١٣

سادتي الافاضل أعضاء المؤتمر العربي في باريس

أحييكم يا من وجدتم في بلاد الحياة فحييتم فيها حياة طيبة خلفتمونا في حياة تشقى بها الأرواح بدلا من الأجساد. أحييكم أيها الاخوان على أمل أن يحيا بكم ميت آمالنا وأخاطبكم مذكراً اياكم ببلادكم الشقية وأمتكم البائسة.

ان البلاد مشرفة على الخراب والامة طالبة للحياة، فتداركوا البلاد بحكمتكم وساعدوا العباد بقدرتكم، والا ساءت العاقبة وكنا في الاخسرين أعمالا.

ألا أن كل أنظار أهالي بيروت، بل سوريا، بل البلاد العربية بأسرها موجهة نحوكم وملؤها الأمل وأملها العمل. وما منا الا المحبذ لعملكم، الشاكر لسعيكم، المنتصر لدعائكم، فلا تخيبوا أيها الاخوان آمالا بكم متعلقة، ولا تفشلوا أعمالا أنتم مناط نجاحها.

ألا أن الأمة قد وضعت ثقتها فيكم بل ألقت بمهجتها بين أيديكم وهذا صوتها عال فصيح يقول: أننا فوضناكم بكل عمل وألقينا اليكم مقاليد كل طلب فكونوا ذلك الرجل الذي قوي فكان شديداً على الاعداء رحيماً بالاصدقاء، وحدث فكان الصادق، وأؤتمن فكان الوفي الأمين.

لا أقول لكم أن العرب بأسرها معكم، بل أقول أن العرب تجسمت بكم وأنتم الآن مثالها، فاعرفوا مواطيء أقدامكم واكتشفوا مرامي أنظاركم وكونوا القائد الخبير.

واسمحوا لي عند الختام أن أنذركم بأن الوطن مشرف على الخطر فأسرعوا لنجدته، واستقتلوا لحمايته قبل أن تمضي الفرصة ويفوت الأوان والسلام.

نور الدين بيهم

الملحق رقم (١٤)

أسماء أعضاء المؤتمر العربي الأول في باريس ١٩١٣
ويظهر اسم سليم سلام محاطاً بدائرة

وفود المؤتمر

أ — عن اللجنة العليا لحزب اللامركزية:

١ - السيد عبد الحميد الزهراوي
مبعوث حماه سابقاً، صاحب جريدة الحضارة في القسطنطينية

٢ - اسكندر بك عمون
محام في القطر المصري، وكيل رئيس لجنة الحزب، رئيس الاتحاد اللبناني

ب — عن الجمعية الاصلاحية العمومية التي تمثل بيروت.

١ - سليم أفندي علي سلام
من أعيان بيروت، عضو مجلس ادارتها سابقاً، عضو الجمعية الاصلاحية

٢ - أحمد أفندي مختار بيهم
من أعيان بيروت، عضو الجمعية الاصلاحية

٣ - خليل أفندي زينيه
محرر جريدة [illegible] اليومية في بيروت، عضو الجمعية الاصلاحية

٤ - الشيخ أحمد حسن طباره
صاحب جريدة الاصلاح [illegible] في بيروت، عضو الجمعية الاصلاحية

٥ - الدكتور أيوب أفندي ثابت
من أعيان بيروت، كاتم سر الجمعية الاصلاحية

٦ - ألبر أفندي سرسق
من أعيان بيروت، عضو الجمعية الاصلاحية
(لم يتمكن من الحضور بسبب مرض شديد)

ج — عن العراق

١ - توفيق أفندي السويدي
من أفاضل العراق، طالب حقوق في فرنسا

٢ - سليمان أفندي عنبر
من وجهاء العراق، تاجر في فرنسا

د — عن بعلبك:

١ - محمد بك حيدر
من أعيان بعلبك وأفاضلها

٢ - ابراهيم أفندي حيدر
من أعيان بعلبك وأفاضلها

هـ - عن المهاجرين للولايات المتحدة:

١ - نجيب أفندي دياب
صاحب جريدة مرآة الغرب اليومية في نيويورك، ممثل جمعية الاتحاد السوري

٢ - نعوم أفندي مكرزل
صاحب جريدة الهدى في نيويورك، ممثل جمعية النهضة اللبنانية

٣ - الياس أفندي مقصود
من أفاضل المهاجرين للولايات المتحدة، ممثل جمعية الاتحاد السوري

و — عن مهاجري المكسيك:

١ - عباس أفندي بجاني
من أفاضل السوريين وتجارهم في باريس

ز — عن جالية باريس

١ - شكري أفندي غانم
من كبار رجال الأدب في فرنسا

٢ - عبد الغني أفندي العريسي
صاحب جريدة المفيد اليومية في بيروت
متخرج مدرسة الصحافة وكلية علوم السياسة الدولية

٣ - ندره بك حبيب مطران
من أعيان بعلبك وأفاضلها

ملحق رقم (١٥)

تقرير الوزير الفرنسي في مصر « دوفرانس » (Defrance) الى وزير الخارجية « بيشون » (Pichon) في ٢٣ أيار (مايو) ١٩١٣ حول مصير بلاد الشام وتباين الآراء المسيحية والاسلامية حول هذا المصير .

القاهرة في ٢٣ أيار ١٩١٣

المعتمدية الديبلوماسية
والقنصلية العامة
الفرنسية في مصر
قسم الشؤون السياسية والتجارية
أوروبا ـ افريقيا ـ الشرق .
الرقم (٢٢٣)

من دوفرانس ، وزير فرنسا في مصر الى سعادة السيد بيشون ، وزير الشؤون الخارجية في باريس .

بخصوص سوريا وموفدي اللجنة اللامركزية القاهرية الى المؤتمر العربي في باريس .

ان الأخبار التي تلقيناها في مصر والتي تتعلق بالمحادثات ما بين انكلترا وتركيا من جهة وما بين انكلترا والمانيا من جهة أخرى ، بخصوص سكة حديد بغداد والسلطنات العربية لشاطىء الخليج الفارسي قد أثارت الجدل من جديد في الجرائد الاوروبية والجرائد المحلية حول مستقبل آسيا التركية . ونرى في هذه المحادثات الدليل على الانشغال الذي نظهره الدول الكبرى المعنية لتأمين سلامتها وللتحضير لحلول مستقبلية محتملة ، أو لا يمكن تجنبها . ونستنتج من

هذه المساومات ، ان مناطق النفوذ التي تحتفظ بها كل دولة ستتحدد . وهذه المناطق ستتحول الى مناطق عمل أو مناطق احتلال ، حسب الأحداث . ويعتقد ان المطامع الروسية تهدف ارمينيا والكردستان ، والمطامع الالمانية اناضوليا وبلاد ما بين النهرين والادعاءات الانكليزية في العراق والجزيرة العربية . ونستنتج ان المخططات الفرنسية تهدف سوريا ، والتخيلات الشرقية تنظر مسبقاً الى الامبراطورية التركية الآسيوية على أنها مجزأة ومقسمة . والجرائد المحلية ، حسب ميولها ، أما ان تفضح المطامع الاوروبية وكرهها الشديد لتركيا ، أو أنها تحتمل مسبقاً بحسنات الحضارة الاوروبية التي ستحملها اخيراً المناطق التي ضربتها السيطرة الاسلامية . أما فيما يتعلق بسوريا ، فالبعض يدافع من جديد عن التدخل الانكليزي والبعض الآخر يؤكد أن فرنسا وحدها لها الحق بفرض سيطرتها على المنطقة . أما بالنسبة للسوريين في مصر فهم قلقون ومضطربون من جديد . ان الخبر المتعلق بمصادرة جريدتي المقطم والأهرام بواسطة مكاتب البريد الفرنسية العاملة في سوريا سببت بينهم انفعالاً سأعطي سعادتكم فكرة عنه : لقد رأووا في هذا العمل علامة للتخلي عنهم من قبلنا . عدا ذلك ، فهم مترددون ويعتبرون عن حق أولاً ، أن أوان الحل قد أصبح قريباً . والمسيحيون ، بشكل خاص ، لم يعد لديهم ذات الثقة السابقة في عملية مباراتهم مع العنصر الاسلامي . هذا التردد وهذا القلق ظهرا داخل لجنة حزب اللامركزية في القاهرة التي تظهر قلقها بشأن التصريح عن مشاعرها بواسطة المندوبين المرسلين الى المؤتمر العربي الذي سيجتمع قريباً في باريس . ويبدو أن أعضاء لجنة الحزب منقسمين حول مسألة الهدف النهائي الذي يجب اتباعه : ابقاء سوريا كمقاطعة من السلطنة مع بعض الاصلاحات بالاتجاه اللامركزي ، أو الاستقلال الواسع الذي يساوي الانفصال . من المحتمل ان مندوبي اللجنة سيقدمون في المؤتمر العربي فكرة عن الاصلاحات الواسعة التي ينبغي أن يطالب بها الباب العالي . أما اذا رفضت هذه الاصلاحات ، وهو

الاحتلال الراجح، أو اذا لم تنفذ فعلياً، فيجب على سوريا عندها المطالبة باستقلالها وبانفصالها. ولكن سوريا المستقلة يجب أن تكون موضوعة تحت وصاية ما. أيها؟ وصاية فرنسا؟ أو انكلترا؟ أو أوروبا؟ ان السوريين وأعضاء اللجنة منقسمون أيضاً حول هذه النقطة. كل طرف يكون رأيه حسب ما يعتقد أنه يخدم مصلحته الشخصية. وعلى كل حال ان ذكاء السوريين يجعلهم يعرفون في أعماقهم أنه اذا كان مصير آسيا التركية كلها سيحل في المستقبل القريب فان مصير سوريا بوجه خاص، لن يقرر بواسطتهم.

ان عضوي لجنة اللامركزية القاهرية المكلفين بالذهاب الى مؤتمر باريس هما اسكندر بك عمون وعبدالحميد الزهراوي: وكلا الاثنين معروف في الوزارة. الأول هو مسيحي، ماروني، رئيس لجنة اللبنانيين في القاهرة، وقد صرح في العديد من المرات أوضح التصريحات لصالح فرنسا. انه أخو داوود بك عمون الذي استقبل في العام الماضي من قبل السيد بوانكاريه في باريس. والثاني هو نائب حمص(*) السابق الذي كلمت سعادتكم عنه في رسالتي المؤرخة في ١٥ ابريل ١٩١٣ رقم (١٦٥) والذي أعلنت عن ذهابه الى سوريا منذ عدة أسابيع، ولكنه بقي في القاهرة من أجل ذهابه المحتمل الى المؤتمر العربي تحديداً. ان الانطباع الذي تركه النقاش معه والذي أرسلت لك تقريراً عنه في الرسالة التي سبق ذكرها تؤكد كل المعلومات التي جمعتها عنه. ان رأي الجميع بعبدالحميد الزهراوي هو أنه رجل شريف وصادق، وأنه يريد خير بلده بكل اخلاص. لقد اقتنع ان النظام التركي قد أصبح وسيصير، شؤماً على سوريا الا اذا حصلت اصلاحات لا يمكن التأمل بنيلها على كل حال من الباب العالي، أنه يأمل اذن لسوريا في المستقبل بنظام يبرهن له على أنه الأكثر صلاحية لارجاع الازدهار الى بلده. وأعتقد أن عبدالحميد الزهراوي، حتى ولو كان قراره النهائي لم يؤخذ بعد، يميل الى التفكير بان هذا النظام هو نظام النفوذ

(*) كان عبدالحميد الزهراوي نائباً عن حماه منذ عام ١٩٠٨ وليس عن مدينة حمص كما ذكر.

الفرنسي. ان اختيار هذين المندوبين هو مرض اذن. وغداً يسافران من الاسكندرية الى باريس.

التوقيع
دو فرانس

الملحق رقم (١٦)

برقية بعض الشخصيات الاسلامية في دمشق الى الصدر الأعظم في ٢٥ أيار (مايو) ١٩١٣ تأييداً للدولة العثمانية واحتجاجاً على انعقاد المؤتمر العربي في باريس.

LE CONGRÈS DES SYRIENS

La protestation des Damasquins et Beyroutins

Damas, 25. — La propagande faite ici à l'occasion de la convocation à Paris d'un congrès syrien provoque une profonde indignation dans la population et particulièrement dans les milieux arabes les plus influents qui ont tenu à faire connaître leur sentiment sur cette question et à protester contre ce mouvement.

A cet effet les notabilités de Damas et de Beyrouth ont rédigé un télégramme qu'elles demandent à l'*Agence Ottomane* de rendre public et qui a été adressé au gouvernement ainsi qu'à différents organes de la presse.

Voici la teneur de cette protestation :

Par des circulaires imprimées, envoyées en secret, sous pli cacheté, à différentes personnes, nous avons appris qu'une réunion aura lieu à Paris, dans le but de réclamer l'application de réformes, à la Syrie.

Cette circulaire est revêtue des signatures de six personnes dont les deux sont notoirement connues comme ayant adopté une politique d'opposition à l'égard du gouvernement actuel qui n'a pas favorisé leurs ambitions personnelles et les quatre autres sont des jeunes gens dépourvus de toute autorité en Syrie et n'ayant aucune qualité pour s'attribuer le rôle qu'ils essayent de jouer.

Ces personnes n'ont aucune situation dans la société syrienne et ne sont évidemment investies d'aucun mandat pour agir au nom des populations syriennes.

Les populations musulmanes et chrétiennes de la Syrie protestent avec énergie contre cette manifestation louche qui se prépare à Paris et qui groupera quelques originaires de Syrie en fuite en Europe, poursuivant des buts personnels, déclarent par le présent document qu'elles sont très satisfaites de l'administration ottomane actuelle et qu'elles attendent avec une entière confiance, du gouvernement ottoman seul, leur protecteur, l'application des lois en vigueur, et des réformes qu'il jugera opportun de décréter dans l'intérêt et pour les progrès de la Syrie.

Expriment au gouvernement leur loyalisme et leur plus entier dévouement à la patrie ottomane :

Signé :

Le mufti de Damas **Abeddine**	*Le Nakib-el-Echref* **Edib**
Le Mufti-Zadé Tewfik	**Azim-Zadé Mehmed Fevzi**
Emir-Abdel-Kader-Zadé Ali	**Djemzé-Zadé Nessib**
Nakchi-Bendi Sedjadé-Néchini Essad Sahib	*Le muderiss de la mosquée Emèn* **Atar Zadé Abdul-Hamid**
Kadmani-Zadé Mehmed-Ali	**Cozmi Arziatoe ul-Hadad**
Kadmani-Zadé Ahmed	**Youssouf Zadé Abdul-Rahman**
Ghfiani-Zadé Hafi	**Agribdaz-Zadé Yahya**
Kouvetli-Zadé	**Ahmed Chéfik**

plus 50 signatures de notables syriens

الملحق رقم (١٧)

برقية تأييد من وجهاء صيدا : احمد حلاق واحمد الصلح وعزالدين زنتوت ومحمد أبو ظهر وسواهم في ٢١ جمادي الثانية ١٣٣١ هـ الى قادة المؤتمر العربي الاول في باريس.

صيدا في ٢١ جمادى الثانية سنة ١٣٣١

حضرات أعضاء العمدة الادارية للمؤتمر العربي في باريس

ان الشبيبة العربية التي يتجاوز عددها الخمسمائة في هذا القضاء بين تجار وصناع وأدباء وملاكين تبدي عظيم امتنانها من المشروع الذي أخذتموه على عاتقكم ليحق الحق ويزهق الباطل ، وهي تشاركم في آرائكم وأعمالكم وتسأل الله أن يكلل مشوعكم بأكاليل الفوز حتى تحيا هذه البلاد حياة طيبة سعيدة في ظل الهلال العثماني . وفي الختام اقبلوا فائق احتراماتنا .

راشد بكار	عبدالغني الزين	أحمد عمر حلاق
مصطفى الجوهري	محمود الزين	يوسف أبو ظهر
توفيق المجذوب	عز الدين زنتوت	توفيق الجوهري
احمد اسماعيل القطب	علي الجبيلي	سعد الدين عيساوي
ابراهيم سكري	محمد سعيد أبو ظهر	محيي الدين النعماني
أحمد حمدي الصلح	شكري زهار	مصطفى حسن الكشتبان
		عبد البديع الزين

الملحق رقم (١٨)

تقرير من القائم بالأعمال الفرنسي في القسطنطينية بوب (Boppe) الى وزير الخارجية بيشون في ٣١ أيار (مايو) ١٩١٣ حول برقية تأييد من بعض وجهاء دمشق للحكومة العثمانية.

القسطنطينية في ٣١ أيار ١٩١٣

سفارة فرنسا
لدى الباب العالي
قسم الشؤون السياسية
والتجارية
أوروبا ـ افريقيا ـ الشرق
الرقم (٤٩٩)

من بوب القائم بأعمال فرنسا في القسطنطينية
الى السيد وزير الشؤون الخارجية

بشأن المؤتمر العربي في باريس.

ان الصحف التركية تواظب على نشر البرقيات المرسلة اليها من حلب ودمشق وبيروت والمدن الأساسية للبلاد العربية بارتياح فائق. هذه البرقيات تعترض على المؤتمر المنعقد في باريس، ولكن يظهر من خلال الصياغة الموحدة تقريباً لهذه البرقيات، ان هذه التظاهرة عند العرب باظهار الولاء للدولة سببها كلمة سر من قبل جمعية الاتحاد والترقي. وأعتقد أنه ينبغي أن أشير هنا الى البرقية المرسلة من المدينة نشرتها اليوم صحيفة «تصوير افكار» (Taswir Afkar) تحت عنوان «وفاء واخلاص للوطن: مظاهر متواصلة للتعلق الذي لا

يتزعزع بالخلافة وبالسلطنة».

«نحن الموقعين أدناه علماء وأعيان المدينة اتنا لنقول أننا علمنا بأن جماعة خونة لدينهم قد اجتمعوا بالقاهرة وشكلوا جمعية تدعى «اللامركزية» وأن بعض الشبان الجهلة المثقفين مع بعض الطلاب يريدون اقامة مؤتمر في باريس. ان هؤلاء يدعون أنهم يدافعون عن حقوق الوطن العربي. وفي الواقع ليس لدى هؤلاء هدف آخر غير تدعيم التأثير الاجنبي على سوريا والبلاد العربية الاخرى. انهم خونة يخونون دينهم ووطنهم.

نرجو من الله تفشيل كل مشاريعهم وانزال العقاب الذي يستحقونه بهم. واننا نحن مرسلو هذه البرقية، من سلالة الرسول والزعماء الأكثر سلطة من بين العرب. نعلن ان هؤلاء الأطفال ليس لهم ولا يمكن أن يكون لهم أية صفة لتمثيل الوطن العربي والتكلم باسمه. ونحن ليس لنا أية صلة مع هؤلاء الأشخاص ومناصريهم ولا نطلب شيئاً آخر غير ما تعطينا اياه حكومتنا الازلية ومن ضمن عنايتها بنا. ان الدولة هي التي تقدر حاجات رعاياها افضل من أي كائن آخر. وان العرب يشكلون العرق الاكثر أمانة للخلافة وللسلطنة. هذا العرق ليس له هدف غير حماية الدين الاسلامي والدفاع عنه. وقد عرفت أسرة آل عثمان المبجلة منذ أكثر من ستة قرون أو أكثر بحمايته والدفاع عنه». هذه البرقية موقعة من مفتي المدينة الحنفي ومفتي المدينة الشافعي، ونقيب الاشراف أو زعيم امراء المدينة، ورئيس البلدية، والشيخ أحمد عارف باسم كل سكان المدينة.

القائم بالأعمال
بوب

الملحق رقم (١٩)

تقرير من الوزير الفرنسي في مصر دوفرانس الى وزير الخارجية بيشون في ٤ حزيران (يونيه) ١٩١٣ ادعى فيه أن السوريين الموجودين في باريس يؤيدون حكم فرنسا لبلاد الشام ، بينما اللجنة السورية في مصر مؤيدة للانجليز .

القاهرة ٤ حزيران ١٩١٣

المعتمدية الدبلوماسية
والقنصلية العامة الفرنسية
في مصر
قسم الشؤون السياسية والتجارية
أوروبا ـ افريقيا ـ الشرق

من دوفرانس وزير فرنسا في مصر الى سعادة
السيد بيشون وزير الشؤون الخارجية في باريس

يدور الحديث منذ بعض الوقت في أوساط الجالية السورية الموجودة في باريس ، عن مؤتمر أو اجتماع عام سوف يحصل قريباً لمناقشة مصير سوريا ... وينسب للمؤتمر عدة مشاريع :

البعض يقول بامكانية القيام بخطوة أمام الحكومة الفرنسية ، لمطالبتها بحماية سوريا . والبعض الآخر يفكر باحتمال اللجوء الى افتعال الفوضى بواسطة استعمال القنابل وما شابه من الأدوات المضرة ، لاثارة وتبرير التدخل الاجنبي .

والبعض يتوقع زوال لجنة « الاتحاد والترقي » التي قد تغرق في ثورة تركية

جديدة منتظرة وينبغي الأشارة كذلك الى ظاهرة مهمة جداً من وجهة النظر الفرنسية : كل السوريين الموجودين في باريس والذين سوف يصلون ، هم انفصاليون عن اقتناع . ويرغبون ان تتسلم فرنسا بلدهم وتكون تحت حمايتها .

وعلى العكس ان اللجنة السورية في مصر ، والتي تجمع منتسبيها من بين الموظفين ذوي الأصل السوري في الحكومة المصرية ، تقوم بدعاية مختلفة سواء في مصر أو في سوريا نفسها ، لصالح انكلترا . وعلى كل حال لا يمكننا القول ان كانت هذه العناصر مدعومة من اللورد كتشنر أو أنها تتصرف من وحي نفسها .

دو فرانس

الملحق رقم (٢٠)

برقية تأييد من بعض وجهاء بيروت: علي العيتاني، مصباح البربير، جورج كرم وسواهم في حزيران (يونيه) ١٩١٣ الى قادة المؤتمر العربي في باريس.

نحن الموقعين أدناه من تبعة الدولة العثمانية ومن أهالي مدينة بيروت نشارك المؤتمر العربي فيما يطلبه من مطالب الاصلاح التي نعدها من حقوقنا المشروعة والتي لا حياة لبلادنا العربية الا بها وقد كتبنا هذا معلنين فيه رضانا بجميع مقرراته لتكون حجة له والسلام.

علي العيتاني	جورج كرم	فضول ربيز
حسن الحريري	مصباح البربير	كامل البربير
محمد العيتاني	سعيد غالب	يوسف الحريري

الملحق رقم (٢١)

تقرير القنصل الفرنسي في بيروت قوجه الى وزير الخارجية الفرنسي في ١٠ حزيران (يونيه) ١٩١٣ تضمن برقية زعماء الطوائف المسيحية وتفويضهم لوفد بيروت بالذهاب الى أوروبا.

بيروت ١٠ حزيران ١٩١٣

القنصلية الفرنسية في سوريا
الرقم (١٢١)

من قوجه، قنصل عام فرنسا في بيروت
الى سعادة السيد بيشون وزير الشؤون
الخارجية - باريس

بشأن تصريح للزعماء الدينيين للطوائف المسيحية في ولاية بيروت.

ان عدداً من الصحف العثمانية الرسمية قد أشارت مؤخراً الى أن المبعوثين السوريين الذين وصلوا حديثاً الى باريس لا يتمتعون بصفة تمثيل مواطنيهم، وأمام هذه التلميحات، عمد الزعماء الدينيون للطوائف المسيحية لولاية بيروت على اثبات ان أعضاء هذه البعثة قد تلقوا فعلاً تفويضاً لعرض مطالب سكان هذه الولاية الى الدول الكبرى، مع توقيعهم. وتجد سعادتكم في هذا الظرف التصريح الذي طلبوا مني ارساله اليكم بخصوص هذا الموضوع.

« نحن الموقعين أدناه، زعماء مختلف الطوائف المسيحية لولاية بيروت يؤكدون أن:

السادة: سليم علي سلام، الدكتور أيوب ثابت، احمد مختار بيهم، ألبر

جوزف سرسق ، الشيخ احمد حسن طبارة وخليل زينيه ، يشكلون الوفد الذي نال التفويض من أجل الدهاب الى أوروبا ، ليعبر عن شكاوى كل السكان للولاية المذكورة دون تمييز لدين ولمتابعة تحقيق مطالبهم ».

وبناء عليه... نقدم هذه الشهادة.

« بيروت ٢٦ أيار ١٩١٣ »

الملحق رقم (٢٢)

صورة تفويض زعماء الطوائف المسيحية لوفد بيروت بالذهاب الى أوروبا.

5001

ANNEXE à la dépêche du Consulat Général de France
à BEYROUTH N° 121 du 10 Juin 1913

Les soussignés ,Chefs des différentes communautés chrétiennes du Vilayet de Beyreuth,certifient que M.M.Sélim Ali Salam Docteur Ayoub Tabet,Ahmed Mouktar Beyhum, Albert Joseph Sursock,Scheik Ahmed Hassan Tabbaraet Khalil Zénié composent la députation qui a reçu mandatexprès de se rendre en Europe,formuler les doléances de toute la population du dit Vilayet sans distinction de religion et y poursuivre la réalisation de ses revendications.

En foi de quoi nous établissons le présent certificat.

Beyreuth le 26 Mai 1913

+ Pierre Chebli
Archev. de Beyrouth

Gerassimos Messarra
Métropolite
Grec-Orthodoxe

Ign. Ephrem Rahmani
Patriarche des Syriens
Catholiques

ARCHIVES — MINISTÈRE DES AFFAIRES ÉTRANGÈRES

الملحق رقم (٢٣)

المذكرة السرية المرسلة من شكري غانم الى بيشون وزير الخارجية الفرنسية في ١٧ حزيران (يونيه) ١٩١٣ حول اثر المؤتمر العربي الاول المنعقد في باريس على الوضع العثماني واللبناني وضرورة ضم سكان بيروت الى جبل لبنان واجراء الاصلاحات.

ان المؤتمر العربي السوري المنعقد بباريس والذي سيكون له وقع كبير في العالم الاسلامي، سوف تترتب عليه نتيجتان فوريتان هما: استعادة فرنسا لودّ مسلمي الشرق بالذات هذا الود الذي يتوسله ويعمل من أجله الالمان وحتى الانكليز، أما خفية أو جهاراً، كان من شأنه أن يخلف تأثيراً ايجابياً وملائماً في نفوس مسلمي افريقيا. وهذه مكافأة منصفة للذين قاموا بالمبادرة الأولى.

أما الهدف الذي ينشده المؤتمر فان المشتركين به أنفسهم يشكّون في بلوغه، وهم يتوقعون المقاومة التركية ولا يرجون شيئاً من حسن نية القسطنطينية.

ومع ذلك فان الأعضاء المسلمين يبذلون هذا الجهد ارضاءً لضميرهم وايفاءً بمسؤولياتهم.

بعد فشل هذه المحاولة، فانه من المحتمل جداً أنهم سينتهون الى الانفصال ادارياً عن تركيا (وسيجرّون معهم أبناء دينهم) والى مشاركة مواطنيهم المسيحيين رأيهم في الانضمام الى لبنان، لأنهم يجدون في ذلك الطريقة الوحيدة لاشباع طموحاتهم الى الحرية والتقدم، وفي الوقت نفسه رغبتهم في عدم الانفصال كلياً عن تركيا اذ أن لبنان واقع تحت سيادتها (ومن المقرر أن يبقى كذلك).

ان كل أعضاء المؤتمر المسلمين يرون هذا الرأي ويأخذون على عاتقهم اقناع مواطنيهم وأبناء ملتهم بتبني هذا الرأي وبالعمل على تحقيقه.

ان وضع لبنان المتزعزع منذ سنة ١٨٦١ وخصوصاً منذ آلت الامتيازات التي اعترفت له بها أوروبا الى ما هي عليه، قد لفت انتباه فرنسا وقد صدر منذ أشهر قليلة بروتوكل جديد للبنان بناء على طلبها، هذا البروتوكول لن يحسن كثيراً وضع البلاد الا أنه اذا طبق، كما هو، بصدق واخلاص، فقد يحمل اليها بعض الانفراج، أو على الأقل، أملاً ما.

لقد أنشيء بموجب هذا البروتوكول مرفأ جديد في لبنان الا أنه لا يبعد عن مرفأ بيروت سوى عشرين دقيقة وتتوقف فيه بعض السفن، مجاملة، مما يفقد لبنان أحد امتيازاته اذ سيقيم على أرضه بعض الموظفين الاتراك. بالاضافة الى ذلك، فان هذا البروتوكول يضاعف عدد الحرس الوطني الا أنه لا يقدم الوسائل لتسديده رواتبه.

ثم ان العدد الموجود الآن مجهز تجهيزاً مزرياً وراتبه هزيل جداً.

ان الميزانية الجديدة التي أعدت تحت اشراف الحكومة التركية نفسها تسجل عجزاً قيمته ٣٧ ألف ليرة تركية (٨٥١ ألف فرنك فرنسي) وترفض تركيا سد هذا العجز كما عاهدت أوروبا بذلك. ان فرض ضرائب جديدة على اللبنانيين، ويبدو ان هذا رأي بعضهم، يعني دفعهم الى اليأس وكذلك اجراء محادثات مع الدول الكبرى التي وقعت بروتوكولي سنة ١٨٨٤ و١٩١٢ ونظام ١٨٦١ الصريح بشأن هذا الأمر اذ انه يشترط، بالفعل، عدم فرض ضرائب جديدة على اللبنانيين مهما كان السبب.

الخلاصة

منذ ١٨٧٧ - ١٨٧٨ ورغم التفات تركيا الى ميزانية لبنان السنوية واعترافها بالمبالغ المتوجبة عليها، فانها لم تعد تدفع شيئاً من ذلك.

وحتى لا تعنفهم حكومتهم عمل الحكام المتعاقبون (وهم موظفون قبل كل

شيء) على انقاص رواتب الموظفين الى النصف والغاء المدارس كما وضعوا يدهم على مداخيل القرى المخصصة للأشغال العامة ـ هذه المداخيل ملك للشعب ملكاً خاصاً ـ اخذوها ، أولاً ، على سبيل الاعارة الموقتة وما زالت الادارة تستعمل هذه المبالغ السنوية التي لم تصرف في موضعها . وهكذا ارتفع المبلغ الذي يتوجب على تركيا حتى بلغ الآن حوالي مليون ونصف ليرة تركية .

هل بامكان تركيا ، أو هل تريد تسديد هذه الثروة التي بامكانها تقويم الوضع في لبنان؟ لقد صرحت بأنها لا تستطيع ذلك ولا تريده .

ويطالب اللبنانيون بتعويضات ما . انهم يطلبونها اليوم وسيطالبون بها غداً . وربما ان هذه التعويضات تستجيب لأماني كل اللبنانيين وكذلك لأماني السكان المسلمين والمسيحيين كما أن التاريخ يقرها والموقع الجغرافي وضرورة الحياة ، فان اللبنانيين سوف يتحدون والبيروتيين لبحققوها ثورياً اذا لزم الأمر .

هذه التعويضات التي لم يعد بامكان انكلترا معارضتها كما في عام ١٨٦١ بحجة أنها لا تستطيع تسليم المسلمين ـ عشيةالمذابح ـ لعداوة المسيحيين ، تتألف من ثلاث نقاط رئيسية :

١ ـ استعادة لبنان لحدوده الطبيعية التي انتزعت منه دون سبب .

٢ ـ الانتفاع من كل المداخيل بما فيها مداخيل البرق والبريد والجمارك وذلك بعد الاتفاق حول ما يجب التنازل عنه كاحتياط لتعهدات الدولة .

٣ ـ تشكيل حكومة يتم اختيارها من خارج الاطار التركي .

ان أماني مسلمي ولاية بيروت ، ـ المطروحة قضية ولايتهم على بساط البحث ـ تتوافق مع طلبات اللبنانيين فهل توافق أوروبا أخيراً على اعطاء هذه المسألة حلها الطبيعي؟ أليس من الأفضل تدارك الضرر الذي يمكن أن ينتج عن حركة تمرد على أن نجبر على محاربة هذا الضرر وشفائه ... بصورة ناقصة ، كما يحصل دائماً في الأحوال المماثلة ، دون الأخذ بعين الاعتبار

التعقيدات الدولية التي مردها الى الدسائس ، لو أعطيناها الفرصة والوقت لتحصل ، وكذلك المساومات التي قد نتعرض لها والتي قد تجلب على تركيا أوخم العواقب وتسبب لاوروبا ، وخصوصاً لفرنسا ، أكبر الصعوبات .

ان الوسائل العملية للتوصل الى حل سلمي لهذه المسألة هي ، بالنسبة لفرنسا ، ان تظهر الود لهؤلاء السكان بتركهم يفعلون ما يريدون .

اذا لم يحصل سكان بيروت على الاصلاحات التي ينشدونها فان مجلس اعيانهم سوف يعلن في اجتماع رسمي انضمامهم الى لبنان الذي ، بواسطة مجلسه الاداري ، واستناداً الى حقوقه القديمة والتعويضات التي من حقه ، يعلن عن استعادة حدوده القديمة .

وهكذا تتألف بين لبلة وضحاها سلطة قانونية ويشارك ممثلون عن ولاية بيروت في المجلس الاداري اللبناني الذي يطلب من أوروبا وتركيا تعيين سلطة أوروبية . وبالرغم من مظهره فان هذا المشروع ليس حلماً ، وعلى فرنسا المتمثلة بقنصليتها ببيروت ان لا تضع أمامه العراقيل وخصوصاً أن تمنع القنصلية من اتخاذ موقف معاكس لهذه التطلعات المشروعة كما تفعل في الوقت الحاضر .

ولا يطلب من القنصل العام سوى الحياد على شرط ان يكون هذا الحياد مقروناً باستعدادات طيبة . هل من حاجة لابراز المكسب الذي ستجنيه فرنسا؟

اننا نعمل من أجلها ومن اجل بلدنا .

الا يعني لبنان الأكبر ان تضع فرنسا يدها على الشواطىء السورية دونما حاجة الى احتلال فعلي وحصول مساومات ومضاعفات خطيرة .

١٧ حزيران ١٩١٣

شكري غانم

ان موقف القنصل العام ببيروت قد أصبح منذ مدة قصيرة ـ منذ سفره الى

القسطنطينية ـ معاكساً جداً لهذه التصورات ومعاكساً أيضاً للسياسة التقليدية الفرنسية وللحفاظ على روابط المودة. فهل التعليمات الموجهة اليه هي التي تدفعه الى هذا التصرف؟

مهما يكن الأمر فانه لا يضفي على هذه الأوامر شيئاً من شخصيته. الا يشكل هذا الموقف، حيال العالم العربي ولبنان خاصة، وخصوصاً في هذا الظرف، تصرفاً مشبوهاً وتجاهلاً لانتقال التوازن في الامبراطورية؟ بالاضافة الى ذلك، فان هذا الموقف يضاعف من نشاط القنصل الالماني الذي يساعده ترجمان نافذ جداً هو شقيق ترجمان القنصلية الفرنسية.

الملحق رقم (٢٤)

بيان وزارة الخارجية الفرنسية في ٣٠ حزيران (يونيه) ١٩١٣ حول اجتماع وزير الخارجية مع سليم سلام ورئيس وبعض اعضاء المؤتمر العربي الاول.

قبل ظهر يوم الاثنين ٣٠ حزيران بنحو نصف ساعة وصل الى نظارة خارجية فرنسا وفد مؤلف من حضرات السيد عبدالحميد الزهراوي رئيس المؤتمر وشكري أفندي غانم نائب الرئيس واسكندر عمون بك نائب رئيس حزب اللامركزية وسليم أفندي علي سلام والشيخ أحمد طبارة وأحمد أفندي مختار بيهم وخليل أفندي زينية من أعضاء وفد الجمعية الاصلاحية في بيروت.

وقد صدرت جريدة الطان والماتان والديبا وغيرهن من كبريات صحف فرنسا في مساء ذلك اليوم وفيهن بلاغ شبه رسمي هذه ترجمته:

استقبل اليوم وزير الخارجية المسيو بيشون وفد المؤتمر العربي، وقد قدمهم شكري أفندي غانم.

وبعد أن شكر رئيس المؤتمر السيد عبدالحميد الزهراوي الوزير على ما لقيه المؤتمر العربي من ترحيب الأمة الفرنسوية به قال:

«اننا اذا كنا نستحق هذا الاكرام بصفتنا أبناء دولة صديقة لفرنسا من قديم الزمان فاننا نستحقه أيضاً بصفتنا سكان بلاد ما زالت فرنسا تظهر نحوها كل انعطاف وتودد. واننا اعتماداً على هذا وذاك نعتقد أن فرنسا وكل أوروبا تمدان لنا يد المعونة في تحقيق الاصلاح الذي وعدتنا دولتنا العثمانية باجرائه. وان الاتحاد والاخاء المستحكمين بين المسلمين والمسيحيين من جهة وبين السوريين واللبنانيين من جهة ثانية هما أعظم برهان على ارتقائنا وكفاءتنا لادارة أعمالنا مع استعانتنا بتجارب أوروبا واستظلالنا بظلال الراية العثمانية

لهذانحن واثقون من أن أوروبا لا بد أن تكون صاغية بارتياح الى مطالبنا الاصلاحية النافعة ».

وقد تلقى المسيو بيشون تصريحات وفد المؤتمر العربي بكل انعطاف.

هذا ما نشرته الصحف الفرنسوية الكبرى مساء ذلك اليوم. وقد كان مما قاله المسيو بيشون جواباً على كلام الرئيس ان فرنسا تشعر بعاطفة الولاء الأكيد والصداقة الثابتة نحو الدولة العثمانية وهي تحب الخير للسوريين. وانا معجب بما أظهره طلاب الاصلاح من التعقل في مطالبهم. وأنه لجدير بأوروبا كلها أن تكون ضامنة لتحقيق الاصلاح كافلة لمستقبل تلك البلاد. وان فرنسا تقبل بكل رضى وسرور ان تكون وكيلة سوريا لدى أوروبا وانها تفعل ذلك خدمة للعثمانية لا ضدها.

فخرج الوفد من غرفة الوزير شاكرا له هذه المجاملة والرقة السامية.

الملحق رقم (٢٥)

اجتماع رئيس وبعض اعضاء المؤتمر العربي الاول بالسفير العثماني في باريس ٣٠ حزيران (يونيه) ١٩١٣.

بعد أن خرج وفد المؤتمر من نظارة خارجية فرنسا ـ وكان ذلك ظهيرة يوم الاثنين ٣٠ حزيران ـ توجه الى قصر السفارة العثمانية، وأعضاء الوفد في هذه المرة هم السيد عبدالحميد الزهراوي رئيس المؤتمر واسكندر عمون بك نائب رئيس حزب اللامركزية والشيخ أحمد طبارة وأحمد أفندي مختار بيهم وسليم أفندي علي سلام وخليل أفندي زينية من أعضاء وفد بيروت. فقابلوا هناك دولة السفير رفعت باشا وزير الخارجية العثمانية سابقاً وكان عنده اثنان من موظفي السفارة أحدهما عربي والآخر تركي، أما الموظف العربي فهو السكرتير ألفرد بك سرسق.

والذي ظهر من الحديث الذي دار بين السفير وبين الوفد أن السفير يعتقد بضرورة الاصلاح للسلطنة. الا أنه مزج قوله هذا بما اقتضاه منصبه من الاشارة الى استحسان سلوك طرق اللين أو ما هو بهذا المعنى.

وهذا نص الكتاب الذي أرسل الى السفير مع نسخة من قرارات المؤتمر:

يا صاحب الدولة،

انفاذاً للقرار الصادر من المؤتمر العربي يوم ٢١ حزيران سنة ١٩١٣ نتشرف بأن نرسل لدولتكم مع كتابنا هذا نسخة من القرارات التي صادق عليها هذا المؤتمر راجين أن تتفضلوا باطلاع الحكومة العثمانية عليها واقبلوا فائق احترامنا.

السكرتير	نائب السكرتير	الرئيس
شارل دباس	شكري غانم	عبدالحميد الزهراوي.

الملحق رقم (٢٦)

تقرير وكيل القنصلية الفرنسية في بيروت «كولوندر» (Coulondre) الى وزير الخارجية الفرنسية بيشون في ١٩ آب (أغسطس) ١٩١٣ أشار فيه الى ردود الفعل في بيروت حول بيان الاصلاحات التركية وحول تشكيل الوفد المؤيد للدولة وسفره الى الآستانة.

بيروت في ١٩ آب ١٩١٣

القنصلية العامة الفرنسية
في سوريا
قسم الشؤون السياسية والتجارية
أوروبا ـ افريقيا ـ الشرق.

الرقم (١٥٢)
من كولوندر (Coulondre) وكيل القنصلية العامة الفرنسية في بيروت الى سعادة السيد «بيشون» (Pichon) وزير الشؤون الخارجية.
بشأن الاصلاحات في سوريا.

ان لي شرف ارسال ترجمة برقية وزارة الداخلية العثمانية الى سعادتك، والمتعلقة بالاصلاحات في سوريا، والتي قام والي بيروت باملائها الى الصحافة المحلية بتاريخ الثالث من الشهر الجاري.

ان القرار المأخوذ من الحكومة التركية قد ترك أثراً سيئاً على معظم سكان هذه المدينة، وان المنظمات الائتلافية والاصلاحية تعتبر ان هذه الاصلاحات المعلنة في البرقية الرسمية التي سبق ذكرها، ليس الا من قبيل التضليل ومن أجل تكذيب التصريح الذي أدلى به الوفد الاصلاحي الموجود حالياً في القسطنطينية، كان من الضروري تشكيل وفد جديد ليذهب لطرف الحكومة

باسم سكان ولايتي بيروت ودمشق، لذلك شكل وفد مضاد وصل الى العاصمة التركية السبت الماضي. وهذا الوفد المضاد مؤلف من: الشيخ أمين طرزي، وعبدالرحمن بك اليوسف ونواب سابقون عن دمشق. فوزي باشا العظم، نائب دمشق سابقاً، ووزير سابق للأوقاف، بشير البنا من أعيان دمشق. الامير شكيب ارسلان، درزي لبناني، رجل دعاية اتحادي ووحدوي اسلامي، الشيخ أسعد شقير، نائب سابق عن عكا. الدكتور حسن الأسير من بيروت. ومحمد باشا المخزومي، عضو مجلس ادارة بيروت.

التوقيع
كولوندر

الملحق رقم (٢٧)

تقرير عن وكيل القنصلية الفرنسية كولوندر الى وزير الخارجية بيشون في ٢٨ آب (اغسطس) ١٩١٣ تضمن معلومات عن الوفد المعادي للاصلاحيين كما تضمن برقيات مؤيدة لجهود **سليم سلام** واحمد مختار بيهم وأحمد طبارة.

بيروت في ٢٨ أغسطس ١٩١٣

القنصلية العامة الفرنسية
في سوريا
قسم الشؤون السياسة والتجارية
أوروبا ـ افريقيا ـ الشرق.
الرقم (١٥٨)

(بلاغ من السفارة)

من كولوندر، وكيل القنصلية العامة الفرنسية في بيروت الى سعادة السيد بيشون وزير الشؤون الخارجية في باريس.

في موضوع الوفد المعادي للاصلاح.

لقد أشرت لسعادتكم في رسالتي المؤرخة في ١٩ آب ١٩١٣، ذات الرقم (١٥٢) عن ذهاب لجنة الى القسطنطينية مكونة بتحريض من الحاكمين في بيروت ودمشق من الاعيان والنواب السابقين أصدقاء الحكومة الحالية، والتي تهدف الى محاربة مشروع الاصلاح المدافع عنه من قبل الوفد الاصلاحي الذي ذهب الى القسطنطينية بعد انفضاض المؤتمر العربي في باريس.

وكما لاحظتم، ان الوفد المعادي للاصلاحيين لا يضم أي مسيحي بين

أعضائه ولا يستطيع بالتالي اجراء تصريحاته واجراءاته الا باسم الطائفة الاسلامية.

ولتدارك هذا الجانب السلبي واعطاء هذا الوفد صفة أكثر جدية، فان والي بيروت أوفد منذ وقت قريب نصري افندي شتيري المستشار الاداري المسيحي، الى القسطنطينية للانضمام الى زملائه.

هذه الشخصية التي تعمل في مؤسسة المانية في هذه المدينة تنتمي الى المجموعة التي نازعت المونسنيور شبلي على ادارة أوقاف الطائفة المارونية في بيروت عام ١٩٠٨-١٩٠٩. وقد رافق هذه الشخصية الشيخ حسين الحبال وهو رجل شهير، للأسف، بحبه للمال، وبتعصبه وبميوله المعادية لفرنسا. ولقد نشرت الجرائد الائتلافية في بيروت من ناحية أخرى برقيتين، ارسلهما أنصار الاصلاح الى الحكومة العثمانية والى الوفد الاصلاحي في القسطنطينية، معترضين فيهما ضد كل خطوة يمكن أن تقام ضد الوفد الاصلاحي، وتجد سعادتكم نصاً مترجماً لهاتين البرقيتين:

(جرائد بيروت)

١ - الى سمو الصدر الأعظم:

ان ارسال بعثة مضادة للاصلاح الى القسطنطينية بحجة التفاهم مع الحكومة المركزية على الاصلاحات التي من المفيد منحها الى سوريا، قد أثارت انطباعاً سيئاً عند الشعب وخاصة عند اصدقاء الاصلاحات والترقي.

ان الاصلاحات المطلوبة ليست مجهولة لدى الحكومة، وان الوضع الذي قد وصلت اليه البلاد لم يعد يسمح بالتأجيل ولا التردد، ونحن نعترض ضد كل خطوات قد تقوم بها البعثة التي ذهبت حديثاً بذهنية معادية للاصلاحات، نتمنى أن تمنع هذه الاصلاحات وان تطبق في أقصر مدة ممكنة.

٢ ـ الى السادة أحمد مختار بيهم ، أحمد طبارة وسليم علي سلام :

نحن نرجوكم ونطالبكم بمتابعة خطواتكم الوطنية التي تنحو الى اعطائنا الاصلاحات التي طالما تمنيناها ، وذلك دون ان تتوقفوا امام المؤثرات ولا أمام الخطوات التي تكون قد قامت بها البعثة المضادة للاصلاح التي ذهبت الى القسطنطينية حديثاً . ونحن نطالبكم كذلك بعدم قبول أي عرض للنقاش معكم أو الاجتماع بكم من قبل اعداء الاصلاح .

الملحق رقم (٣٨)

بيان الوالي اسماعيل حقي معلناً انتهاء حكم الادارة التركية ويليه تلغراف الامير سعيد الجزائري الى عمر الداعوق رئيس بلدية بيروت معلناً ولادة الحكومة العربية في ٢٤ ذي الحجة ١٣٣٤ (١٩١٨) .

الملحق رقم (٢٩)

تقرير من القنصل البريطاني في بيروت « ساتو » الى وزارة الخارجية البريطانية في ٢٣ آب (اغسطس) ١٩٢١ أوضح فيه ان وجهاء المسلمين وفي مقدمتهم **سليم سلام** وعبدالله بيهم وعمر الداعوق ومحمد فاخوري وبدر دمشقية قد اجتمعوا بالمسؤولين الفرنسيين في بيروت وطالبوا بانصاف المسلمين واقامة العدالة والمساواة مع سواهم.

ان الوجهاء المسلمين: **سليم أفندي علي سلام**، عبدالله افندي بيهم رئيس جمعية التجار، عمر بك الداعوق، رئيس غرفة التجارة - محمد أفندي فاخوري، وبدر دمشقية، قد قابلوا مؤخراً المسؤولين في المفوضية الفرنسية العليا وعرضوا الاجحاف المتعدد الأشكال اللاحق بالمسلمين. ورأوا أن بعض هذا الاجحاف يتمثل في زيادة عدد الموظفين المسيحيين عن عدد الموظفين المسلمين، وان مرد هذا الاجحاف التعداد السكاني. لذا فان المعارضة الاسلامية بدأت صورتها تتكون عند اللبنانيين الذين يسكنون في بيروت. وان تحول المسلمين عن ابقاء أبناء لبنان الكبير مع سوريا قد تؤدي الى مصالحة المتنازعين من المسلمين والمسيحيين. ان السلطة قلقة البال، ولهذا فهي تريد ارضاء العناصر الاسلامية، ومن أجل ذلك أعطت السلطة الفرنسية للموفدين المسلمين وعداً باحصاء النفوس بشكل مرض وبطريقة يمكن تعديله. غير أن المسيحيين كونوا بدورهم جمعية مسيحية مؤلفة من: الفرد بك سرسق، ميشال شيحا (صيرفي) اميل اده، رزق الله ارقش (محاميان) ومن الدكتور أيوب ثابت، وقد قام هؤلاء باظهار وجهة نظر مناقضة للفئات الاسلامية.

ساتو

الملحق رقم (٣٠)

مذكرة مؤتمر الساحل الذي عقد في منزل وبرئاسة **سليم سلام** في ١٦ تشرين الثاني نوفمبر) ١٩٣٣ المقدمة للكونت دي مارتيل وقد طالب بوحدة البلاد السورية واقامة المساواة بين مختلف الطوائف واطلاق الحريات.

يا فخامة العميد

نحن الموقعين على هذه العريضة من سكان مدينة بيروت ومدينة طرابلس وملحقاتهما ومدن صيدا وصور وجبل عامل وملحقاتها الممثلين لأكثرية أرباب الاملاك والتجارة والصناعة في البلاد المذكورة المضمومة الى لبنان القديم على غير ارادة منها نتشرف بأن نقدم لفخامتكم عريضتنا هذه لنطلعكم على الوضع الشاذ الذي وجدنا فيه منذ الاحتلال الى اليوم ولنبسط لكم شكوانا من الأمور التي لا تتفق مع مصالحنا ورغائبنا في شيء ولا يمكننا السكوت عنها بوجه من الوجوه.

يا فخامة العميد

لقد سبق وقدمنا لأسلافكم في مناسبات عديدة عرائض واحتجاجات أعربنا في كل منها عن عدم رضانا عن ضم بلادنا الى جبل لبنان القديم ورفعنا مرات عديدة لحكومة فرنسا الفخيمة والى جمعية الأمم مطالبنا وبأننا نحرص جداً على ان نكون ضمن الوحدة السورية العامة التي لا حياة لبلادنا بدونها. كما أن مندوبينا في المجلس النيابي اللبناني سنة ١٩٢٦ - يوم سن الدستور اللبناني احتجوا رسمياً على الحاقنا بلبنان القديم وتسجل احتجاجهم في ضبط الجلسات وكذلك ما فتئت معظم جمعياتنا في الوطن والمهجر وصحافتنا ونقاباتنا تحتج على هذا الالحاق وتطالب بالوحده السورية العامة وقد قدمت طلباتها رسمياً الى

المجلس النيابي اللبناني معربة عن أمانيها مستنكرة التجزئة رافضة قبول الوضع الحاضر.

وفي حزيران سنة ١٩٢٨ عقد في دمشق مؤتمر عام اشترك فيه كثيرون من ذوي الرأي في البلاد الملحقة بلبنان ومن جملتهم نواب الساحل في المجلس النيابي اللبناني وقرروا بالاجماع الاحتجاج على تجزئة البلاد وعلى الحاق قسم من البلاد السورية بلبنان القديم ورفعوا يومئذ مقرراتهم رسمياً الى مندوب حكومة فرنسا في دمشق بواسطة رئيس الحكومة السورية.

فالآن يا فخامة العميد جئنا نقدم لكم هذه العريضة لنطلعكم على حقيقة رغباتنا ونرفع لكم شكاوينا بمناسبة تولي فخامتكم منصب العميد السامي على بلادنا وعزمكم على احداث أوضاع جديدة راجين من فخامتكم احلال قضيتنا في نظركم المحل العادل واجابة مطالبنا المبنية على الحق والانصاف تحقيقاً للمبدأ الشريف الذي تعتنقه فرنسا الفخيمة والذي تريده أن يكون مبدأ عاماً لجميع الأمم في العالم.

وبعد هذه المقدمة يلخص المؤتمرون شكاواهم بما يلي:

١ - لا يجوز تجزئة البلاد السورية الى «دويلات متعددة» كما كان الوضع سائداً حتى تاريخ تقديم المذكرة لأن هذه التجزئة من شأنها أن تزيد النفقات الرسمية التي أصبحت «ما يقرب من الخمسة وثلاثين مليون ليرة سورية» في حين أنها لم تتجاوز «الملبون ليرة ذهبية يوم كانت ادارتها موحدة».

٢ - أهالي الساحل والاقضية الأربعة يدفعون ٨٢ بالمئة من واردات الخزينة في حين يصرف منها ٨٠٪ على جبل لبنان بصفة رواتب واصلاح طرقات وتشجيع اصطياف واعانة بلديات ومدارس ومستشفيات.

٣ - «المناصب العالية في يد أبناء لبنان القديم» وهذا ما يتعارض مع

مضمون الدستور الذي ينص صراحة على التعيين الطائفي وفي ذلك اشارة واضحة الى المادة ٩٥ من الدستور والى استئثار فئة معينة بالوظائف.

٤ - الاشارة الى الأزمة الاقتصادية التي حلت بالبلاد اثر أزمة ١٩٢٩ العامة وانعكاساتها على الاقتصاد اللبناني وعدم قيام الحكومة بواجبها الأولي من ايجاد توازن بين الدخل والخرج وجوب الاهتمام باحداث المشاريع الزراعية والصناعية وتنمية موارد البلاد الاقتصادية.

٥ - الهيمنة الفرنسية على الاقتصاد لأن ادارة الجمارك العامة «التي هي أهم موارد البلاد الأساسية» للسلطة المسدبة أدى «الى قتل التجارة والصاعة وعرقلة الأسباب المؤدية للانتعاش الاقتصادي».

٦ - ضرورة وضع حد لجشع الشركات الاجنبية بالطلب الى المفوض السامي الكف عن تشجيعها وبالتالي التعويض عليها من أموالنا عما تدعيه من الخسائر.

٧ - الاشارة الى دور المخابرات التابعة للمفوضية العليا بالطلب الى المفوض السامي عدم الأخذ بتقارير عملائها الذين يصورون أن البلاد هي بنعيم من العيش ورغد عميم وأنها تدار بعدالة ومساواة.

٨ - المطالبة باطلاق الحريات لأن الضغط على الحرية الفكرية عامة والصحفية خاصة وارهاق أحرار البلاد وتشتيتهم عن مواطنهم وعدم السماح لهم بالعودة اليها لا يقصد منه سوى الحيلولة دون وصول الحقيقة الى مسامعكم وايجادها سداً منيعاً بينكم وبين أحرار البلاد المتشبعة نفوسهم بمبادىء أبناء الثورة الافرنسية.

وبعد استعراض هذه الشكاوى يطلب المؤتمرون من المفوض السامي القيام باستفتاء عام نزيه حر لتنجلي الحقيقة ويثبت صدق حجتنا وشكوانا. وينتهون

إلى التأكيد على المطالب الثلاثة التالية:

١ - وحدة البلاد السورية الشاملة وانشاء حكومة وطنية على أساس السيادة القومية تمثل البلاد تمثيلاً صحيحاً وتديرها على رغبات أهل البلاد

٢ - تسليم ادارة الجمارك العامة الى هذه الحكومة الوطنية.

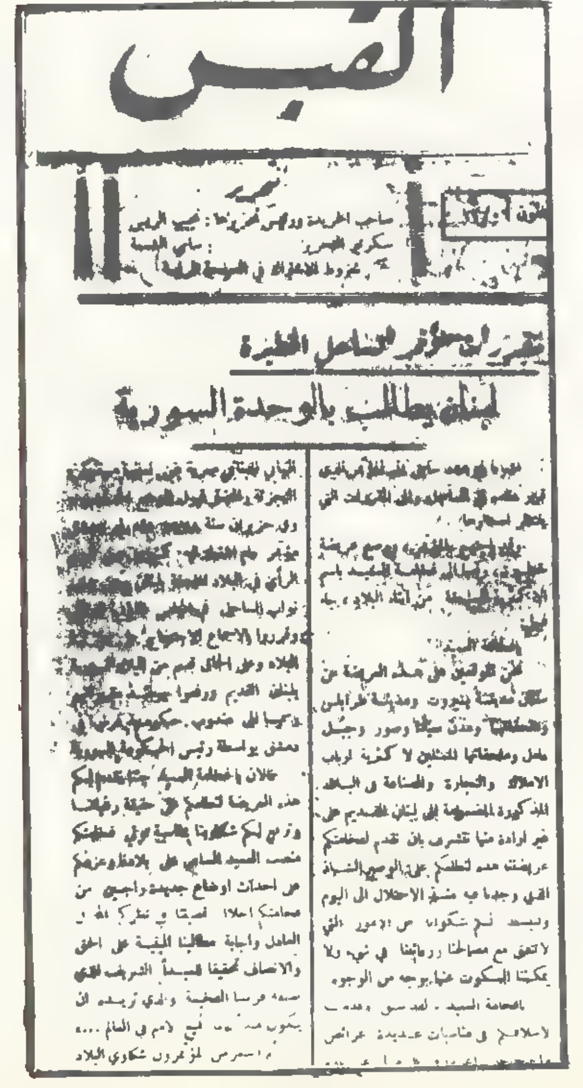
٣ - السماح للمبعدين السياسيين بالعودة الى بلادهم للاشتراك بمقدراتها. اشتراكاً فعلياً.

وتفضلوا يا فخامة العميد بقبول أوفر احتراماتنا مع رجاء فخامتكم برفع النسخة المربوطة بهذه العريضة الى جمعية الأمم والسلام.

سليم سلام، عبدالحميد كرامي، عبداللطيف بيسار، عمر بيهم، محمد جميل بيهم، شوقي الدندشي، الشيخ احمد عارف الزين...

الملحق رقم (٣١)

صورة مقررات مؤتمر الساحل الذي عقد برئاسة سليم سلام في ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٣ كما ظهرت في صحيفة «القبس» السورية.



القبس

مقررات مؤتمر الساحل الخطيرة

لبنان يطالب بالوحدة السورية

... الذي وجدنا به منذ الاحتلال الى اليوم وبعد نسخ شكوانا من الامور التي لاتتفق مع مصالحنا ورغائبنا في شيء ولا يمكننا السكوت عنها بوجه من الوجوه ...

الملحق رقم (٣٢)

كتاب هاشم الاتاسي رئيس الكتلة الوطنية السورية الى سليم سلام رئيس مؤتمر الساحل في ٢ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٣٣ أعرب فيه عن تأييده لمقررات المؤتمر .

سيدي الرئيس

ان الكتلة الوطنية أبرقت للمفوض السامي تأييداً لمطالبكم البرقية التالية :

الكتلة الوطنية تؤيد مطالب المؤتمر الساحلي السوري بالوحدة الشاملة والاستقلال واعادة المبعدين وتسليم المصالح المشتركة الى الحكومة السورية الموحدة . فالكتلة الوطنية التي ترى أن لا حياة للبلاد السورية الا بتحقيق هذه الاماني ترجو المثابرة على العمل لتحقيقها بكل الوسائل المشروعة .

رئيس الكتلة الوطنية
هاشم الاتاسي

الملحق رقم (٣٣)

نص المذكرة المرفوعة من مؤتمر الساحل برئاسة **سليم سلام** الى المفوض السامي الفرنسي دى مارتل في آذار (مارس) ١٩٣٦ .

الى فخامة السفير الكونت دى مارتل المفوض السامي الفرنسي في سورية ولبنان .

يا صاحب الفخامة :

قبل أن تنتهي الحرب العالمية الكبرى التي خاض العرب غمارها الى جانب الحلفاء كنا نعتقد أن هذه الحرب ستنكشف عن تمتعنا بحرية بلادنا سورية واستقلالها موحدة أسوة بغيرها من البلدان المضطهدة التي تتحكم فيها دول غربية عنها والتي كان الحلفاء وفي مقدمتهم فرنسا يتنادون للدفاع عنها والأخذ بناصرها اقراراً لمبدأ حرية الشعوب واحترام رغباتها دون ما نظر الى القوة والضعف والى الكثرة والقلة .

ولكن ما ان وضعت الحرب أوزارها ووقع من الحوادث السياسية ما لم يكن في الحسبان حتى فرض على بلادنا سورية أوضاع من الحكم لا تتفق لا مع رغبتها ولا مع حاجتها وقد أعلنا هذا عند كل مناسبة وما فتئنا نحتج عليه ونطالب بحقوقنا المقدسة في بلادنا منذ الاحتلال حتى اليوم وجرى ذلك بصورة رسمية مرات متعددة بواسطة مؤتمرات كبرى كانت تجتمع فيها وفود كثيرة من مختلف الانحاء التي سلخت عن سوريا ممثلة هذه الانحاء تمثيلا صحيحاً كاملاً وكان آخر هذه المؤتمرات المؤتمر الذي عقد في بيروت في تشرين الثاني سنة ١٩٣٣ وبعد أن بحث المؤتمر المذكور شؤون المقاطعات التي مثلها ، الاقتصادية منها والسياسية والاوضاع القائمة وضع بالاجماع مقررات حوت مطالب تلك المقاطعات معللة تعليلاً منطقياً صحيحاً وهي لم تتغير منذ الاحتلال ولن تتغير

والتي ما زلنا وسنظل متمسكين بها لأنها مطالب مشروعة من جهة وحيوية لا يمكن لهذه المقاطعات العيش محرومة منها بصورة طبيعية من جهة اخرى وأهم تلك المقررات والمطالب الحرية والسيادة التامتان والوحدة السورية الشاملة وقد رفعنا الى فخامتكم نسخة عنها وطلبنا رفعها الى وزارة الخارجية والى جمعية الأمم وما كادت تذاع صورة عن تلك المقررات بين الجمهور حتى توالت عليكم العرائض من جميع الأنحاء المنسلخة تحمل الوفا مؤلفة من التواقيع تؤيد جميعها مقررات المؤتمر ومطالبه وفي مقدمتها الوحدة وكان من جملة من أيدها أيضاً دولة الرئيس الجليل السيد هاشم الاتاسي رئيس الكتلة الوطنية. والآن وقد بدا من جانب الحكومة الفرنسية ما يؤكد من جديد احترام مبدأ حرية الشعوب وتقرير مصيرها تدعو اللجنة التنفيذية لمؤتمر عام سنة ١٩٣٣ لعقد مؤتمر جديد فيجتمع المؤتمر في مدينة بيروت ممثلا كالعادة تمثيلا صحيحاً كاملاً للأنحاء السورية المنسلخة فيدرس الموقف العام درساً مستفيضاً ويقرر بعد الاحاطة بالأحوال الحاضرة جميعها وخصوصاً بعد قيام بعض نواب من جبل لبنان لا يمثلون المناطق المنسلخة وطلبهم عقد معاهدة مع فرنسا تشمل هذه المناطق الأمر الذي يتنافى تماماً مع ما لهم من الصلاحية الضيقة المحدودة ولا يتفق من الوجوه مع الاساس الذي صاروا نواباً استناداً اليه نقول انه وقد جرى هذا يقرر المؤتمر المنعقد في بيروت في ١٠ آذار سنة ١٩٣٦ تأييد مقررات المؤتمرات السابقة ومطالبها وفي رأسها السيادة والحرية التامتان والوحدة الشاملة تأييداً مطلقاً مؤكدين لفخامتكم ان كل حل لا تجاب له هذه المطالب المشروعة لا يكون نصيبه الا الفشل ونحن واثقون بالوقت نفسه بانكم بعد الذي كان من تصريحاتكم الاخيرة وما قطعتموه من وعود باسم الحكومة الفرنسية وابديتموه من نية حسنة ستحققون مطالبنا المشروعة هذه ورجاؤنا الى فخامتكم ان تتفضلوا برفع نسخة عن هذه الى وزارة الخارجية الفرنسية والى جمعية الامم...

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

- التواقيع -

سليم علي سلام، عبدالحميد كرامي، علي ناصر الدين، الشيخ أحمد عارف الزين، احمد رضا، صلاح لبكي، شوقي الذندشي، فوزي بردويل، يوسف يزبك، جميل بيهم، حسن القاضي، الشيخ سليمان الضاهر، مأمون اياس، أمين خضر، عمر بيهم، عبداللطيف البيسار.

الملحق رقم (٣٤)

جواب سليم علي سلام على رسالة احمد قرنفل في ٦ أيلول (سبتمبر) ١٩٣٦ أكد فيه على ملاحقة مطالب المسلمين وملاحقة قضية المنح المدرسية.

صوفر في ٦ ايلول سنة ١٩٣٦.

حضرة السيد أحمد أمين قرنفل المحترم

بعد السلام عليكم ورحمة الله وبركاته. لقد شرفني كتابكم الكريم وسررت جداً بما حواه من غيرة وطنية وحمية اسلامية وانني اشكركم على ثقتكم وآمل أن يوفقنا الله لنكون دائماً عند حسن ظنكم.

أما ما تفضلتم به فيما يختص بقضية المنح المدرسية فالمجلس الاسلامي القومي قد بحث في الأمر بجلسته المنعقدة أمس ووضع احتجاجاً شديد اللهجة يتفق مع شعور المسلمين عامة في هذا البلد وفوّض هذا العاجز ونائب الرئيس عمر بك بيهم أن يقوما بتبليغه لفخامة رئيس الجمهورية غداً ،وإننا انشاء الله في الغد لذلك فاعلون ، وسوف لا نترك ملاحقة هذه القضية إلاّ أن ننال حقوقنا فيها ، كما سنلاحق كل قضية فيها حق للمسلمين مهضوم إلى أن نناله باذن الله وبفضل اتحاد كلمة المسلمين وتضامنهم. والله من وراء القصد وهو ولي التوفيق والسلام عليكم.

(الامضاء)

سليم علي سلام

الملحق رقم (٣٥)

رسالة سليم علي سلام الى انطون الجميل صاحب صحيفة «الاهرام» في تموز (يوليه) ١٩٣٦ لفته فيها الى الاخبار الملفقة والمضللة التي يرسلها مراسل الاهرام في بيروت الى الصحيفة، والى اسلوب التعتيم الذي يمارسه المراسل وصحيفة الاهرام على النشاط الاسلامي والوطني.

عن صوفر ـ لبنان في ٣٦/٧/٢٥

حضرة الفاضل والاستاذ الكبير انطون بك الجميل الأفخم

تحية واكرام. وبعد فان لجريدتكم الغراء مكانتها الكبرى في العالم العربي ولها عندنا مقامها الرفيع. وهذا ما يجعلني أشعر بواجب كتابة هذه السطور راجياً أن تتأكدوا ان الغيرة الحقيقية في صيانة «الاهرام» الغراء من كل شائبة هي في مقدمة الدوافع لي على ذلك.

فمنذ مدة غير قصيرة ونحن في هذا البلد نلاحظ أن رسالات «الاهرام» عن بيروت لا تحمل إليكم الأخبار الصحيحة المجردة كما يحق لنا أن ننتظر، بل هي كثيراً ما تشوّه تلك الوقائع فتبدل حقيقتها وتغيّر جوهرها. ولقد أصبحنا نلاحظ فوق هذا أن ذلك التشويه المتكرّر يصطبغ بلونٍ حزبيٍ تارةً وشخصيٍ طوراً ويخدم افكار فريق أو افرادٍ معينين دوماً حتى لم نعد نقدر أن نفسر ذلك بمجرد الخطأ عن حسن نية.

ففي رسالة بيروت الخاصة تاريخ ٢٢ الجاري المنشورة في العدد تاريخ ١٩٣٦/٧/٢٣ يذكر مراسلكم حديثاً للامير خالد شهاب ويرويه بكل تفصيل بينما نراه يهمل اهمالاً تاماً المذكرة الهامّة التي كانت موضوع ذلك الحديث ومبعثه. وأنتم تقدرون ولا شك أن عرض وجهة واحدة من أية قضية من

القضايا على الجمهور واخفاء الوجهة الأخرى ليس من الانصاف في شيء وفيه ما فيه من التضليل للرأي العام.

وليت الأمر اقتصر على ذلك. ولكن مراسلكم الفاضل قد حرّف نفس نص الحديث الذي يزعم أنه نقله عن جريدة «النهار». فهو يزعم أن «النهار» نشرت أن الامير شهاب قد قال: «أنه هو وحده يتكلم باسم ناخبيه». بينما لا الامير شهاب اجترأ أن يقول هـذا القول ولا حق جريدة «النهار» الحزبية قدرت أن تضعه على لسانه. اما مراسلكم فراح يختلق للامير شهاب «ناخبين» من مخيلته ليسوا في عالم الوجود. وربما يخفى على البعيدين في هذه الديار ولكن لا يخفى على احد من ساكنيها أن الأمير خالد شهاب لم يكن له يوماً ناخبين وأنه قد جرى تعيينه تعييناً من طرف الحاكم بمرسوم.

هذا حادثٌ واحد نسوقه لكم على سبيل المثال وليس هو الاول من نوعه. ونحن نربأ أن نترك «الاهرام» الكبرى تتورط في هكذا حزبيات تتورّع عنها حتى الجرائد المحلية الشديدة الحزبية «كالنهار» ولذلك لم يعد في وسعنا السكوت.

واني واثق انكم ستحملون كتابي هذا على محمله الطيب وانكم سوف لا تسمحون بعد الآن بأن يشوب مكانة جريدتكم الغراء شائبة.

وإنه ليعزّ عليكم ولا شك كما يعزّ على ابناء هذه الديار أن يجدوا في رسالات «الاهرام» تشويهاً أصبحوا يعتقدون أنه مقصود لكل حركة وطنية مباركة يقومون بها. بينما هم ينتظرون من جريدة «كالاهرام» عرفت بصدق وطنيتها وثبات مبدئها عطفاً وتأييداً يشجعهم على المضي في جهادهم ويكون لهم عوناً على تحمل اضطهاد السلطات الاستعمارية وعسفها.

فهذا مؤتمر الساحل الأخير الذي عقد في اذار الماضي وجمع خيرة زعماء هذا البلد ومفكريه لم يلق من مراسلكم وياللاسف إلاّ كل مقاومة وسوء تمثيل. وهذه اللجنة الاسلامية العليا التي انتخبت أخيراً في بيروت على أن تكون الخطوة

الأولى لجمع الكلمة وتوحيد الصفوف والتعاون مع بقية الطوائف لخير هذا الوطن التاعس لم تكن الأخبار عنها بأوفر حظٍ من ذاك.

ولن أعدد اكثر من ذلك أو أدخل بالامور الشخصية الماضية بل ها هي «الأهرام» الاخيرة بين ايدينا تجدون فيها آخر مثال على ما أقول.

وتفضلوا يا سيدي الاستاذ الكبير بقبول فائق احترامي

(الامضاء)

سليم علي سلام

الملحق رقم (٣٦)

جواب انطون الجميل في ٣١ تموز (يوليه) ١٩٣٦ على رسالة سليم علي سلام زعم فيها ان مراسله فاته وسها عنه بعض الاخبار الاسلامية والوطنية ، وهو لا يقصد التعتيم او تلفيق الأخبار .



١٤ شارع مظلوم باشا بمصر
العنوان التلغرافى «الاهرام» بمصر
تليفون نمرة ٤٦٤٦٤

القاهرة فى ٣١ تموز سنة ١٩٣٦

حضرة السيد الكريم اعزه الله

طالعت كتابم بكل اهتمام وعنيت بما جاء فيه تمام العنايه وانى لشاكر لحضرتكم مصارحتكم لى بما ذكرتم . لانه يهمنا جدا ان تكون جميع انباء " الاهرام " صورة حقيقية للحوادث مهما كان راءي الكاتب او المراسل لأن ايراد الحوادث والوقائع شيء والتعليق عليها شيء اخر . والذى اعرفه عن مراسلنا في بيروت انه عامل بهذه المبادئ واذا كان قد فاته شيء او سها عن ايراد خبر فلا اعتقد ان ذلك كان مقصودا وهو على ما اعلم متصل بجميع الاوساط الوطنية واكون شاكرا لو اتصلتم به لتمدوه بما قد يكون عندكم من الاخبار. وعلى كل قد كتبت له اليوم بشأن ملاحظتكم .

وفي الختام اكرر الشكر لحضرتكم على ما اظهرتم من حسن الثقة " بالاهرام " والقائمين بامرها . حقق الله الامال وشملكم بعنايته وتوفيقه .

وتفضلوا بقبول خالص التحيات ووافر الاحترام "

المخلص
انطون الجميل

الملحق رقم (٣٧)

مذكرة سليم سلام باسم المؤتمر القومي الاسلامي المنعقد في ٢٣ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٣٦ الى المفوض الفرنسي دى مارتل طالبت بوضع حد لاجحاف المسلمين واعتماد اللامركزية والاتحاد مع سوريا مستقبلاً .

في الساعة الثالثة والنصف من بعد ظهر الجمعة الواقع في ٢٣ تشرين الاول سنة ١٩٣٦ اجتمعت في حديقة عمر بك بيهم الوفود الممثلة لمختلف المناطق الملحقة بلبنان الصغير ومعظم مناطق هذا الجبل تشكل مؤتمر اسلامي عام وبحث قضية البلاد المعروفة اليوم بالجمهورية اللبنانية لمناسبة المعاهدة المنوى عقدها بين هذه الجمهورية والجمهورية الافرنسية ولتقرير موقف المناطق التي تمثلها هذه الوفود من الاحداث الجارية فاتخذت المقررات الآتية :

١ - ان المسلمين هم من جملة طلاب السيادة القومية من أبناء هذه البلاد ، مرتكزة على وحدة شاملة لاجزاء سوريا أولاً وللاقطار العربية ثانياً وهم يتخذون من هذه المبادىء دستوراً أعلى لهم يعملون في سبيل تحقيقه بكل الوسائل المشروعة .

٢ - لما كان فريق من أبناء الوطن لا يرون تحقيق الوحدة السورية اليوم فان المسلمين حباً منهم في ايجاد روح الالفة والتقارب بين أبناء الوطن الواحد وتأميناً لرفاه هذا الوطن ومجده ورغبة منهم في تحقيق السيادة القومية في هذا الجزء من سوريا العربية لا يرون بأساً في وضع الصلة بين الجمهورية اللبنانية والجمهورية السورية على أساس الاتحاد بأوسع ما يمكن من أشكاله وهم يدعون اخوانهم طلاب الوحدة السورية الشاملة من الطوائف المسيحية الى اعتناق فكرة الاتحاد كخطوة اولى نحو الهدف

الاسمى على أن تؤخذ المواثيق منذ الآن من طلاب الانفصال اعلاناً باعتناقهم هذا المبدأ وعلى أن يبدأ بالمفاوضات لتحقيق هذا الاتحاد فور ابرام المعاهدتين السورية واللبنانية.

٣ - لما كانت التجارب التي مرت بسكان الجمهورية اللبنانية قد أثبتت ان النظام الذي تمشت عليه هذه الجمهورية منذ نشأتها قد أدى الى كثير من الاجحاف بمناطق وفئات منها دون أخرى. ولما كان في ذلك ما يعرض الشعور القومي الذي يصل بين أبناء هذه البلاد ويقوي على أنقاضها روح المشادة والتوتر الطائفي فان المسلمين يطلبون علاجاً لذلك وضع فصل صريح في المعاهدة اللبنانية - الفرنسية يقر اللامركزية على النحو الذي تضمنته المعاهدة الفرنسية السورية ويضمن المساواة بين الطوائف في الحقوق والواجبات.

٤ - ان المؤتمرين مع احترامهم لافراد الوفد اللبناني المفاوض لا يسعهم الا ان يعلنوا احتجاجهم على الطريقة التي اتبعت في تأليف هذا الوفد، فأقصي طلاب الوحدة على الاشتراك في المفاوضات.

٥ - يعهد الى اللجنة التنفيذية التي انتخبت، تنفيذ هذه المقررات وتقرير الوسائل التي تراها مناسبة اذا لم تحتو هذه المعاهدة على هذه المقررات.

٦ - تبليغ هذه المقررات الى المراجع الايجابية في باريس وجنيف والى المفوض السامي وللحكومة اللبنانية والوفد المفاوض مع الطلب من أعضاء الوفد التقيد بمقررات هذا المؤتمر.

٧ - تكليف اللجنة التنفيذية الاتصال ببقية الطوائف والعمل على توحيد الكلمة وعقد مؤتمر عام اذا كان ثمة مجال له.

اللجنة التنفيذية.

سليم سلام، عمر بيهم، رياض الصلح، سليم الطيارة، عبدالحميد كرامي

(متغيب)، د. عبداللطيف بيسار (متغيب)(*) بهيج جوهري، يوسف أبو ظهر، الشيخ عارف الزين، الشيخ أحمد رضا، الامير امين ارسلان، فؤاد نكد، علي البزي، الشيخ ابراهيم الخطيب، فريد حيدر، عوض فاضل، توفيق حلاوي، الحاج نجيب بكار، خالد عبدالقادر، محمود أبو عرب، الحاج علي بيضون، الامير اسماعيل شهاب، الشيخ سعد قيس، السيد محمد مرتضى، د. عز الدين الرفاعي.

(*) لأول مرة يتغيب فيها عبد الحميد كرامي وعبد اللطيف البيسار - كممثلين عن الشمال - عن مؤتمر اسلامي او وحدوي، لأن المؤتمر لم يكن ينوي اثارة قضية طرابلس التي تريد الوحدة مع سوريا

الملحق رقم (٣٨)

جواب المفوض السامي الفرنسي في ١٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٦ رداً على مذكرة المؤتمر القومي الاسلامي ، آسفاً لما جاء في المذكرة من طابع طائفي مؤكداً بأن الحكومة اللبنانية تعهدت باقامة المساواة بين مختلف الطوائف .

بلاغ المفوضية العليا

استقبل فخامة الكونت دي مارتل في ١٣ تشرين الثاني عند الحادية عشرة في السراي الكبرى السيد سليم علي سلام وأصدقاءه(*). وفي أثناء هذه المقابلة التي كانت على جانب عظيم من الكياسة دفع المفوض السامي الى محدثيه الرسالة المربوطة نسخة منها طية جواباً على رسالة قدموها في ٢٨ تشرين الاول .

ترجمة نص جواب المفوض

ايها السادة

ارسل لي السيد س.ع. سلام كتاباً بتاريخ ٢٨ تشرين أول بسط فيه باسمكم بعض الملاحظات المعرب عنها في اجتماع عقد في بيروت واطلق عليه اسم « المؤتمر القومي الاسلامي » وفي الوقت الذي تبذل فرنسا فيه جهودها لمحو كل أثر للمنازعات الدينية لا يسعني الا أن آسف لرؤيتي طابعاً دينياً يوضع على وثيقة ذات صبغة سياسية . غير أنني بالرغم من ذلك رغبت أن ألفت أنظاركم بدوري الى الوجه الجوهري للقضايا السياسية الحاضرة .

ألمحتم في وثيقتكم الى الاحترام الذي تحفظونه للشخصيات المتألف منها الوفد اللبناني المكلف بمفاوضات المعاهدة . أما اليوم وقد انتهت المفاوضات الى توقيع المعاهدة التي تكرس تحرير لبنان ، فلا يسعني الا أن اشترك بمظاهر

(*) كان الوفد برئاسة سليم سلام وعضوية : رياض الصلح ، امين ارسلان ، عمر بيهم ، الشيخ أحمد عارف الزين وسليم طيارة .

الاحترام التي أعربتم عنها انتم أنفسكم وخاصة نحو المفاوضين الذين يمتون الى الطائفة الاسلامية .

لقد عرف أعضاء الوفد بفضل فهمهم السياسي أن يوفقوا بين اهتمامهم الجدي بالدفاع عن مصالح أبناء طوائفهم وبين فهمهم الصريح للشروط الواجب توفرها في ايجاد دولة عصرية . وبهذه الطريقة تمكن المفاوضون اللبنانيون والفرنسيون من الاتفاق على نصوص تعطي جميع الطوائف والمناطق في لبنان الضمانات الصريحة .

وقد تعهدت الحكومة اللبنانية تجاه الحكومة الفرنسية ، بموجب رسائل متبادلة بأن تكفل مساواة تامة في الحقوق المدنية والسياسية لرعاياها كافة ، وتمثيلاً متوازياً لجميع عناصر البلاد في مجموع وظائف الدولة ، وتوزيع وجوه الانفاق للمصلحة العامة على مختلف المناطق توزيعاً عادلاً .

وتعترف الحكومة اللبنانية بموجب رسائل اخرى متبادلة بأن تعطي هذا التعهد المبدأي مفعوله الكامل وذلك بتوحيد نظام الضرائب وبتطبيق برنامج اصلاحي في الادارة يشمل مناطق البلاد كافة . وبفضل هذه التدابير ستحقق رغبات مختلف الرعايا في الدولة اللبنانية لاي طائفة انتسبوا .

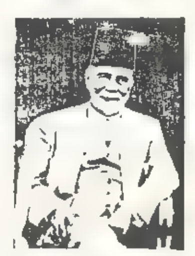
واني سعيد بأن أرى انه يرد عليَّ من كل أنحاء الأراضي سواء في لبنان أم في سوريا شهادات تدل على أن نداء فرنسا قد لقي اذناً صاغية . ففي سوريا اعربت كل الجماعات العنصرية والمذهبية المختلفة عن ثقتها بفرنسا لظهورها بمظهر الموالية لحكومة دمشق . واعتقد أن كل العناصر اللبنانية ستعنى بأن تبرهن على نفس النضج السياسي بتقديمها المساعدة نفسها للدولة المرتبطة بها .

وتفضلوا ايها السادة بقبول تأكيدات
اعتباري الفائق

دى مارتل

الملحق رقم (٣٩)

نص جواب الكونت دي مارتل باللغة الفرنسية على كتاب « المؤتمر القومي الاسلامي » في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٦ . ويظهر في الصحيفة رسم سليم سلام رئيس المؤتمر والى جانبه مقال للسيد مخلوف بعنوان « أخواننا المسلمون » صدر في مجلة «Revue du Liban»



M. SELIM ALI SLAM

LE CONGRES NATIONAL MUSULMAN ET LA REPONSE DU COMTE DE MARTEL

M. Selim Ali Slam Président du Congrès National Musulman a envoyé au nom du Congrès une requête au Haut-Commissaire à cause de certaines considérations émises au sein d'une des réunions du Congrès.

D. de MARTEL

A nos frères musulmans

L. MAKLOUF

الملحق رقم (٤٠)

منشور وجهاء بيروت موقعاً عليه من سليم سلام ورياض الصلح وعمر الداعوق وبشارة الخوري وهنري فرعون وحبيب أبو شهلا وسواهم في ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٦ طلبوا فيه من اللبنانيين وقف الحوادث الطائفية التي جرت بمناسبة توقيع المعاهدة الفرنسية ـ اللبنانية .

منشور وجهاء بيروت

اننا نأسف لهذه الحوادث التي أدمت قلوبنا جميعاً لأننا كلنا أبناء البلد الواحد والوطن الواحد ، لذلك ندعوكم الى العودة الى أعمالكم ومتاجركم والى الطمأنينة والهدوء معتمدين على حكمتكم واخلاصكم ، طالبين اليكم ان تعملوا للقضاء على الفتنة والتفرقة لازالة الآثار التي احدثتها هذه الحوادث المؤلمة في النفوس وان تظلوا كما كنتم اخواناً في السراء والضراء تربطكم أواصر المحبة والوئام .

التواقيع

سليم علي سلام ، حنا التويني ، عمر الداعوق ، حبيب طراد ، حبيب أبو شهلا ، ادوارد بسترس ، محمد عمر بيهم ، سليم الطيارة ، رياض الصلح ، أمين ارسلان ، حسن القاضي ، جورج ثابت ، بشارة الخوري ، جبرائيل خباز ، هنري فرعون .

الملحق رقم (٤١)

منشور المجلس القومي الاسلامي موقعاً عليه من رئيسه سليم سلام في ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٦ طلب فيه من المسيحيين والمسلمين المحافظة على علاقات الولاء والاتحاد مستنكراً الحوادث الطائفية.

منشور المجلس القومي الاسلامي

الى المواطنين الكرام

ان المجلس الاسلامي القومي مع شدة أسفه للحوادث التي وقعت أمس، لا يسعه الا أن يعلن استنكاره للصبغة الطائفية التي يود البعض ان يلصقها بالحوادث السياسية التي جرت، لأن المجلس لا يرى فيها الا حوادث عادية تجري في كل بقعة من بقاع الأرض في ظروف سياسية كهذه.

ان المجلس يرجو من الاخوان المسيحيين والمسلمين ان يحافظوا على علاقات الولاء فيما بينهم وان يكونوا يداً واحدة. فالدين لله والوطن للجميع.

رئيس اللجنة التنفيذية
للمجلس الاسلامي القومي

سليم علي سلام

الملحق رقم (٤٢)

مذكرة «المجلس القومي الاسلامي» المقدمة من رئيسه سليم سلام في ٨ شباط (فبراير) ١٩٣٧ الى المفوض السامي الكونت دي مارتل معارضاً تجنيس المغتربين الذين تخلوا عن جنسياتهم وطالباً انصاف المسلمين وضرورة اجراء الاحصاء السكاني.

يا فخامة السفير

ان المسلمين رغم تعلقهم بمبدأ الوحدة قد قنعوا بالتريث في تحقيقها ريثما تتهيأ أسبابها وظروفها باعتبار أن قضية الوحدة قضية زمن فحسب، وان احقاق الحق والمساواة بين الطوائف في الجمهورية اللبنانية أمر ضمنته الوعود التي قطعتها حكومة فرنسا ووعودكم الشخصية ونصوص المعاهدة الفرنسية - اللبنانية.

على هذا الأساس استقبل المسلمون الوضع الحاضر بأمل وتفاؤل. غير أنه جاء بالبيان الوزاري ما يصح ان نسميه مفاجأة اعادة شعور القلق والتشاؤم الى نفوس المسلمين، اذ تلمسوا فيها بوادر الرجوع الى خطة قديمة مرسومة. ولقد رأينا اتباعاً لخطة الصراحة التي تعودتموها منا ان نفضي اليكم بما يساور نفوسنا من القلق لهذه البوادر فتتخذوا منذ الآن ما يحول دون تحقيقها ويزيل المخاوف من النفوس لكي يمكن الوصول الى استقرار يصح السكوت عنه.

ان البيـان الوزاري المؤرخ في ٤ شبـاط ١٩٣٧ تضمن فقرة خـاصـة بالمهاجرين تقول فيها الحكومة «انها تسعى لتصل الى حل نهائي لمشكلة الجنسية».

ان فخامتكم تعلمون ان الركن الرئيسي الذي يقوم عليها النظام السياسي في لبنان هو نسبة عدد الطوائف بعضها الى بعض لذلك كانت قضية عدد

السكان والنسبة بين طوائفهم قضية حيوية بنظر المسلمين خاصة لأن على أساسها تتوزع الحقوق ومنها يجب أن يبتدىء الانصاف الذي يطلبون والذي وعدوا به والذي عليه يتوقف الاستقرار، استقرار ينشده ابناء البلاد جميعاً وتسعى اليه فرنسا.

وبعد فلو كان ما ورد في البيان الوزاري يعني السعي لعودة المهاجرين الى هذه الديار ليشتركوا في خدمتها ويتمتعوا بحقوق المواطن ويقوموا بما عليهم من فروض وواجبات لكنا أول من يرحبون بهذا السعي. ولكن لهذه القضية وجهاً آخر يتلخص بتضخيم بعض الطوائف تضخيماً وهمياً على حساب طوائف اخرى. وهذه خطة قديمة اتبعت في الماضي وكانت عاملاً كبيراً من عوامل التبرم والتذمر والاضطراب.

ان قضية المهاجرين اللبنانيين قد بت بها دولياً بموجب معاهدة لوزان في المواد (٣٠) وما يليها. وقد جاء في هذه المواد ان العثمانيين الموجودين في المهاجر من أبناء البلدان المنسلخة عن السلطنة العثمانية (واللبنانيين منهم) لهم الحق ان يطلبوا التجنس بجنسية بلدهم المنسلخ عن السلطنة أو بجنسية البلد الذي يقيمون فيه وقد أعطوا مهلة سنتين انتهت في ١١ آب سنة ١٩٢٤ لاستعمال حق الاختيار المذكور. وبعد انقضاء هذه المدة اذا لم يستعملوا هذا الحق يعتبرون محتفظين بجنسيتهم العثمانية القديمة. ولقد تبين بعد انقضاء الموعد المضروب في معاهدة لوزان ان عدد الذين طلبوا الجنسية من المهاجرين كان ضئيلاً. فقد آثر معظمهم عدم اختيار الجنسية اللبنانية في حين أنه كان من المنتظر عكس ذلك، أي كان منتظراً ان يعود المهاجرون اللبنانيون الى وطنهم ويجددوا صلتهم به بعد الانقلاب اذ زالت السيطرة العثمانية عن بلدهم وحلت فيه فرنسا حامية ووصية ومنتدبة.

على أن انصراف اولئك المهاجرين عن اعتناق الجنسية اللبنانية في تلك الظروف التي كان مفهوماً لديهم خاصة أنها ملائمة لهم متفقة مع مصلحتهم

وامانيهم قد أكد انصرافهم عن النظر الى لبنان كوطنهم الحقيقي وبين عزمهم على اتخاذ مهجرهم وطناً نهائياً لهم. وان مشيئة هؤلاء المهاجرين الصريحة بعدم اختيار الجنسية اللبنانية وتثبيت هذه المشيئة دولياً بموجب معاهدة لوزان وانقضاء المهلة الممنوحة في المعاهدة، كل هذا جعل مسألة جنسيتهم أمراً مبتوتاً فيه من الوجهة القانونية الدولية. فاعادة البحث في هذا الموضوع يكون مناقضاً للأمر المقضي ومنافياً للحقوق المكتسبة للطوائف المقيمة في هذه البلاد.

ولا يمكن ان يفهم منه الا انه في النية العودة الى خطة التضخيم القديمة التي كان من جملة مساوئها ان قيد كثير من المهاجرين في عداد الغائبين مؤقتاً عن البلاد في حين أنهم انفصلوا مختارين جنيسة وفعلاً عن لبنان وقد قضوا خارجه مدة لا تجيز اعتبارهم غائبين مؤقتاً.

لقد كان يا صاحب الفخامة من وراء هذه الخطة اللبقة ضياع حقوق سياسية للمسلمين في بلد يقوم فيه التمثيل الانتخابي وتوزيع الحقوق على نسبة عدد الطوائف بعضها الى بعض. وبينما نعتقد أن الدور الحاضر سيزيل الحيف الموروث عن مثل هذه الخطة القديمة اذ بالبيان الوزاري يعيد الى نفوس المسلمين القلق الذي اشرنا اليه في صدر هذا الكتاب ويحملهم على الاعتقاد ان تنفيذ خطة التضخم سيكون اشد خطراً وأوسع مدى في هذا العهد مما كان عليه في السابق.

ان المسلمين في هذه البلاد لا يريدون ان يغمطوا حق أحد ولا هم يريدون أن يأخذوا أكثر من حقهم ولكن في الوقت نفسه لا يريدون ان تغمط حقوقهم بأساليب لبقة دقيقة من هذا النوع.

ان المسلمين يرون ان حسن النية في هذا الموضوع لا يمكن اثباته لدى الجميع الا بأن تكل الحكومة امر الاحصاء المقبل الى خبيرين فنيين من الاجانب الموثوق بتجردهم كما فعلت كثير من الدول الفتية قطعاً لكل

اعتراض وشكوى على ان لا يدخل في هذا الاحصاء من المهاجرين لا من ثبت انهم اختاروا الجنسية اللبنانية بصورة صحيحة وفاقاً لنصوص معاهدة لوزان .

ان هذا الاحصاء النزيه وحده يعطي الاكثرية لاصحابها ، هذه الاكثرية التي يدعيها الطرفان معاً والتي طالما صرحت بعض المقامات المحترمة بأنها لطائفة وليست لأخرى .

وتفضلوا يا فخامة السفير بقبول
فائق الاحترام

في ٨ شباط سنة ١٩٣٧
سليم علي سلام

الملحق رقم (٤٣)

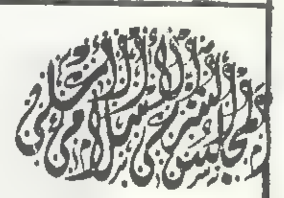
مذكرة سليم سلام باسم « المجلس القومي الاسلامي » في ٨ شباط (فبراير) ١٩٣٧ الى المفوض السامي حول قضية تجنيس المغتربين كما ظهرت في صحيفة « النهار » .



المجلس القومي الاسلامي يرفع مذكرة الى
العميد يستنكر فيها عزم الوزارة الاحدبية
على تسوية مشكلة

الملحق رقم (٤٤)

رسالة الحاج محمد امين الحسيني رئيس المجلس الشرعي الاسلامي الاعلى في القدس الى سليم علي سلام في ١٢ أيار (مايو) ١٩٣٥ شكره فيها على استنكاره للمؤامرات التي تحاك ضد المجلس الاسلامي وعلى محاولات التزوير باسم الحاج أمين.



القدس الشريف

حضرة صاحب السعادة سليم بك علي سلام الأكرم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد فقد تلقيت كتابكم الكريم شاكرا جزيل الشكر ما جاء فيه من استنكار لتلك المؤامرة الفاشلة وخذلان للمتآمرين المزورين وانني لارجو ان يعلم الاخ الكريم وجميع اخواننا بان هذه المؤامرة التي ليست الاولى في عددها وان تكن الاولى في هذا النوع السافل المرذول لم تكن لتوهن او تفت في العضد وان الامة قد تلقتها بازدراء وامتهان لمدبريها الذين كان فشلهم في هذه المرة اعظم واندحار دافعيهم من اعداء البلاد الغرباء اشد وذلك بقوة الله وبالثقة المتبادلة بين الاخوان والحمد لله .

هذا وانني اكرر الشكر لحضرتكم على تلك الثقة الغالية واسأل الله ان يحفظكم ويطيل بقاءكم .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

٩ صفر ١٣٥٤

١٢ ايار ١٩٣٥

الملحق رقم (٤٥)

جواب المفوض السامي البريطاني آرثر واكهوب في القدس في ٢٣ حزيران (يونيه) ١٩٣٦ الى سليم علي سلام رداً على رسالة سلام التي تضمّنت ايجاد حل للقضية الفلسطينية وإنهاء التوتر القائم.



HIGH COMMISSIONER FOR PALESTINE,
JERUSALEM.

CF/377/36

23rd June, 1936.

Dear Mr. Salam,

I was very much interested in your letter of the 16th which I have carefully read.

I agree with you that these are unhappy days when so much innocent blood is being shed; it is my first duty to end this and restore order throughout the country.

I shall not forget the interesting suggestion you have put forward. I am most anxious that the Royal Commission should come to Palestine without delay as soon as violence ceases, and I feel confident that this Commission will devise a solution that will, as you say, give reasonable satisfaction both to Arabs and Jews.

I can imagine nothing that would give



HIGH COMMISSIONER FOR PALESTINE
JERUSALEM.

me such deep pleasure as to see this country and all its people happy and flourishing. And I am sure you share these sentiments.

Again thanking you for your letter,

Yours very sincerely,

Arthur Wauchope

الملحق رقم (٤٦)

تعريب جواب المفوض السامي البريطاني آرثر واكهوب في ٢٣ حزيران (يونيه) ١٩٣٦ الى سليم علي سلام.

المفوضية العليا في فلسطين
القدس ٢٣ يونيو ١٩٣٦ — س.ف/٣٧٧/٣٦

عزيزي مستر سلام

لقد أثار كتابكم تاريخ ١٦ الجاري اهتمامي الشديد وقرأته بامعان كلّي.

أنا على اتفاق وأياكم بان هذه الأيام التي تهرق فيها الدماء البريئة بهذا المقدار هي ايام مشؤومة وأنما واجبي الأول هو أن أضع حداً لذلك وأن أعيد النظام إلى البلاد باجمعها.

وإنني سوف لا أنسى الأقتراح الهامّ الذي قدمتموه. وأقصى رغباتي أن تحضر اللجنة الملكية الى فلسطين دون تأخير حالما تتوّقف اعمال العنف وأنا واثق بان تلك اللجنة ستستنبط حلاً يكون فيه، كما تقولون، إرضاءً معقولاً لكل العرب واليهود.

وأنا لا أقدر أن أتصوّر شيئاً يكون لي فيه السرور العميق بقدر أن أرى هذه البلاد وأهلها جميعاً في سعادة وازدهار. وإنني متأكدٌ بأنكم تشاطروني هذه العواطف.

شاكراً إياكم مرةً أخرى على تحريركم.

المخلص جداً
آرثر واكهوب

الملحق رقم (٤٧)

رسالة سليم علي سلام الى الأمير عبدالله امير شرقي الاردن في ٢ تموز (يوليه) ١٩٣٦ أخبره فيها عن رسالته واقتراحاته للمفوض السامي البريطاني حول القضية الفلسطينية.

جناب حضرة مولانا المعظم صاحب السمو الملكي الامير عبدالله الافخم حفظه الله تعالى وابقاه

وارجو الله أن تكونوا بتمام الصحة والعافية والسرور.

المعروض قبلاً قدمت لسموكم صورة عن تحريري للمندوب السامي لحكومة فلسطين لا بد اطلعتم عليه وأنتم بخير انشاء الله وحيث ورد لي منه الجواب ومنه يشتم موافقة تقريباً على مقترحات هذا الداعي لذلك وجدت من الضروري أيضاً اطلاع سموكم عليه ولذلك بطيه واضع لكم نسخة عنه لتحيطوا علماً بذلك راجياً من المولى تعالى أن يفرجها على هذه الأمة وأن يمد لنا بعمركم لتخدموها بالسلم كما خدمتموها بالحرب.

وتفضل يا مولاي بقبول اخلص احتراماتي واسلم للمخلص

(الامضاء)

سليم علي سلام

الملحق رقم (٤٨)

جواب الأمير عبدالله في ٩ تموز (يوليه) ١٩٣٦ الى سليم علي سلام اشار فيه الى انه كان لرسالة سلام واقتراحاته للمندوب السامي التأثير الحسن.

الملحق رقم (٤٩)

رسالة الحاج محمد أمين الحسيني من القدس الى سليم علي سلام في ٣٠ حزيران (يونيه) ١٩٣٦ رحب فيها بقدوم احد الشخصيات البريطانية الصديقة لسلام والمؤيدة للقضية الفلسطينية.

رئيس المجلس الاسلامي الشرعي الاعلى

القدس الشريف

١١ ربيع الثاني ١٣٥٥
٣٠ حزيران ١٩٣٦

حضرة صاحب السعادة الوجيه الكبير المحترم حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد فقد تلقيت كتابكم الكريم ، واني اشكر لكم غيرتكم واهتمامكم ومساعيكم الحميدة ، وما ابديتموه من العواطف النبيلة ، بارك الله فيكم وابقاكم .

اما صديقكم الذي جاء من لندن ، فأني ارحب بمقدمه كل الترحيب ، واقترح أن يأتي الى القدس اما بالطيارة من حيفا ، فان لم يمكن فبالقطار نهارا ، اذ حوادث القطار في النهار قليلة جدا .

وتفضلوا في الختام بقبول خالص التحية والذكر .
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

محمد امين الحسيني

الملحق رقم (٥٠)

رسالة من اسعد الشقيري احد زعماء فلسطين الى سليم علي سلام في ٢٢ تموز (يوليه) ١٩٣٧ تمنى عليه ان يطالب باسم المجلس الاسلامي من ملوك ايران وافغان والحجاز دعم القضية الفلسطينية.

لحضرة الهمام المقدام الزعيم الاكبر صاحب السعادة سليم علي سلام سلمه الله تعالى
تحسنون صنعا اذا حملتم المجلس الاسلامي الملي او غيره من الهيئات
على مراجعة ملكي ايران والافغان في شأن فلسطين المنكوبة
بواسطة المعتمدية للحكومتين المشار اليها في سوريه ولا بأس من
مطالبة ملك الحجاز بالسعي والنهوض فانه جوابه ضعيف ومهم
والحاج عبدالله فلبي المنسوب لجلالته يدافع عن اليهود في جرائد لوندره
وانا اسأل الله ان يأخذ بيدكم ويوفقكم للعمل الخير ويديمكم ركنا
للأمة ونصيرا لها في شؤونها العامة والخاصة والسلام الله عليكم
ورحمة وبركاته سيدي ٢٢ تموز ٩٣٧ عكا
اسعد الشقيري

اجيب بالشكر على التذكير والتنبيه الى الطرف المعني
٢٠/٧/٣٧
سلام

الملحق رقم (٥١)

رؤساء جمعية المقاصد الخيرية الاسلامية
منذ انشائها عام ١٨٧٨ الى اليوم

الشيخ عبدالقادر قباني	١٨٧٨ - ١٨٧٩
حسن محرم	١٨٧٩ - ١٨٨٢
الشيخ عبدالرحمن الحوت	١٩٠٨ - ١٩٠٨
الشيخ مصطفى نجا	١٩٠٨ - ١٩٠٨
سليم علي سلام	١٩٠٩ - ١٩١٣
عمر الداعوق	١٩١٣ - ١٩١٤
الشيخ مصطفى نجا	١٩١٨ - ١٩٣٢
محمد الفاخوري	١٩٣٢ - ١٩٣٤
عمر الداعوق	١٩٣٤ - ١٩٤٩
محمد سلام	١٩٤٩ - ١٩٥٨
مصباح الطيارة	١٩٥٨ - ١٩٥٨
الرئيس صائب سلام	١٩٥٨ - ١٩٨٢
تمام سلام	١٩٨٢

الملحق رقم (٤٣)

المناصب الاقتصادية والاداريه والتربوية
والسياسية التي تبوأها **سليم علي سلام**
(١٨٩٥ - ١٩٣٨)

عصو غرفة التجارة في بيروت	١٨٩٥
ممثل غرفة التجارة والتجار في المحكمة التجارية	١٩٠٣ - ١٩٠٦
رئيس البنك الزراعي	١٩٠٠ - ١٩٠٩
عضو جمعية المقاصد الخيرية الاسلامية	١٩٠٧
عضو في مجلس ادارة ولاية بيروت	١٩٠٨
رئيس بلدية بيروت	١٩٠٩
رئيس جمعية المقاصد الخيرية الاسلامية	١٩٠٩ - ١٩١٣
مدير وعضو وممثل الجمعية الاصلاحية في بيروت	١٩١٣
عضو ووكيل المؤتمر العربي الاول في باريس	١٩١٣
رئيس وفد المؤتمر العربي الى الآستانة	١٩١٣
نائب بيروت في مجلس المبعوثان العثماني	١٩١٤ - ١٩١٨
مدير امور الحكومة العربية في بيروت	١٩١٨
عضو المؤتمر السوري العام	١٩١٩ - ١٩٢٠
ممثل القوى الاسلامية أمام السلطات الفرنسية	١٩٢٠ - ١٩٢٢
رئيس مؤتمرات الساحل الوحدوية	١٩٣٣ - ١٩٣٦
رئيس المجلس القومي الاسلامي	١٩٣٦ - ١٩٣٨

رسوم سليم سلام ومدينة بيروت وبعض الشخصيات التي ورد ذكرها في الدراسة(*)

* - هذه الرسوم من جمع ووضع المحقق.



سليم سلام عام ١٨٩٦



سليم سلام عام ١٨٩٧



سليم سلام عام ١٩١٤



سليم سلام وأفراد أسرته عام ١٩٠٦



سليم سلام وأفراد أسرته عام ١٩٣٦



- بطاقة سليم علي سلام كنائب عن ولاية بيروت
في مجلس المبعوثان عام ١٩١٥



رسم نادر وقيم يضم الملك فيصل وأعضاء المؤتمر السوري العام الذي عقد
في دمشق عام ١٩١٩ - ١٩٢٠ للمطالبة بالوحدة السورية ويبدو في الرسم: سليم سلام
(مشاراً اليه بسهم) ورضا الصلح ورياض الصلح وهاشم الأتاسي
ورشيد رضا ومحمد جميل بيهم وعادل
زعيتر ومراد غلمية وعزت دروزة وسواهم.



- رسم أخذ عام ١٩٢٠ في طرابلس في منزل سعدالله المنلا
وضم من اليمين الى الشمال: عمر الداعوق، عبدالله بيهم، عبد الحميد كرامي.
سليم علي سلام، سعدالله المنلا.



ـ صورة التقطها صائب سلام بغفلة من رجال الجندرمة عندما كان والده
مسجوناً في سجن القلعة في ٢٧ نيسان (ابريل) ١٩٢٢ ،
وكان مسجوناً معه كما يظهر في الرسم :
حسن القاضي ، سليم الطيارة ، صلاح بيهم .



ـ رسم لسليم علي سلام عندما كان منفياً في دوما في شمال لبنان
في صيف ١٩٢٢ ويظهر معه بقية المنفيين .



سليم سلام مع الملك فيصل في حديقة ريتشموند في انجلترا
عام ١٩٣٥ وظهر معهما صائب وعنبرة ورشا سلام .



سليم علي سلام وابناه صائب ومحمد في وداع الملك فيصل في محطة فكتور
في لندن عام ١٩٢٥ وظهر معهم: صبيح نجيب
وزير الدفاع العراقي، منير بارودي، تحسين قدري.



- سليم علي سلام يلقي كلمة الوفد اللبناني في بغداد
في تأبين الملك فيصل بن الشريف حسين صيف ١٩٣٣



وفد لبنان للتعزية بوفاة الملك فيصل ويضم: عمر بيهم، صلاح لبابيدي،
سليم علي سلام، الأخطل الصغير، وبينهم رئيس الوزراء العراقي
جميل المدفعي رقم (٥) ثم تقي الدين الصلح،
محي الدين النصولي، عمر الداعوق، سليم صعب،
يوسف يزبك، محمد الميتاني، علي ناصر الدين.



ـ سليم علي سلام مع ابنه صائب في الفريكة عام ١٩٣٥
في زيارة الأديب امين الريحاني.



رسم سليم علي سلام عام ١٩٣٥ في منطقة الباروك
وظهر عن يمينه عبد الحميد كرامي،
سعدالله الجابري، عمر بيهم،
وعن شماله عبد الواحد هارون، عبد القادر شريح،
وأحمد سامح الخالدي.



رسم أخذ في صوفر عام ١٩٣٥ ويظهر من اليمين :
جميل المدفعي ، هاشم الاتاسي ، سليم علي سلام ،
مصطفى عز الدين . وفي الوراء يظهر : فخري البارودي ،
سعدالله الجابري ، عمر بيهم ، صلاح بيهم .



- سليم علي سلام في صوفر عام ١٩٣٥ يحيط به عن يمينه :
سليم طيارة ، أحمد فياض ، مصباح سلام ، وعن يساره
هنري فرعون ، عمر بيهم ، نوري السعيد ،
عمر الداعوق ، علي سلام .



رسم لأعضاء المجلس القومي الاسلامي عام ١٩٣٥
الذي كان برئاسة سليم علي سلام
والجالسون من اليمين : حسن القاضي ، عمر بيهم ، سليم علي سلام ،
الشيخ توفيق الهبري . جميل الحسامي ، والواقفون : احمد الداعوق ، رفيق براج ،
د . مليح سنو ، د . يوسف بوجي ، محي الدين النصولي .



- سليم علي سلام يلقي كلمته اثناء انعقاد
مؤتمر الساحل في آذار (مارس) ١٩٣٦ .



رسم أخذ في صوفر في آب (اغسطس) ١٩٣٦
ضم من اليمين الى اليسار: عفيف الصلح، عمر بيهم،
رياض الصلح، سليم علي سلام،
امين ارسلان، سعد الله الجابري.



- رسم اخذ في كيفون صيف ١٩٣٦ ويظهر فيه:
المفتي الشيخ محمد توفيق خالد،
سليم علي سلام، عمر الداعوق.



- سليم علي سلام وطلعت حرب وبعض الشخصيات المصرية
بعد حفل الغداء الذي اقامه سلام صيف عام ١٩٣٦
في منطقة نهر الكلب على شرف الوفد المصري.



رسم ابناء سليم علي سلام أخذ لهم عندما كانوا
يعملون في اراضي الحولة عام ١٩٣١ ويبدو من
اليمين الى اليسار: فؤاد، عبدالله، صائب، عمر، محمد، علي.



- سليم علي سلام عندما كان يعمل في الحولة عام ١٩٣٠،
ويظهر معه بعض زعماء العشائر العربية الفلسطينية.



ورشة العمل التي قام بها سليم سلام وأولاده لهدم جسر بنات يعقوب القديم فوق نهر الاردن عند
مصب بحيرة الحولة.



جسر بنات يعقوب الحديث الذي أقامه سليم سلام وأولاده عند مصب بحيرة الحولة.



رسم أخذ في منزل سليم سلام في صوفر في ٨ ايلول (سبتمبر) ١٩٣٥ ضمّ من اليمين الى اليسار:
الشيخ أبو السعود، سليم علي سلام، الحاج أمين الحسيني، وعبدالحميد كرامي، اسحق درويش.



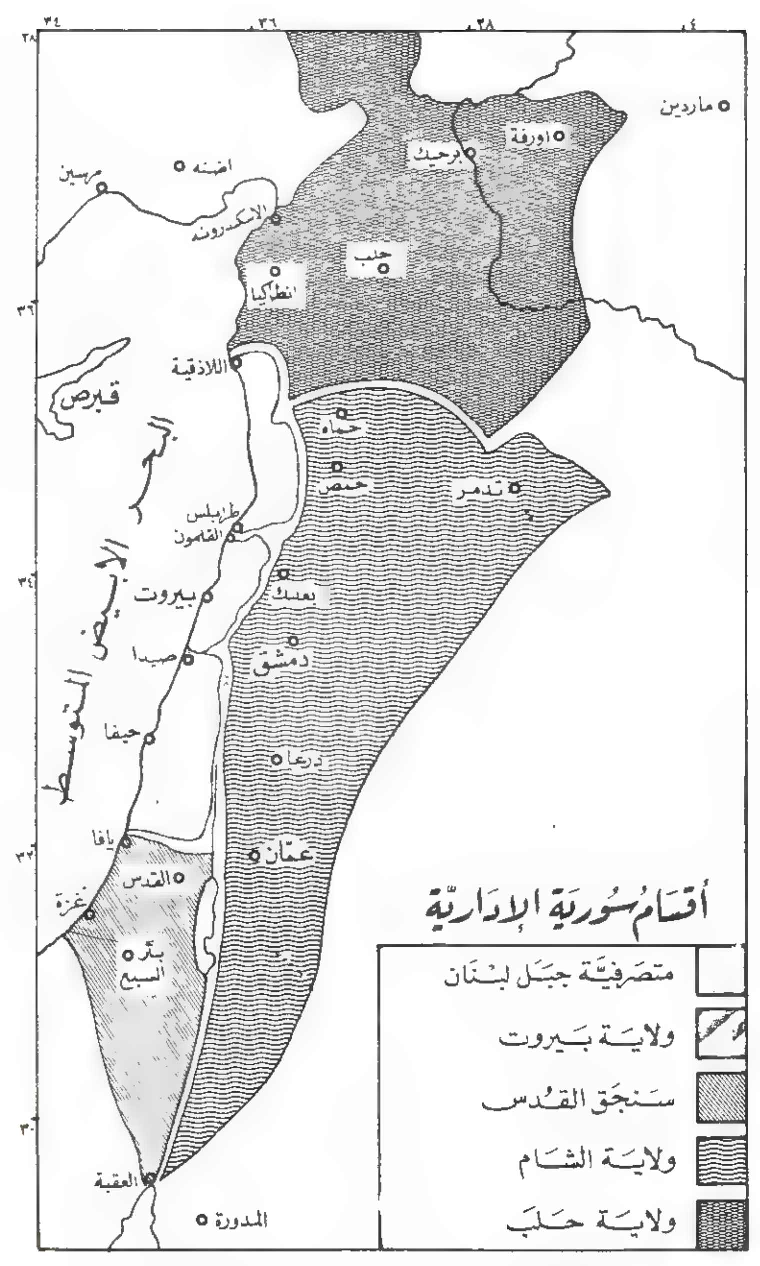
رسم سليم علي سلام والحاج أمين الحسيني وعبدالحميد كرامي ومحمد سلام في صوفر عام ١٩٣٥.



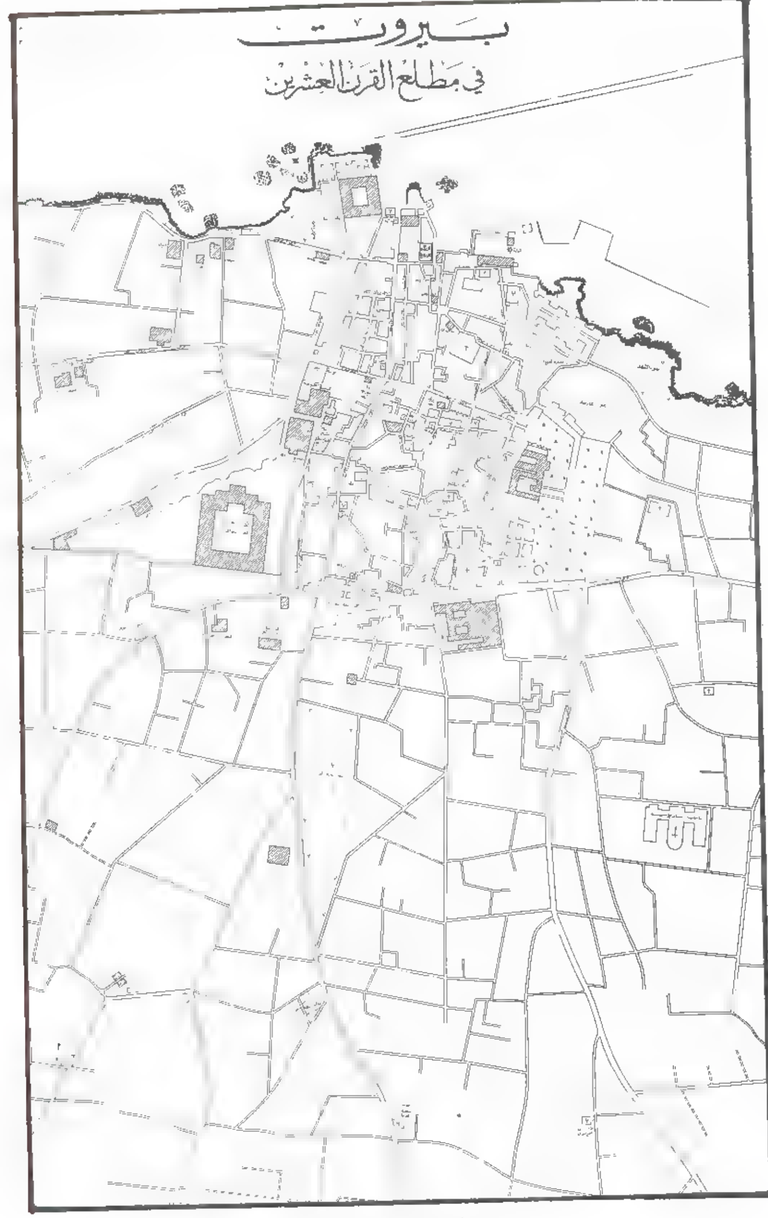
رسم سليم علي سلام وأنجاله: علي ،مصباح ، صائب ، محمد ، فؤاد ، عبدالله ، عمر ، مالك.



سلم سلام وروجته يقرآن القرآن الكريم في منزلهما في صوفر.



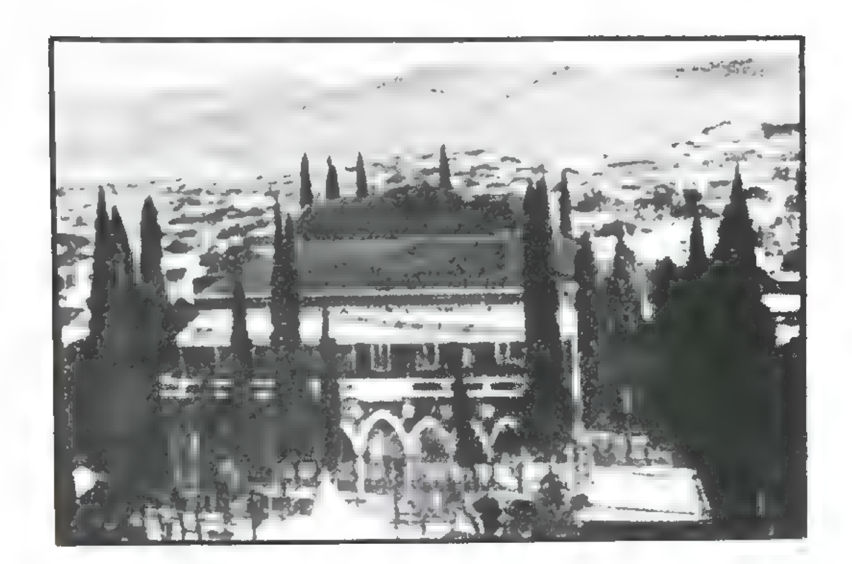
ولاية بيروت والتقسيات الادارية في العهد العثمانى



بيروت في مطلع القرن العشرين



منطقة المصبطة في مطلع القرن العشرين ويبدو فيها منزل سليم سلام



منطقة المصبطة في أوائل القرن العشرين



برج ساحة المدفع (البرج) في أوائل القرن العشرين



احد الاحتفالات في مقر ولاية بيروت وساحة البرج في أواخر القرن التاسع عشر



الشارع الرئيسي في ساحة البرج في أوائل القرن العشرين
ويبدو فيه الترامواي والعربات.



شارع وسط مدينة بيروت في أوائل القرن العشرين ويعرف اليوم
بشارع الامير بشير والمؤدي الى السور والبرج.



ساحة السور (رياض الصلح) في أوائل القرن العشرين.



الثكنة العسكرية العثمانية في العهد العثماني (سرايا الحكومة)



احتفال في ساحة السور عند نهاية الحكم العثماني
بمناسبة اعلان الحكومة العربية في بيروت.



باب ادريس حيث مقر جمعية بيروت الاصلاحية.



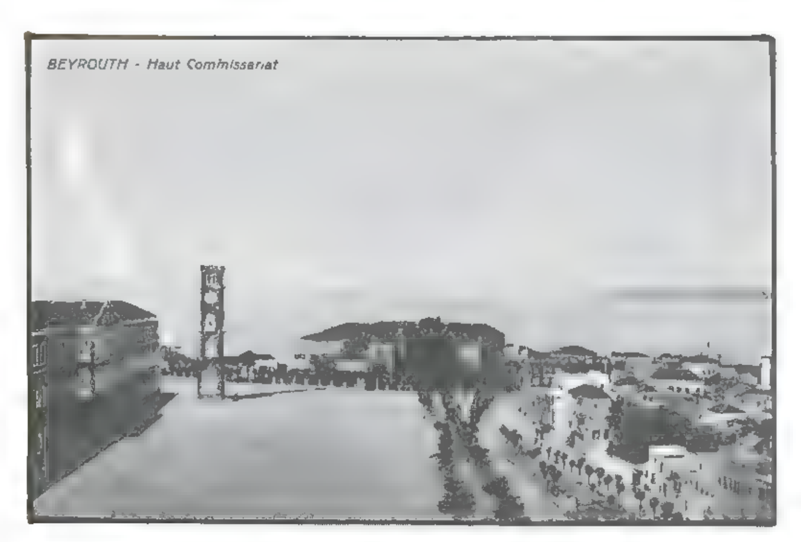
اجتماع اعضاء الجمعية الاصلاحية عام ١٩١٣ في الجامعة الأميركية



مبنى البنك العثماني في منطقة المرفأ في العهد العثماني



منطقة الاشرفية في أوائل القرن العشرين.



سراي المفوضية الفرنسية العليا في بيروت في عهد الانتداب الفرنسي (الثكنة العسكرية في العهد العثماني)

فهرس الأعلام

★ - هذا الفهرس وبقية الفهارس من وضع المحقق.

فهرس الأعلام

(أ)

★ - لم نذكر في الفهرس اسم سليم سلام نظراً لورود اسمه في كل صفحات الدراسة تقريباً .

(ب)

(ت)

(ج)

(ح)

(خ)

(د)

(ر)

(ز)

(س)

(غ)

(ف)

(ق)

(ك)

(ل)

(م)

(ن)

(هـ)

(و)

(ي)

فهرس الأماكن

فهرس الأماكن

(أ)

★ - لم نذكر في الفهرس اسماء الأماكن التي وردت في أكثر صفحات الدراسة مثل: بيروت او الدولة العثمانية.

(ك)

(ل)

(م)

(ن)

(هـ)

(و)

(ي)

مَصَادِرالبَحث

مَصَادِر البَحث

أولاً - مخطوطات ووثائق غير منشورة:

١ - ارشيف الرئيس صائب سلام (يتضمن وثائق ومراسلات بين والده وبعض القيادات العربية والاجنبية).

٢ - مخطوط سليم علي سلام ١٩٠٨ - ١٩١٨، بيروت ١٩٣٣، الجامعة الاميركية في بيروت مصنف على النحو التالي: Mic. A.,389. والنسخة ذاتها موجودة في مكتبة الرئيس صائب سلام في بيروت - المصيطبة.

٣ - يوسف يزبك (محرر): سيرة حياة سليم علي سلام الاجتماعية والسياسية (تتضمن مذكرات لسليم سلام غير منشورة في الفترة ١٩٠٨ - ١٩٢٠) بدون تاريخ، مكتبة الرئيس صائب سلام.

٤ - مخطوط الرئيس صائب سلام: قضية الحولة أو انصافاً لرجل، جنيف، آب (اغسطس) ١٩٧٩.

٥ - وثائق وزارة الخارجية البريطانية (F.O.) وهي مصنفة على النحو التالي:

FO 371 - Syria 89

Turkey 44

ثانياً - وثائق وكتب وثائقية منشورة:

١ - أوراق أكرم زعيتر: وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩١٨ - ١٩٣٩، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت ١٩٧٩.

٢ ـ ايضاحات عن المسائل السياسية التي جرت تدقيقها بديوان الحرب العرفي المتشكل بعاليه . نشرت من قبل القائد العام للجيش الرابع (جمال باشا) ـ در عليه ـ مطبعة الطنين ١٣٣٤ .

٣ ـ توفيق برو : العرب والترك في العهد الدستوري العثماني ١٩٠٨ ـ ١٩١٤ ، معهد الدراسات العربية ـ جامعة الدول العربية ـ القاهرة ١٩٦٠ .

٤ ـ حسان حلاق: موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية ١٨٩٧ ـ ١٩٠٩ ، جامعة بيروت العربية ، بيروت ١٩٧٨ .

٥ ـ حسان حلاق: المؤرخ العلامة محمد جميل بيهم ١٨٨٧ ـ ١٩٧٨ ، بيروت ١٩٨٠ .

٦ ـ دورين انغرامز: اوراق فلسطين ١٩١٧ ـ ١٩٢٢ . ترجمة ونشر دار النهار للنشر بيروت ١٩٧٢ .

٧ ـ زين نور الدين زين: نشوء القومية العربية ، مع دراسة تاريخية في العلاقات العربية ـ التركية ، دار النهار للنشر ، بيروت ١٩٧٩ .

٨ ـ الفيكونت فيليب دى طرازي : تاريخ الصحافة اللبنانية ، ج١ ، المطبعة الادبية ، بيروت ١٩١٣ .

٩ ـ محمد جميل بيهم : النزعات السياسية بلبنان عهد الانتداب والاحتلال ١٩١٨ ـ ١٩٤٥ . جامعة بيروت العربية ١٩٧٧ .

١٠ ـ مؤتمر الساحل والاقضية الأربعة الذي عقد في دار السيد سليم علي سلام في بيروت في ١٠ آذار (مارس) ١٩٣٦ .

١١ ـ المؤتمر العربي الاول ١٩١٣ المنعقد في القاعة الكبرى للجمعية الجغرافية شارع سن جرمان في باريس من ١٣ رجب ١٣٣١ ـ ١٨ حزيران ١٩١٣ الى ١٨ رجب ١٣٣١ ـ ٢٣ حزيران ١٩١٣ . صدر عن اللجنة

العليا لحزب اللامركزية بمصر . القاهرة ١٣٣١ ـ ١٩١٣ . مطبعة البوسفور ـ مصر .

١٢ ـ وجيه كوثراني: بلاد الشام ـ قراءة في الوثائق ـ معهد الانماء العربي ، بيروت ١٩٨٠ .

١٣ ـ وجيه كوثراني : وثائق المؤتمر العربي الاول ١٩١٣ ، دار الحداثة ، بيروت ١٩٨٠ .

١٤ ـ يوسف يزبك : (تقديم) مؤتمر الشهداء ، جريدة اليوم ، بيروت ١٩٥٥ .

1 – Adel Ismail; Documents Diplomatiques et Consulaires-Consulat de Beyrouth, Vols. 18, 19, 20, (1913-1914) Editions des Oeuvres Politiques et Historiques – Beyouth 1979.

2 – Djemal Pasha; Memories of a Turkish Stateman 1913-1919, G.H. Doran company-New york 1922 (New Edition – New York Times Company 1973).

3 – Kamal Salibi; Beirut Under the young Turks: As Depicted in the Political Memoirs of Salim Ali Salam 1868 – 1938. (Les Arabes par leur Archives (XVe – XXe siécles) Paris 9-11 Avril 1974). Editions du Centre National de la Recherche Scientifique Paris 1976.

ثالثاً : مذكرات منشورة :

١ ـ أسعد داغر : مذكراتي على هامش القضية العربية ، دار القاهرة للطباعة ١٩٥٩ .

٢ ـ رفيق التميمي ومحمد بهجت : ولاية بيروت ، القسم الجنوبي ، جـ١ ، مطبعة

الاقبال ـ بيروت ١٣٣٥ هـ (نسخة مصورة عام ١٩٧٩ عن دار لحد خاطر).

٣ ـ سامي الصلح : مذكرات سامي الصلح ، منشورات مكتبة الفكر العربي ـ بيروت ١٩٦٠ .

٤ ـ الامير شكيب ارسلان : سيرة ذاتية ، دار الطليعة ، بيروت ١٩٦٩ .

٥ ـ عنبرة سلام : جولة في الذكريات بين لبنان وفلسطين ، دار النهار للنشر ، بيروت ١٩٧٨ .

٦ ـ محمد جميل بيهم : سورية ولبنان ١٩١٨ ـ ١٩٢٢ ، دار الطليعة ، بيروت ١٩٦٨ .

٧ ـ وليد عوض : رؤساء لبنان ، الأهلية للنشر والتوزيع ، بيروت ١٩٧٧ .

٨ ـ يوسف الحكيم : بيروت ولبنان في عهد آل عثمان ، المطبعة الكاثوليكية ، بيروت ١٩٦٤ .

الدوريات :

١ ـ الاتحاد العثماني (بيروت) ١٩١٢ .

٢ ـ الأهرام (مصر) ١٩١٤ .

٣ ـ اوراق لبنانية (بيروت) ١٩٥٥ ، ١٩٥٧ .

٤ ـ البيرق (بيروت) ١٩٣٣ .

٥ ـ بيروت (بيروت) ١٩٣٦ .

٦ ـ الجمهور (بيروت) ١٩٣٨ .

٧ ـ القبس (دمشق) ١٩٣٣ .

٨ ـ الكرمل (حيفا) ١٩١٤ .

٩ ـ لسان الحال (بيروت) ١٩١٣ .

١٠ ـ المفيد (بيروت) ١٩١٣ .

١١ ـ المقطم (مصر) ١٩١٣ ، ١٩١٤ . ١٩٣٦ .

١٢ ـ المنار (مصر) ١٩١٣ .

١٣ ـ المؤيد (مصر) ١٩١٣ .

١٤ ـ النهار (بيروت) ١٩٣٦ ، ١٩٣٧ ، ١٩٣٨ .

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

الصفحة

بيروت

١٩٨٢م - ١٤٠٢هـ

